

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراســـــات العـلـيـــــا

قســــم العلـــوم الإنسانـــيـــة

التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية

(٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

Competitiveness among the Regional Powers on Dominance in the Arab Region

إعداد

رشا عدنان محمد مبيضين

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلّبات درجة دكتوراه الفلسفة
في العلــوم السياسيــة في جامعة العلــوم الإسلامية العالميـــة

تاريخ المناقشة:٢٠١٥/٤/٢٨ عمان

التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية ٢٠٠٣- ٢٠١٤

إعداد

رشا عدنان محمد مبيضين

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ (٢٠١٥/٤/٢٨)

الدكتور	الجامعة	التوقيع
١.الأستاذ الدكتور (مشرفاً ورئيساً) عبد الفتاح علي الرشدان	مؤتة	....
٢.الأستاذ الدكتور(عضواً) نظام محمود بركات	اليرموك	....
٣.الأستاذ الدكتور(عضواً) محمد عوض الهزايمة	آل البيت	....
٤.الأستاذ الدكتور(عضواً) محمد كنوش الشرعة	اليرموك	....

The World Islamic Sciences &Education University
Faculty of Graduate Studies
Department of Humanities Sciences



Competitiveness among the Regional Powers on Dominance in the Arab Region(2003-2014)

Preparation:

Rasha Adnan Mohammad Mubaideen

Supervision:

Prof. Abdel Fatah Ali AL –Rashdan

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy in Political Science at The World Islamic Sciences & Education University.

28/4/2015 Amman

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تفويض

أنا رشا عدنان محمد مبيضين ،أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع:

التاريخ:

The World Islamic Sciences &Education University

Authorization Form

I, Rasha Adnan Mohammad Mubaideen, authorize The World Islamic Sciences &Education University to supply copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request, according to the University regulations.

Signature:

Date:

الإهداء

- إلى أمي وأبي .. أعز الناس.. وأقربهم نفساً إلى نفسي .. دام حفظ الباري لهما ..
- إلى إخوتي محمد وفراس ومعاذ وسوار .. أحبائي .. كتب الودود السلامة والنجاح والسعادة لهم ..
- إلى زملائي في العمل والدراسة .. تقديري وامتناني الكبير على مساندتهم..

أهدي هذا الجهد المتواضع

رشا عدنان محمد مبيضين

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، إذ كان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها .

كما أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور نظام بركات، والأستاذ الدكتور محمد الهزايمة، والدكتور محمد الشرعة، الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين جزءاً كثيراً في قراءة الرسالة، ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

رشا عدنان محمد مبيضين

قائمة المحتويات

الملخص

التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية

(٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

إعداد : رشا عدنان محمد مبيضين

المشرف: الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان
تاريخ المناقشة: ٢٨-٤-٢٠١٥

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية وفتحت المجال للقوى الإقليمية للتأثير في القضايا المحورية العربية بعد عام ٢٠٠٣. والوقوف عند المتغيرات الدولية المؤثرة في المنطقة العربية. وبيان سياسات القوى الإقليمية الثلاث إيران وتركيا وإسرائيل تجاه المنطقة العربية .

وتمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية فهم سياسات القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المنطقة خلال الفترة ما بين (٢٠٠٣- ٢٠١٤)، بعد تطوير هذه القوى الإقليمية لقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، في ظل تراجع قدرات دول النظام الإقليمي العربي، مع بروز تباين بين تلك السياسات، الأمر الذي زاد من مشكلات دول المنطقة العربية نتيجة لذلك .

وأشارت فرضية الدراسة إلى إن المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية النابعة من ضعف دور القوى السياسية العربية، وتدهور الأوضاع السياسية في أطراف النظام الإقليمي العربي بالتزامن مع المتغيرات الإقليمية والدولية ، سمحت بتشكل سياسات القوى الإقليمية الثلاث : إيران وتركيا وإسرائيل تجاه المنطقة العربية للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤)، وجعلها تأخذ طابع التنافس على النفوذ في هذه المنطقة.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج الإقليمي والمنهج الواقعي ومنهج النظام الدولي، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن تراجع الدور السياسي العربي في النظام الإقليمي العربي يؤدي إلى زيادة فاعلية دور القوى الإقليمية الثلاث إيران تركيا وإسرائيل المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية بما يهدد الأمن والاستقرار فيها.

Abstract

Competitiveness among the Regional Powers on Dominance in the Arab Region (2003 –2014)

Preparation: Rasha Adnan Mubaideen

Supervisor : Professor AbdelFatah Ali Al- Rashdan

Date: 28-5-2015

This study aims at identifying the variables which occurred in the Arab Region and allowed the regional forces to have an influence over some essential issues beyond the year 2003. It also clarifies the policies of the three regional forces, namely Iran, Turkey and Israel towards the Arab region beyond the year 2003.

The problem of the study tackled the question of comprehending the policies of the competing regional forces over power in the Arab region, and the objectives they seek to achieve between the period (2003-2014), after the development they undertook with regards to their political, economic and military powers. This would be due to the regression of the Arab abilities. There has been a contrast in these policies, and this consequently aggravated the problems of the Arab region.

The hypothesis of the study indicated that the variables which took place in the Arab region and were caused by the Arab political forces, in addition to the deterioration in the political situations in the Arab states simultaneously with the regional and international variables, allowed the policies of the three regional forces to form, namely Iran, Turkey and Israel for the period (2003-2014). It led to competition over power in the region.

In order to verity the validity of the hypothesis and answer the questions of the study, the regional approach, the realistic approach and the international approach were adopted because they are the most appropriate approaches to tackle such kinds of studies . The study concluded the validity of the hypothesis

The Study Concluded a number of outcomes, the most Significant of which, is the retreating Arab role in the Arab regional System which led to an increase in the efficiency of the three regional forces Iran ,Turkey and Israel which Compete on power in the Arab region in a way that threatens security and stability in it .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

شهد النظام الإقليمي العربي منذ مطلع عام ٢٠١٤، حالة سيولة واضحة في تفاعلاته، سواء التعاونية منها أم التنافسية، تجلت فيها حالة العجز عن تفعيل قواعده القائمة على أرضية هشة جراء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ابتدأت مع الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وما تبعها من تداعيات أسهمت في شق الصف العربي إلى قسمين، قسم شارك في قوات التحالف الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج القوات العراقية من أرض الكويت، وقسم آخر تحفظ على المشاركة في ما عرف بحرب الخليج الثانية التي اندلعت مطلع عام ١٩٩١، مثلما تعرضت المنطقة العربية حينذاك لجملة من المشكلات التي طالت مختلف أوجه الحياة السياسية في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام العالمي الجديد الذي أخذ يفرض نمطاً معيناً من الثقافة والسلوك على جميع الأمم، الأمر الذي أوجد حالة من التراجع الفكري والثقافي الذي كانت تتميز به المنطقة العربية، إلى جانب تراجع المستوى التنظيمي والمؤسسي، إذ انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع.

ثم حدثت متغيرات إستراتيجية إقليمية ودولية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، شكلت بيئة مناسبة لبلورة سياسات دولية وإقليمية أخذت تتنافس على النفوذ في المنطقة العربية وثرواتها وجعلت المنطقة تعيش في حالة من الفوضى انعكست آثارها السلبية على حالة الأمن والاستقرار بصفة خاصة، وفي خضم هذا الاضطراب وقعت المنطقة العربية تحت تأثير هذه السياسات الإقليمية العديدة إذ يسعى كل منها لتمكين نفوذه وفرض سيطرته وتحقيق رغباته، في ظل حالة الضعف التي تعاني منها دول المنطقة العربية واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه، واستمرار معاناة عدد من الشعوب العربية من الاحتلال (الشعب الفلسطيني) والتدخلات والضغوط الأجنبية (الشعب العراقي والسوري واللبناني واليمني والليبي) .

وأسهم انهيار الدولة في العراق عام ٢٠٠٣ في انتقال التوازن العسكري الإقليمي لصالح إيران التي استطاعت صياغة مشروع يقوم على سياسة إقليمية تعتمد وسائل وأدوات داخلية تتعلق ببناء مؤسسة عسكرية ذات قدرات تقليدية وأخرى غير تقليدية ترتكز على برنامج نووي طموح لا

يخفي نواياها الحقيقية من وراء إنشائه، مع بناء شبكة صاروخية بعيدة المدى، إلى جانب استمرار الشكوك عن إنتاج

أسلحة الدمار الشامل، وأدوات ووسائل خارجية تعتمد فيها على الامتدادات الطائفية التي تتواجد في دول المنطقة العربية .

وبرز الدور التركي إلى جانب الدور الإيراني، فقد قامت تركيا بوضع سياسة إقليمية تقوم على مبدأ العمق الإستراتيجي وتصفير المشكلات مع دول المنطقة العربية، من خلال أطروحة نظرية تم تداولها في أروقة السياسة التركية صاغها أحمد داود أوغلو الأستاذ الجامعي السابق ورئيس الوزراء الحالي، أعادت إلى الأذهان مفردات قديمة تم صياغتها بشكل عصري، وتم تبنيها من قبل قادة حزب العدالة والتنمية التركي الذي تسلم مقاليد السلطة في تركيا منذ عام ٢٠٠٢، وبقيادة مباشرة من زعيم الحزب رجب طيب أردوغان ومجموعته، الذين قادوا التجربة الجديدة بعد رفعهم شعار التحول الفكري والسياسي في تركيا .

ولم يغب الدور الإسرائيلي عن التواجد الحقيقي في المنطقة العربية خلال هذه المرحلة الدقيقة من حياة الأمة العربية، بعد النجاحات التي حققت في عقود مضت، مما مكنه من الاستفراد بالشعب الفلسطيني الذي يعيش ظروف احتلال قاسية ، هذا المشروع الذي تم تفعيله في المنطقة وفق رؤى إستراتيجية تلاقت فيها الجهود الأمريكية مع الجهود الإسرائيلية على يد المحافظين الجدد خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ٢٠٠١ – ٢٠٠٨، بحكم العلاقة الوثيقة بين الطرفين .

وإذ تزداد خطورة هذه السياسات تجاه المنطقة العربية نتيجة التفاعل النشط لهذه الأدوار التي تقف خلفها وتستهدف المنطقة العربية، في ظل غياب دور عربي أو إسلامي متفق عليه - من الدول العربية أو الإسلامية- مؤثر ومكافئ لما تتعرض له المنطقة، فيما تشهد المنطقة العربية حالة من الغليان الشعبي التي يرافقها حراك سياسي شعبي في أغلب الدول العربية، فقد أتاحت الثورات العربية الفرصة لفتح الأبواب أمام تحقيق نوع من التغيير يسمح بالانفتاح المجتمعي على ثقافة الديمقراطية بأبعادها التحريرية والتعبيرية والتشاركية، إلا أن هذه الثورات لم تستطع أن تحقق أهدافها في الدول التي اندلعت فيها، حتى أنها بدت عاجزة عن اتخاذ خطوات التغيير المطلوبة .

وتزامناً مع هذه الحالة المضطربة في الواقع العربي، برزت تداعيات الأزمات التي حدثت في بعض الدول العربية كتلك المتعلقة بثورات الربيع العربي- التي ما زالت تؤثر على سوريا وليبيا واليمن- بعد أن جعلتها تعيش المشاكل المتفاقمة، التي سمحت بتبلور المشروع الإرهابي الذي يقوده

ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي أثر على حاضر شعوب تلك الدول العربية ومستقبلها، وعلى مشاريع التجديد فيها، جراء تفاعل خطر الأزمات المستمرة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والمذهبية والاثنية، ومشاكل تداول السلطة والديمقراطية.

مشكلة الدراسة

لا شك أن مجمل المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤، كان لها الأثر البالغ في المنطقة العربية، إذ برزت مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتواجد الفعلي في المنطقة العربية للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١١، والعودة إليها سريعاً في عام ٢٠١٤، بعد تنامي خطورة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تزامناً مع العودة الروسية إلى هذه المنطقة الحيوية، وحصول تغيير في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناتو) مما سمح بدخول قوات الحلف إلى المنطقة العربية، إلى جانب اندلاع الثورات العربية في عدد من دول المنطقة، مع تنامي دور الفاعلين المحليين من غير الدول في الشأن السياسي، الأمر الذي أسهم في بروز الأدوار الإقليمية تجاه المنطقة العربية، إذ أن التنافس السياسي القائم بين إيران وتركيا وسعي كل منهما إلى تصدير أنموذجه السياسي، قد أصبح يشكل محاور استقطاب إقليمية لاسيما بعد سقوط العديد من الأنظمة التي كانت تبدي ممانعة للنفوذ والامتداد التركي الإيراني في المنطقة .

وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية توضيح سياسات القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المنطقة، بعد تطوير هذه القوى الإقليمية لقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، في ظل تراجع قدرات دول النظام الإقليمي العربي، و بروز تباين بين تلك السياسات، الأمر الذي زاد من مشكلات دول المنطقة العربية نتيجة لذلك.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يمكن أن تضيفه إلى الدراسات التي سبقتها في هذا المجال، وجذب اهتمام الباحثين إلى ضرورة الاهتمام بدراسة المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية، التي أصبح لها دور هام في إعادة صياغة سياسات القوى الإقليمية تجاه المنطقة العربية. وضمن هذا الإطار فإن أهمية الدراسة تبرز من خلال كل من الأهمية العملية والأهمية العلمية وعلى النحو الآتي:

١.الأهمية العملية :

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في التعرف على سياسات القوى الإقليمية الثلاث: إيران وتركيا وإسرائيل تجاه المنطقة العربية للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، والغايات والأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك السياسات تجاه المنطقة .

٢.الأهمية العلمية : يعد موضوع التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية خلال الوقت الراهن، إذ تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من القضية التي تطرحها والفترة الزمنية التي تعالجها، والتي تضمنت العديد من الأحداث والتطورات التي حدثت في المنطقة العربية والتي تشكل محاور هامة في صياغة سياسات القوى الإقليمية تجاه المنطقة العربية. كما وأن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر علمية مستندة إلى مصادر متنوعة عربية وأجنبية يمكن أن تساهم في تفسير طبيعة التنافس الإقليمي على النفوذ في المنطقة العربية بأسلوب علمي تضاف إلى ما سبقتها من دراسات محدودة تناولت الموضوع .

كما توفر نظرياً فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المساهمة في تبلور سياسات القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٤ .

أهدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

١. بيان العوامل المؤثرة في رسم السياسات الإقليمية تجاه المنطقة العربية .

٢. بيان الانعكاسات السلبية للاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، وزيادة التدخل للقوى الإقليمية في المنطقة العربية .

٣. معرفة المتغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣، وانعكاساتها المباشرة في توجهات وسلوك السياسات للقوى الإقليمية تجاه المنطقة العربية .

٤. بيان سياسات القوى الإقليمية الثلاث: إيران وتركيا وإسرائيل، تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات التالية :

١. ما هي المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية وفتحت المجال للقوى الإقليمية للتأثير في القضايا المحورية العربية بعد عام ٢٠٠٣ ؟

٢. هل المتغيرات الدولية التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ كان لها تأثير على المنطقة العربية؟

٣. ما هي سياسات القوى الإقليمية الثلاث: إيران وتركيا وإسرائيل تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣؟

٤.ما مدى تأثير ثورات الربيع العربي على سلوك القوى الإقليمية تجاه دول المنطقة العربية ؟

٥.ما هي التحديات والصعوبات التي تواجهه القوى الإقليمية في تنفيذ سياستها تجاه المنطقة العربية؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة هي: كلما ضعف دور القوى السياسية العربية الرئيسة، وتدهورت الأوضاع السياسية في أطراف النظام العربي بالتزامن مع المتغيرات الإقليمية والدولية، كلما زاد تدخل القوى الإقليمية الثلاث : إيران وتركيا وإسرائيل في شؤون المنطقة العربية، وجعلها تأخذ طابع التنافس على النفوذ في المنطقة العربية.

أي أن العلاقة بين ضعف القوى السياسية العربية وبين زيادة التدخل الإقليمي عكسية، وتتضمن الدراسة متغيرين رئيسيين: المتغير المستقل وهو تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة العربية وغياب الدور العربي، والمتغير التابع، وهو قدرة الدول الإقليمية: العسكرية والاقتصادية ودرجة استقرارها السياسي والأمني وموقعها الجغرافي وموقفها من القضايا المحورية في المنطقة العربية سمح بتشكيل سياسات تأخذ طابع التنافس على النفوذ في المنطقة العربية .

مفاهيم الدراسة

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة وهي:

- **التنافس :**مفهوم سياسي يوصف به النمط الغالب على سلوك الدول، وهو سباق بين الدول لتحقيق المصالح التي تتمحور حول زيادة موارد الدولة من القوة القومية من عناصر مادية

وغير مادية، كما يشير إلى حالة الاختلاف بين الدول ولا يصل إلى مرحلة الصراع، ويأخذ أبعاداً اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانه في الإطار الدولي أو الإقليمي (Morgenthau,١٩٦٥:٢٠).

كما يقصد بالتنافس حالة التفاعلات غير الودية بين دولتين أو أكثر حول قضايا خلافية تكون ذات أبعاد أيديولوجية أو مصلحية، قد تتطور هذه الحالة إلى مرحلة النزاع، أو قد تنتهي بحالة الوفاق. والتنافس هو عكس التعاون، ويترادف مفهوم التنافس مع مفاهيم عديدة أخرى، من أبرزها التنازع، ومنه النزاع، وقد عرف John Bruton النزاع بأنه ينطلق من كونه: " حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، وهو أيضاً حالة من التناقض، وعدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية (الأيديولوجيا أو الهوية) مثلا (**Burton,١٩٩٠:٣٥**) .

- **القوى الإقليمية :**هي جزء من إقليم محدد، ولها ذاتية خاصة، تعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذا واضحا في كل الإقليم، واستنادا لمنظورها الأيديولوجي وتتمتع بتفوق عسكري وعلى غيرها من الدول **(المعهد الألماني للدراسات الإقليمية والعالمية).**

وعند تطبيق المفهوم السابق على كل من إيران وتركيا وإسرائيل فان ذلك يعني إن مكانة كل من تلك الدول في إقليمها تتحد بمدى إقرار دول الإقليم والدول الكبرى بهذه المكانة، لكن هذا الإقرار هو نتيجة لموازين القوى بين هذه الدول الثلاث، وبين بقية دول الإقليم .

ومن ميزات القوى أمر تحدده أبعاد هي **(عبد الحي، ٢٠١١ :١٤):**

١. القدرة المادية للدولة (عدد السكان والمساحة والقوة الاقتصادية والعلمية والقدرة العسكرية).
٢. القدرة المعنوية للمجتمع (وتتمثل هذه القدرات في درجة التماسك والتجانس الاجتماعي، ومستوى وعي المجتمع، والروح المعنوية للمجتمع، ونمط الثقافة).
٣. فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية (ويعني الرشد السياسي في كيفية توظيف المتغيرات المادية أو المعنوية المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب و أقل قدر من الخسائر من خلال المفاوضات أو بناء التحالفات أو استخدام متغيرات القوة المباشرة) .

- **النفوذ:** هو العلاقة بين فاعلين إذ تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيل أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع تصرفات لدى فاعل آخر أو أكثر (**Jentleson,٢٠٠٠:١١**) .

والنفوذ هو الغاية التي تستخدم من أجلها القوة بهدف إحداث نتيجة تتوافق مع رغبات صاحب الغاية ومصالحه، وقد يمارس الضغوط الاقتصادية أو الهيمنة العسكرية دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية (**Dahl,١٩٩٣:٤٤)**.

والنفوذ أيضاً يتمثل بقدرة الدولة على التأثير في غيرها ويتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول الأقوى نفوذاً التي لها القدرة على رسم خطوط سياستها الخارجية مع قليل من الاعتماد على إجراءات غيرها من الدول الأخرى، بينما الدول الأقل نفوذاً هي ذات القدرة الأقل في التأثير على الدول الأكثر نفوذاً، بحيث تقوم سياسات وممارسات تسعى نحو التغيير في نظامها الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي القائم، يكون بمساعدة دولة أو مجموعة دول عادة يكون لمثل هذه الدول أبعاد إستراتيجية متعددة، وتختلف أشكال النفوذ الدولي من نفوذ دولة أو مجموعة دول اتحادية، وبطرق وسياسات مختلفة مستخدمة وسائل متعددة كالقوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية إلى جانب الإجراءات والتدابير السياسية الطوعية والإكراهية **(الجمال ،٢٠٠٤ :١٣٩-١٤٣)**.

- **المنطقة العربية :** تتكون من مجموعة من الدول التي تجمعها عوامل التاريخ والجغرافيا واللغة والثقافة والمصير المشترك **(مطر،هلال،٢٠٠١ :٧)**.

هي المنطقة الجغرافية التي تضم شبه الجزيرة العربية (الإمارات والبحرين والكويت والسعودية وعمان وقطر والبحرين)، وشمال أفريقيا وشرقها (السودان ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والصحراء الغربية وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر)، والهلال الخصيب (الأردن والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين).

منهجية الدراسة

استناداً إلى موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية وأسئلتها التي تهدف الإجابة عليها. اعتمدت الدراسة المناهج الآتية المنهج الإقليمي والمنهج الواقعي ومنهج تحليل النظام الدولي :

١.المنهج الإقليمي :

و يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة إقليمية، ويتحدد عادة وفق أساس جغرافي أو ثقافي.

والملاحظ أن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة، لا سيما مع تطور ظاهرة الإقليمية وبروز الإقليمية الجديدة وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع وأمن و تعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي.

أما تعريف النظام الإقليمي يشير Ray Maghoori إلى الأخذ بمعيار التفاعلات المتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقه معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي تبعا لذلك هو" ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض انه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز **(Maghoori,١٩٨٢:١٢)** .

ولعل أكثر التعريفات شيوعا وتفضيلا فيما يخص النظام الإقليمي هو الذي يقر أن " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط أثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، وهذا يسهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية، أفعال ومواقف دول خارجه عن النظام" **(Cantor,Spiegel,١٩٦٧:٢٢).**

وعادة ما يميز النظم الإقليمية احتفاظها بقدر من الذاتية والاستقلالية إزاء النظام الدولي وبالرغم من إنها تأثرت بسياسات وتدخلات الدول الكبرى المسيطرة على تفاعلات النظام الدولي، فإن ذلك لم يكن يشير إلى أنها مجرد رد فعل أو امتداد لهذه السياسات، وان كان تميز واستقلالية النظم الإقليمية يتوقف على عوامل عديدة منها ظروف الإقليم وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية ونوع العلاقات التي ترتبط بين أعضائه .

ويرتكز أي نظام إقليمي في بنائه الهيكلي إلى مراكز قوى، عادة ما تكون محدودة لكنها مؤثرة في ما يتعلق بأنماط السلوك والتفاعل داخل النظام وهذا ينطبق بطبيعة الحال على النظام الإقليمي .

يندرج موضوع التنافس الإقليمي على نفوذ المنطقة العربية، ضمن الدراسات الإقليمية التي تعد من الدراسات الحديثة، وتطورت مع ظهور دراسة Cantor,Spiegel ، بعنوان السياسة الدولية في الأقاليم "International Policy in regions"، التي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الإقليمية .

وجاءت عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ظهور الإقليمية الجديدة "New regionalism"، لتكون سببا في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية والتحليل على مستوى النظام الإقليمي، واستخدم المفهوم لأول مره من قبل Norman Palmer في العام ١٩٩١، وقصد به تحول إقليم معين من عدم تجانس نسبي إلى تجانس متزايد فيما يتعلق بعدد من الأبعاد

خاصة: البعد الثقافي، والبعد الأمني، والسياسات الاقتصادية، والأنظمة السياسية **(Hettne,٢٠٠١:٣٣)**.

ومع بروز الأحداث على الساحة الدولية ظهر الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة .

كما وتصنع الدول سياساتها الخارجية في ضوء ما تنتجه البيئتان الداخلية والخارجية من فرص وما تفرضه من قيود (**Bull, ١٩٧٧:٩)**.

فموارد الدول ورؤية صناع القرار للمصلحة الوطنية إضافة إلى طبيعة البيئة المجاورة وتوازنات القوة تساهم في التأثير على خيارات الدول الخارجية، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فيمكن الإشارة إلى أن أكثر من عامل يؤثر تأثيراً واضحاً في السياسات الإقليمية بشكل مستمر: الحتمية التاريخية، والجغرافية، والإستراتيجية .

وفيما يتعلق بعامل التاريخ فإن الإرث السياسي والديني والحضاري يشكل دافعاً ومبرراً للعب دور في الأحداث التي تشهدها المنطقة بشكل أو بآخر.

فالدور الإيراني والتركي والإسرائيلي لكل منها دوافع تحركها سياسياً ودائما ما كان لها هذا الحضور، ومهما كان التفاوت في ذلك وبالرغم من تراجع أهمية الدور من وقت لآخر.

كما أن الجوار الجغرافي يخلق حتمية في العلاقات و التفاعل، فإيران وتركيا تعتمدان على البعد الجغرافي في وضع سياساتهما الخارجية، حيث أصبحت المنطقة العربية جزءاً رئيسا في التحركات السياسية لهما، مع اختلاف الدوافع والتوجهات .

فإيران تنظر للجناح الشرقي من العالم العربي على انه مسرح الصراع للدفاع عن أمنها وسيادتها وتفوقها الإقليمي ،أما تركيا فتركز في سياستها الخارجية على خلق علاقات تعاونية مع الدول العربية.

ويمكن الاستشهاد هنا بالدور الإسرائيلي في المنطقة للتدليل على دور العامل الاستراتيجي في السياسة الإقليمية، بل وتداخله مع الاعتبارات الأخرى في صنع السياسة الخارجية للدولة .

و يمكن القول إن السياسة الإسرائيلية تركز على الاعتبارات الجيوبوليتيكية التي تقوم على الربط بين صيرورة وبقاء الدولة ومجالها الحيوي، فنظريا، تربط إسرائيل بين بقاء الدولة الإسرائيلية وضرورة توسيع مجالها الحيوي، بينما تحاول عمليا تحقيق ذلك من خلال التوسع

الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وتعزيز علاقاتها السياسية والإستراتيجية والأمنية مع الدول والتكتلات الأخرى .

ومن ناحية إستراتيجية حاولت إسرائيل الاعتماد على عنصري القوة والردع والدعم الدولي الغربي ولاسيما الولايات المتحدة لحماية وجودها وتفوقا الإقليمي والتسويف إزاء القرارات الدولية وعملية السلام وما تفرضه من النزاعات والتنازلات (**الهباس** ، ٢٠١٣ :١٨٠).

٢.المنهج الواقعي :

توظف الدراسة المنهج الواقعي المبني على فكرة المصلحة، وهي تعبير عن الأهداف الإستراتيجية العليا للدول تجاه منطقة ما من العالم ، بالرغم من التبدل للزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الإيديولوجيات المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، بمعنى أن المصلحة القومية العامة تظل دائما وأبداً المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي (**مقلد : ١٩٧١ ،٢٠).**

ومن ابرز دعاة المنهج الواقعي Hans Morgenthau، الذي يركز على فكرة المصلحة والقوة، والمصلحة تتحدد في إطار القوة التي يسميها Morgenthau بفكرة التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، إنما هي أوسع نطاقاً من ذلك، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هي التي تحدد في النهاية قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكاناتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا ينظر المنهج الواقعي إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها (**مقلد : ١٩٨٧ ،٢٠-٢١).**

ووفقاً للتحليل الواقعي فإن التنافس والصراع هو النمط الغالب في سلوك الدول لتحقيق مصالحها، التي تتمحور حول زيادة موارد الدولة من القوى القومية بمفهومها الشامل من عناصرها المادية وغير المادية (**Morgenthau,١٩٦٥:٣١).**

وعندها تصبح السياسة الدولية تنافس و تصارع من أجل الحصول على القوة، وبقدر ما تمتلك الدولة من قوة، لا سيما القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية، فإنها تستطيع تحقيق سبل بقائها وتفوقها فيما يشكل ميزان القوى أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تلافي الحروب، وتحقيق قدر من الاستقرار في السياسة العالمية (**Morgenthau,١٩٦٥:٣٨٢).**

كما تعاملت المدرسة الواقعية مع القوة كمفهوم مركزي إذ ربط Morgenthau القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب، وعرف القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين" (Tabarcia,٢٠٠٩:٤).

وهذا التعريف ارتبط بعنصر واحد للقوة وهو القوة العسكرية، أما تعريف Kenneth Waltz، فقد وسع مفهوم القوة ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية، وحاول الربط بين قوة الدولة ، وامتلاك عناصر أخرى مثل المساحة والموقع الجغرافي والموارد المادية والطبيعة و السكان ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري والاستقرار السياسي والكفاءة (Waltz ,١٩٩٩:٣١٢).

وقد طرح Joseph Nye ، مفهوما للقوة اشتمل على عناصر القوة غير المادية مثل الثقافة والقيم من خلال مفهوم القوة الناعمة، وعرفها بأنها " قدرة الدولة في الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية بدلا من الإكراه "(Nye,٢٠٠٤:٣٤) .

وعند تحليل القوة على المستوى الإقليمي، فإن الدول تحتاج لممارسة دور قيادي في الإقليم لابد من امتلاكها لعناصر القوة الصلبة أي المادية(قوة عسكرية واقتصادية) والناعمة غير المادية (الدبلوماسية)، وصعوبة أن تشكل إحداهما بديلا كاملا عن الأخرى، دون أن ينفي ذلك تأثير القوى الناعمة في تحقيق انتشار القوة في الإقليم .

ويمكن الإشارة لدراسة Lawrence Rubin بعنوان "تصنيف القوى الناعمة في الشرق الأوسط"، التي تشير إلى أن الأدوار القيادية في الإقليم تستند إلى تنوع أشكال القوة الناعمة فيها، حيث ميزت الدراسة بين القوة الناعمة الثورية، وتجسدها إيران، والقوة الناعمة التقليدية – التاريخية- المحدثة، وتجسدها تركيا (Rubin:٢٠١٠,١١٣-١١٤).

وعندها يصبح فهم توازنات القوة الإقليمية والاعتبارات المصلحة محدداً رئيساً لفهم العلاقات المستقبلية بين المنطقة العربية والقوى الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بمسائل النفوذ والهيمنة .

٣.منهج النظام الدولي :

يعد منهج النظام الدولي أكثر صلاحية لدراسة العلاقات الدولية منه لدراسة السياسة الخارجية إذ أن السياسة الخارجية تتأثر في تشكلها بالعديد من المحددات وعوامل التأثير، من بينها متغير النظام الدولي، لكنه ليس المتغير الوحيد، كما أنه ليس بالضرورة المتغير الأكثر حسماً في الحالات كلها.

يعرف النظام الدولي بأنه: " الأداة التي تعمل على تطوير عملية التفاعل بين عدد من الوحدات

الدولية من خلال إستراتيجية تقوم على الوعي بوجود العديد من الظواهر التي تعمل عبر علاقات تبادلية فيما بينها من أجل تكوين ذلك النظام، مما يستوجب الفحص الدقيق للعلاقات القائمة بين وحدات النظام الرئيسية ومدى تفاعلها مع الوحدات الفرعية، لذلك فالنظام الدولي يحتوي على عدد من الوحدات المتفاعلة بشدة وتكرار بحيث يؤدي ذلك التفاعل إلى التغيير في هيكله وبنائه وأشكاله **(Walts,١٩٧٠,٣١٣).**

ويرى رواد هذا المنهج :تشارلز مكيلاند وجورج مودلسكي ومورتن كابلان ، إن منهج النظام الدولي يمكن توظيفه نظرا لمناسبة مقوماته وركائزه ومزاياه لأن البحث معني بالتفاعلات بين نظم مختلفة، وان كل نظام يمثل قاعدة عامة، يعمل بطريقة المدخلات Input والمخرجات Outputs، وقد تكون مخرجات النظام هي نفس المؤثرات الداخلة في تفاعل نظام آخر، والنظام يكون متماسكا ومحكما في تكوينه، وهناك حدود تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها وتؤثر فيه، فالنظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تتولى إبلاغ المعلومات إلى أجهزة اتخاذ القرار**(الربيع،١٩٩٤ :٨٠٧).**

لذلك فإن هذه الدراسة تلفت النظر إلى العلاقة بين وحدات النظام الدولي ممثلاً بالدول الكبرى التي لديها مصالح في المنطقة العربية والقوى الإقليمية الثلاث إيران وتركيا وإسرائيل باعتبارها وحدات رئيسية، لديها تطلعات كبيرة تجاه دول المنطقة العربية باعتبارها وحدات فرعية، فضلاً عن العلاقات التي تربط تلك القوى الإقليمية والدول العربية، والعلاقات البينية المتبادلة فيما بينها كقوى متنافسة على النفوذ في المنطقة العربية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: (٢٠٠٣- ٢٠١٤)، تبدأ الحدود الزمانية من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي أتاح المجال للتدخل الأجنبي، وترك كثيراً من التداعيات السلبية على المنطقة العربية، مروراً بمتوالية الأحداث التي شهدتها المنطقة، وتعاظم دور القوى الإقليمية الثلاث الإيرانية والتركية والإسرائيلية فيها، واندلاع الثورات العربية عام ٢٠١٠، وصولاً لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)على مناطق شاسعة من أراضي العراق وسوريا عام ٢٠١٤.

الحدود المكانية : دول المنطقة العربية ، وإيران ، وتركيا ، وإسرائيل .

الدراسات السابقة

دراسة: محمد السعيد إدريس (٢٠١٤)، (الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل)، مجلة السياسة الدولية، عدد١٩٦:

١.هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل للنمط التفاعلي بين القوى الإقليمية الثلاث: إيران، وإسرائيل، وتركيا تجاه المنطقة العربية، وأقرت هذا التفاعل تعرض لمتغيرات جديدة فرضتها أسباب كثيرة، أبرزها موجة الثورات العربية وتداخلاتها التي فرضت دخول الدول العربية كأطراف مشاركة في التفاعلات الإقليمية، وأنماطها المتباينة بين ما هو تعاون، وما هو تنافس، وما هو صراع.

٢.وتوصلت الدراسة إلى أن الأطراف العربية انقسمت في تحالفاتها بين موالٍ لإيران، ومتعاون مع تركيا، وأن السمة الغالبة للعلاقات العربية- الإسرائيلية اتسمت "بالخفوت" في العداء العربي لإسرائيل، كما أن هنالك تخوف عربي من الجديد في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، سواء على صعيد العلاقات الثنائية، أو علي صعيد حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، إلى البحث عن "موازن إقليمي" كبديل، ولو كان مؤقتا، لأي تراجع في تعهدات الحليف الأمريكي والتزاماته.

- دراسة : محمد أحمد مقداد (٢٠١٣)، (تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية والعلاقات العربية – الإيرانية)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،الجامعة الأردنية ، مجلد٤٠،عدد ٢ :

١. هدفت الدراسة إلى بيان تأثير إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مع توضيح ما تمتلكه من مقومات جيوسياسية وما لديها من توجهات معلنة تجاه إظهار نفوذها من خلال أهداف الثورة الإسلامية التي وصلت إلى السلطة عام ١٩٧٩، ومع أن سمة النظام السياسي الحاكم ما زالت توصف بالمحافظ والأصولي لفكر الثورة، إلا أن هناك العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي باتت تؤثر في مستقبل إيران في علاقاتها الإقليمية، والتوجه نحو الانفتاح الدولي بدلا من سياسة التعنت، والأخذ بمنهج الاعتدال الذي يستند إلى الواقعية في العلاقات سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي .

كما ناقشت الدراسة المتغيرات المتعلقة بالإصلاح السياسي منذ وصول الثورة الإسلامية للحكم في إيران إلى عام ٢٠١١ والتعرف على ماهية رموز الإصلاح والأسباب التي دفعت بظهور التيار الإصلاحي .

٢.كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة العربية – الإيرانية تتأثر بالمتغيرات الدولية وذلك لوجود خلل في التوازن الاستراتيجي والقدرة الكافية على مواجهة النفوذ الإيراني، مما يدفع بإيجاد منظومة من التحالف الأجنبي على حساب سيادة العرب، وأنه مازال المتغير المذهبي من المتغيرات الرئيسية التي تحكم تعزيز العلاقة بين العديد من الدول العربية وإيران .

- دراسة راشد احمد الحنيطي (٢٠١٣)، (مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط /الأردن :

١.تناولت الدراسة التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة التي كان لها التأثير في دول منطقة الخليج العربي، والوقوف عند التصورات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي وأدوات تنفيذه، والتعرف إلى العقيدة الفكرية الدينية لحركة الحوثيين في اليمن وأهدافها .

كما أشارت الدراسة إلى أن مبدأ تصدير الثورة أحد الأدوات التي ينتهجها نظام الحكم الإيراني في إستراتيجيته الطامحة لأداء دور قيادي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عبر استغلال الأقليات الشيعية في دول المنطقة العربية، إذ تعد الحركة الحوثية نموذجا لتلك الدراسة .

٢. وخلصت الدراسة إلى أن إيران تعدّ الأمن القومي الخليجي مشروعها الإقليمي الذي يتطلب منها أداء دور مؤثر في ظل إخفاق دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الوحدة الاقتصادية والعسكرية التي سعت إليها منذ تأسيس المجلس قبل أكثر من عقدين .

- Gulden,Ayman (٢٠١٢)Regional Aspirations and limits of power Turkish – Iranian – Relations in the New Middle East, Centere for Hellenic studies and research Canada , University of Crete ,Vol ٢٠.

١. كان الهدف الرئيس من الدراسة هو توضيح العلاقة بين التحديات الأمنية والطموحات الإقليمية لكل من إيران وتركيا مع التركيز على المنافسة بين الدولتين الجارتين بعد تطورات مهمة كان من أبرزها :

الأول: الانسحاب الأمريكي من العراق.

الثاني : الثورات العربية.

إذ بينت أهم محركات هذه المنافسة ودوافعها، والإجابة حول الأسئلة التي تدور محاورها على بيان أهم العوامل الرئيسة لسياسة إيران وتركيا في قيادة الإقليم ، وبيان المناهج والأساليب والاستراتيجيات التي تتبناها كلا الدولتين، وبيان الموقف الأمريكي من هذا التنافس.

أكدت الدراسة على أن كلا الدولتين تسعى إلى الهيمنة وزيادة نفوذها في الإقليم وذلك لأسباب أمنيه من خلال القوه .

٢. كما وركزت الدراسة على بيان الاختلاف ما بين السعي الإيراني والتركي في القيادة والسيطرة على الإقليم من خلال اختلاف الوسائل لتحقيق ذلك قام المؤلف بتعريف معنى الهيمنة (Hegemony) وبيان عناصر ومصادر القوة وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى انه لا يبدو تفوق لأحدى الدولتين على الأخرى في المستقبل القريب، وذلك لتضاد مصالح الدول الكبرى، وإن مصالح كل من الدولتين وارتباطهما بمصالح الدول الكبرى سيحدد نفوذهما، ومن المحتمل أن تصبح هاتان الدولتان أعداء.

٣. وخلصت الدراسة إلى إن التنافس الإيراني التركي في المنطقة سينعكس سلبا على التعاون بين الدولتين لمكافحه التمرد والعصيان في كل منهما .

- **دراسة خالد بن نايف الهباس (٢٠١٢)، (النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة)، مجلة شؤون عربية ،عدد ١٤٨،١٧٧-١٩٧:**

١. هدفت الدراسة إلى بيان الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق و التغيرات الواضحة في هيكلية النظام الإقليمي العربي، ومسائل التوازن الإقليمي، وأنماط التفاعل بين النظام الإقليمي العربي من ناحية والقوى المجاورة من ناحية أخرى لا سيما إيران وتركيا وإسرائيل.

٢. كما استعرضت الدراسة إمكانيات ومقومات القوى الإقليمية المجاورة، وبينت الدراسة تفوق إسرائيل بما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وإلكترونية، تفوق إمكانيات الدول العربية جميعا، وكذلك بيان دور إيران التي تمتلك القدرات المتنوعة والدور التاريخي، والطموح الإقليمي الذي جعل منها على الدوام قوة إقليمية مؤثره في محيطها الجغرافي، كما تم توضيح دور تركيا تعدّها من أكثر القوى المجاورة التي تمتلك المكونات الإستراتيجية والتنموية والاقتصادية والعسكرية في الوقت نفسه، وتتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي النابع من الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي التركي.

٣. وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك قدرات تتمتع بها بعض الدول العربية وإمكانيات سواء على صعيد القوة البشرية، كما هو الحال في مصر، أو القوة المالية تتمتع بها السعودية ،إلا أن هنالك ضعف يعاني منه النظام الرسمي العربي، وذلك بسبب الانكشاف الذي تعاني منه المنطقة العربية ،مما ساهم بشكل غير مسبوق إلى زيادة تدخل القوى الإقليمية ونفوذها في شؤون المنطقة الداخلية، بإتباع كل منها سياسة خارجية تحقق مصالحها داخل المنطقة العربية .

- Sean, kane (٢٠١١) The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq by the United States Institute of Peace, June ٢٧٦ :

١. بينت الدراسة بأن كلاً من إيران وتركيا أصبحتا وبشكل سريع من أكثر الدول تأثيرا في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منها، ووضحت الدراسة القلق الأمريكي من هذا التنافس بالرغم من وجود اتفاقيات تعاون ثنائية بين الدولتين، ووصف التقرير هذا القلق باستخدام مصطلح تجديد التنافس العثماني والفارسي على العراق .

٢. توصلت الدراسة إلى الوسائل المتبعة من قبل كل دولة للسيطرة والهيمنة على العراق، إذ تسعى تركيا إلى تحقيق تحول ديمقراطي دون سيطرة مجموعة أو أخرى على السلطة، وترى أن قوة العراق ومتانته الداخلية ما هو إلا صمام أمان لأمن تركيا والإقليم بشكل عام ، بينما تفضل إيران وبشكل صريح تفوق التيار الشيعي الصديق والموالي لإيران وترى إن قوة ومتانة العراق تشكل عقبة للامتداد الإيراني الخارجي، وبالتالي قد تشكل العراق منافس عسكري وتجاري للدولة الإيرانية ووضح التقرير بأن بغداد تعتقد أنه بإمكانها أن تكون قوة إقليمية، مؤثرة في الشرق الأوسط، لكنها ما زالت تعاني من تحديد وتعريف الهوية الوطنية الجامعة، وتشكيل سياسة خارجية مبنية على الإجماع، وأضاف التقرير بأن العراق ما زالت دولة ضعيفة وتستعين بأطراف خارجية، وهي مقبلة لأن تكون ساحة للمواجهة بين العراقيين العرب السنة وبين إيران الشيعية .

- دراسة : نيفين مسعد (٢٠٠٨) ،(العلاقات العربية – الإيرانية منذ احتلال العراق)، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٩، عدد٧٤:

١. هدفت الدراسة إلى بيان أهم التطورات التي ألمت بالنظام العربي وأدت إلى سهولة اختراقه من الخارج وأبرزها حرب الخليج الأولى، وتوزع الدول العربية فيها ما بين تأييد إيران ودعم العراق واحتلال الكويت بما أدت إليه من تكثيف الوجود الأجنبي العسكري في الخليج

وإخراج العراق من معادلة القوة الإقليمية، واحتلال العراق، وما أدى إليه من استباحة العراق وسيادته وتحويله إلى ميدان للتنافس الأمريكي -الإيراني، وعجز النظام العربي في إدارة الصراع مع إسرائيل وزيادة الخلاف بين السلطة الوطنية وحركة حماس، الأمر الذي سمح لأطراف إقليمية كتركيا وإيران لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية .

وبينت الدراسة أن السياسة الخارجية الإيرانية اعتمدت على عوامل محفزة لبلورة مشروع الهيمنة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط ، نتيجة للفراغ الاستراتيجي، وطفرة العوائد النفطية .

٢. وتوصلت الدراسة بأن المدخل الأمثل يكمن في بناء قوة عربية، لأن استقرار المنطقة لا يتوقف على جانب إيران فحسب، بل هناك دول متنفذه في المنطقة كإسرائيل، ودول أخرى لها توجهات جديدة كتركيا، الأمر الذي يجعل حاجة العرب في تطوير ذاتهم أمراً ملحاً .

- دراسة: مصطفى اللباد (٢٠٠٧)، (قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية)، مجلة شؤون عربية، عدد ١٢٩:

١. هدفت الدراسة إلى بيان المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية وتحليله تعدّ دولة إقليمية كبيرة في المنطقة، تمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الأساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها أطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان وإسرائيل، لكن الطموحات النووية الإيرانية تختلف عن طموحات الدول المذكورة في نقطة أساسية وهي أن مجالات التطبيق العملي لطموحات إيران تتحقق في منطقة الخليج العربي، وهي إحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات العالمية.

٢. وتطرقت الدراسة إلى البناء الإستراتيجي للمشروع الإيراني الذي يتضمن عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية واقتصادية وحتى طائفية وإيديولوجية، كما تناولت الدراسة منطقة الخليج في الإستراتيجية الإيرانية التي تحاول استغلال عناصر القوة الناعمة مثل العامل الثقافي الحاضر بشدة في الثقافة العربية وبالأخص في منطقة الخليج، بفعل التكوين الديموغرافي لشريحة كبيرة من السكان في دول الخليج التي تنتمي جذورها العائلية إلى أصول إيرانية.

ثم انتقلت الدراسة إل بيان القدرات العسكرية النووية وموقعها في مشروع إيران الاستراتيجي في ظل الأزمة القائمة بين إيران والولايات المتحدة التي تتواجد أعداد من قواتها في جوار إيران الإقليمي .

٣. وخلصت الدراسة إلى أن السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق إستراتيجيتها بالمنطقة .

أما هذه الدراسة فإنها تختلف عن الدراسات السابقة بما يلي :

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة تأتي هذه الدراسة لتضيف العديد من الجوانب التي لم تتطرق لها بعض الدراسات المهتمة في الشأن الداخلي والدولي لكل من إيران وتركيا وإسرائيل كالمتغيرات الداخلية والخارجية من جهة وأثر التداعيات على واقع العلاقات العربية - الإقليمية (إيران وتركيا وإسرائيل) ومستقبلها من جهة ثانية، ومحاولتها تحليل واقع التنافس الإقليمي وأبعاده تجاه المنطقة العربية، حيث أسهمت المتغيرات الدولية والإقليمية في سعي القوى الإقليمية لبسط نفوذها وأخذ دور في هذه المنطقة .

ويضاف إلى ذلك وجود دراسة متكاملة بالعنوان ذاته، مما يعطي دافعاً كبيراً للبحث في موضوع التنافس الإقليمي على نفوذ المنطقة العربية .

ناهيك عن حداثة الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٤، إذ تغطي الدراسة الكثير من الأحداث والتطورات والمتغيرات التي لم تذكر في دراسات أعدت في وقت سابق.

محتويات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول وعلى النحو التالي :

1. **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة .**
2. **الفصل الثاني: المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣.**
3. **الفصل الثالث: السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية.**
4. **الفصل الرابع :السياسة التركية تجاه المنطقة العربية .**
5. **الفصل الخامس : السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية .**
6. **الفصل السادس: الخاتمة والاستنتاجات.**

الفصل الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣

مقدمة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات إستراتيجية ومتغيرات إقليمية ودولية عديدة في الاتجاهات كافة، ولا سيما السياسية والاقتصادية، إذ كان لها الأثر الواضح في أغلب دول العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط التي تراوحت تأثيراتها بين الإيجابية والسلبية وبدرجات مختلفة، وكان حجم التغيير في المنطقة العربية هو الأبرز، إذ شهدت هذه المنطقة خلال السنوات العشر الماضية ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، متغيرات لم تكن مألوفة خلال المراحل السابقة إبان المنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي منذ التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة نهاية الحكم العثماني، فقد تعرضت المنطقة في مراحل سابقة من السيطرة الاستعمارية لهذين البلدين، ومن ثم خروج الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني – عدا فلسطين - الذي بنى دولاً، لكنه لم يفد كثيراً من التجارب الدولية القائمة، كونه لم يقم على بناء مؤسسي رصين، فانهار سريعاً مع بوادر تلك المتغيرات التي بدأت بسقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي تهاوت جراءها أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن .

وقد أسهمت هذه المتغيرات في تبلور مواقف دولية وإقليمية متباينة، نتيجة تضارب التوجهات الدولية والإقليمية تجاه قضايا المنطقة العربية بالغة الحيوية للمصالح الدولية، إذ أن التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وأسعاره السائدة خلال هذه الفترة، أحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الإقليم، وخلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات لدى بعض الأطراف الإقليمية و سمحت بانطلاق عدد من المشاريع الإستراتيجية (الإيراني، التركي، والإسرائيلي) تجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه عام والمنطقة العربية بوجه خاص - لم تكن مريحة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت أدوات مختلفة لتنفيذ إستراتيجيتها في نسق النظام الدولي الذي قام بعد انتهاء الحرب الباردة، مثل استخدام القوات المسلحة في مواجهة سياسات نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع فرض أية تغيرات في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والسيطرة والتحكم في برامج التسلح الإقليمي، والتنظيم الدفاعي والأمني، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط .

يتناول الفصل الثاني المتغيرات الدولية والإقليمية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: المتغيرات الدولية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول

المتغيرات الدولية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣

أدت المتغيرات التي شهدها العالم مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، إلى ولادة نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مكنها من امتلاك حرية التصرف في إجراء تغيير أهداف سياستها الخارجية وتنفيذها ، وحماية مصالحها والتخطيط لمستقبل العالم - بخاصة منطقة الشرق الأوسط بالغة الأهمية في المصالح الدولية، وتحديداً المنطقة العربية - بطريقة تضمن مصالحها، وتنسجم مع مخططات السياسة الخارجية الإسرائيلية الحليف الإستراتيجي المفضل للولايات المتحدة الأمريكية.

وبرزت حينذاك حالة الاختلاف بين الباحثين في العلاقات الدولية حول مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، في ظل تنامي اتجاه فكري تبلورت رؤاه داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد من الزمان يركز على دور السياسة الواقعية وتفاعلاتها مع هيكل النظام الدولي، وضرورة استخدام القوة لكي تتغلب على الصعوبات التي عجزت السياسة الخارجية عن تجاوزها، فكانت الغلبة في صف هذا الاتجاه الفكري الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية لإصدار قرارها لغزو العراق، ودخول قواتها إلى بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وقد تداخل هذا مع العديد من الملفات الإقليمية الأخرى بعد بروز إيران كقوة إقليمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتنامي القوى المحلية في عدد من بلدان الإقليم، بحيث كانت طرفاً في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإتباع سياسة خارجية محددة تتبنى شعار محاربة الإرهاب الذي نجم عن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، التي فسرتها أمريكا على أنها اعتداء صارخ عليها، وأن العراق له علاقة مع القاعدة التي نفذت الهجوم، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة محاربة الإرهاب، وكذلك الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة الحيوية من أجل الحفاظ على مصالحها مع السعي لإجراء عملية الإصلاح السياسي، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان في المنطقة.

يتناول المبحث الأول المتغيرات الدولية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

المطلب الثاني : الصعود الروسي الصيني وأثره في المنطقة العربية.

المطلب الأول

الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

لم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ منقطعاً عن التداعيات التي خلفها قيام النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١، تلك التداعيات التي سهلت للولايات المتحدة الأمريكية غزو العراق واحتلاله، إذ جاء نجاحها في فرض تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط ، أثر انتهاء عمليات حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ بحجة المحافظة على أمن واستقرار المنطقة في ظل محدودية دور الأمم المتحدة وتراجع دور بقية دول العالم الكبرى، بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها في تلك الحرب من إخراج القوات العراقية من الكويت، هذه الحرب التي عززت من دورها المنفرد في التلاعب بمقدرات شعوب المنطقة، فطوال الفترة التي أعقبت الحرب وخلال حكم الرئيس الأمريكي بل كلينتون كانت جماعة الضغط الجمهوري - المطالبة بالإمبراطورية، والسيطرة على النفط، والتحالف مع إسرائيل، وتطويع الشعوب العربية والتلويح بشبح الخطر من العراق – تزداد نشاطاً، وتضم إليها مناصرين جدداً، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار تحت شعار : " ضرورات قرن أمريكي جديد " **(جلو،٢٠٠٢ :١٥٧)** .

ثم أصبح المناخ مهيئاً للولايات المتحدة الأمريكية؛ لاختراق الدول العربية وغيرها بالاعتماد على برنامجها المحكم الذي طبقته في الشرق الأوسط ومكنها من احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، الذي استند على المراحل الآتية :

١. **مرحلة احتواء العراق:** وهي السياسة الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة من كانون الثاني ١٩٩٣ لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق في نيسان ٢٠٠٣، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإتباع إستراتيجية جديدة من أجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط بعد أجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج ، فكانت سياسة **" الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣"** التي ابتكرها Martin Indyk مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية Madeleine Albright لاحتواء العراق وإيران يعدّهما نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري، ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي **(Indyk, ٢٠٠٩: ٣١).**

إلا إن هذه السياسة سرعان ما فقدت فاعليتها، وأثبتت فشلها في احتواء الدولتين، فقامت منذ عام ٢٠٠٥ بإجراء التغييرات الضرورية في إستراتيجيتها خاصة بالنسبة للعراق بالاعتماد على الآلية الآتية:

أ. **إقرار قانون تحرير العراق:** بعد بروز عناصر جديدة لها انعكاساتها على مسار الإحداث في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت بالكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، التي جاءت من خلال الحصول على اعترافات عدد من العاملين في البرنامج ذاته من العلماء العراقيين، واعترافات أدلى بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري بعد هروبه إلى الأردن عام ١٩٩٥ عن نشاطات العراق في هذا المجال، فقام الأمريكان بعملية ثعلب الصحراء للفترة ١٦- ١٩ /١٢/ ١٩٩٨ خلال عهد الرئيس الأمريكي بل كلينتون، وبعدها في معركة احتلال العراق عام ٢٠٠٣ في عهد الرئيس بوش الابن بضرب أهداف إستراتيجية لم يلحظوها في عاصفة الصحراء التي حدثت في عهد الرئيس بوش الأب عام ١٩٩١، وجرى تنبيه المفتشين الدوليين إلى مجمعات صناعية عسكرية لم يتطرقوا إليها من قبل، فقاموا بتفتيش القصور ودور العبادة والجامعات، كل ذلك جاء بعد تداعيات هروب حسين كامل إلى الأردن **(شربل، ٢٠٠٩: ١٢٧) .**

وأدرك منظرو مشروع القرن الأمريكي الجديد وعلى رأسهم RobertKagan، William Kristol، مع حلول عام ١٩٩٧ أن الحالة التي لا بد أن يكون عليها العراق يجب أن تبدأ من تدميره، بحيث يبدأ ذلك فعلياً جراء الأزمة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قدرتها على التعامل مع مجريات الأحداث بشكل واضح، فكان لزاماً عدم تفويت الفرصة من التحدي الذي أبداه العراق في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الجديد، إذ تعيش الإدارة الأمريكية في نشوة وجود الفائض من رأس المال الذي تراكم من جراء الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية للإدارات السابقة **(شبلي ، ٢٠١٢ : ٦٥).**

وقد دعا هذا الأمر مجموعة المحافظين الجدد * لكتابة خطابٍ مباشرٍ إلى الرئيس بل كلينتون بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨ يطالبونه فيه بانتهاز الفرصة والإعلان عن الإستراتيجية الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم، وتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوات أوسع تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق، وأن يجري ذلك من خلال الأمم المتحدة أو من قبل الأمريكان منفردين إذا أقتضى الأمر. وكان من بين الموقعين على هذا الخطاب **" ديك تشيني و دونالد رامسفيلد و ريتشارد بيرل وبول وولفويتز "**، وتوصل الرئيس كلينتون بموجب هذا الخطاب مع مجموعة المحافظين الجدد إلى طرح**" مشروع قانون تحرير العراق "**، الذي أقره الكونجرس، ليصبح نافذ المفعول، ملزماً بعد أن وقعه الرئيس الأمريكي في٣١ كانون الثاني ١٩٩٨**(وثيقة قانون تحرير العراق رقم ٣٣٨-١٠٥ لسنة ١٩٩٨).**

ب. **الاستفادة من معلومات لجان التفتيش الدولية:** جاءت الخطوات الأمريكية المدروسة في هذه الآلية التي لعبت فيها لجان التفتيش الدولية دوراً مهماً في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل" **النووية والبيولوجية والكيماوية "** والصواريخ البالستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم بالتنسيق

---

* المحافظين الجدد : يقول فرانسيس فوكوياما في كتابه أصل المحافظين الجدد هذه المجموعة بأن من أشهر الأسماء الفاعلة داخل حركة المحافظين الجدد، نجد ارفينغ كريستول، ريتشارد كلازير، نورمان بودوريز، كاغان، موينهان، ولستيطير، بول ولفويتز، ريشارد بيرل، سلمان خليل زادة، رامسفيلد، بالرغم من أنه لم يعرف عنهم أي انتماء مباشر للأحزاب السياسية، فإن فاعليتهم التأثيرية ترجع إلى سيطرتهم على مراكز البحث العلمي التي تسمى Think Thank أو ما تسميه سيرجي حليمي (بعلب الأفكار) التي يبيع منتجوها المعرفة لأصحاب القرار السياسي، ويجعلون من البحث الأكاديمي وسيلة لخدمة القوة والسيطرة. ومن أهم الثوابت التي اعتمدها المحافظون الجدد، اعتقادهم الراسخ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية القطبية الثنائية، أن بإمكان أمريكا وحدها أن تملأ هذا الفراغ، وذلك بإعادة خلق نظام دولي جديد. لكن فوكوياما يعتبر أن انتصارهم في معركة الحرب الباردة يمثل بالنسبة إليهم لحظة تحول إلى الأفول والسقوط، لأن انهيار الاتحاد السوفيتي خلق عندهم ثقة مطلقة بقدرة أمريكا على الهيمنة على العالم، عن طريق استعمالها لسلاح الحصار الاقتصادي والعسكري والتلويح بنشر الديمقراطية والفوضى الخلاقة التي تؤدي إلى قلب الأنظمة "الاستبدادية" بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ومساندتها للإرهاب، لكن فوكوياما يعتبر أن مثل هذا الوهم الخادع هو الذي دفعهم إلى القيام بالهجوم على العراق، دون معرفة بخصوصية الواقع السياسي والثقافي في الشرق الأوسط، كما أن اعتدادهم بقوة أمريكا كان عاملا مساعدا لتشجيع المسؤولين في البيت الأبيض على القيام بمغامرة شن حرب أحادية دون التنسيق مع الحلفاء الأوربيين، وهذا الموقف المتهور، يعتبر في نظر فوكوياما بمثابة الهزيمة، نظرا للخسائر المادية والبشرية التي تعرضت لها أمريكا، كما أن استفراد أمريكا بخوض هذه الحرب لحسابها الشخصي، أدى على المستوى الدولي إلى إضعافها وعزلها، مما يتطلب عقودا من الزمن لكي يستعيد الاقتصاد الأمريكي عافيته، وهذا ما تؤكده بالملموس الأزمة الاقتصادية الحالية التي سبق لفوكوياما أن توقع حدوثها:

لقد آمن المحافظون الجدد بمجموعة من الثوابت نوجزها في:

١- اعتقادهم الراسخ أن طبيعة النظام الداخلية لها أهمية في تحديد السياسة الخارجية.

٢- الإيمان بضرورة استعمال القوة الأمريكية في خدمة القيم (الأمريكية) عند التدخل في النزاعات الدولية.

٣- معارضتهم للبرامج والمشاريع التي تطمح إلى التنظيم الاجتماعي على مستوى السياسة الداخلية واعتبارها من مخلفات النظام الشيوعي.

٤- التشكيك في مصداقية القانون الذي تتبعه المنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة) من أجل تحقيق السلم العالمي.

لقد وظف المحافظون الجدد الخبرة من أجل أن تكون في خدمة الإمبراطورية الأمريكية للسيطرة على العالم، باستعمالهم لإيديولوجية صهيونية سافرة تمجد العنف والقتل وإرهاب الدولة، جعلت من العالم العربي والإسلامي حقل تجريب. لكنها كانت كذلك خطرا على أمريكا يصعب عليها أن تتخلص من جريمة (المحرقة) تجاه شعوب العالم ومعتقلات الكولاغ في غوانتنامو وحروب الإبادة الجماعية التي كثيرا ما اشتكى من هولها يهود ألمانيا في زمن الحرب العالمية الثانية (فوكوياما ، ٢٠٠٦) .

مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر زرع عدد من ضباط مخابراتها للمشاركة في تدمير جميع تلك الأسلحة العراقية وما يتصل بها من منظومات ومكونات بحثية لغرض أتمام عملية الإزالة والتدمير لهذه الأسلحة ،حيث شمل البرنامج الأممي ثلاث مكونات رئيسية، هي **(محمود ، ٢٠٠٣ : ٧١) :**

أولا: مرحلة التفتيش والمسح: وقد ركزت على جمع المعلومات اللازمة لتقييم القدرات العراقية في المجالات المعنية بالتفتيش تمهيدا" لبدء عملية التدمير".

ثانيا: مرحلة الإزالة: وشملت إزالة الأسلحة والمنشآت الخاصة بها مثل منشآت الصواريخ التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم وتدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشات الإنتاج والصيانة.

ثالثا: مرحلة الرصد طويل الأمد: بدأت هذه المرحلة في آب ١٩٩٤، وتضمنت التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة (١٠) من قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ بشأن عدم السماح للعراق مستقبلا" بامتلاك أسلحة محظورة "وطبقا لخطة اللجنة الخاصة التي أقرها مجلس الأمن بموجب القرار ٧١٥ لعام ١٩٩١.

ج . **توظيف قرارات مجلس الأمن الدولي** : جرت عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي التي كان يجري إعدادها من قبل المختصين في البعثة الأمريكية حيث نظمت آلية العمل بشكل متسلسل، وأنيطت مهمة ذلك إلى اللجنة الخاصة المشكلة من قبل مجلس الأمن لهذا الغرض وهي لجنة اليونسكوم، إذ أصدر المجلس عدداً من القرارات لإغراض عمل اللجنة **(Hinnebusch,٢٠٠٧:٢٠٠).**

ومع تولي جورج بوش الابن مقاليد السلطة في البيت الأبيض عام ٢٠٠١، وتبني إدارته الأولى فكر المحافظين الجدد وبوضوح تام، الذي يرى أن العراق يمثل نقطة الانطلاق الحقيقية لإعادة تشكيل خريطة منطقة الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الأمريكية، وإن تسوية قضايا المنطقة كافة بما فيها القضية الفلسطينية، لا بد أن يكون مدخلها تغيير النظام العراقي، وكان واضحاً أن سياسة الرئيس بوش تخليه عن التعامل مع الخارج، وذلك بإعلان رفضه العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية كيوتو، واتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية حظر الأسلحة البالستية وبروتوكول الأسلحة البيولوجية **(مطاوع ، ٢٠١٤ : ٤١) .**

د. **استغلال أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ :** مثلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية علامة فارقة ونقطة تحول في الفكر السياسي الأمريكي، وفي رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها ولعلاقاتها بالعالم ودورها فيه. إذ أنها قد ضيعت الاستفادة من فرصتي انتهاء الحرب الباردة والتحدي الشيوعي ثم حرب الخليج لإعادة صياغة المبدأ الناظم لسياستها الخارجية، وأنه لابد من اتخاذ أحداث ١١أيلول مناسبة لتعويض تلك الفرص الضائعة (**Mcfaul,٢٠٠٢:٦**).

تلك الأحداث التي لم تكن لصالح النظام العراقي أحدثت تغيرات عميقة في إدراك الأمريكيين للعالم، وفي التفكير الإستراتيجي الأمريكي، إذ أصبحت الولايات المتحدة أقل استعداداً للتسامح مع الأنظمة المعادية لها، بعد أن بينت تلك الأحداث أن الإرهاب يجد جذوره في الأيديولوجيات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن خلال ما تقدم؛ فإن فهم المنطق الأمريكي أصبح يشير إلى أن العراق محكوم بقائد دكتاتوري له طموحات غير محدودة للتوسع الإقليمي، ويتصرف تحت تأثير ايدولوجيا راديكالية تتسم بمعاداة الولايات المتحدة، وأنه رغم هزيمته في حرب الخليج الثانية لا يوجد أي دليل على أنه تخلى عن طموحاته، وعلى الأرجح سوف يعود لمحاولة تنفيذ تلك الطموحات إذا سنحت الفرصة، أما إذا استطاع العراق أن يمتلك ترسانة نووية، فإن هذا يمكن أن يشعل الشرق الأوسط ، وقد يستخدمها في حرب ضد إسرائيل، أو تهديد منابع وإمدادات النفط في الخليج (**Alright,٢٠٠١:٣**).

وقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر إصراراً على تحقيق الأمن المطلق لها ولحلفائها في المنطقة، فاتسم رد الفعل الأمريكي الأول لأحداث ١١ أيلول بالبساطة والحدية، والتي لخصها الرئيس جورج بوش الابن في عبارات من نوع " لا حياد في الحرب ضد الإرهاب "، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس عام ٢٠٠٢ تضمن عناصر جديدة أهمها إضفاء طابع أيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب، واعتبار العمل من أجل إصلاح سياسي في دول عربية وإسلامية إحدى المهام التي سوف تضطلع بها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب(**Hinnebusch,٢٠٠٧:٢٢١**)

ثم أصبحت إستراتيجية محاربة الإرهاب هي العنوان الرئيس لمرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي استندت على ملاحقة التنظيمات " الإرهابية " بالوسائل العسكرية والاستخبارية والقانونية، وملاحقة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل والسعي

لإسقاطها بعد أن تغيرت تسميتها إلى دول محور الشر، ونشر " قيم الديمقراطية " في المناطق المحرومة منها باعتبارها قيم داعمة للأمن القومي الأمريكي، وأن غيابها يعدّ مصدراً رئيسياً للإرهاب والتطرف.

إن قدرة العراق على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية كانت مبنية على استخدامه المناورات في المنطقة، التي تهدد الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي، فقد كان العراق هو البلد الوحيد الذي لم يساوم في قضية الصراع العربي -الإسرائيلي وامتنع عن التحاور معها، كما أنه نجح بإطلاق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل في أثناء حرب الخليج الثانية، وأنه البلد الذي استخدم نفطه من أجل التقدم والبناء وساعد بلداناً فقيرة في آسيا وأفريقيا والعالم العربي، فأصبح هو البلد القادر على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كانت تفرض هيمنتها في أي مكان آخر من العالم، الأمر الذي رفضه صانع القرار الأمريكي، وسرّع من اتخاذ قرار التخلص من النظام السياسي في العراق.

٢. مرحلة الغزو العسكري المباشر في ١٧ آذار ٢٠٠٣: ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تؤكد أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن عام ٢٠٠٢، كما قدم وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) في شباط ٢٠٠٣ إلى مجلس الأمن تقريراً عن استمرار محاولات عراقية لعمليات الخداع والإخفاء ، وهما سببان كافيان تماماً لشن الحرب ضده، وكان الغرض الرئيس لحديث (كولن باول) إقناع المجتمع الدولي بأن الحرب على العراق لها مبرراتها الأخلاقية والقانونية ، ثم واصلت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة الضغط على أعضاء مجلس الأمن من أجل تأييد شن الحرب على العراق، لذا جاء الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية تجاه العراق في العام ٢٠٠٣ تحت المسوغات الأخلاقية، وإنهاء الديكتاتورية، ونشر الديمقراطية، ومبررات شرعية تطوير مفهوم التدخل العسكري الإنساني والقضاء على الإرهاب، وكشف العلاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، مع تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على أن العراق دولة معادية تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل **(سبونك,٢٠٠٦)** .

وفي تلك الإثناء قام المحافظون الجدد في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد منطلقاتها والتي بلورت ما يسمى بمشروع القرن الأمريكي الجديد على شكل مبادرة نظرية إستراتيجية، ولخص (توماس دونالي) نائب مدير معهد المشروع منطلقاته أهدافه قائلاً " الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى وأهم دولة في العالم ، ويجب تأكيد هذا الانجاز وحمايته، وقيادة العالم

وفق المبادئ التي حققت هذا الانجاز، ومنع ظهور أية قوة منافسة ، واعتبار العالم كله مركز نفوذ لنا " **(باروت ،٢٠٠٣: ٢).**

حقق الاحتلال الأمريكي للعراق نجاحاً أمريكياً على مختلف الأصعدة من ناحية النفوذ السياسي، واستمرار بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي، واستخدام الولايات المتحدة الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتدعيم المكانة والنفوذ في المنطقة، والتي تسعى لوضع المهيمن الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في المنطقة خلال التسعينيات من القرن العشرين، الذي تجسد في وضع الهيمنة الأمريكية في بداية الألفية الجديدة بالتدخل الأمريكي العسكري في العراق **(Sanger,٢٠١٢:٣٣٩).**

ثم جاء بعد ذلك انفتاح النظام السياسي العراقي الجديد أمام النفوذ السياسي الخارجي لاسيما النفوذ القادم من إيران، فكان هذا النفوذ البداية الحقيقية للتدخل الإقليمي، إذ قدم الاحتلال الأمريكي أفضل الفرص للجانب الإيراني، استناداً لعدد من الأسباب منها: الجوار الجغرافي، وطبيعة العلاقات الطائفية والأمنية والاقتصادية مع العراق الجديد بعد سقوط النظام، كما استطاع الجانب الإيراني القيام بدور توازن النفوذ السياسي داخل العراق موازياً للنفوذ الأمريكي من خلال إقامة علاقات قوية مع النخب الحاكمة الجديدة.

كما أخذت إيران تلعب دوراً كبيراً في الشأن العراقي إلى الحد الذي تحاول أن تشعر الولايات المتحدة بأن لها مطالب إقليمية، وتدعوها إلى التسليم بمكانتها ومصالحها هناك، وهذه الرؤية عكسها وزير الخارجية الإيراني في زيارة له ببغداد في العام ٢٠٠٥ ، قائلاً إن الطرف الذي سيغادر العراق هو الولايات المتحدة الأمريكية لأنها التي ستنسحب في نهاية المطاف، أما الطرف الذي سيعيش مع العراقيين فهي إيران لكونها، جارة العراق **(Burns,٢٠٠٥:New York Times).**

وهكذا أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق في ازدياد حدة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية والى تعميق التدخل الإقليمي في العراق، هذا التدخل الذي كانت تدفعه توجهات مختلفة، فعملت إيران على إنشاء شبكات واسعة لها في العراق لحماية مصالحها، كما أن الدول العربية التي تخشى من النفوذ الإيراني أنشأت شبكات مماثلة في أواسط المواطنين العراقيين من العرب السنة، وضمن السياق ذاته نجد الأتراك كانوا يخشون من امتداد الحركة الانفصالية الكردية، واحتمال أن يصبح العراق ملاذاً آمناً لحزب العمال الكردستاني وهو ما عزز مبرراتها في التدخل العلني في شمال العراق **(Pollack,٢٠٠٦:Washinghton Post).**

وأدى تغيير النظام العراقي إلى بروز الطائفية كقوة فاعلة في العراق، فأصبح العراق تحت

قيادة شيعية لاقت دعماً من الجانب الإيراني ومواجهة شرسة من دول الخليج العربي، وانعكس ذلك سلباً على الداخل العراقي، إضافة إلى الانقسامات الطائفية السياسية الداخلية مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار.

وشهدت المنطقة العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء العمليات العسكرية في الأول من أيار ٢٠٠٣ تصاعد الأدوار الإستراتيجية لقوى إقليمية مثل تركيا وإسرائيل ممن وجدوا في الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة لبناء توازنات قوى جديدة مع العالم العربي، إذ تمتلك كل من الدولتين قدرات وإمكانات كبيرة للتأثير في دول المنطقة العربية، وقد جاء ذلك كنتيجة من نتائج حرب احتلال العراق، وبداية مرحلة جديدة من مراحل توتر العلاقات الدولية في مرحلة القطب الأوحد والضربات الوقائية والخروج على نظام الأمن الجماعي وانتهاك الشرعية والفوضى الدولية، وهي مرحلة الإمبراطورية الأمريكية، إذ خلق احتلال العراق تداعيات عديدة ومآزق دولية وقعت فيها أطراف الاحتلال، وباتت تشكل كوابيس مزعجة وأمراض مزمنة وعاهات مستديمة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة التي سبق أن وضعت العراق المحتل ضمن إستراتيجيتها منذ احتلال الكويت عام ١٩٩٠، وأغرقت شعبها والعالم بأكاذيب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأن غزو العراق هي حرب أخلاقية لتحريره وسوف يستقبلها شعب العراق بالورد، ولم تكد تدخل قواتها العراق حتى فوجئت بمقاومة شرسة غير مسبوقة تحصد العشرات من الجنود الأمريكيين ، فتبدد وهم إقامة العراق الديمقراطي الحر على النموذج الأمريكي، وإذا بنزيف مالي وخسائر في الاقتصاد الأمريكي أثار قلق الاقتصاديين فأنقلب الرأي العام الأمريكي على إدارته وبدأ الحديث عن المنقذ في الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية ٢٠٠٨.

كما أن الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية كانت هي أبرز الآثار المترتبة على الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ أسهم الاحتلال في أحداث خلل واضح في معادلة التوازن الإقليمي بعد خروج العراق من تلك المعادلة، الأمر الذي سمح للقوى الإقليمية في بلورة سياسات جديدة تجاه المنطقة العربية التي باتت مسرحا لتنافس هذه القوى الإقليمية لا سيما إيران وتركيا وإسرائيل، بحيث أن هذه الأخطار أخذت تهدد دول المنطقة وهي أكبر مما بات معلوماً ، فالخطاب العدائي للعرب والمسلمين في السياسة الأمريكية، وتجاهل الأنظمة العربية الصديقة والحليفة لم يصل إلى مثل هذه الدرجة من قبل، بحيث إن إدارة الرئيس بوش الإبن قد تدخلت حتى في مناهج التعليم في الدول العربية، وهي بذلك تنظر إلى منطقة الخليج العربي من خلال هدفها الاستراتيجي القائم على تطبيق إستراتيجية

الدومينو* في العالمين العربي والإسلامي، إذ أن نجاح الولايات المتحدة في العراق سيؤدي إلى تخويف الدول العربية والإسلامية، مما يجبرها على الرضوخ للمطالب الأمريكية، لذا باتت بعض الدول العربية تخشى حتى من أن تصف العمليات الأمريكية بالغزو أو العدوان، متجاهلة كل الاعتبارات التي سمحت لإيران أخذ زمام المبادرة في منطقة الخليج، بعد التغيرات التي حدثت في ملامح النظام الإقليمي العربي أعقاب ما سمي بثورة الياسمين في تونس، التي أدخلت المنطقة العربية في نفق يحتمل كثير من النتائج الإيجابية والسلبية التي تعتمد على مخرجات التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، وأصبحت التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج سمة غالبة عززت من هيمنتها الإقليمية في ظل وعود الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بممارسة الدور الحازم الذي يردع إيران في القضايا المرتبطة بالديمقراطية كحالة البحرين، والحراك غير المسبوق في دول أخرى من دول منطقة الخليج العربي .

كما أن تعدد الذرائع الأمريكية لتبرير غزوها للعراق في آذار ٢٠٠٣، كانت تشير إلى أسباب غير حقيقية شملت دوافع وأهدافاً انتقامية شخصية متأصلة لدى عائلة بوش بحيث ينهي الابن ما بدأه الأب عام ١٩٩١، لكن يبقى الدافع المنطقي الأبرز لعملية الغزو والاحتلال هو ما يتمثل بالحرص الأمريكي للسيطرة على الموارد الاقتصادية الضخمة، بكل ما تعنيه من أهمية إستراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بالوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وما يمثله من بؤرة ضد التطلعات العربية الساعية لجمع شمل أبناء الأمة ضمن نطاق إقليمي يقوم على جمع مصالح الأمة العربية.

ويضاف إلى كل ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى في احتلالها للعراق سيحقق لها تواجد في منطقة الخليج العربي من أجل الحفظ على توازن القوة بين دول الإقليم بعد خروج العراق من هذا التوازن، وعدم السماح ببروز أي من القوى الرئيسة في المنطقة من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية، بما يسمح لها بتهديد جيرانها أو تحفيزها على استخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول النفطية في الخليج، لكن تطورات الأحداث في أعقاب الاحتلال الناجمة عن مجمل

---

* نظرية الدومينو (Domino theory) هي نظرية ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. و قد طرح الرئيس الأميركي الأسبق دوايت آيزنهاور نظرية الدومينو في خطاب شهير ألقاه في عام ١٩٥٤. واشتهرت نظرية الدومينو في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد تحول الصين الى دولة شيوعية واشتعال الثورات والانقلابات الثورية في العديد من دول العالم وميلانها السياسي في اتجاه المعسكر الشرقي.باختصار، هذه النظرية تقوم على أساس ان الدول المتماثلة في البيئة السياسية والجوار الجغرافي تتشابه مع أحجار الدومينو التي تصطف على بعضها البعض وبمجرد سقوط واحدة منها سيؤدي ذلك الى توالي سقوط الأخرى تباعا.سقوط أنظمة الحكم في اقليم واحد وفي وقت واحد سيحدث اختلالا عظيما في بنية ميزان القوى الذي تقوم عليه معادلات العلاقات السياسية في ذلك الاقليم ، مما يحدث اضطرابا قد يمتد الى خارجه ويؤثر في قواعد اللعبة السياسية على مستوى العلاقات الكونية في النظام الدولي ككل.

المتغيرات الإقليمية والدولية، لم تسمح بتحقيق الرؤى الأمريكية ورغباتها .

كما سعت تركيا لتمديد رقعة هذا النفوذ كردياً من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية في كردستان العراق، وتوغل القوات التركية في الأراضي العراقية بين فترة وأخرى وقصفها لمواقع حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، وهو ما تفعله إيران من جهتها أيضا، كما وتمتلك تركيا علاقات متميزة مع تركمان العراق أخذت على عاتقها الدفاع عنهم تاريخيا كما أن علاقتها جيدة مع المجموعات السنيه.

وقد تمكنت إسرائيل من الدخول على المنطقة كقوة إقليمية تتمتع بالنفوذ والتأثير والندية وتطرح قدتها على الردع النووي تجاه التحديات القائمة من جراء تصاعد دور إيران الإقليمي والنووي، فضلاً عما يسببه لها التقارب الإيراني مع كل من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية من إزعاج جراء صمود هذين الطرفين أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية، ونجاحهما في إيصال سلاحهما إلى عمق الكتلة السكانية الإسرائيلي .

المطلب الثاني

الصعود الروسي الصيني وأثره في المنطقة العربية

كان للصعود الروسي الصيني دور مؤثر في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣، وقد بات تقاربهما أمراً واقعاً في مجرى علاقاتهما التي تجاوزت حد الشراكة والتفاهم إلى التحالف والتعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات، فعلى مدى العقدين الماضيين ، كانت الشراكة الروسية الصينية توجهاً ثابتاً لدى البلدين، وابتعدت سياساتهما عن المنطلقات الأيديولوجية، وصارتا برجماتيتين تسعيان لتحقيق مصالحهما الاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك منذ رحيل ماو تسي تونج عام ١٩٧٦ في الصين، وانتهاء الحقبة الشيوعية في التاريخ الروسي بتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١(**الشيخ، ٢٠١٤ : ١٩)**.

وفي ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أخذت كل من روسيا والصين، تعد العدة لتغيير قواعد اللعبة الدولية التي لا تتفق مع المصالح والمكانة التي يتمتعان بها، خاصة مع النقلة النوعية في قدرات البلدين الاقتصادية والعسكرية والتي زادت من تنافسهما مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، إذ ترفض الدولتان القبول بالزعامة الأمريكية المطلقة على هذه المنطقة والعالم، لذلك جاءت جهودهما المنفردة والمشتركة في العودة إلى ميدان المنافسة، لتعلن عن استعادة النفوذ المفقود منذ عدة عقود بما يؤثر في إجراء تعديلات جوهرية في النظام الدولي، وقد جاء ذلك التغيير من خلال الآتي :

١- العودة الروسية للمنطقة العربية

أصبحت روسيا الوريث الشرعي لاتحاد الجمهوريات السوفييتية المنحل عام ١٩٩١ الذي كان يمثل القطب الثاني البارز في العالم إبان حقبة الحرب الباردة، وبموجب ذلك أعادت روسيا منطقة الشرق الأوسط إلى دائرة اهتمامها الخارجي بعد أن تراجع الاهتمام السوفييتي بالشرق الأوسط في مراحل متعددة بسبب الانشغال بالحروب على الساحتين الأوربية والأسيوية، ذلك خلال الحرب الباردة التي اندلعت بين القطبين الأمريكي والسوفييتي، وفرضت على موسكو تنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المنطقة مع واشنطن **(عرفات، ٢٠٠٧ : ٧٢)**.

ثم أخذت روسيا تنظر إلى المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣ كأحد أكبر المناطق المتلقية للسلاح في العالم، وهوما كان يرتبط بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي وحالة الاستقطاب

الدولي الجاد في المنطقة تحت تأثير الحرب الباردة فضلاً عن الصراعات الإقليمية الأخرى في المنطقة، لذلك ظلت هذه المنطقة تستحوذ على الدوام على نسبة عالية من مبيعات السلاح العالمية، كما تضمّ المنطقة العربية إلى جانب إيران عدداً من كبار المشترين للسلاح الروسي، الذين كان أغلبهم يرتبطون بعلاقات دفاعية وتسليحيه قديمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم روسيا، وتأتي في مقدمتهم سوريا والجزائر، ثم انضمت إليهم اليمن والسودان كمشترين كبار للسلاح الروسي في المنطقة، ولم تقتصر علاقات روسيا التسليحية على الدول العربية وإيران فقط، وإنما امتدت في بعض الفترات إلى إسرائيل أيضاً، برغم ما هو معروف من أن إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على الأسلحة الأمريكية، إذ حاولت روسيا منذ بداية عقد التسعينيات بناء علاقات وثيقة مع إسرائيل في مجال الصناعات العسكرية، لا سيما في المجال الجوي، وذلك من خلال محاولة بناء علاقة شراكة جيواستراتيجية منذ أوائل عام ١٩٩٢، وطرحت وقتذاك تعاون عسكري وتكنولوجي بين شركة (سوخوي) الروسية ومؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، لدراسة إمكانية الدخول في برامج تعاون مشترك لتطوير بعض طائرات القتال، لا سيما تطوير مقاتلة روسية جديدة هي (سوخوي – ٣٧)، إلا أن هذه الأفكار تعثرت عند التنفيذ **(محمود ، ٢٠٠٧ : ٦٧) .**

وقد ظهر التغيير الواضح في السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية بعد أعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين في عام ٢٠٠٤ لولاية ثانية إذ زار المنطقة مرتين، وأعطى الانطباع بأن عودة روسيا للمنطقة أمر حتمي ، فكان هدف زيارته الأولى عام ٢٠٠٥ التي شملت مصر يتمثل بإظهار الرغبة الروسية لنواياها في إعادة إحياء التعاون مع دول المنطقة، وإبراز قدرات روسيا الجديدة، وما يمكن أن تقدمه للعرب لا سيما في المجال التقني، وهو الأمر الذي تأكد في زيارة فلاديمير بوتين الثانية عام ٢٠٠٧ التي شملت السعودية وقطر والأردن، وهنا أعاد للمنطقة مكانتها الحقيقية في الأولويات الروسية التي عكست سعي التوجهات الروسية لعقد شراكة اقتصادية وتقنية إستراتيجية ودور تنموي حقيق مع دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منها العربية لتوفر عائداً اقتصادياً مباشراً لروسيا، مع الأخذ بالاعتبار بأن التطورات الاقتصادية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج العالمـــي للطاقة، إذ تعد روسيا كثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وذلك حسب تقرير منظمة أوبك الصادر عام ٢٠١٣، حيث تبلغ صادراتها ٤٠% من أجمالي الصادرات العالميــة من النفط ، كما أنها أكبر دول العالم مـــن حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والتي تقدر بنحو ٢٧.٥% من الاحتياطي العالمي، ولها الخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه بفعل

ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية **(شبلي ، ٢٠١٣ : ٩٦)**.

وبالفعل بدأت روسيا بإنشاء مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية كانت تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال كان من أبرزها **(الشيخ ، ٢٠٠٧ : ٨٤)** :

أ. أنشاء مؤسسة لوكسار المشتركة بين شركة لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة ٤٠ سنة ، اعتباراً من عام ٢٠٠٤.

ب. إجراء تعاون لإنتاج النفط بين شركة لوك أويل الروسية ومصر يصل إلى ١٠% من الإنتاج المصري من النفط .

ج. إنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في كل من الجزائر والسودان في عام ٢٠٠٦.

د. مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا.

هـ. إنشاء مصنع لتكرير النفط في سوريا وآخر لتحويل الغاز .

و. التعاون مع سلطنة عمان في أطار مشروع لمد خط أنابيب في منطقة قزوين لنقل النفط من كازاخستان.

وشهدت العلاقات العربية الروسية بعد عام ٢٠٠٣ حالة من النمو الإيجابي، لا سيما بين السعودية وروسيا اللذين سبقا أن أعادا العلاقات بينهما في ١٨ أيلول ١٩٩٠، إذ تمت زيارات متبادلة من كبار المسؤولين، تم خلالها توقيع اتفاقيات ، دخل بعضها حيز التنفيذ في تشرين الثاني ١٩٩٤، وتوالى تبادل الزيارات التي كان أكثرها أهمية زيارة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٣ وكان حينذاك ولياً للعهد، جرى خلالها توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات النفط والغاز والعلوم والتكنولوجيا، ثم قام الرئيس بوتين بزيارة إلى المملكة في شباط ٢٠٠٧، تم خلالها توقيع اتفاقيات أخرى في مجالات الاتصالات الجوية، وتبادل المعلومات والتعاون الثقافي والمصرفي، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ زار موسكو ولي العهد السعودي الراحل سلطان بن عبد العزيز **(بن صقر، ٢٠١٤ : ٩٩)** .

ثم شهد الاهتمام الروسي بالمنطقة تزايداً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية، وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقفاً واضحة في العديد من القضايا، ولعل الانفتاح المصري، وتحسن العلاقات مع السعودية، والموقف من الأزمة السورية، والملف النووي الإيراني ، والموقف من

الصراع العربي- الإسرائيلي، كلها مؤشرات على أن المنطقة تشهد تحولاً في علاقاتها مع روسيا، ومن ثم توازن القوى العالمي، وتنظر روسيا إلى المنطقة العربية من خلال ثلاثة أبعاد جيوسياسية تتمثل في :

أولا:تسعى روسيا إلى رفع مستوى علاقاتها مع المسلمين إجمالاً، لما لذلك من تأثير على المسلمين في المناطق الروسية الحيوية، جراء تواجد حركات إسلامية روسية تحاول الانفصال، الأمر الذي سبب مشاكلات كثيرة باتت مرشحه لاستنزاف طاقات اقتصادية ومالية كبيرة ، لذلك فإن روسيا تعتقد أن إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية يخفف من هذه المشكلات، إذ يبلغ عدد المسلمين في روسيا ٢٥ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان المقدر بـ ١٤٥ مليون نسمة أي ما يمثل ١٧% من إجمالي عدد السكان، وهو ما قد يبرر حصول روسيا على مقعد دائم بصفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما سعت روسيا إليه، بعيدا عن الصورة التي رسخها الإتحاد السوفيتي السابق في حروبه ضد الشيشان خلال عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٤، وقيامه بإتباع سياسة الإبادة الجماعية والانتهاكات ضد

المسلمين، ولكن روسيا تحاول دائما أن تتخلص من ذلك الميراث من الممارسات الذي تركه الإتحاد السوفيتي، فكانت تحرص على ضبط علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي .

من هنا سعت روسيا لتطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ، وجاء اختيارها لأكبر الدول الإسلامية من أجل إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية على نطاق واسع، وإن كانت روسيا ترتبط بعلاقات طيبة مع إسرائيل مما يجعلها تميل للمواقف الإسرائيلية، الأمر الذي يظهر السياسات الروسية في شكل متناقض في كثير من الأحيان، ففي عام ٢٠٠٦ وضعت حركة الإخوان المسلمين على قائمة الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الروسي فيما كانت تستقبل زعماء حركة حماس، وبعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بادرت السياسة الروسية بإجراء حوار مع السلطة الجديدة ، وكانت ترى في التيارات الدينية المختلفة أنها تمثل مساراً واحداً، فإن كانت تشعر بالقلق من الإخوان في مصر، فإنها أيضاً لا ترغب في وصول أية تيارات إسلامية إلى السلطة في سوريا، إن كان سيمثل تهديداً لها ولمصالحها في المنطقة العربية، وبالتالي فهي أمام موقفين من جهة: **أنها لا تريد أن ينتهي الحراك في العالم العربي بأصولية إسلامية تمتد إلى القوقاز وآسيا الوسطى،** وفي الوقت نفسه في تعاملها مع السلطة الجديدة التي أتت بالإسلاميين على رأس السلطة والوزن الاقتصادي

والديموغرافى والثقافي لمسلمي روسيا (Dannreuther:٢٠٠٩, ٢).

ثانيا:تتطلع روسيا إلى المنطقة العربية كمصدر مهم للدخل من خلال تصديرها الأسلحة، إذ أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة، وبالتالي فقد تتنافس الدولتان في تصدير السلاح إلى الدول العربية، وتأتي المنطقة العربية في المركز الثاني من إجمالي صادرات روسيا من السلاح بنسبة تتجاوز ١٥%، وقد أعلن (ميخائيل دميتريف) رئيس التعاون الفني والعسكري في الحكومة الروسية أن حجم صفقات الأسلحة التي أبرمت في ٢٠١١ قد، وصلت إلى نحو ٤٨ مليار دولار بزيادة ٩.٥ مليار دولار عن العام السابق (Anaiysis:٢٠١١, ٢).

ثالثا: ترغب روسيا في لعب دور في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، إذ أن موقف روسيا الداعم لإقامة دولة فلسطينية ، والرافض للخطط الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبجانب ذلك تبقى روسيا مؤيدة لوجود إسرائيل، كما إنها مؤيدة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، إلا أن الدور الروسي في عملية السلام يجابهه تحدي احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لجهود الوساطة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فضلا عن رفض إسرائيل تدخل أي طرف وساطة بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، علما أن روسيا عضو في الرباعية الدولية التي تتبنى خارطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين (Dzieciolwski:٢٠٠٦) .

وما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة العربية بجهد كبير وزيارات متتالية ومكثفة قامت بها القيادة الروسية للمنطقة، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد. فثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس في كانون الأول ٢٠١٠، لا تزال تتطور في العديد من الدول العربية ومنها سوريا التي وفرت فرصاً، وفرضت تحديات على روسيا، فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض الدول العربية، إلا أنها قد تنجح أيضا في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها ليبيا وسوريا، وخلافاً للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً لأي من ثوار تونس ومصر حينما اندلعت الثورة فيهما، فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها، وإزاحة من كان يقبض بالسلطة، ووقفت موقف الحياد أو المتابع، فيما اتسم موقفها بالتأني الذي وصل حد البطء

في رد الفعل في حالة اليمن والبحرين. في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا، مع اختلاف نمط ودرجة التأييد، ولكن مع الحرص في الوقت ذاته علي إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار، في محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن والتأكيد الدائم على نزاهة مواقفها وحرصها على الاستقرار الداخلي والإقليمي للدول العربية، حتى يتسنى لها الإبقاء علي علاقاتها بالدول محل الثورات، بغض النظر عن الطرف الذي سيسطر علي السلطة، وتكون له الغلبة في النهاية **(الشيخ، ٢٠١١ :٦٦).**

لقد كان موقف الروسي من ثورات الربيع العربي يعبر عن دور الدولة المتضررة من موجة الربيع العربي، إذ فقدت روسيا فيها حليفاً قديماً ليبيا، وهـــي على وشك فقـدان الحليـف الأهـم سوريا، ففي الوقت الذي بدأت القيادة الروسية تحاول استعادة جزء من دورها التاريخي على الساحة الدولية، مدفوعةً بوجود قيادة قومية طموحة، وارتفاع في أسعار النفط، ومن ثم تحسن أداء الاقتصاد الروسي، أتت الثورات العربية لتشكل تحدياً للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية، ومهما يكن هناك من تركيز روسي على دول وسط آسيا وشرق أوروبا كمحيط استراتيجي لروسيا، إلا أن سوريا تعد الحليف التاريخي المتبقي لروسيا في المنطقة، ففي ميناء طرطوس توجد القاعدة العسكرية الوحيدة لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن موسكو حاولت من خلال الأزمة السوريـة فرض نفسها كفاعل مؤثر فـي السياسـة الدولية **(الهباس ، ٢٠١٣ : ١٧٦).**

وإلى جانب ذلك؛ تؤيد روسيا حق دول الخليج العربي في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، لاسيما أنها تعرف جيداً أنهم أعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وروسيا إذ تعرض تأييدها هذا ليس من باب المحبة بدول الخليج العربي، بقدر ما يمثله هذا التأييد من تبديد للمخاوف العربية عامة، والخليجية خاصة، من البرنامج النووي الإيراني التي تتعاون روسيا في إنشائه، كما أنها تتبنى رؤية اقتصادية تجاه هذا البرنامج ترى فيها صفقة محتملة قد تمتد لسنوات طويلة من خلال الاستمرار في توفير المستلزمات الفنية المتعلقة بالأجهزة والمعدات الضرورية لإدامة زخم العمل في هذا البرنامج، لذلك لا تضع أي قيود سياسية على التعاون مع أي دولة في هذا المجال، ما دام ذلك يتم علناً، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكد هذا الموقف الروسي من دول الخليج حرصها على العلاقات مع دول المنطقة بقدر حرصها على العلاقة مع إيران، إذ تدرك روسيا من خلال قراءتها الصائبة للواقع في منطقة الخليج العربي، أن حفظ الأمن والاستقرار يبقى رهناً بإرادة مجموعة من الفاعلين في الإقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء

الفاعلين هو العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، لذا ؛ فإن تطوير نظام للأمن الجماعي هو الصيغة المثلى لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخرى مثل مجموعة شنغهاي*، وبذلك تختلف الرؤية الروسية في هذا الخصوص تماماً عن رؤية دول كبرى أخرى ترى في العلاقات والتفاهمات الثنائية بين دول الخليج العامل الأهم في تحقيق الاستقرار من عدمه في المنطقة، إذ ترى روسيا أنه من الضروري إقامة منظومة أمنية إقليمية قي منطقة الخليج ، تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، إلى جانب العراق وإيران **(الشيخ، ٢٠١٤ : ٩٥) .**

ثم كشفت التطورات التي شهدها العالم في العقد الأخير عن مجموعة من المؤشرات تبرز في مجملها أن النظام الدولي لم يعد ممهداً لتقبل قوة واحدة تهيمن عليه، وأنه يتطلع لتجاوز مرحلة الأحادية القطبية، من خلال منحه الضوء الأخضر لأكثر من قوة للدخول في هذا المعترك من أجل السيطرة، وبات الحديث يدور في جميع الأوساط السياسية حول شكل النظام الدولي الذي تبدو ملامحه بأنه يقوم على نظام متعدد الأقطاب، أو ما يطلق عليه البعض نظام اللاقطبية بحيث تسيطر العديد من القوى على هذا النظام، ولن تعود للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على مسار النظام الدولي كما كان في السابق، رغم أنها تظل القوة الأكثر تأثيراً وفاعلية في النظام الدولي **(راشد ، ٢٠١٢ : ١١) .**

وتأكدت مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي ومنطقة الشرق الأوسط مجدداً، وأخذت تبرز في اللحظة الراهنة، لاسيما في ضوء موقف الاتحاد الروسي خلال الأزمة الأوكرانية التي تفجرت في آذار ٢٠١٤، ومن قبلها الأزمة السورية، وأزمة أوسيتيا الجنوبية، إلا أن لرؤية القيادة الروسية بزعامة الرئيس فلاديمير بوتين لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، فالسياسة الروسية الراهنة تحكمها المصالح الاقتصادية، ومقتضيات الأمن القومي الروسي، وأصبحت أكثر براجماتية وبعداً عن الأيديولوجية التي كانت تحكم سياساتها في العهد السوفييتي**(الشيخ، ٢٠١٤: ٢٣) .**

---

* **مجموعة شنغهاي : تجمع إقليمي يضم حتى الآن كلاً من: الصين وروسيا وكزاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان. ولم يتحول بعد إلى منظمة إقليمية بسبب افتقاره إلى ميثاق يحدد مبادئه وقواعد تنظم عمله وتحدد شروط عضويته، نشأ المنتدى على إثر اجتماعات عديدة عقدت في منتصف التسعينيات بين لجان خبراء من الدول الخمس لحل الخلافات الحدودية والاتفاق على إجراءات ثقة في المجال العسكري لتخفيف التوتر في المناطق الحدودية ومن ثم توقيع اتفاقية بهذا الشأن. وقد توجت هذه الاجتماعات بعقد اجتماع قمة في مدينة شنغهاي الصينية في أبريل/ نيسان ١٩٩٦ أسفرت عن توقيع اتفاقية حول إجراءات الثقة في المجال العسكري ودشنت ميلاد الخماسي. وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على عقد اجتماعات قمة سنوية في عاصمة إحدى الدول الخمس .**

إن استمرار الأزمات المتعددة في المنطقة العربية على غرار الأزمة السورية التي ولّدت أزمات أخرى لا تقل عنها تأثيراً، كتمدد (داعش) في العراق، وعودة صراع القوى المحلية في كل من ليبيا واليمن، وصعوبة المشهد السياسي والأمني في مصر، زاد من حالة السيولة في مجرى الأحداث في المنطقة العربية، الأمر الذي أسهم كثيراً في عودة التنافس على النفوذ في هذه المنطقة على المستوى الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى تجاه الأزمة السورية، والتنافس على المستوى الإقليمي بين إيران الداعمة لنظام الرئيس بشار الأسد من جهة وتركيا التي تتصدى لسياسات النظام السوري من جهة أخرى، إذ تلتقي روسيا وإيران في دعم النظام السوري الأمر الذي زاد من حدة التنافس الإيراني التركي على النفوذ في سوريا وباقي المنطقة العربية، فيما يلعب التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا دوراً مؤثراً في تنامي قدرات الجانب الإسرائيلي الذي لم يدخر جهداً في عمل على توظيفها في حالة التنافس المستعرة بينه وبين القوى الإقليمية الأخرى على النفوذ في المنطقة العربية.

وإلى جانب ذلك يمكن ملاحظة التقارب الروسي الصيني الذي جاء نتيجة تغير الكثير من المعطيات على أرض الواقع، إذ أنه من الضروري الإشارة إلى أن الاعتقادات التي سادت في الأوساط السياسية أبان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، و روسيا لم تعد قطباً في النظام الدولي، ولا حتى دولة مؤثرة فيه، وقد أُثبت الواقع الخطأ الكبير لتلك الاعتقادات، إذ أن متغيرات الواقع الدولي فرضت تحديات جديدة كان من شأنها أن تجعل الجميع يعيد النظر في ثوابته ومعتقداته، فثمة حقائق موسوعية ومعطيات جيوسياسية لا تنال منها تغيرات الزمن وطبائعه المتقلبة، فروسيا ورثت عن سابقتها دولة تعد الأكبر في العالم بمساحة هائلة تقدر ١٧ مليون كم٢، وقوة بشرية تعدادها نحو ١٥٠ مليون نسمة، وورثت الجيش الأحمر وهو من أقوى جيوش العالم، لديه مخزون من الأسلحة النووية يقدر بنحو ١٦ ألف رأس نووي، ولديها ثاني أكبر مخزون عالمي من الصواريخ الباليستية، وتحتل المركز الأول في تصدير الأسلحة لأكثر من ٨٠ دولة، بما يشكل ٣٠% من تجارة السلاح العالمية، وفي مجال الفضاء، لا تزال تحتفظ بمكانتها الريادية، ولديها رواد مقيمون في محطة الفضاء الدولية، فضلاً عن أقمارها الاصطناعية التي تجوب فضاء الكرة الأرضية في مجالات التجسس والأبحاث العلمية.

كما تعد روسيا من القوى العظمى فهي من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي، إضافة إلى عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، ولديها حق الفيتو، وهذه المعطيات وغيرها كانت هي

مقومات ودعائم قوة الاتحاد السوفيتي في وقت سابق ، لكن امتلاك هذه العناصر لم يثمر شيئاً، لأن روسيا تعاني العديد من المشاكل الداخلية والأزمات الاقتصادية، منعتها في أحيان كثيرة من ممارسة الدور المتوقع منها على الساحة الدولية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة البناء من أجل العودة والصعود مجدداً وممارسة دورها في منطقة الشرق الأوسط .

١- تنامي المكانة الصينية وأثرها في المنطقة العربية

لقد حققت الصين على مدى العقود القليلة الماضية قفزات عالية للنمو الاقتصادي بلغ معدلها السنوي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ نحو ١٠% ، وبلغ هذا المعدل ٩.٢% في عام ٢٠١١، وبلغ ٨% عام٢٠١٢، و ٧.٧% عام ٢٠١٣، وغدت الصين نتيجة هذه المعدلات العالية للنمو الاقتصادي، القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمد نمط النمو الاقتصادي على التصنيع الموجه للتصدير، الذي اقترن به ارتفاع معدل التقدم الحضاري، مما أدى إلى ارتفاع استهلاكها من مصادر الطاقة المختلفة، حتى أصبح الإنتاج المحلي من هذه المصادر غير قادر على ملاحقة نمو الاستهلاك، وأخذت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك تتسع على مر السنوات **(أيوب ، ٢٠١٤ : ١٤٨) .**

وتشير التوقعات المستندة إلى دراسات عديدة أنه بإمكان الصين أن تصبح المنافس الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام ٢٠٢٥، وبمقدورها خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين أن تتجاوز الاتحاد الأوروبي **(مدهون ، ٢٠١٤ : ٥٦)**، وأثارت هذه التوقعات اهتماماً كبيراً لدى القادة الصينيين قبل غيرهم من الدول الكبرى، إذ بات ينظر إلى الصين من الخارج وفق احتمالين هما :

إن الصين تمثل تهديداً حقيقياً ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها، بل أيضاً لحلفائها الأساسيين في المنطقة ، أي اليابان وتايوان ، فالصين تسعى لاسترجاع التفوق الصيني المبني على الرصيد الحضاري للإمبراطورية الصينية الباحثة عن ترميم مجدها، من خلال تحديث نظامها الشيوعي، وبالأخص في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية **(Gertz, ٢٠١١: ١٧١) .**

إن الصين قد تتعرض إلى الانهيار وذلك لما تثيره نسب الاقتصاد المرتفعة، ومدى قدرته على الحفاظ على هذه الوتيرة من النمو **(Henry,٢٠٠٦: ١٦) .**

وهناك رؤية ثالثة تتعلق بوضع الصين المستقبلي في ظل ما شهدته من الانفتاح والتحديث،

وهي تحولات ترشح الصين لكي تلعب مستقبلاً دوراً مؤثراً. غير أن ذلك لا يؤهلها لكي تمارس تأثيراً كبيراً خارج البيئة الإقليمية الآسيوية بالنظر إلى الثغرات التي تعتري الصعود الصيني، من قبيل عدم صحة المؤشرات الإحصائية التي تمنح الصين حظوظاً كبيرة لتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح الدولة العالمية الأكبر، إذ ليست هناك ضمانات بخصوص احتفاظ الاقتصاد الصيني بوتيرة نمو مرتفعة. كما أن استمرار النمو الاقتصادي بهذه السرعة والمعدلات العالية قد يخلف آثاراً جانبية تعيق حركة الصين جراء زيادة الحاجة إلى الطاقة والغذاء، في ظل غياب ضمان شروط استقرار البيئة الدولية يشكل الانغلاق السياسي الصيني وغياب الديمقراطية وانعدام الحريات ، ظروفاً مثالية لاندلاع أزمات اجتماعية تحول دون استمرار نمو الاقتصاد الصيني، وتعيق احتمال تحقيق الطموح الصيني بريادة العالم **(بريجنسكي، ٢٠٠٧: ١٩٩) .**

أما من الناحية العسكرية، فتشير التقديرات الأمريكية إلى أن لدى الصين أربعة مجالات للتطور العسكري المقلق للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، القادرة على إصابة أهداف برية وبحرية، والغواصات القتالية الجديدة، وامتلاك نظم تسليح وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي، إضافة إلي حيازة طائرات مقاتلة حديثة، مثل سوخوي ٢٩ **(التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية الصادر في آب ٢٠١٠) .**

وتجدر الإشارة إلى أن أهم القدرات العسكرية التي جرى تطويرها في الصين تبرز في المجالات الآتية **(عبد السلام ، ٢٠١١ : ٨٩)**:

أولا: القيام ببناء حاملات طائرات متطورة، بقدرات ذاتية، وبميزانيات عسكرية تصل إلى ٢٠ مليار دولار. ومع امتلاكها قوات مشاة بحرية، وتطويرها صواريخ كروز، وحيازتها لطائرات خفيفة، يسود اتجاه بأن الصين تقوم ببناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار، وعلى مسافات أبعد مما كان متصورا تقليديا بالنسبة لها.

ثانيا: القيام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات. وهو مجال عمل يجعل الصين أكثر تقدما، من الناحية العسكرية، من دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان، على نحو طرح مسألة تجاوزها لنطاق فكرة القوة الإقليمية العظمى .

ثالثا: قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا، المحيطة بالهند، والقريبة من تايوان.

ورغم ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الأفضلية العسكرية الكبيرة على الصين،

فقد نشر الكتاب السنوي (التوازن العسكري) لعام ٢٠١٣، الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS حول الإنفاق العسكري العالمي، صورة واضحة حول وضع القوى العسكرية العظمى حول العالم. واحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بموقعها على قمة العالم، بأكبر إنفاق عسكري بلغ ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣. واحتلت الصين المركز الثاني وبلغ إنفاقها العسكري ١١٢ مليار دولار خلال العام الماضي، وهو ما أثار جدلا حول حقيقة هذا الرقم وإذا ما كان يشمل جميع ما تنفقه بكين عسكرياً. لكن الفجوة بينهما آخذة بالتضاءل بمعدلات سريعة، إذ كشفت الصين عن امتلاكها أولى حاملات الطائرات ، وطائرة مقاتلـــة من نوع شبح جديدة، وصواريـــخ باليستية مضـــادة للسفن، لها قدرة على تهديد أقوى القطع البحرية الأمريكيـــة، يضاف إلى ذلك النمـــو المتزايد أيضاً في قدرات الصين في مجالات الفضاء والحروب الإلكترونية، فضلاً عن تنامي برنامج الصين الفضائي بعد إطلاق سفينة الفضاء شينخو – ٨، إذ يعد من أبرز البرامج الفضائية تقدماً فـــي آسيا **(قنديل ، ٢٠١٤ : ٢٣)** .

وتعد الصين أول قوة عظمى تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين في المجالين الاقتصادي والعسكري على مستوى العالم، فقد أخذ النشاط الصيني في منطقة الشرق الأوسط يتجه نحو الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب السياسي أو العسكري الذي لم يتعدى دورها في تأييد ما تطرحه روسيا أو فرنسا في القضايا والمشكلات المتعلقة بالمنطقة والمطروحة أمام المحافل الدولية ، وأن هذا الموقف الصيني جاء للاعتبارات التالية : -

أ . حماية المصالح الإستراتيجية الصينية في المنطقة العربية التي تدفعها للدفاع عن هذه المصالح وبالأخص منها الحاجة للثروات النفطية والغازية المتصاعدة من هذه المنطقة **(أحمد ، ٢٠١٤ : ١٦٠)**، بعد خوضها لأهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وبعد تحولها من بلد نامي إلى عملاق اقتصادي مصدر للسلع الرخيصة ومستورد كبير للطاقة وخامات المعادن ، فأصبحت الصين تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان في استهلاك السلع الكمالية والسيارات، وهي أكبر سوق في العالم للهاتف المحمول ، وتبلغ حصتها من الاستهلاك العالمي للحديد ٤٠% و٣٠% من الفحم و ٢٥ % من الألمنيوم والنحاس، وتعد الصين المستورد الرئيس للحبوب، وقد تضاعف معدل استهلاك الصين للكهرباء ٧ مرات خلال ١٩٨٠-٢٠٠٥ ، ورغم القفزات الهائلة في الاستيراد فأن فائض الموازنة الصينية يزيد على ١٠ مليار دولار وتبلغ احتياطياتها من العملة الأجنبية نحو ٧٥٠ مليار دولار **(دياب ، ٢٠٠٦ : ١٧٨)**.

ب . السعي الصيني لإقامة عالم متعدد الأطراف بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وبلورتها للنظام أحادي القطبية، فعمدت الصين لتطوير علاقاتها مع الجانب الروسي لا سيما في منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط ، ففي آسيا الوسطى تشترك الصين مع دول هذه المنطقة بحدود تصل إلى سبعة آلاف من الكيلومترات حيث دفعها ذلك للتعاون مع روسيا للتصدي إلى النفوذ الأمريكي المتصاعد نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي حققتها في هذه المنطقة لاسيما في الدول الغنية منها مثل كازاخستان، مما حدا بالصين وروسيا لتفعيل دور منظمة شنغهاي في التعاون الإقليمي التي تضمهما وكل من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغستان وطاجاكستان. وفي مجال تأمين الطاقة يأتي التعاون الصيني الروسي لتعزيز مكانة روسيا الدولية عن طريق التحكم في إنتاج وتجارة ونقل نتجاتها من النفط والغاز، ويمكن الصين من الحصول على النفط والغاز من وسط آسيا وهي منطقة قريبة المسافة إليها، ويضمن لها كذلك تعدد مصادرها النفطية **(مظلوم ، ٢٠٠٦ : ٦٠) .**

ج . النظرة الثانية لما يمكن أن تصل إليه العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية جراء الإدراك العربي لأهمية الدور الصيني في الشرق الأوسط فهي شريك مهم للعرب في عصر القطبية الأحادية، إذ تعول الدول العربية على العلاقة الودية مع الصين كي تلعب دوراً أكبر في المنطقة يوازي الأدوار الأمريكية والأوربية ليس على المستوى الاقتصادي فحسب الذي تبدو فيه الصين كعملاق يفرض سطوته على كل بقعة من بقاع الأرض. بل ليتعدى حالة التراجع الظاهرة في غياب الموقف الصيني الكامل عن القضايا العربية والشرق أوسطية، الذي تتحاشى فيه الدخول في الصراعات الإقليمية في المنطقة حيث لم تصدر منها أية بادرة فعلية للتدخل بما يساعد على حل أو تهدئة هذه الصراعات **(قنديل ، ٢٠٠٧ : ١٣١) .**

وقد جاء التحرك الصيني نحو المنطقة العربية بعد إحساسها بالمأزق الكبير الذي تمر به والخاص بالإمدادات النفطية التي تحتاجها في عملية النهوض الاقتصادي السريع في البلاد، فقد نشطت الصين في عملية التحرك نحو مصادر النفط الرخيص اللازم لمسيرتها التنموية فجاء التحرك الدبلوماسي الكبير نحو العالم العربي بخطوات حثيثة من خلال : -

أولا: توقيع وثيقة التعاون العربي – الصيني التي تتضمن الاتفاق على إقامة منتدى للتعاون يكون بمثابة إطار للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة من أجل إثراء مقومات العلاقات العربية الصينية وترقيتها وتعزيز التعاون على مختلف المستويات، وفي كل المجالات وإقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة، يتميز بالتكافؤ

والتعاون الشامل (**أحمد ، ٢٠١٤ : ١٦١**) .

ثانيا: التحرك نحو الدول العربية في منطقة الخليج العربي عبر تنفيذ زيارات متعددة قام بها كبار القادة الصينيين إلى المنطقة واستقبال القادة العرب في بكين التي كان من أبرزها زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز العاهل السعودي إلى بكين في أول زيارة له خارج الشرق الأوسط بعد توليه الحكم، وقد شهدت الزيارة توقيع خمس اتفاقيات للتعاون الوثيق في مجال النفط والغاز الطبيعي والتعدين **(حمودة ، ٢٠٠٦ : ٥٢).**

ثالثا: دفع الشركات النفطية الصينية للحصول على حقوق الاستثمار في حقول النفط العربية والمساهمة في تطوير تلك الحقول، وكان من ابرز ما تحقق في هذا الجانب **(محمد ، ٢٠٠٦ :٥٧ – ٥٨):**

أ. نجاح بعض الشركات الصينية للبترو وكيمياويات في التعاقد مع العراق والسودان لتطوير عدد من حقول النفط في الدولتين .

ب. تطوير مواقع نفطية سورية من قبل شركة النفط الوطنية الصينية.

ج. التوقيع مع الحكومة الكويتية للاستثمار في بناء المنشآت النفطية الكويتية وتطوير بعض الحقول الأخرى بتكلفة تصل إلى ٧ مليار دولار .

د. الاتفاق على التعاون مع إحدى الشركات القطرية لحفر ٤٢ بئرا" بقيمة ١٨ر٤ مليون دولار.

هـ. الاستثمار في سلطنة عمان من قبل شركة النفط الوطنية الصينية بمبلغ ١٧٠ مليون دولار.

و. توجيه مبلغ ١٩ر٣ مليار دولار للاستثمار في مجال النفط في الجزائر لتطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي .

لقد لعبت الصين دوراً كبيراً في إذكاء التنافس الإقليمي على النفوذ تجاه المنطقة العربية من خلال تقديمها الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام أزمة البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠٠٦، تلك الأزمة التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران، والتي تجاوزت ١٠٠ مليار دولار، إذ صارت الصين الرابح الأول من الأزمة النووية الإيرانية حتى الآن. متخطية بذلك روسيا في توريد السلاح إلى إيران التي كانت هي المورد الأول طوال الفترة

من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، لذلك عادت السياسة الخارجية الإيرانية لتتوجه نحو الشرق عموماً والصين خصوصاً، وهو ما أثر إيجاباً في العلاقات الصينية - الإيرانية.

ولذلك أصبحت إيران تحتل موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر العوامل الجيوسياسية مع العوامل الجيواقتصادية المرتبطة بتأمين الواردات من الطاقة. وتحتل العوامل الأخيرة رأس أولويات الأمن القومي الصيني لأن إيران منتج ضخم للطاقة وسوق كبيرة لتصريف المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة، التي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي الحالي. إذ يسمح التحالف مع إيران بتسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط المهم في الإستراتيجيات العالمية، وفك عزلة الصين عنه. ونظرة متأنية على خريطة الشرق الأوسط وغرب آسيا تكشف بوضوح أن إيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة، التي تؤمن ٤٥ % من وارداتها النفطية. كما تنظر الصين إلى إيران تعدّها الصديق البحري المحتمل في الخليج للأسطول الصيني الضخم، وهي الصديق المفيد تجارياً وجيوبوليتيكياً. وتتعزز هذه الفرضية بملاحظة أفضلية القرب الجغرافي للصين - مقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية مثلاً - من القوس الجغرافي الحاوي حوالي ٧١% من احتياطات النفط عالمياً، وحوالي ٦٩%من احتياطات الغاز الطبيعي. ويشمل هذا القوس الجغرافي روسيا، وآسيا الوسطى، وإيران والعراق، ودول الخليج العربية. و يسمح هذا القرب الجغرافي للصين بإحراز الأفضلية في التسابق على موارد الطاقة مع واشنطن مستقبلاً، شريطة أن يكون لها موطئ قدم توفره إيران بموقعها الجغرافي في قلب القوس المذكور.

ويرجع الطموح الإيراني الحالي في الانتقال بعضويته في "منظمة شنغهاي" (تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى) من عضو مراقب إلى عضو كامل الصلاحية، إلى اكتساب غطاء دولي في مواجهة تصاعد التهديد من الولايات المتحدة الأميركية. تأسـيـساً على ذلك أثبتت واشنطن أنها، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، عامل محدد في تقارب بكين وطهران وتباعدهما. أو بمعنى آخر «العنصر الثالث» في معادلة العلاقات بين بكين وطهران. وبذلك فإن عودة الطموح الصيني إلى لعب دور عالمي إلى جانب الدول العظمى الأخرى، قد تأكدت بعد أن خرجت الصين من الطوق المفروض عليها لاسيما بعد اللقاء والتعاون مع روسيا في شتى المجالات، ومنها في المجال العسكري، فالصين بحاجة إلى التقنية الروسية العسكرية في مجال الفضاء والصناعة البحرية، وبالذات صناعة الغواصات النووية، وهذا ما يمكن ملاحظته في التساؤل الذي حمل طابع السخرية

الذي تناوله المتحدث باسم الخارجية الصينية مطلع شهر حزيران من عام ٢٠١٤، بشأن تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي أكد فيها إيمانه بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل الأمة التي لا غنى عنها للعالم في القرن المقبل، حيث تشير ردود الفعل الصينية الساخرة والرافضة لذلك التصريح، إلى ثقة الصينيين بأن بلادهم قد حققت تقدماً اقتصادياً وعسكرياً ملموساً يسمح لها بممارسة دور أكبر على الصعيد العالمي .

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣

لقد أصبحت المنطقة العربية تقع في قلب الصراع الدولي في حقبة النظام العالمي أحادي القطبية، تماماً مثلما كانت أوروبا في قلب ذلك الصراع في حقبة الثنائية القطبية في منتصف القرن العشرين، ومثلما كانت أوروبا تشهد صراعات وتفاعلات خلال تشكيل النظام العالمي القديم، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن المنطقة العربية مليئة اليوم بالصراعات والأزمات التي تدفع الأمور نحو إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، لكن تطورات السياسة الدولية لم تصل إلى الصورة التي تسمح لأي قوة منفردة أن تشكل هذا النظام حتى ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ودليل ذلك الدور الروسي والإيراني الداعم للنظام السوري منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، والحسابات الغامضة لكل من إيران وتركيا بشأن أزمة (داعش)، وفي هذا الإطار، فإن صورة المنطقة العربية الجديدة لن تكون محصلة لما يمكن أن تسفر عنه الصراعات المختلفة التي تهز المنطقة منذ حوالي خمس سنوات، وتتزامن وتتداخل على نحو فريد وخطير .

إن انتشار سياسات المحاور في السياسة العربية تشتمل على مفارقة تاريخية، تعيد إلى الذاكرة سياسة الأحلاف التي انتشرت منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، بما تمثله من أوضاع مؤلمة للمنطقة في ظل الحرب الباردة، لأن طبيعة العلاقة بين السياسات العربية والسياسات الدولية كانت مختلفة جذرياً عما تعيشه المنطقة اليوم، وهذا كله يتواءم مع الفكرة المبسطة التي تقول بامتداد الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى الساحة العربية من خلال الحروب بالوكالة التي ينوب فيها النظام السوري عن روسيا، وتنوب المعارضة السورية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتفترض متممات هذه الفكرة أن النظم العربية أصبحت تعمل لمصلحة قوى دولية وإقليمية كبرى عندما يتم النظر لهذه الفترة، إذ يشير الوضع العربي والإقليمي إلى حدوث متغيرات إقليمية عديدة تشهدها المنطقة العربية، جاءت نتيجة التداعيات التي خلفتها المحاولات الأمريكية بدءاً من عام ٢٠٠٣ لاستعادة النظام الاستعماري أو السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة من خلال الحرب والتهديد بها، وتبرز الأوضاع العربية الداخلية وجود اختلافات جوهرية عن الأوضاع في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، حيث برز عدد المتغيرات الإقليمية في المنطقة كان لها آثار واضحة في طبيعة الصراعات والتوازنات الإقليمية .

يتناول المبحث الثاني المتغيرات الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : تحولات الصراع العربي الإسرائيلي .

المطلب الثاني : ثورات الربيع العربي .

المطلب الثالث : دور الفاعلين المحليين من غير الدول .

المطلب الأول

تحولات الصراع العربي الإسرائيلي

لا حاجة إلى تعقب تحولات الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن فهي وقائع معروفة، كان أبرزها دون أدنى شك نكسة حرب حزيران عام ١٩٦٧، التي ترتب عليها قيام إسرائيل باحتلال أراض عربية شاسعة شملت كل من الضفة الغربية والجولان السورية، وسيناء المصرية التي لم يتم استعادتها إلا بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣(**ياسين** ،٢٠٠٧) .

لكن التحولات المختلفة التي مر بها الصراع العربي الإسرائيلي بعد عام ٢٠٠٣، التي أفرزتها البيئة الجغرافية المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط كانت تشير إلى هذه المنطقة تعد من أكثر المناطق توتراً في العالم بسبب هذا الصراع الذي شهد اهتماماً كبيراً من دول العالم الكبرى إلى جانب الدول الإقليمية، وكان التأثير الأبرز في تحولات الصراع العربي الإسرائيلي ما عبرت عنه صراحةً مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيت الأبيض قبل حكم إدارة الرئيس باراك أوباما تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط التي أفصحت عن الدعم الدائم لإسرائيل في صراعها المزمن مع العرب وتشديد الضغوط على الدول العربية، وقد دفع هذا الموقف بالتفكير العربي إلى السلام بخطوات جريئة دفعت بالنظام الإقليمي العربي للتصدع في أكثر من مرة .

ويعد انتقال المنطقة العربية إلى مرحلة جديدة بعد المتغيرات الكبرى التي شهدها النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي بعد عام ٢٠٠٣، من أبرز التحولات المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي، كونها طرحت تساؤلات هامة تخص وضع الأمن العربي الذي تحول من أمن قومي عربي إلى حقيقة واقعة كانت تؤكد على تبلور مفهوم الأمن القطري، بحيث سمح للولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم لتبني الوليد الذي أخذ ينمو في فكر القادة الإسرائيليين ومن خلفهم عدد من الداعمين في الإدارات الأمريكية والمتمثل بالنظام الشرق الأوسطي الجديد، الذي ما لبث أن تحول إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد أن جرى طرحه عام ٢٠٠٤ من قبل إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ثم شهد المسار الاستراتيجي للصراع العربي الإسرائيلي تغيراً واضحاً خلال العقد الذي امتد طيلة الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٤، إذ حدثت تطورات كبيرة كانت لها نتائج سياسية وأمنية مهمة؛ انسحبت فيها إسرائيل من غزة عام ٢٠٠٥ واندلعت الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، وعقد مؤتمر أنابولس عام ٢٠٠٧، وشنت إسرائيل عدوانها المتكرر على غزة خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢ (**عبد الكريم** ، ٢٠١٢ : ٢٦٤)، وأعقبته بعدوانها الأخير عام ٢٠١٤ .

يمر الصراع العربي الإسرائيلي الآن بلحظات حرجة، تتعلق بالتطورات السياسية التي يمكن أن تغير من الموقف الإسرائيلي الثابت تجاه عدم القبول بدولة فلسطينية مستقلة، وفي نفس الوقت يبرز موقف الفصائل الفلسطينية الرافضة بالاعتراف بدولة إسرائيل، المتعلق باستعدادها على التفاوض مع إسرائيل للوصول إلى صيغة مقبولة للدولة الفلسطينية المستقلة. وتنبع حالة الحرج في تحولات الصراع العربي الإسرائيلي من التراجع الواضح في تعاطي الدول العربية مع القضية الفلسطينية بعد عام ٢٠٠٣، رغم أن القضية الفلسطينية احتلت تاريخياً مركز الصدارة ضمن خطاب الأولويات التي يتبناها هذا النظام العربي، كما لا ينفي ذلك أن هذه القضية شغلت مكانة مركزية مماثلة في وجدان الأمة العربية ووعيها، وسلوكها التضامني الطوعي، وحتى في تأييدها أو رفضها للأنظمة العربية الحاكمة من خلال قرب تلك الأنظمة أو بعدها من تطوراتها، حتى أصبحت هي القضية المركزية للنظام الإقليمي العربي منذ ما يقارب على قرن كامل .

لكن التوصيف الموضوعي لواقع القضية الفلسطينية بأبعادها ومقوماتها يقرّ أنها تشهد متغيرات عديدة في مواقف الأطراف العربية والفلسطينية المتعلقة بهذا الصراع، والتي كانت تمنح الجانب الفلسطيني سمات القوة والثبات، وذلك بفعل العمليات الكبرى من الهدم والتدوير وإعادة التركيب والبناء التي تمارس تجاه واقع القضية الفلسطينية برمتها **(الأزعر، ٢٠٠٧ :١٤٠).**

وقد أسهمت تلك المواقف في بروز معطيات جديدة كان لها دور في حصول تحولات الصراع العربي الإسرائيلي نتيجة العوامل الآتية :

١. العوامل المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي

يكاد لا يحار الباحثون في الوقوف عند آفاق القضية الفلسطينية وسبر أغوارها من خلال الإطلاع على الأدبيات الكثيرة التي تناولتها في ضوء ما آلت إليه اليوم، لكن تطورات الأحداث في المنطقة العربية تميزت بجملة من الخصائص التي كان أغلبها يشير إلى التراجع الواضح في أسلوب التعاطي مع تلك القضية والذي يمكن إجماله بالآتي **(عوني ، ٢٠١٣ : ٣)** :

أ. التراجع الكبير في أولويات السياسات العامة في دول النظام الإقليمي العربي في تعاطيها مع مركزية القضية الفلسطينية في الخطاب العربي الرسمي .

ب. استغلال القضية الفلسطينية في تحقيق أهداف مستترة لبعض دول النظام الإقليمي العربي.

ج. عجز النظام الإقليمي العربي في تعبئة الموارد الحقيقية للدفاع عن القضية الفلسطينية، يقابله تحشيد الموارد لنصرة قضايا أخرى، مثل محاولات إدارة عمليات التغيير السياسي في

عدد من الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية، والأبرز فيها حالات العراق وليبيا وسوريا واليمن ومصر.

لذلك، ظهرت نقاط ضعف النظام الإقليمي العربي واضحة في النواحي الآتية :

أولا: طبيعة التعامل الرسمي العربي

إن التعامل العربي الرسمي مع الصراع العربي- الإسرائيلي لم يتم بناؤه على قاعدة إزالة الخطر الإسرائيلي ومنع إقامة كيانه أو إنهاء وجوده، حيث ساهمت الجهود الأولى في السماح بقيام الدولة، وساهمت الجهود التالية في دعم وجودها وإطالة عمرها، واقتصرت الجهود في أفضل حالاتها على ما عرف بمنع العدوان أو إزالة آثار العدوان، وهو ما أغرى الصهيونية العالمية وقادة الكيان الإسرائيلي باستمرار سياساتهم العدوانية والظالمة والتهويدية وتعميقها (**الحمد ، ٢٠١٢**) .

ثانيا : التراجع عن مركزية القضية الفلسطينية

يلاحظ أن الصراع العربي الإسرائيلي في القرن الحادي والعشرين قد تحول إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، وأصبحت قضية فلسطين قضية الفلسطينيين فقط، تدخل تحت رحمة قانون ميزان القوى الثنائي بين الآلة الإسرائيلية والشعب الفلسطيني الأعزل ، حتى أن أغلب المؤسسات الإعلامية العربية سقطت في هذا الفخ المفاهيمي بترديد وصف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في حين أن القضية الفلسطينية هي قضية وجود العرب على الخارطة الدولية وإشكالية الوحدة والتجزئة في الأمة العربية، إذ تتصدى إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية لأي جهود عربية تسير في طريق التقارب والوحدة، وتعمل على بث الفرقة والتناحر وتغذية عوامل التجزئة، كما أن هذا التحول في صورة الصراع كان محصلة لتقاطع انتهازية الأنظمة العربية مع سلوك القيادة الفلسطينية (**بشارة ، ٢٠٠٩**) .

ثالثا: توفير الهدوء لإسرائيل تأتي مواقف بعض الأنظمة السياسية العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، لتسهم في توفير حالة الهدوء شبه المستدام لإسرائيل، وتتيح لها حرية الحركة في المنطقة العربية وجوارها الإقليمي مستفيدة من عدم وجود مواقف وسياسات عربية موحدة، وتمنحها فرصة إتباع سياسات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني، بما يمكنها من التعاطي مع القضية الفلسطينية وفقاً لمصالحها دون اعتراض، إلى جانب استمرار احتلالها الأراضي وقهرها المستمر للشعب الفلسطيني، وبنائها الجدار العازل ، وزيادتها الهامة في الاستيطان، وتهويد القدس المستمر وإشعالها فتيل الحروب في غزة ولبنان والذي تعاطت

بعض الأنظمة العربيـة مع هذا الأمر بطريقة تجعله مستقـلاً وغير مؤثر فيها، وذلك في ظروف لم تسمح للرأي العام العربي أن يكون فعّالا مع فقدان الحريات وسطوة الاستبداد **(محمود ، ٢٠١٣).**

رابعا: اندلاع الثورات العربية

أسهمت الثورات العربية في زيادة انتباه القيادات الإسرائيلية لبيئة التهديدات المحيطة بها، ولاسيما أنها كانت تهمل هذا الجانب في ظل تراجع القضية الفلسطينية لدى دول النظام الإقليمي العربي، فهتم الجانب الإسرائيلي بتلك التهديدات التي اتسع نطاق جبهات المواجهة فيها بعد صعود التيارات الإسلامية لسدة السلطة في مصر، وتنامي حدة الصراع الأهلي المحتدم في سوريا، وتعاظم دور المحور الإيراني الداعم لبقاء نظام الرئيس بشار الأسد، مما جعل الموقف الإسرائيلي يميل للتحفظ، الأمر الذي حدا بمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بإصدار توجيهٍ إلى جميع الوزراء والناطقين باسم الحكومة الإسرائيلية، يطالبهم فيه بعدم التطرق إلى ما يحدث بمصر في وسائل الإعلام **(صحيفة يدعوت احرنوت في ٢٠١٣/٤/٧)**، لكن ذلك لا يخفي إخفاق تقييمات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وصدمتها بتفجر الثورات العربية **(عجور، ٢٠١١ : ٨٢)** .

٢. العوامل المتعلقة بالجانب الإسرائيلي

برزت في هذا المجال مجموعة من التحولات في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، شكلت في مجملها تهديدات حقيقية للدول العربية وأمنها القومي، وذلك من خلال الآتي :

أ. الإمعان في عمليات القتل : ظهرت حقيقة قادة الكيان الإسرائيلي واضحة عندما أصدروا توجيهاتهم لضرب الأهداف المدنية الفلسطينية في عملية عامود السحاب أثناء العدوان على غزة عام ٢٠١٢، لاسيما المساجد والمناطق التي فيها كثافة سكانية كبيرة من أجل الإمعان بعمليات القتل، إلى جانب ما سبق أن تحدث به الإسرائيليون بمفردات شائعة عن حصول تحولات في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، معتبرين أن الردع الإسرائيلي لم يكن فعالاً بعد عمليات الانسحاب من طرف واحد من جنوب لبنان وقطاع غزة، وأن إسرائيل لم يكن أمامها خيار سوى تنفيذ تهديدها الرادع في حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ وفي ما عرف بعملية (الرصاص المسكوب) ضد غزة نهاية عام ٢٠٠٨ **(Even,٢٠٠٩)** .

ب. إتباع مبدأ استباق التهديدات : بدأت إسرائيل بالتدخل المباشر في الأزمات الإقليمية التي ترى أنها تؤثر في أمنها ، وعليه نفذت في هذا الإطار عمليات القصف للمواقع السورية في كانون

الثاني وأيار من عام ٢٠١٣ للحيلولة دون انتقال القدرات الصاروخية السورية والترسانة الكيمياوية لحزب الله ، وللتقليل من القدرات العسكرية لنظام الرئيس بشار الأسد، والتحكم في وتيرة الصراع، بما يؤدي لتحقق معادلة توازن الضعف بين الأطراف المتصارعة داخل سوريا، كي يستمر استنزاف القدرات لأطول أمد ، وارتبط بهذا البعد التخطيط الإسرائيلي الأمريكي لشن هجوم على مواقع تخزين أسلحة الدمار الشامل السورية - قبل التوصل إلى تسليمها للأمم المتحدة في ضوء المقترح الروسي - من أجل تدميرها في حال اقتراب وقوعها في أيدي المعارضة السورية خاصة جبهة النصرة ، أو حزب الله ، مثلما يرتبط بإرسال طائرات F١٦ الأمريكية للمنطقة ، ونشر بطاريات باتريوت لمواجهة التهديدات النابعة من الأزمة السورية (**يونس ، ٢٠١٣ : ٥٠**) .

ج. اللجوء إلى سياسة شد الأطراف : ترتكز هذه السياسة على جعل الدول العربية تعيش في حالة دائمة من التوتر والصدامية مع دوائر جوارها الجغرافي ، مع دعم الاتجاهات العدائية لدول الجوار ضد الدولة العربية المستهدفة، ويندرج ضمن هذا الإطار قيام إسرائيل بالتحالف مع الدول المحيطة بالدول العربية مثل إثيوبيا وكينيا وتركيا ، ومحاولة قطع أواصر الصلة بينها وبين الدول العربية، تمهيداً لاستغلالها في إثارة القضايا الخلافية مع الدول العربية ، مع استقطاب الجماعات العرقية والاثنية المتخامة لتلك الدول في اتجاه القيام بابتزاز الدولة العربية المستهدفة ، وامتصاص طاقاتها، تمهيداً للانسلاخ والانفصال (**Alpher, ٢٠١٠: ٥**) .

٣.العوامل الإقليمية

جاء تنامي دور العوامل الإقليمية في قضية تحولات الصراع العربي الإسرائيلي بشكل مغاير لحالة التراجع الواضح في تعاطي النظام الإقليمي العربي مع القضية الفلسطينية، إذ أخذت هذه العوامل تلعب دوراً محورياً في الصراع العربي الإسرائيلي وعلى المستويات الآتية (**نعيرات، ٢٠١٤ :٨٣**):

أ. استطاعت القوى السياسية الفلسطينية الحصول على دعم كبير من القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط التي منحت القوى السياسية الفلسطينية قوة دافعة، وأسهمت بتنمية قدراتها ومكنتها من تصعيد مواجهتها العسكرية، كما هو الحال في علاقات كل من إيران وتركيا مع حركة حماس.

ب. تنامي علاقات تركيا والسلطة الفلسطينية على صعيد التمكين السياسي، وذلك في أعقاب حادثة سفينة المعونات التركية مرمره التي أثرت بشكل سلبي على العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل واضح .

ج. حصول حالة حراك سياسي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية وخاصة في غزة، واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

د. يشكل دور القوى الإقليمية أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل من ناحية مواقع هذه القوى في المنطقة العربية، ومشاريع النفوذ السياسي والاقتصادي، حيث يمثل الصراع على النفوذ في المنطقة العربية أولوية للسياسة الإسرائيلية، وأحد أبرز مكونات سلوكها السياسي وفعلها في العقدين الأخيرين كونه أصبح عصب علاقات إسرائيل الخارجية.

٤.العوامل الدولية

ليس من قبيل المبالغة القول أن العوامل الدولية إزاء تحولات الصراع العربي الإسرائيلي كانت من أبرز العوامل المؤثرة في هذا الصراع، ذلك أن القضية الفلسطينية ولدت منذ البدء كقضية دولية، ولم تقتصر منذ البداية على أطرافها المباشرين- اليهود والفلسطينيين- بل دخلت أطراف وقوى دولية عديدة لأسباب مختلفة وأخذت تؤدي أدواراً فاعلة فيها، من بينها أن المسألة اليهودية كانت بطبيعتها وتاريخها وجغرافيتها دولية (غربية)، جراء تبني القوى الغربية لمطالب الحركة الصهيونية لأسباب إستراتيجية وسياسية عديدة، ثم لعب النظام الدولي دوراً أساسياً ومهماً في تحديد مجريات الصراع في المنطقة، من خلال الهيئات الأممية، حتى أن تطورات هذا الصراع كشفت للعرب الطبيعة العنصرية التوسعية العدوانية للظاهرة الإسرائيلية، وأنهم إزاء صراع مركب ومعقد وممتد يضم أطرافه المباشرين: اليهود والحركة الصهيونية وأطرافاً دولية من جهة، والفلسطينيين والأطراف الإقليمية والدول العربية (مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان) من جهة أخرى (**محمد ، ٢٠١٣ : ٣٠)** .

أفصحت تحولات الصراع العربي الإسرائيلي عن حقائق مؤلمة تشير إلى أن الكيان الإسرائيلي بات يتمتع بإمكانات عالمية هائلة تستند إلى علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وغيرها من دول العالم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي اقتصادها المبني على قدرات تكنولوجية متقدمة وقوة عسكرية كبيرة حائزة للأسلحة النووية، لكن أحد أسباب القوة الإسرائيلية والتي باتت تمثل من أبرز تحولات الصراع العربي الإسرائيلي ، يكمن في الضعف العربي وغياب المشروع العربي لتغيير معادلة المنافع والكلفة في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ارتباط المصالح الأمريكية بالمنطقة العربية، لاسيماً ما يتعلق منها بالنفط ، كما أن الانحياز والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل أسهم في انطلاق العمل العربي الجدي نحو تغيير

المعادلة من خلال إشعار الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصالحها الحيوية في ميادين الاقتصاد والسياسة باتت مهددة بسبب علاقاتها المنحازة لإسرائيل، وأن احتمال ظهور ديناميكية جديدة في المنطقة قد أصبح أمراً وارداً .

وأظهرت تحولات الصراع العربي الإسرائيلي بأنها من أبرز المتغيرات الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية جراء تنامي حالة التنافس بين القوى الإقليمية (تركيا وإيران وإسرائيل) على النفوذ في المنطقة العربية، وذلك من خلال الآتي :

١. عملت تركيا على استباق الأحداث عبر السعي لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة، وبدأت بإتباع سياسة حل المشكلات العالقة مع جيرانها الأمر الذي جعلها تحظى بقبول طيب من هؤلاء الجيران، وانطلاقاً من هذه المبادىء.

٢. توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل بطلب منهما، وأوشكت على الوصول بالمفاوضات غير المباشرة بينهما للانتقال إلى مفاوضات مباشرة برعايتها، لكن الأتراك تفاجؤوا بالاعتداء الإسرائيلي على عزة عام ٢٠٠٨، عندها بدأت حرب إعلامية ونفسية بين تركيا وإسرائيل، تكللت في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٩ بحادثة دافوس بين رئيس الوزراء التركي حينذاك رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.

٣. حاولت إيران الشروع باتخاذ إجراءات تصعيديه ضمن إطار حالة التنافس القائمة بينها وبقية القوى الإقليمية خلال السنوات الثلاث الماضية في دعم تحولات الصراع العربي الإسرائيلي، عبر العمل على إقامة تحالفات ومحاور مع النظم الجديدة التي تشكلت في أعقاب ما عرف بثورات الربيع العربي تتضمن اتفاقات وتحسيناً للعلاقات الثنائية بالإضافة إلى تفاهمات حول القضايا المصيرية التي تتعلق بالمنطقة العربية لاسيما الأزمتين السورية والمصرية باعتبارهما دولتين مؤثرتين في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، فسعت إلى استقطاب نظام الرئيس المصري السابق محمد مرسي وتحييد موقفه من الأزمة السورية، بما لا يسمح بإضعاف سوريا، وتقوية إسرائيل المنافس القوى على النفوذ في المنطقة.

المطلب الثاني

ثورات الربيع العربي

عاشت المنطقة العربية في السنوات التي سبقت اندلاع ثورات الربيع العربي ٢٠٠٣– ٢٠١٠، مجموعة من التحولات والمتغيرات المتتالية على جميع الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وواجهت شعوب هذه المنطقة جملة من المشكلات والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وقد تأثر الواقع العربي بتلك التحولات والمتغيرات إلى جانب تأثره بالمشكلات والمصاعب وذلك على المستوى العملي والممارسات التطبيقية، مما أدى إلى فشل كثير من محاولات الإصلاح وعمليات التنمية الشاملة بمختلف مضامينها واتجاهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مما جعل المنطقة العربية تفقد كثيراً من زخمها الحضاري والإنساني وتتراجع في دورها على المستوى العالمي، وذلك في ظل سيادة ظاهرة العولمة والنظام العالمي الجديد الذي يحاول فرض أنماط معينة من الثقافة والسلوك على جميع الأمم **(الحمد ، ٢٠١٢ : ٩).**

ولا شك أن المنطقة العربية تأثرت كذلك بعدد من المتغيرات الإقليمية، التي كان وقعها على المنطقة العربية أو محيطها الحيوي قاسياً جداً؛ بحيث تسبب بنتائج خطيرة على حاضر الوطن العربي ومستقبله وعلى كل مشاريع التجديد فيه، بعد أن كان مجمل تلك المتغيرات يشير إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وشن الكيان الإسرائيلي لحربه العدوانية على لبنان عام ٢٠٠٦، واهتزاز النظام المالي في عدد من الدول العربية تأثراً بالأزمة المالية العالمية التي ضربت النظام الرأسمالي في أيلول ٢٠٠٨، والعدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨، والاستعداد الأمريكي للتعامل مع واقع المنطقة العربية ومتغيراتها وفق توجهات الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما عام ٢٠٠٩، في ظل تزايد يمينية المجتمع الإسرائيلي وانتخابه عام ٢٠٠٩ لحكومة يمينية متطرفة لا توفر أي أفق للتعايش والتطبيع مع العرب حتى لدى أكثر العرب تنازلا**(بركات ، ٢٠١٢ : ١٣) .**

كل هذه المتغيرات وغيرها مثلت فرصة لقراءة متأنية وإستراتيجية لكثير من صناع القرار العربي، لكنها كانت بالنسبة للشعوب العربية ملمحاً شحذ طاقات وقدرات الأمة وفعالياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتصدي للواقع المرير الذي كانت تعيشه، فجاءت جذوة الشرارة لتنطلق على يد رجل بسيط ضاعت أمامه سبل العيش الكريم ، فكانت الثورة في تونس وما تبعها من الثورات العربية تمثل علامة بارزة في مسيرة التحولات والمتغيرات التي شكل اندلاعها تحولاً

استراتيجياً في المنطقة العربية، بعد أن أصبحت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في الدول العربية، إذ حفزت هذه الثورات بحرية وديمقراطية جديدة العقول من أجل العمل باتجاه تأسيس قوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري تؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية، بعد أن أطاحت هذه الثورات بأربعة أنظمة في: تونس ومصر وليبيا واليمن، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا، وتسببت بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى، خاصة في الأردن والمغرب **(عبد الكريم ، ٢٠١٢ : ٧) .**

من المؤكد أن الثورات العربية عملت على خلخلة الكثير من موازين القوى الهشة التي كانت تحكم العلاقات العربية مع القوى الإقليمية حيث أن انهيار النظام في مصر وتصدع النظام في سوريا بفعل الضغوط الخارجية والداخلية، قد مثل فرصة سانحة للقوى الإقليمية لتقوية أدوارها في المنطقة العربية بعد أن تراجعت الكثير من الموانع التي كانت تتصدى لأدوار تلك القوى، فها هي السياسة الخارجية العراقية قد باتت تتأثر بتوجهات السياسة الإيرانية، مثلما بدأت الحركة الحوثية في اليمن تسير في البلاد نحو التقارب مع ركب السياسة الإيرانية، فضلاً عن الانصياع الكبير الذي يبديه حزب الله اللبناني لمرجعيته الدينية في إيران، الأمر الذي لم يعجب بقية القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية، فأخذت تدعم بعض القوى المحلية في المنطقة بما يتلاءم مع توجهات سياساتها الإقليمية، ولعل الدعم التركي الواضح لحركة حماس الفلسطينية وحركة الاخوان المسلمين المصرية، خير دليل على طبيعة السياسة التركية في المنطقة العربية، إلى جانب أدوارها المعلنة في التقارب مع الحكومة المحلية لإقليم كردستان في العراق خاصة في مجال النفط.

إن ما عرف بثورات الربيع العربي قد جاءت في وقت يشهد العالم المعاصر ثورة الاتصال وتنامي دور سلطة الإعلام المساعدة إلى فرض شراكة الشعوب، وتجريده الأنظمة من أدواتها وفضح ارتكابها الجرائم، وصدور قوانين حقوق الإنسان والرقابة الدولية، وتوفر ضمانات التعبير السلمي، وانتهاء دور الحاكم المطلق والسلطة المطلقة وفسادها، وانتقال دول العالم من مفهوم السلطة إلى مفهوم الدولة، وشيوع الدول الدستورية وترسيخ مبدأ العقد الاجتماعي، وبروز دور المجتمع المدني بكافة مكوناته وتوحده نحو الأهداف والغايات، وانطلاق روح الإبداع الفكري والثقافي في الأمم المختلفة، وانبثاق التنظيمات السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني الجديدة، يقابل ذلك الظروف السيئة التي مرت بها الشعوب العربية خلال العقود الأربعة الماضية، التي غاب فيها الحس القومي والوجدان الجمعي للشعوب العربية، وسقوط راية الحرية والكرامة،

وتغييب دور الشعب كمصدر للسلطات، وشيوع ثقافة الخوف من السلطة، وتنامي دكتاتورية الأنظمة وسيادتها على فضاءات الحرية، وتراجع الفرص أمام الشباب .

وهناك ملاحظة جديرة بالانتباه تتعلق بعدم جاهزية المجتمعات العربية لاستقبال التحولات المرجوة من اندلاع الثورات العربية، إذ أن سقوط عدد من الحكام المستبدين قد أسفر عن إذكاء فوضى عارمة في الدول المعنية ، بحيث أخرجت المجتمعات ما بداخلها من مظاهر التمرد والجموح ، والعجز عن التوافق، ورفض الالتزام بأية قيود أو حدود ، وقد أسهم تكالب القوى الداخلية سياسية كانت أو عسكرية إسلامية أو ليبرالية في تعميق هذه الظواهرالسلبية، وذلك في محاولة لضرب الثورات أو احتوائها أو تعطيل مسارها،إلى جانب ما قامت به القوى الخارجية لإحباطها من خلال محاولة تكييفها لمصالحها **(رفعت ، ٢٠١٤ : ٦) .**

ومن خلال كل ذلك باتت المنطقة العربية تعيش حالة حراك غير مسبوق، وهو ما يفسر حالة الحماس الشديدة لدى القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية ، حتى أصبحت الثورات العربية العامل الأهم في تحديد معادلة التوازن الإقليمي والخريطة الإستراتيجية في المنطقة، لأن العوامل الأخرى التي يمكن الحديث عنها كانت موجودة ولم تؤثر في هذه المعادلة التي ارتبطت إلى حد كبير بثبات الخصائص القومية ، وارتباط السياسة الخارجية لأغلب الدول العربية بهدف استراتيجي واحد هو المحافظة على أمن النظام الرسمي **(هياجنة ، ٢٠١٤ : ٤٨) .**

ورغم أن الدور العربي في النظام الإقليمي كان يتسم بالانقسام بين القطبين الشرقي والغربي في مرحلة الحرب الباردة ، ويعاني من ذات الانقسام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبمسميات متنوعة: فهناك الدول الحليفة للغرب والدول المعادية للغرب، بما فيها الدولة المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكيـة ، وهناك تسمية دول محور الاعتـدال ودول محـور الممانعـة **(Zakaria, ٢٠١١).**

لكن اندلاع الثورات العربية التي حدثت في تونس ومصر قلب الكثير من المعادلات الإقليمية، ولاسيما بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر في ٣ تموز ٢٠١٣ **(Rohde, ٢٠١٣)**، فقد برز الدور الخليجي بشكل واضح في السياسة الإقليمية ممثلاً بتعاظم الدور السعودي في إعادة توزيع القوة، مثلما أشارت بعض المعلومات الصحفية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية بأداء دور مهم في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم معارضة ما قام به عبد الفتاح السيسي عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع ، وذلك من أجل منع حركة الأخوان المسلمين من فرض سيطرتها على مقدرات الأمور في مصر ،

وعدم التوصل معهم إلى أي اتفاق (David,٢٠١٣) .

وينظر إلى التحرك الخليجي تجاه مصر باستثناء قطر، ودعمها للرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي، على أنه موقف تصدي للمحاولات التركية الحثيثة للتقارب مع إيران بعد سقوط حكم الأخوان المسلمين باعتبار أنه كان نظاماً إسلامياً واعداً ومبشراً لكل منهما، وذلك رغم المتناقضات القائمة بين تركيا وإيران تجاه العديد من القضايا الإقليمية، لكن ذلك لا يمنع سعي الجانبين إلى تفاهم اضطراري عبر تأجيل الخلافات وترويضها، وأن تحقق هذا التقارب يشكل عنصراً ضاغطاً على دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة إذا ما انضم إليهما العراق، مع إسهام تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة مصر في مطلع أزمة عزل الرئيس المصري محمد مرسي، وانحيازها لجماعة الأخوان المسلمين، وهذا ما يفسر التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي (عدا قطر) ومصر من خلال تقديم المنح والقروض الميسرة إلى مصر في محاولة لتقوية الظهير العربي المرتقب للأمن الخليجي بعد أن أصبحت المنطقة العربية بأكملها مستهدفة وتشهد مرحلة خطرة تهدد مصيرها لعقود قادمة **(مرسي ، ٢٠١٤ : ٢٩)** .

وبهذا فإن الثورات العربية كشفت عن حصول تطورات في الموقف الخليجي المرافق لعزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، وظهر ذلك واضحاً بعد حدوث توتر فـي العلاقات بين قطر والسعودية وذلك بعد إعلان السلطات السعودية تأييدها القوي للسلطات الجديدة، وتقديمها مع الإمارات والكويت دعماً مالياً مهماً لمصر، إضافة إلى انـدلاع الأزمة بين الإمارات وقطر في شباط ٢٠١٤ احتجاجاً على تصريحات الداعية المصري يوسف القرضاوي المقيم في قطر، اتهم فيها الإمارات بالعدائية تجاه الإسلاميين، الأمر الذي دعا الإمارات إلى سحب سفيرها من الدوحة، وحظر جماعة الأخوان المسلمين، ويبرز إلى جانـب ذلك التباين في المواقف الخليجية مع قطر حيال الأزمة السورية ، وبعض الاتهامات الموجهة لقطر بأنها تؤوي جماعة الأخوان المسلمين وتشجعهم، وتمنحهم قناة الجزيرة الفضائية منبراً لأفكارهـم، بالإضافة لانزعاج هذه الدول من التنسيق الكبير بين قطر وتركيا على حساب باقي دول مجلس التعاون الخليجي **(دياب، ٢٠١٤: ٣٢)** .

ويبقى أمر من الجدير بهذه الدراسة تناوله ، يتعلق بالعوامل المؤثرة في تفاعل القوى الدولية والإقليمية مع تطورات الأحداث في المنطقة العربية في أعقاب الثورات العربية، حيث يلاحظ تراجع الدور الأمريكي فيها وذلك نتيجة تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على التوجه شرقاً نحو المنطقة الآسيوية مع بقاء الوزن الإقليمي الراجح لذلك الدور في تطورات المنطقة العربية لفترة

غير قصيرة قادمة، وذلك في ظل استمرار الأزمة السورية وتفاقمها بعد التمدد الجغرافي الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الأمر الذي جعل من المنطقة العربية ساحة مفتوحة لصراعات إقليمية ودولية **(مرسي ، ٢٠١٤ : ٢٥)** .

أسهمت الثورات العربية في ارتفاع وتيرة تنافس القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية، خاصة أنها أدت إلى انشغال المنطقة العربية بصراعاتها التي هي وسيلة ضمان أمن إسرائيل، وهذا ما تشكله عملية إطالة أمد الأزمة السورية، بما يساعد في خروج سوريا مدمرة ونسيجها الاجتماعي مفكك وتحتاج إلى عقود عدة كي تتعافى، وهذا ينهك النظام المقبل فيها الذي سيبقى منشغلاً بإعادة بناء المؤسسات، مع احتمال جنوحها نحو التقسيم بين دويلات أو مناطق نفوذ، مثلما هو حال العراق الآن، أو ما تمر به مصر في أعقاب سيطرة الجيش على الأوضاع في البلاد وما خلفه من انقسام شعبي لا زالت تداعياته قائمة رغم مرور أكثر من عام ونصف، وهو ذات الأمر الذي تعيشه ليبيا واليمن اللذين باتا في وضع غير مستقر.

وقد أسهم هذا كله في خلق أوضاعٍ جديدةٍ تمثلت بنمو تطلعات الأطراف الإقليمية التي أخذت تتنافس على النفوذ في المنطقة العربية بشكل جدي، ومنها المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية بوجه عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص، إذ تصاعد دور إيران بشكل غير مسبوق في المنطقة، حتى أصبحت تخوض حرباً شرسة في سوريا، بالتحالف مع حزب الله وميليشيات عربية إسلامية بهدف إبقاء النظام فيها بالقوة.

ولم تكن تلك الأوضاع مريحة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت أدوات مختلفة لتنفيذ إستراتيجيتها في النظام الدولي الذي قام بعد انتهاء الحرب الباردة ، مثل استخدام القوات المسلحة فعلياً تجاه بعض دول المنطقة - نظام الرئيس العراقي صدام حسين- ، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع فرض أية تغييرات في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والسيطرة والتحكم في برامج التسلح الإقليمي، والتنظيم الدفاعي والأمني، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط، وفي ذات الإطار شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في هذه المنطقة صعوداً تركياً مقابل تراجع المشروع العربي.

وقد أخذ هذا الصعود التركي يقترب من تطورات الأحداث في المنطقة العربية لينشئ واقعاً جديداً يفرض على الباحثين مراجعة ما كان مستقراً من مفاهيم ونظريات تتعلق بالهيمنة الأمريكية

المطلقة على المنطقة العربية، ويدفع إلى إعادة حساب التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم، ويحتاج حقاً إلى مراجعة حسابات المصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأتراك في ظل تحولات الصراع العربي الإسرائيلي بعد حصول فلسطيـــن على صفة المراقب في منظمة الأمم المتحدة عـام ٢٠١٢ .

وقد سمح ذلك للشعوب العربية بالاتجاه نحو الحراك السياسي الذي أوصلها للثورة على الأنظمة الفاسدة ودكتاتورية الحكام، فتنامى حلم الجماهير بأن المنطقة العربية ستشهد تحولات جذرية بانطلاق نهضة شمولية تفجر طاقات الأمة وإبداعاتها، واستعادة دورها الحضاري الإنساني، والانتقال بالشعب من دور السلطة- الفرد إلى دور الدولة- المجتمع، وتحقيق الديمقراطية التعددية المجتمعية، والتداول السلمي للسلطة من خلال النظام الديمقراطي، وجعل الدين والمعتقد والثقافة ميزة للشخصية الفردية، والحس العربي ميزة بالاختيار بما لايقل شأناً عن باقي أبناء الأمم الأخرى.

المطلب الثالث

الفاعلون المحليون من غير الدول في المنطقة العربية

يؤدي الفاعلون من غير الدول دوراً مهماً في الحياة السياسية في المنطقة العربية، ولم يعد خافياً على أحد أن مؤسسات الدولة السياسية الرسمية ليست هي الفاعل الوحيد المؤثر فيها، فواقع العملية السياسية في أي دولة، ينبع من وظائف الدولة ومؤسساتها العاملة ضمن إطار دستورها، وتفاعل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع بعضها منفصلة أو متصلة أو متعاونة، وعلاقتها المتصلة بالمنظمات السياسية في المجتمع كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط، والرأي العام، ورغم ذلك فإن الأدبيات العربية لم تهتم كثيراً بدراسة وتحليل أنماط تأثير هذا النمط من الفاعلين.

وقد أصبح تأثير الفاعلين واضحاً في المنطقة العربية وفي قضاياها الرئيسة، وذلك من خلال ما يتمتعون به من ثقل سياسي في الأوساط الشعبية، أو الدعم الذي يحصلون عليه من بعض القوى الإقليمية والدولية التي تتنافس على النفوذ في المنطقة أو تلك التي لديها مصالح حيوية فيها، مثلما كان لهؤلاء الفاعلون تأثير قوي بالتطورات التي شهدتها المنطقة منذ استقلال دولها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يلاحظ التحول والتطور الدائب في طبيعتهم وأدوارهم. فعلى سبيل المثال، لم تعد حركات التحرر الوطني، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، هي النمط الوحيد السائد من الفاعلين من غير الدول، وإنما تولدت أنماط أخرى نتيجة ديناميكيات التطور الداخلية في المنطقة، وداخل الدولة العربية، فتنامت أدوار فاعلين جدد من غير الدول، مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية والحركة الحوثية في اليمن، وبعض الأحزاب الشيعية في العراق **(رجب ، ٢٠١٢ : ٣٥) .**

لقد أمسك الفاعلون المحليون بالمبادأة في وقف العنف أو التصعيد في استخدامه، وذلك في أغلب الدول العربية التي لهم تواجد فاعل فيها، فعلى سبيل المثال برز دور حزب الله اللبناني واضحاً في عودة الهدوء إلى العاصمة اللبنانية بعد انشغال هذا الحزب في المشاركة الفاعلة في الأزمة السورية، وفي دور الحركة الحوثية في حالة التصعيد باستخدام العنف والحراك الذي تشهده اليمن بعد سيطرة الحركة على العاصمة اليمنية وعدد من المحافظات الأخرى، ويعود ذلك إلى عجز الدولة عن تحقيق الأمن والعدالة الذي ينتج عنه استشراء الفوضى والعنف، وفشل الحكومات في

فرض القانون للقضاء على الفوضى .

ويبرز دور هؤلاء الفاعلين في الدول التي يكون للعرف دور في تشكيل حكومة الدولة الوطنية ، كما هو الحال في العراق، ولبنان، واليمن، إذ يعهد للطوائف وللعشائر والقبائل مسؤولية تحديد الأعراف ومراعاتها، حينذاك تلعب الجماعات المسلحة من الفاعلين المحليين مثل: الأحزاب الشيعية في العراق، وحزب الله اللبناني، والحركة الحوثية في اليمن، دوراً مهماً في حماية التقاليد الاجتماعية .

ويلاحظ في هذه الحالة أن السكان المتأثرين بهذا الوضع لديهم ولاء محدود للحكومة، ويرون أن الحكومة المركزية لا تعكس مطالبهم، وقد يتعزز دور الفاعلين المحليين من غير الدول في تحقيق الاستقرار في الدولة، حينما تعمد حكومة الدولة على التعاون معهم في أحيان كثيرة، أو بمستوى أقل عندما تتعامل بتسامح أو مرونة تجاههم، وهذا ما يمكن ملاحظته في الدور الذي تمارسه (الميليشيات) التابعة لعدد من الأحزاب والتيارات الشيعية في العراق، من خلال المساهمة الفاعلة في مساندة القوات المسلحة العراقية في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية، أو من خلال السيطرة التامة على عدد من المحافظات والمناطق، كما هو الحال في سيطرة الحركة الحوثية على أجزاء كبيرة من اليمن، وفي فرض حزب الله لوجوده في الجنوب اللبناني، وسيطرة ميليشيا بدر على محافظة ديالى العراقية .

ويمكن ملاحظة بروز الدور السياسي للفاعلين المحليين من غير الدول، وتزايد زخمهم الشعبي والذي فاجأ كثيرا من المهتمين والمتابعين للشؤون العربية، وتصدرهم مسرح الأحداث في عدد من الدول العربية والإسلامية ولاسيما في: مصر التي نجحت فيها جماعة الأخوان المسلمين في تصدر المشهد السياسي منذ اندلاع الثورة المصرية مطلع عام ٢٠١١ لغاية عزل الرئيس محمد مرسي في ٣٠ حزيران ٢٠١٣؛ وتونس التي برز فيها دور حزب النهضة وهو الجناح التونسي من حركة الأخوان المسلمين، وفي ليبيا ينتمي أغلب السياسيين فيها إلى تيارات دينية، والذين تسلموا مناصب رفيعة في الدولة مثل محمد يوسف المقريف الذي ترأس المؤتمر الوطني وهو بمثابة منصب رئيس الجمهورية للفترة من آب ٢٠١٢ لغاية أيار ٢٠١٣، وعلي زيدان الذي شغل منصب رئيس الوزراء للفترة من ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢ لغاية ١١ آذار ٢٠١٤ .

وقد أفصح دور الفاعلين المحليين عن التحول الواضح في الشأن السياسي العربي من الحركات القومية اللادينية إلى التدين الموظف سياسياً، هذا التحول الذي لم يأت من حالة انقطاع فكري، بل جاء مكملاً لدور عدد من الحركات والتيارات والأحزاب الناشطة في الوسط السياسي

العربي منذ نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، والتي لا ينطبق عليها وصف الفاعلين المحليين مثل: حزب التحرير في الأردن وفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين في مصر، وتيار الإحياء الديني الشيعي المتمثل بحزب الدعوة في العراق، والمجلس الشيعي الأعلى في لبنان، والتيار الصوفي في تركيا ووسط آسيا.

لذا؛ وبعد أن نمت هذه الحركات والأحزاب في بعض الدول أو حصلت على الدعم اللازم الذي يجعلها مؤثرة في الدول المعنية، كما هو الحال فيما تقدمه إيران لحزب الله اللبناني، والحركة الحوثية في اليمن ، حتى باتت هذه الأحزاب والحركات تعرف بالفاعلين من غير الدول بعد أن تقاطعت مع حكومات دول المنطقة، بحيث تبلورت وسط المكونات العرقية أو المذهبية، إذ يكاد لا يخلو بلد عربي من التعدد الطائفي سواء كان ذلك على أساس مذهبي كما هو الحال بين السنة والشيعة، أو على أساس ديني كما هو الوضع بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم، أو على أساس اثني كما هو الحال بين العرب والأكراد والبربر والأفارقة، فضلاً عن الانقسامات داخل كل فرقة من هذه الفرق والجماعات والتي تصل أحياناً إلى حد التنوع الطائفي والمذهبي، إذ شكلت المسألة الطائفية على مدى أكثر من نصف قرن إحدى مداخل فهم السياسة العربية ، سواء من خلال التركيبة الطائفية لبعض الأنظمة العربية كما هو الحال في سوريا والعراق والبحرين ولبنان؛ أو من خلال فهم ديناميات المجتمعات العربية .

ومن ناحية أخرى، تسهم درجة التوافق الداخلي لدى الفاعلين المحليين في مدى قدرتهم على تحقيق الاستقرار، لاسيما في حال وجود فصائل متعددة تتنافس على السلطة والتحكم في شؤون الدولة، حيث أن جماعات الفاعلين المحليين من غير الدول تكون السبيل الوحيد لتقليل العنف، وإنهاء الدمار **(Mandel, ٢٠١٣).**

وبوجه عام فإن الطابع الصراعي كان هو المهيمن على العلاقات البينية الطائفية وذلك على حساب التعاون أو التعايش، لذلك ظلت المسألة الطائفية إحدى القضايا المسكوت عنها في العالم العربي، وكثيراً ما كان استخدام الانقسامات الطائفية والمذهبية من أجل إثارة النعرات والتوترات بين مكونات المجتمع العربي كي تسهل السيطرة عليه **(العناني ، ٢٠١٣ : ١١٦) .**

وقد مثلت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في آذار ٢٠٠٣، نقطة التحول الجذرية في مسار الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة، وذلك لأن الواقع الإقليمي قد شهد مرحلة من التغيير البنيوي في صيغة التفاعلات بين أطرافه بعد احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، والتي أحدثت اختلافاً كبيراً في أدوار دول الإقليم وأوزان

القوى الرئيسة فيه تمثلت في انهيار الدولة العراقية، وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة، وبروز الدور الجديد لبعض الفاعلين المحليين من غير الدول كحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، والحركة الحوثية في اليمن، وبعض الأحزاب والحركات الشيعية في العراق، ودخول هذه الحركات في إطار الحسابات الإستراتيجية، مما أدى لبروز أزمات متعاقبة في المنطقة **(أبو رمان ، ٢٠٠٧ : ٨٤)** .

وجاءت الأوضاع الإقليمية لتسفر عن إحداث تغير في طبيعة القضايا المطروحة وتطور في نوعية الصراعات المحتدمة وتبدل محاور النزاع الرئيسة، وضياع الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، مع إضعاف للدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي، وتبلور تحالفات جديدة بين القوى الدولية والإقليمية خاصة بين تياري الاعتدال والتشدد، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة مما أدخلها في دائرة من الاحتقان والتمزق والارتباك، وأوصل الحالة إلى حد المواجهة المسلحة بين بعض الأطراف الداخلة في النزاع، أدت لاستدعاء قوى خارجية حليفة لها لدعم طرف ضد آخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه الأمر الذي زاد من تفجر الأوضاع **(سعيد ،٢٠٠٧ :١٠)**.

ثم حدث الحراك الشعبي في عدد من الدول العربية الذي أفضى لاندلاع ثورات الربيع العربي، ليضيف تطوراً جديداً إلى الدور المؤثر الذي لعبه الفاعلون الجدد بعد وصول بعضهم إلى سدة الحكم، وبالتالي بدا هؤلاء الفاعلون يكتسبون شرعية دولية وإقليمية، إضافة لما حصلوا عليه من شرعية وتأثير محليين في مجتمعاتهم التي نشؤوا في ظلها، مما اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهميتهم، بعدّهم شريكاً مهماً في عمليات إعادة بناء الدولة **(غانم ،٢٠١٣ :٢٣)** .

ولا تزال الكثير من الدراسات في حقل العلاقات الدولية، وبالتحديد في مجال السياسة الخارجية ينظر لهؤلاء الفاعلين مهدداً للأمن والسلم الدوليين، ومقوضاً لأركان العالم الرسمي، ويعد حزب الله اللبناني من الفاعلين الجدد المؤثرين في المنطقة العربية بما فيها دول الخليج العربي، فنشاط هذا الحزب يتعدى حدود دولة واحدة - لبنان - لأنه من الفاعلين العابرين للحدود، فدوره واضح في الأزمة السورية، وفي دعم الحركة الحوثية في اليمن، إلى جانب نشاطاته في أوساط الطائفة الشيعية في دول الخليج العربي، لذلك أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة تنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوى نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين الفاعلين الجدد من غير الدول الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل: بعض الأحزاب العربية، والمحاكم الإسلامية في الصومال، والفاعلين العابرين للحدود، الذين يتعدى

نشاطهم حدود دولة واحدة ، مثل حزب الله، وتنظيم القاعدة **(رجب ، ٢٠١٢ : ٣٦)** .

وينظر أغلب الفاعلين المحليين في المنطقة العربية سواء كانوا حركات إسلامية سياسية سنية أو شيعية إلى الدولة الوطنية بصورتها الموجودة حالياً في العالم العربي بأنها ليست الإطار النهائي للولاء والانتماء،وليست هي غاية العمل السياسي الإسلامي، فهؤلاء الفاعلين جميعهم وعلى اختلاف ايديولوجياتهم يجدون في الدولة الوطنية أو الدولة القطرية وضعاً مؤقتاً، أو محظوراً دينياً تبيحه الضرورة الواقعية المرحلية، والظروف الدولية، وإن غايتهم هي خلافة إسلامية جامعة شاملة، لذلك فإن الأيديولوجية المتبعة من قبلهم تقوم في جوهرها على مفهوم اللادولة حتى ظهور الخلافة، والتعامل مع الوضع القائم هو محظور ديني نتيجة الضرورة الواقعية، والرؤية المرحلية التي تستبطن مفهوم التقية الشيعي، إذ تؤمن بعض الأحزاب والتيارات الشيعية بولاية الفقيه، وتؤمن أحزابٌ أخرى بالمرجعيات الدينية التقليدية، فيما يشير النظام الأساسي للأحزاب والحركات السنية إلى أن مرجعتيها إسلامية ولها مرشد ومجلس شورى وفقاً للشريعة الإسلامية **(عارف، ٢٠١٣: ٨٦).**

وأصبح للفاعلين المحليين وعلى اختلاف توجهاتهم الفكريـــة وحركاتهم السياسيـة خصائص تميزهم، من أهمها: اهتمامهم بالجوانب المتعلقة بمصالح الجماعات التي ينتمون إليها، وتوجههم نحو المجتمع المدني، وتوجسهم من بيروقراطية الدولة المركزية، وعنايتهم بالحياة الثقافية والحث على المساهمة فيها، والابتعاد عن الأسلوب البيروقراطي للتنظيم الحزبي التقليدي، والاعتماد الاستثنائي على الإعلام ووسائل الاتصال الجمعية، كونها امتداداً للنمط السائد في الثقافة المجتمعية **(Nash, ٢٠٠٠: ٣) .**

وتأتي خصائص هؤلاء الفاعلين الذين برز نشاطهم على مستوى الحركات السياسية في المنطقة العربية، بالضد من حركة العولمة، كونها لم تصب في رصيد تراجع دور الحكومات واتساع رقعة نشاط المجتمع المدني، وإنما هي خصائص جاءت في سياق مختلف تماماً تكمن في أزمة الشرعية التي تلقي بعبء كبير على كاهل الدول العربية، وهو ما يظهر بوضوح في الفوضى الأمنية والسياسية التي تمر بها بعض الدول، أو ضعف سلطة الحكومة وسيطرتها على المجتمع في دول أخرى **(أوتاواي، ٢٠٠٧: ٢٦٦).**

أما على المستوى الديني فيبرز دور الفاعلين المحليين في المنطقة العربية في الآتي :

١. الاستغلال الواعي للدين من الأعلى: ويعد هذا السلاح الأيديولوجي في الصراع الاجتماعي الدائر بين العولمة ومريديها من جهة، والحركات الإسلامية الأصولية ، وتبقى أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ عنواناً رئيسياً في تاريخ العلاقات الدولية التي مثلت ولوج

استغلال الحركات الإسلامية في صميم هذا الحقل، من خلال مقاربة صدام الحضارات أو بمعنى آخر الحرب على الإرهاب، مثلما جاء احتلال العراق هو عنوان لبروز دور عدد من الفاعلين من غير الدول في المتغيرات الدولية، إذ تبدو السمة المشتركة بين الحركات التي ينتمي إليها الفاعلون بأنها إسلامية، وإن اختلفت أيديولوجياتها السياسية وأدواتها العملية، وتباينت نماذجها وأدوارها السياسية في سياق المعادلة الإقليمية **(أبو رمان ، ٢٠٠٧ : ٨٥).**

٢. توظيف الدين في مقاومة الهيمنة في الصراع من الأسفل: ويبرز هنا توظيف الجماعات الإسلامية في الحرب الأفغانية في ثمانينيات القرن العشرين، مثلما يبرز النفوذ الكبير الذي تمتلكه إيران في أوساط القوى السياسية الشيعية، وهو ما تسعى له إيران في توظيف هذه القوى واستثمارها في سياق المواجهة العسكرية والأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وهذا ما ظهر واضحاً في ازدياد حدة الاحتكاك بين الإيرانيين والجيش الأمريكي في العراق، من خلال الإعلان عن اعتقال إيرانيين في العراق واستيلاء الجيش العراقي على أسلحة قادمة من إيران **(Hersh, ٢٠٠٧) .**

أما أبرز الفاعلين المحليين من غير الدول المرشحين للتوظيف في الصراع في المنطقة العربية فهم كل من :

أ. **حزب الله في لبنان :** يعد حزب الله اللبناني أبرز الفاعلين المحليين من غير الدول في المنطقة العربية، وهو أحد عناوين الصراع المباشر بين المحور الإيراني – السوري من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى فهما كانا دوماً في مواجهة قدرات حزب الله، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من خلال نفوذها الواسع في مجلس الأمن الدولي من استصدار قرارات لنزع سلاح هذا الحزب والتخلص من قوته الضاربة في الجنوب اللبناني وذلك لهدفين رئيسيين، هما: إضعاف حزب الله في الحسبة السياسية اللبنانية وإخراجه من دائرة معادلة الصراع الإقليمي، وتأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، لكن هذا لم يمنع حزب الله من التصدي القوي للعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في تموز ٢٠٠٦ رداً على أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين، وكانت هذه الحرب انموذجاً بامتياز لمفهوم الحرب بالوكالة في المنطقة، بين كل من إيران وسوريا اللتين وفرتا الدعم اللوجستي والمالي الكامل لحزب الله، وبين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى **(كيوان، ٢٠٠٦ : ٢٩).**

كما أدى حزب الله دوراً واضحاً في تطورات الأزمة السورية بعد تعهد هذا الحزب لإرسال قواتٍ كبيرة إلى سوريا، لكن تحديد العدد الفعلي لتلك القوات المشتركة في الصراع

يعد أمراً في غاية الصعوبة. إذ أشار معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى استنـــاداً لمعلومات صحفية أن أعلى عدد تقديري لقوات حزب الله التي تتواجد في سوريـا قد بلغ نحو ١٠,٠٠٠ مقاتل، لكن من المرجح أن هذا الرقم يعكس العدد الإجمالي الذي تناوب على الذهاب إلى سوريا وليس العدد الموجود في وقتٍ واحد. ففي أوج معركة القصير في أيار ٢٠١٣، قدم وزير الخارجية الفرنسي تقديراً أشار فيه إلى أن عددهم يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ مقاتل. وفي أيلول ٢٠١٣، نقلت وكالة رويترز عن "مسؤولي الأمن الإقليمي" أنهم أعطوا تقديراً يتراوح بين ألفي وأربعة آلاف مقاتل. وتشمل أنواع القوات التي أرسلها حزب الله إلى سوريا "قوات النخبة والقوات الخاصة" و"القوات الاحتياطية". وفي ضوء نطاق أنشطة حزب الله في سوريا التي ذكرتها الأنباء، بما في ذلك أنواع المهام ومناطق العمليات، فإن التقدير البالغ أربعة آلاف مقاتل يبدو معقولاً **(وايت ، ٢٠١٤)** .

ب. **القوى السياسية الشيعية في العراق** : لم يكن العراق قبل سقوط نظام الحكم فيه أنموذجاً للتماسك والترابط العرقي، إلا أنه لم يكن دولة ضعيفة أو فاشلة أو مجزأة يمكنها السقوط لمجرد حدوث ضغط خارجي مثلما جرى عليه، كما أن التجارب الانتخابية التي جرت في العراق منذ الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣ لم تسفر عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، وأن الحديث عن النقلة النوعية التي سيشهدها باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر لم يسفر سوى عن الاقتراب من الوقوع في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في إيقافه أي حلول سياسية، فلا زالت الروابط العشائرية والطائفية والمذهبية تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف وتدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الانتقام والقتل، وما تشريد الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارجه ومصطلحات لم يألفها الشعب سابقاً تتعلق بكونهم نازحين داخل البلاد ولاجئين خارجه إلا دليل على حالة الاحتراب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية **(العناني ، ٢٠٠٧ ، ١١٠)**.

لقد حققت القوى السياسية الشيعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سيطرة شبه مطلقة على العملية السياسية داخل العراق، لكن هذه السيطرة لم تكن كافية لإخفاء التناقضات الرئيسة المتخفية داخل هذه القوى المذهبية، بحيث أوصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود ولمرات عديدة بفعل النهج الطائفي المتبع من قبل هذه القوى، وأسهم استمرار التدهور الأمني في العراق بدفع تلك التناقضات إلى الواجهة بشكل مستمر مما أحدث جملة من التداعيات كان لها أثر كبير على

الحياة السياسية في العراق عامة وهذه القوى السياسية خاصة (**النصراوي ، ٢٠٠٦، ١٥٧).**

وتنشط داخل هذه القوى السياسية الشيعية تشكيلات عسكرية (ميليشيات) تحتفظ بعلاقات متميزة مع إيران على المستويات الأيديولوجية والمؤسسية، حيث تدعم إيران نشاطاتها التنظيمية والاجتماعية وتدربها عسكرياً، حتى صار لهذه التشكيلات نشاطات سياسية واجتماعية وعسكرية مؤثرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومن أبرزها **(شبلي ، ٢٠١٢ : ١٩٩):**

أولا:منظمة بدر: وهي قوة عسكرية كانت تتبع إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق الذي تم تأسيسه في إيران عام ١٩٨٢، قبل انشقاقها عن هذا المجلس عام ٢٠١٢.

ثانيا:جيش المهدي**:** **و**هو ميليشيا موالية لرجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر ابن المرجع الديني السيد محمد صادق الصدر الذي اغتيل على يد مجموعة شيعية في محافظة النجف عام ١٩٩٩ واتهمت الحكومة العراقية بذلك العمل من قبل أطراف شيعية عديدة، وتمتد القاعدة الشعبية لهذا الجيش الذي تأسس عام ٢٠٠٣ عقب الاحتلال الأمريكي للعراق من محافظة البصرة جنوباً إلى مدينة الصدر في شرق بغداد مروراً بمحافظة ديالى وانتهاءً بمحافظة كركوك.

ج. حركة أنصار الله في اليمن: وتعرف بالحركة الحوثية، وهي في الأصل فرقة من فرق الزيدية، التي تحمل تسمية الجارودية، وللحركة تسمية ثانية هي "الشباب المؤمن" وهو تنظيم نشأ عام ١٩٩١ في بعض مناطق محافظة صعدة التي تبعد ٢٤٠ كم شمال صنعاء، كمنتدى للأنشطة الثقافية، انشق عن حزب الحق الذي أنشىء عام ١٩٩٠، أي بعد إعلان الوحدة اليمنية والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية والثقافية بإيعاز من رجل الدين بدر الدين الحوثي، بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه، وبالتالي دعم حزب الحق بصفته ممثل المذهب الزيدي، وللحركة فكر سياسي وعقائدي يهدف لاسترداد الإمامة التي هي ركن أساسي من أركان العقيدة الدينية لدى عموم الفرق الشيعية ،إذ يقوم هذا الفكر (الإمامي الاثني عشري) على مجموعة من المبادىء السياسية والاجتماعية والدينية الطائفية، وقد دخلت الحركة منذ قيامها في حالة صراع مع الحكومة اليمنية **و**لم يقتصر هذا الصراع على الأفكار أو المبادئ أو السجال السياسي، بل شمل أيضاً الصدام العسكري، وتستمد الحركة الحوثية في اليمن عقيدتها الدينية من الفكر الشيعي، وتتلقى الدعم والمساندة من إيران **(الحنيطي، ٢٠١٣: ٥٤) .**

وتجد قضية الأمامة لدى الشيعة الإمامية ما يرادفها في المذاهب السنية في قضية الخلافة، إذ تعدها الإمامية محصورة في اثني عشر إماماً معصوماً أولهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وآخرهم محمد المهدي بن الحسن العسكري الغائب لحين خروجه فيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وبذلك فهو المهدى المنتظر عند الشيعة ، وتتداخل العوامل الداخلية والخارجية عند الزيدية حين تحصر الخلافة أو الحكم في الأشخاص الذين يعود نسبهم إلى البطنين الحسني والحسيني في ضوء جملة من المعطيات التي تؤكد قيام علاقة تأثر معاصرة بالفكر الاثني عشري في بعض الجوانب، وأبرزها الجانب السياسي **(الدغشي ، ٢٠٠٩ : ٤١)** .

د. **حركة الأخوان المسلمين :** تأسست هذه الحركة في مصر عام ١٩٢٨ على يد حسن البنا، وقد كان يُنظر إلى الجماعة - كما يحلو لأنصار الحركة أن يطلق عليهم - على أنها حركة لتنشيط المجتمع المصري، ومكافحة الأفكار والفلسفات والأعراف الثقافية الغربية، ومكافحة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية، من خلال نشر القانون والممارسات والعادات والتقاليد الإسلامية. ورغم أن جماعة الإخوان أبقت تركيزها الهام على التعليم والرفاهية الاجتماعية كعاملين حيويين لجهودها الدعوية، إلا أنها تطورت بسرعة مذهلة وتحولت إلى فاعل رئيسي على المشهد السياسي الداخلي في مصر، مزوده على نحو متكامل بعناصر سرية ومسلحة تعاملت بعنف مع المجتمع المصري. وقد أدى ذلك العنف والفلسفة السياسية المتطرفة التي قام عليها إلى سجن قادة الجماعة وإعدامهم، وحظر نشاطها كمنظمة سياسية وإدخال مواد في دستور المصري عام ١٩٧١ يحظر إقامة الأحزاب على أساس ديني **(ساتلوف ، ٢٠١١).**

أن تنظيم الأخوان المسلمين رغم أنه سعى لتقديم نفسه مع تطورات الحياة السياسية في مصر، على أنه البديل الوسطي لحركات الإسلام السياسي العنيفة، التي نشطت خلال العقدين الأخيرين من الألفية الثانية، والعقد الأول في القرن الحادي والعشرين الذي تميز ببدايات تقارب أو تفاهمات بين جماعة الأخوان المسلمين في مصر مع عدد من تنظيمات الأخوان في دول عربية أخرى، إلا أنه فشل في مساعيه بعد تورطه في أعمال العنف التي حدثت بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي من قبل الجيش المصري عام ٢٠١٣ .

فيما تداولت الأوساط المصرية بعض المعلومات عن حصول تفاهمات بين الإدارة الأمريكية والقوى الإسلامية التي قدمت نفسها بديلاً وسطياً محتملاً للأنظمة السياسية في المنطقة التي كانت تعاني بشكل متزايد من أزمة الشرعية، بالإضافة إلى أزمات التنمية

المتزايدة، وارتبط هذا التحول في موقف الإدارة الأمريكية من العداء لظاهرة الإسلام السياسي لمحاولة فهمه مقدمة لاستيعابه في مرحلة تالية، ومع مجيء العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حتى بدأت معه موجة الربيع العربي ، وما ارتبط بها من تصاعد لدور جماعات الإسلام السياسي ، خاصة الإخوان المسلمين، ومعهم التيار السلفي الذي ظهر على الساحة السياسية المصرية ، وفاجأت الموجة الأولى من الثورة المصرية في مطلع عام ٢٠١١ المراقبين في الداخل والخارج، وظهرت كتحد رئيسي للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة التي قبلت التعامل مع الأنظمة الاستبدادية منذ عقود طويلة كي تضمن تحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية، مقابل وعود هذه الأنظمة بإدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية التي تناسب ما رأته خصوصية المجتمعات العربية (**Hashemi, ٢٠١٢**).

ولحركة الأخوان المسلمين امتداد في عدد من الدول العربية، تبنته مجموعات حاولت القيام بدور إصلاحي للحركة سواء على مستوى الرؤى الفكرية أو الإصلاح الحركي، أو حتى الاستقلال بالقرار التنظيمي، ومن أبرز تلك المجموعات **حركة المقاومة الفلسطينية حماس:** التي استطاعت رغم ارتباطها بالإخوان المسلمين أن تطور خطابها السياسي وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الأنظمة العربية، ولم ترتبط بنظرة الحركة الأم أو حركة الإخوان بالأقطار التي بينها وبين أنظمة الحكم فيها مشاكل وصدام مثل سوريا ومصر وغيرها. وتعد حركة المقاومة الفلسطينية حماس أحد الفاعليين المحليين من غير الدول في المنطقة العربية، ولها تجربة تمثل قراءة أخرى مختلفة لطبيعة التنافس الإقليمي ومستوياته وأبعاده، وطبيعة أدوار الفاعلين في المنطقة، فالحركة اتخذت موقفاً رافضاً للتسوية السلمية مع الكيان الإسرائيلي، وترى أن مشروع التسوية في صيغة مدريد لا يلبي شيئاً من السيادة والاستقلال وتقرير المصير والعودة بعد التحرير، بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان فقط **(البرغوثي، ٢٠١٠ :٢٢٧).**

ثم جاءت تطورات الأحداث في الساحة المصرية لتعلن عن عودة العنف المفرط للحياة السياسية الذي اتهمت به جماعة الإخوان المسلمين اتجاه خصومهم من رجالات الدولة وخصوصاً الجيش المصري الذي قرر عبد الفتاح السيسي، عزل رئيس الجمهورية السابق محمد مرسي الذي ينتمي لحركة الأخوان المسلمين وأجهز على سلطاته، تحت مبررات الاستجابة لنداء التظاهرات المليونية التي خرجت خلال شهر تموز ٢٠١٣ بعد أن أختلف معه بشأن ما

أسماه تطلعات الشعب الثائر على نظام مبارك، ثم أظهرت التطورات أن الأحداث قد تجاوزت عددُ من المحاولات الداعية لتخلي طرفي الصراع الدائر في مصر بين كل من جماعة الأخوان المسلمين، والنظام السياسي المصري الذي يسيطر عليه المشير عبد الفتاح السيسي، وذلك لبروز عدة مؤشرات أفرزتها التطورات السريعة على المشهد السياسي التي من أهمها **(رفعت ، ٢٠١٣ : ٩-١٠):**

١. اتهام النظام المصري جماعة الإخوان المسلمين بتبنيها لجماعات العنف الجهادي في سيناء.

٢. اتساع رقعة العنف المسلح وتطور أساليبه، وانتقاله من سيناء إلى العاصمة، واستهداف شخصيات نافذة في الدولة .

٣. وجود مسارين متناقضين للعمل السياسي في مصر للمرة الأولى منذ سقوط نظام مبارك، يصب أحدهما في خارطة الطريق، وما يتمخض عن هذا المسار من انتخابات برلمانية، والثاني هو الحراك الشعبي الاخواني، وما يتمخض عنه من تحولات سواء في ساحة الحراك، أو تغذية عمليات العنف والاعتقالات والمحاكمات التي قد يتسم بعضها بالغلو في المواجهة والمعاملة .

٤. تنامي الهواجس من أن خارطة الطريق قد جاءت لمواجهة الإخوان أكثر من كونها مرحلة انتقالية إلى حكم مدني ديمقراطي .

واستناداً لما سبق فلا يمكن تجاهل أدوار الفاعلين المحليين من غير الدول في المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص الفاعلين الدينيين وذلك نتيجة ارتباط تأثيرهم المتزايد في السياسات الخارجية سواء للدول التي يعملون من داخلها، أو للسياسات الخارجية لمختلف دول العالم التي أصبحت مضطرة للتعامل معهم ما دامت تريد تحقيق مصالحها، لاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي التي أضافت تطوراً جديداً جاء عبر وصول بعض الفاعلين إلى سدة الحكم، إذ بدأ هؤلاء الفاعلين يكتسبون شرعية دولية وإقليمية، إضافة إلى ما حصلوا عليه من شرعية وتأثير محليين في مجتمعاتهم التي نشأوا في ظلها ، كما اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهميتهم بعدّها شريكاً مهماً في عمليات إعادة بناء الدولة، وتحقيق السلام، ومنع الصراعات .

هـ. تنظيم القاعدة : يأتي دور تنظيم القاعدة وفروعه المختلفة ذات التوجهات التكفيرية التي ترفع شعار الجهاد، كأحد الفاعلين البارزين بالشأن الإقليمي في المنطقة العربية، هذا الدور الذي برز بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ويقوم الأساس الفكري لتنظيم القاعدة على الفكرة التي أطلقها عبد الله عزام على فكرة القاعدة الصلبة، والتي ذكرت لأول مرة في مقال له نشر في نيسان

١٩٨٨ في صحيفة شهرية كانت تصدر في باكستان أسمها (الجهاد)، ومن خلال هذه الفكرة جاء إعلان أسامة بن لادن في نهاية تشرين الثاني وبداية كانون الأول ١٩٨٩ في مدينة (بيشاور)عن قيام هذا التنظيم على نظرية الجهاد الإسلامي العالمي، والتي تقوم على اعتبار ان أساس قوة الإسلام العالمي يجب أن تتركز في أرض إسلامية واحدة، وأنه بالجهاد يمكن الانتصار على الكافرين المعتدين، وإقامة دولة الإسلام وتحريرها (أفغانستان)، وبعد ذلك الانتقال لأرض إسلامية أخرى، التي توجد بها الظروف نفسها (فلسطين)،

ومن ثم حتى الوصول إلى تحرير الأراضي الإسلامية جميعها، وإقامة الخلافة الإسلامية، التي تبدأ من اندونيسيا في الشرق حتى المغرب، وأسبانيا في الغرب. حتى يتم تحرير جميع الأراضي الإسلامية وعندها يمكن العمل على إنشاء - ولو مؤقتاً - الجهاد على أرض إسلامية سيكون مستقبلها التحرير (مثلاً في مصر والجزائر)، وأيضاً في دول تكون فيها المواجهات بين المسلمين المستضعفين أمام حكامهم المسلمين وغير المسلمين (**خليل** ، ٢٠١١) .

وعلى أثر التراجع النسبي في قدرات القيادة الأمريكية للعالم في عهد الرئيس باراك أوباما، وازدياد حالة الاضطراب الواسعة في العديد من دول المنطقة العربية، ظهرت تساؤلات عديدة حول طبيعة الدور الأمريكي في المنطقة الذي أخذ ينحصر بشكل تدريجي مما سمح لتهيئة الظروف الملائمة لتنافس القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية خاصة بعد تداخل العلاقات البينية بين دول المنطقة وغياب الوضوح فيما لو كانت علاقات تعاونية أو تصارعية **(كاتب، ٢٠١٤ : ٥).** وقد عجل هذا الأمر بظهور منافس إقليمي جديد وصعوده بشكل ملفت للنظر بعد أن رفع شعار الإسلام وأطلق على نفسه تسمية الدولة الإسلامية، مما جعله يحصل على تعاطف بعض العناصر الإسلامية المتطرفة التي سرعان ما انخرطت في أعمال عنف وإرهاب، وباتت تشكل تهديداً حقيقياً لدول المنطقة وشعوبها.

ويبدو أن صعود هذه الجماعات الإسلامية التكفيرية العنفية، بات واحداً من أهم محركات التفاعلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية وتحديداً في مشرقها، إلى درجة أنه قد وضع حداً لسياسة الحذر أو الانكفاء التي اعتمدها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سياسته الخارجية إزاء هذه المنطقة منذ بداية ولايته الأولى، الأمر الذي حرك إدارة الرئيس أوباما ومن خلالها مجلس الأمن الدولي بعد استهداف بعض مكونات المجتمع العراقي من مسيحيين ويزيديين وأكراد من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) **(كيالي ، ٢٠١٤ : ٩٢) .**

من هنا جاء التحرك الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية الذي سبق أن عمل تحت مسميات وقيادات متعددة منذ إنشائه عام ٢٠٠٣ كأحد الفصائل المسلحة في الساحة العراقية التي كانت لها نشاط ضمن المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، وكان يحمل اسم (جماعة التوحيد والجهاد)، هذه الجماعة التي فرضت حضورها في المكون السني في عدد من المحافظات العراقية وعلى وجه الخصوص: الانبار وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك وبغداد وبابل، وفي عام ٢٠٠٤ أطلقت تسمية تنظيم (القاعدة في بلاد الرافدين)على تلك الجماعة التي قامت بزعامة أبو مصعب الزرقاوي - أردني الأصل - وأعلن التنظيم عن مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وقد تمكن الزرقاوي وتنظيمه من تنفيذ العديد من العمليات الانتحارية ضد القوات الأمريكية والعراقية، تخللتها عمليات الاغتيالات المنظمة وخطف أعداد من السياسيين والمواطنين العراقيين والحصول من ذويهم على فدية مالية وينتهي أغلبها بقطع الرؤوس وتنفيذ الإعدامات التي كانت تبث في شبكة الانترنت **(العصيمي ، ٢٠١٤)** .

ثم تمكنت القوات الأمريكية من قتل أبو مصعب الزرقاوي في حزيران ٢٠٠٦، فقام هذا التنظيم بتعيين أبو حمزة المهاجر زعيماً له لغاية نيسان ٢٠١٠ إذ تم الإعلان عن قيام ما يسمي بدولة العراق الإسلامية بزعامة أبو عمر البغدادي الذي قتل على يد القوات الأمريكية المتواجدة في العراق، فاختار التنظيم زعيمه الحالي أبو بكر البغدادي .

وشهدت الفترة الممتدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ انحسار نشاط دولة العراق الإسلامية نسبياً، وذلك بفعل التعاون الأمريكي مع الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية، وبعد أن جرى تشكيل ما عرف بالصحوات التي هي تنظيمات (ميليشياوية) مقاتلة كان ينتمي أغلب عناصرها إلى دولة العراق الإسلامية، وعادت لتنضم بمساعدة الأمريكيين وأصبحت تقاتل إلى جانبهم، بعد أن كانت تقاتلهم ، لكن نشاط تنظيم دولة العراق أصبح له تأثير واضح في العراق لاسيما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١،إذ شن التنظيم حملة تفجيرات عنيفة في المدن العراقية، كان أبرزها وأعنفها في بغداد، إلى جانب نجاحه في مهاجمة بعض السجون العراقية وإطلاق سراح عناصر التنظيم المحتجزين فيها، وكان من أبرز تلك العمليات ضد سجني التاجي وأبو غريب **(جريدة الحياة الدولية في ١١ حزيران٢٠١٤)**.

وأعلن أبو بكر البغدادي في تسجيل صوتي في نيسان ٢٠١٣ أن جبهة (النصرة)هي امتداد لتنظيمه، وأعلن دمج التنظيمين تحت مسمى واحد هو (الدولة الإسلامية في العراق والشام). لكن (النصرة) سارعت في اليوم التالي إلى رفض عرض الاندماج، وبعد إعلانه عن الاندماج الذي لم

يكتمل، قرر البغدادي نقل نشاط تنظيمه إلى سورية، إذ سيطر على إقليمي الرقة ودير الزور واستعاد أسلوب الزرقاوي بتنفيذ إعدامات بحق عناصر من جماعات أخرى منافسة وقطع رؤوسهم في الساحات العامة **(العزوني ، ٢٠١٤)** .

وفي تطور مفاجئ في العاشر من حزيران ٢٠١٤، شن (داعش) هجوما واسعاً أدى إلى سيطرة سريعة على مدينة الموصل في محافظة نينوى شمال العراق ، وثاني اكبر المدن العراقية، بعد انسحاب القوات الحكومية العراقية منها، ووسع التنظيم سيطرته بعد تحالفه مع عدد من الفصائل العراقية المسلحة، إلى محافظة صلاح الدين التي تربط وسط العراق بشماله وتضم مدينة بيجي، حيث أكبر مصافي النفط العراقية، وحاول الاقتراب من محافظة كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها، إلا أن قوات البشمركة الكردية سارعت إلى احتلال المحافظة بعد انسحاب الجيش العراقي، وبعد سيطرة تنظيم (داعش) على مناطق واسعة من العراق تشمل معظم محافظة الانبار السنية في غرب العراق، أعلن في ٢٩ حزيران ٢٠١٤ عن قيام (دولة الخلافة الإسلامية) بقيادته، ومبايعة زعيمه أبي بكر البغدادي (خليفة) للمسلمين، وتغيير اسم التنظيم إلى الدولة الإسلامية فقط **(العصيمي ، ٢٠١٤)** .

وفي هذا الصدد، فإن تضافر الجهود الدولية جاء لمواجهة الأخطار التي أحست بها دول العالم الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت حملة دولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وقد عبر عنه التزام دول إقليمية بالمشاركة في التحالف على أن يتم تغطية الكلف المالية التي ستتكبدها القوات المسلحة لبعض الدول المشاركة ومنها الأردن نظير مشاركتها في الغارات الجوية على (داعش)، ويشار إلى أنّ هناك أدوار للائتلاف الإقليمي تكون موزعة بشكل متوازن، ويكون هناك دعم مالي للحرب على (داعش) من قبل بعض الدول الإقليمية، إذ أشارت معلومات صحفية عن تعهّد السعودية والإمارات العربية المتحدة بتسديد فاتورة المشاركة في الحرب على (داعش)، وهو ما تمّ خلال اجتماع جدة، الذي عقد في (١١ أيلول ٢٠١٤)، وضمّ وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، إضافة إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر ولبنان والأردن والعراق **(الفضيلات ، ٢٠١٤)** .

لذلك دفع واقع الأحداث، وخطورة المسار الذي اختطته في المنطقة العربية، الرئيس الأمريكي دفعاً إلى حسم حيرته، والتغلب على تردده، وتغيير توجهاته التي كانت تشير إلى إنصراف السياسة الأمريكية عن مشاكل المنطقة بعد أن أطمأنت إلى استقرار مصالحها فيها، وعدم وجود أي تهديد أمني لها، إلى تغير في النظرة نحو صيغة التواجد الفعلي في الساحة العربية، إذ أصدر الرئيس

أوباما قراراً بالتدخل في العراق لإيقاف تمدد حركة (داعش)، وحماية المستشارين الأمريكيين والأقليات المسيحية والإثنية في الإقليم الكردي (**رفعت** ، ٢٠١٤ : ١٣) .

وهذه الأحداث اندلعت في العاشر من حزيران ٢٠١٤، التي نجح فيها تنظيم الدولة الإسلامية في السيطرة على مدينة الموصل العراقية - وقيامه بنهب ما يقارب نصف مليار دولار من البنك المركزي ليصبح أغنى تنظيم جهادي في العالم – بالتعاون مع العديد من أبناء العشائر السنية وبعض ضباط الجيش العراقي السابق بعد قتال أستمر أياماً قليلـة، انسحب على إثره الجيش العراقي تاركاً العديد من مخازن الذخيرة والأسلحة الحديثة، وقد أحدث هذا التطور المفاجىء إشكاليات عديدة ليس داخل العراق فحسب ، بل في العديد من العواصم الإقليمية والدولية **(دياب، ٢٠١٤ : ٥٠)** .

إن الصعود اللافت لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وتراجع وحدات الجيش العراقي القوية والمدربة تدريباً حديثاً، والمزودة بأسلحة متقدمة، وتوالي سقوط المدن العراقية بيد قوات ذلك التنظيم الواحدة تلو الأخرى، كان يتطلب الوقوف عند العوامل المؤثرة في ذلك الصعود، ومنها :

١. **الانفتاح الخارجي :** أتاحت الأزمة السورية لتنظيم الدولة الإسلامية التمدد والتوسع والسيطرة على المناطق الحدودية بين سوريا والدول المجاورة وعلى الأخص تركيا ولبنان والعراق، الأمر الذي أسهم في عبور العديد من العناصر الجهادية إلى داخل سوريا والقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، وليصبح هذا التنظيم قوة لا يستهان بها، ثم عاد التنظيم ودخل العراق بعد أن تهيأت له الظروف المناسبة التي سمحت له بالتحالف مع مسلحي العشائر السنيه، والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العراقية **(بكر، ٢٠١٤ : ٩٢)** .

٢. **التحالفات الداخلية :** قد صاحب التفوق الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في المعارك التي دارت في العراق، ضجة إعلامية مبالغ فيها شاركت في الترويج لها أجهزة إعلامية كانت تبالغ في تصوير الانتصارات التي تحققت ضد الجيش العراقي في عهد حكومة المالكي وكأنه إنجاز عسكري لهذا التنظيم، إلى أن بدأت تظهر الحقيقة بأن تنظيم الدولة الإسلامية لم يكن يستطيع وحده أن يحقق أي تقدم أو أي انتصار لو لم تتحالف معها قوى أخرى عديدة (**الغمري** ، ٢٠١٤) .

ويضم التحالف الذي يشعل الحرب في العراق إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): كتائب ثورة العشرين، وجيش الطريقة النقشبندية الجناح العسكري لحزب البعث من الذين كانوا في حكومة صدام حسين، ومسلحي القبائل العراقية اليائسة من سياسات نوري المالكي، بالإضافة إلى ما يسمى بالجيش الإسلامي للعراق وجماعة أنصار السنة، و(ميليشيات) تابعة لما يسمى

بالحزب الإسلامي العراقي، وكل هؤلاء تختلف توجهاتهم وأفكارهم السياسية عن أفكار المتطرفين الإسلاميين **(جريدة الغد العراقية ، العدد ٦٧٠ في ١١ / ١١ / ٢٠١٤) .**

لذلك جاء البيان الذي أصدرته جمعية (علماء الدين المسلمين)، وهى جمعية سنية تضم رجال الدين الذين كانوا قد أيدوا المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، وإعلان معارضتهم لحكومة المالكي في بغداد، إذ أعلنوا في بيانهم رفضهم إعلان الخلافة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، وانتقدوا الدعوة المتهورة لتنظيم (داعش) العراقيين لاقتحام الأماكن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء، بل ودعوا السنة للتضامن مع بقية العراقيين من الشيعة، وقال البيان إن كل الدعوات التي وجهت للثوار للتوجه إلى النجف وكربلاء هي دعوات مرفوضة وغير مقبولة وغير مسؤولة، ويوضح هذا البيان أن أهداف كل من (داعش) وبقية القوى المتحالفة معها ضد المالكي، لا تتفق على الإطلاق مع بعضها، فهذه القوى لها هدف محدد وهو إسقاط حكومة المالكي بسبب ممارساته السياسية، وليست لها اتجاهات عدائية ضد الشيعة، بينما تنظيم (داعش) له أهداف مختلفة، فهو معاد للشيعة وأيضا للمسيحيين في العراق، بطريقة متطرفة للغاية، وله أهداف لا تحافظ على الحدود الوطنية للعراق، ويتبنى أفكارا خيالية عن إقامة ما أسماه دولة الخلافة في كل المنطقة العربية **(وثيقة بيان هيئة علماء المسلمين في العراق رقم ١٠٠٣ في ٢٠١٤/٧/١) .**

٣. **التوسع الجغرافي :** لقد سبق لتنظيم القاعدة أن شرع بتجربة إقامة الدولة الإسلامية في العراق، وذلك قبل الشروع بتأسيس (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، إذ برزت تلك التجربة للوجود العلني في تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، عندما سعت القاعدة لإلغاء جميع التنظيمات المنافسة لها، الإسلامية وغير الإسلامية منها، في عملية هدفها تحقيق احتكار تام للسلطة، باستخدام وسائل الترغيب ثم الترهيب، وأخيراً اللجوء إلى عمليات الإبادة الجماعية للمنافسين والخصوم الذين رفضوا الانطواء تحت راية (الدولة). ثم جرى إتباع الأسلوب نفسه بعد إعلان تأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام في نيسان من عام ٢٠١٣. وإذ تؤكد الحقائق في أرض الواقع خلال السنوات الثماني الماضية، أي منذ إعلان أول (دولة) لتنظيم القاعدة في المشرق العربي، وهي (دولة العراق الإسلامية) في عام ٢٠٠٦، أن التنظيم عمل بجد ووحشية، وأخذ يعمل بزخم ويسخّر جميع إمكانياته لتحقيق هدف إنشاء (الدولة الحلم) التي تمنح فكر التنظيم وعقائده انعكاساً واقعيّاً على الأرض لبناء (الدولة المثالية) التي ينادي بها، رغم أن تجارب التنظيم في بناء (الدول) على غرار ما جرى في أفغانستان والعراق واليمن ومالي وغيرها

جوبهت برفض شعبي عارم من قبل المواطنين المحليين، خصوصاً من خضع لسيطرة (مشاريع الدول) التي تتبع فكر تنظيم القاعدة المتطرف، ولو لفترة قصيرة **(العاني ، ٢٠١٤)** . لذلك فإن استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية وحلفائه على عدد من المحافظات العراقية ولاسيما محافظة نينوى وعاصمتها الموصل، ومحافظة صلاح الدين وعاصمتها تكريت، ومحافظة الأنبار وعاصمتها الرمادي، وأجزاء من محافظتي كركوك وديالى، فضلاً عن ناحية جرف الصخر في محافظة بابل، كل ذلك سمح للتنظيم بالبدء بدعوة مقاتليه إلى الزحف نحو العاصمة العراقية بغداد، إذ هيأ هذا التوسع الجغرافي لتنظيم الدولة الإسلامية قواعد آمنة ينطلق منها، ويقيم فيها معسكرات للتدريب، وأماكن لإعاشة المقاتلين الأجانب، كما وفرت تلك المساحات الشاسعة قدرة كبيرة على تجنيد العديد من أبناء المدن المسيطر عليها في صفوفه، مثلما ساعد التوسع الجغرافي بصورة كبيرة على توفير الموارد المتعددة التي تساعد على مواصلة القتال لفترات طويلة **(بكر ، ٢٠١٤ : ٩٣)**، وهذا ما يمكن ملاحظته في استمرار تمسك هذا التنظيم لأراضي واسعة رغم التراجع الكبير الذي أخذ يعاني منه مع مطلع شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٤، جراء عودة زمام المبادرة للقوات العراقية المستندة إلى طيران التحالف الدولي وقوات الحشد الشعبي التي لا تقل كفاءة عن الجيش العراقي في تنفيذ المهام القتالية والواجبات الميدانية .

٤. **توظيف الفكر الجهادي (التكفيري) في تجنيد المقاتلين الأجانب :** جاء نشوب الخلاف بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية سريعاً وملفتاً للأنظار بعد أن تبادل الطرفان الهجوم على بعضهما البعض منذ ظهور الجماعة الإسلامية في العراق والشام المعروفة بـ (داعش)، لاسيما بعد إعلان قائدها أبو بكر البغدادي نفسه خليفة للمسلمين، وينبع هذا الخلاف من الفكر التكفيري لهذه الجماعات، رغم أن الأمر لم يصل إلى الاقتتال بينهما، ويذكر أن الخلافات الفكرية بين هذه الجماعات الإسلامية طبيعية نتيجة الفكر التكفيري الذي تنتهجه هذه الجماعات، فتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يتشابه مع فرق الخوارج التكفيرية التي ظهرت أيام الخليفة علي بن أبي طالب، إذ يميل فكر الدولة الإسلامية إلى عدم إقامة دولة، فهو فكر انشطاري انقسامي، لذلك فإن هذه الجماعات تكفر بعضها البعض وهذه طبيعة فكر الخوارج، إن انقسام تنظيم (داعش) كان حتمياً طبقا لمعتقدات الخوارج، لكن الخلافات بينهما تزداد حتى تنقسم على نفسها وتختفي، لكن لن تقضي واحدة على الأخرى، لأنها مجموعات فكرية تلتقي على المعتقدات وتختلف على الأفكار **(عاشور ، ٢٠١٤)** .

وبعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)عن قيام دولة الخلافة، وتنصيب زعيم التنظيم

أبي بكر البغدادي خليفة المسلمين الذي أعلن إبطال شرعية كل تنظيمات الجماعات والأحزاب الإسلامية الأخرى، إذ أصبح واجباً على تلك الجماعات إعطاء البيعة للبغدادي، وقد شكل هذا الإعلان حدثاً غير مسبوق في تاريخ التنظيمات الجهادية، مما أدى إلى تدفق المئات من الجهاديين من مناطق متعددة إلى العراق، من أجل الدفاع عن الدولة الإسلامية الوليدة .

٥. **تعدد مصادر التمويل** : يعد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أغنى الحركات الإسلامية المسلحة في العالم وذلك جراء سيطرته على موارد محافظة نينوى العراقية، بعد دخول قواته إلى مدينة الموصل. ورغم ضبابية الموقف المالي جراء عدم وجود بيانات محددة عن حقيقة استيلاء هذا التنظيم على المبالغ المودعة في فرع البنك المركزي العراقي في الموصل،إلا أن التكهنات تتشابك للكشف عن مصادر تمويل تنظيم (داعش) وأوجه الإنفاق المتعددة لها. وتأتي إيرادات النفط المستخرج من الحقول السورية والذي يتم نقله عبر الحدود إلى تركيا وبيعه من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، لتمثل ثاني أهم مصادر التمويل، فيما تأتي بالمرتبة الأولى شبكات التنظيم التي تم تأسيسها في المجتمع الموصلي لضمان مصدر تمويل دائم عبر عمليات الابتزاز الممنهجة التي تقوم بها عناصر (داعش) في مدينة الموصل **(بيكر ، ٢٠١٤)** .

لذا فإن تعدد مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وقوتها أدى دوراً مهماً في استمرار نشاطات هذا التنظيم وعملياته على نطاق واسع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل السيطرة على مدينة الموصل في ٩ / ٦ / ٢٠١٤، الأمر الذي مكن التنظيم من الإنفاق بسخاء على مقاتليه وتسليحهم بشكل جيد للغاية، مما أسهم في استمرار زخم العمليات وصمود المقاتلين في جبهات القتال المتعددة لفترات طويلة، إضافة إلى تحقيق نجاحات واضحة في استقطاب أعداد كبيرة من المقاتلين الجدد **(بكر ، ٢٠١٤ : ٩٣)**، لاسيما في صفوف الشباب العاطلين عن العمل في عدد من المحافظات العراقية ، الذين انتموا للتنظيم لا على أساس فكري ، بقدر ما كان همهم الأول توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم المالية .

وأمام كل ذلك جاء إعلان زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي نهاية حزيران ٢٠١٤ بأن الأراضي التي يسيطر عليها تنظيمه في محافظات العراق والشام هي دولة الخلافة الإسلامية أو هي نواتها، ودعا المسلمين في كل أنحاء العالم للهجرة إلى ما أطلق عليه دولتهم، فضلاً عن المجازر التي أرتكبها التنظيم بحق الأقليات القومية والطوائف الدينية في العراق وسوريا، في قضاء سنجار التابع لمحافظة نينوى والذي يقطنه الأيزيديون، وقاعدة سبايكر في مدينة تكريت التي شهدت

قتل حوالي (٢٠٠٠) جندي عراقي، والصقلاوية والسجر جنوب قضاء الفلوجة، علاوة على اختطاف الرهائن وقتل الصحفيين، وهو الأمر الذي دعا إلى تحرك دولي وإقليمي وتنظيم اصطفاف لمواجهة خطر هذا التنظيم، تمثل بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا واستراليا بتوجيه ضربات جوية للحد من توسع التنظيم في باقي المدن العراقية (**دياب ، ٢٠١٤ : ٥٠**) .

ويبقى لزاماً توضيح تأثير دور الفاعليين المحليين من غير الدول على تنافس القوى الإقليمية في المنطقة العربية، حيث برز هذا الدور جلياً بعد تواجد قوات التحالف الدولي في العراق الأمر الذي أفرز بعض المعطيات المؤثرة في حالة التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية وذلك من خلال الآتي :

١. ازدياد التحرك الإيراني من أجل أداء أدوار جديدة لها في العراق، خاصة بعد تشكل هذا التحالف بدعوة من الإدارة الأمريكية التي وجدت نفسها في وضع حرج داخلياً وخارجياً وانتقاد متواصل داخل أوساط الكونجرس، جراء سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مناطق شاسعة في العراق ، فقامت إيران بفرض تواجدها في العراق، والتمدد بشكل واضح والمشاركة الفعلية في التصدي لقوات تنظيم الدولة الإسلامية، وبالتنسيق مع ما يعرف بقوات الحشد الشعبي العراقية التي تضم (ميليشيات) تابعة للأحزاب والتيارات والقوى الشيعية، هذه القوات التي تشكلت في ضوء الفتوى التي أصدرها المرجع الديني الأعلى للشيعة في العالم السيد علي السيستاني بشأن الجهاد لحماية المدن العراقية ومنع تمدد قوات تنظيم الدولة الإسلامية ، وهو الأمر الذي تحقق على أرض الواقع وبمساندة من قوات التحالف الدولي التي نفذت طلعات جوية مستهدفة تجمعات العناصر المتطرفة المناوئة والتي كانت نتائجها محدودة ميدانياً، كونها لم تكن بالحجم والكثافة التي يمكن من خلالها طرد قوات التنظيم من المناطق التي احتلتها أو حتى تحجيم دورها ومنعها من التقدم نحو مناطق جديدة ، كما أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لإقامة تحالف عربي أمريكي للحرب ضد هذا التنظيم، مع عودة أسلوب التهديد والحماية الأمريكية، وبالفعل نجحت في تشكيل هذا التحالف لمواجهة التمدد الواسع الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في الأراضي العراقية .

٢. أثار الموقف التركي حفيظة القوى الدولية والإقليمية الأخرى جراء عدم المشاركة الفاعلة في التصدي لقوات تنظيم الدولة الإسلامية، إذ تطالب تركيا بإقامة منطقة عازلة بين أراضيها والأراضي السورية التي تتواجد فيها قوات الدولة الإسلامية، فضلاً عن الرغبة التركية بفرض حظر جوي في شمال سوريا لاسيما في مناطق شمال حلب، كما أنها لا تخفي مساعيها بعزل

الرئيس السوري بشار الأسد، وإن هذا الموقف التركي يمثل جزءاً أساسياً في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية التي تسعى من ورائها فرض هيمنتها على المنطقة، إلى جانب ما تمثله من فرصة تضغط من خلالها على القوى الإقليمية المتنافسة معها على النفوذ في المنطقة.

الفصل الثالث

السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

مقدمة:

تحتل العلاقة بين العرب وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي في المنطقة العربية والعالم، وذلك لما يسود هذه العلاقة من مفاهيم ترتبط بتطورات ومواقف ومصالح أطراف سياسية دولية وإقليمية عديدة ، فحالة العلاقة بين الطرفين تشير إلى التباعد والتنافر على المستوى الرسمي بين الحكومات وذلك نتيجة الاختلاف الفكري والعقائدي بينهما، بحيث ينسحب ذلك على الاختلاف في تحديد من هو العدو والصديق لهما، ويقل التنافر كثيراً في مستوى الرأي العام العربي (الشعبي)عما هو بين الأنظمة الحاكمة، فهناك اتفاق يجمع قطاعات شعبية عربية واسعة تنظر لإيران على أنها عدو لا صديق للشعب العربي .

ويعود سبب هذا التنافر إلى أن هوية إيران ظلت ثابتة خلال جميع المراحل والتطورات التي شهدها القرن العشرون، كونها قد دخلته وهي دولة متخلفة تستعمل المحراث الخشبي كأحد الآلات المستخدمة في الزراعة، وخرجت من ذات القرن بالمعامل للصلب، وبواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العالم، وببرنامج نووي يثير ذعر جيرانها من العرب وآخرين في المنطقة وخارجها، وذلك بعد التحول الكبير الذي حدث في إيران، لكن جغرافيتها شهدت توسعاً ملحوظاً على حساب جيرانها العرب، بعد احتلالها إمارة عربستان عام ١٩٢٥، والجزر الإماراتية العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام ١٩٧١،حيث كان المحرك الرئيسي لهذا التحول هو الحكومة المركزية التي خلقت وتوسعت، وكان لتوسعها عواقب عميقة الأثر ليس فقط على السياسة والاقتصاد ، لكن أيضاً على البيئة والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك، على المجتمع الواسع، وكان بعض هذه العواقب والآثار مقصوداً، بينما كانت هناك عواقب أخرى غير مقصودة ولها نتائج متباينة، لاسيما المتعلقة بالوضع الداخلي الذي شهد حركات الاحتجاج والثورات السياسية (**إبراهيميان** ، ٢٠١٤ : ١٣) .

وبات الإيرانيون يعيشون داخل حدود إقليم دولتهم التي عاش داخلها أجدادهم الأوائل، والتي يحدها من الجنوب الخليج العربي، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ويحدها من الغرب شط العرب وأهوار العراق والجبال الكردية، بينما يحدها من الشمال تركمانستان وبحر قزوين وأذربيجان، ويتعايش في هذا الإقليم إلى جانب القومية الفارسية عدد من القوميات الأخرى، مثل : الكردية

والعربية والتركمانية والأذرية والبلوشية وغيرها .

يتناول الفصل الثالث السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية ومن خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول: محددات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

المبحث الأول

محددات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تقوم محددات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، على عدد من العوامل المؤثرة التي جاءت نتيجة الارتباط التاريخي بين العرب وإيران، والتي جعلتها تتخذ مواقف تخدم توجهاتها تجاه تطورات الأحداث في المنطقة العربية وذلك بالاستفادة من مجموعة الفرص التي تتعلق بالأبعاد الجغرافية والأمنية التي تهيأت لإيران نتيجة البعد الإيديولوجي الطائفي الذي توظفه إيران لصالحها بفعل تواجد أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول العربية، خاصة بعد تولي الرئيس محمود أحمدي نجاد مقاليد السلطة في إيران عام ٢٠٠٥ .

لقد قامت السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية خلال سنوات حكم الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد ببناء مشروع استراتيجي متكامل العناصر بالاعتماد على تلك المحددات الجغرافية والتاريخية والطائفية والأيديولوجية، إذ لم تقتصر تلك السياسة في مجرد تصدير الثورة، أو من خلال محاولاتها تشييع المنطقة .

وينطلق المشروع الإيراني الإستراتيجي المتعدد المراحل، أولاً من منطقة الخليج العربي تجاه المشرق العربي وصولاً للقدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ويتوج هذا المشروع بالتكنولوجيا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الذي تنتزع بموجبه دوراً إقليمياً من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حسابات المنطقة.

وتفرق السياسة الإيرانية في الأدوات المستخدمة تجاه المنطقة العربية المترابطة لغوياً وثقافياً ودينياً وجغرافياً وحضارياً، عبر إتباع تكتيكات محددة في منطقة الخليج العربي التي تطل على مضيق هرمز، تختلف عن سياساتها في منطقة المشرق العربي الممتدة من فلسطين مروراً بلبنان وسوريا والعراق وصولاً إلى غربي إيران ضماناً لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة.

يتناول المبحث الأول محددات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية .

المطلب الثاني: المواقف الإيرانية من تطورات الأحداث في المنطقة العربية .

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تمتلك إيران المقومات الأساسية لأداء دور إقليمي في المنطقة العربية ، وذلك بالاستناد إلى ما تمتلكه من كتلة كبيرة من الموارد البشرية ، تشغل بقعة من الأرض بالغة الأهمية من الناحية الجغرافية، وامتداداً تاريخياً عميقاً، وتأثير معنوياً كبيراً على دول الجوار الجغرافي، جراء الارتباط مع هذه الدول بأواصر وثيقة قوامها العلاقات السياسية والاقتصادية، رغم ماشابها بدرجات متفاوتة من التوتر والقلق والحذر في مراحل تطور العلاقات المختلفة، الأمر الذي جعل إيران طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي تلتقي عليه أو تتصادم معه وفقاً لعدد من الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية والمتمثلة في : المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح، بما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج العربي، من أجل فرض سياستها القائمة على المبادىء الشيعية ذات المغزى السياسي عبر استثمار الروابط الطائفية مع دول الجوار العربي، بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض تحقيق الرغبة الإيرانية في أن تُحتَرم سيادتها ونظامها، وقرارها السياسي وموقعها المؤثر في الشرق الأوسط، ضمن مشروع قومي متكامل تجاه المنطقة.

وتنوعت العوامل المؤثرة في السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية بين عدد من الأبعاد، من أبرزها الآتي :-

١. **البعد التاريخي :** عرف العرب بلاد فارس قديماً، كما عرف الفرس بلاد العرب، والعرب هنا هم العراق وشبه الجزيرة العربية، ووجدت حالة الوعي بين العرب والفرس بصفتهما قوميتين عاشتا متجاورتين منذ آلاف السنين، إذ حدثت جملة من التطورات خلال الحكم الساساني الذي انتهى على أيدي المسلمين القادمين من الجزيرة العربية والحجاز، فخلال الفترة المبكرة من التواصل العربي الإيراني، كان التفوق الإيراني يفرض طبيعة التقويم الذي سيرافق الموقف الإيراني لفترة تتجاوز الأربعة قرون، فالعلاقة التحالفية بين المناذرة والساسانيين لم تكن تخلو من سيطرة للساسانيين، وهو الأمر الذي انتهى بمجيء العرب المسلمين إلى إيران، فأضاف هذا المجيء عاملاً جديداً في تشكيل الوعي للطرفين، وكان هذا العامل هو الدين، فالإسلام بالنسبة إلى قطاع واسع من الفرس هو أحد عوامل بناء الهوية القومية لإيران

(الزويري ، ٢٠١٢ : ٥٧-٥٨) .

وتشير ملفات التاريخ المتعلقة بتطور العلاقة بين العرب وإيران، أن القرن العشرين يعد بحق قرن الأزمات في هذه العلاقة، فقائمة الأزمات بدأت ولم تنته منذ ادعاء ملكية البحرين، وملف النزاع بشأن شط العرب مع العراق الذي بقي مفتوحاً حتى اليوم، وهناك ملف الجزر الإماراتية الثلاث **(العيدروس ١٩٨٥: ٢٠١) .**

ولم تتوقف الأزمات عبر تاريخ العلاقات بين الطرفين، حيث تربط الثورة الإسلامية في إيران التي قادها الخميني عام ١٩٧٩، بين الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي وبين البعد التاريخي والطموحات السياسية وتحديداً الإقليمية لإيران، وقد ازدادت حالة الارتباط بعد الإعلان عن تقدم إيران في مجال التكنولوجيا النووية بوصفها مصدراً محتملاً للخطر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية وبوجه خاص منطقة الخليج العربي، وربما تكون نظرة دول الخليج العربية إلى صعود إيران وتنامي دورها الإقليمي قد طغت عليها كثير من الهواجس على أمن هذه الدول واستقرارها، بعد أن انعدمت فرص قيام نظام أمني مستقر في هذه المنطقة طيلة سنوات حكم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد **(شحاتة ، ٢٠٠٧ : ٢١) .**

ثم واصلت إيران في عهد الرئيس نجاد مساعيها الرامية لتوظيف البعد التاريخي في سياستها المرسومة تجاه المنطقة العربية مستندة إلى السيطرة المطلقة التي حققتها في العراق طيلة الأعوام التي تلت الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، والتي ظهرت نتائجها بعد خروج القوات الأمريكية من هذا البلد عام ٢٠١١، مستغلة حالة الغموض النووي التي تكتنف مشروعها في خلق أجواء مخيفة للدول العربية ، جراء حالة المد والجزر التي تتبعها في مفاوضاتها المستمرة سواء مع وكالة الطاقة الذرية أو بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى فتحها لقنوات الاتصال مع الأنظمة الجديدة في النظام العربي وعلى رأسها مصر في الأشهر الأولى التي أعقبت سقوط نظام حسني مبارك، رغم تعرضها للصد العنيف من الدول المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم القوى السنية في المنطقة، لكن إيران واصلت دورها التاريخي عبر البوابة السورية التي أعادتها إلى قلب النظام العربي، حيث أنها تساعد النظام السوري على الصمود في التصدي للأطراف المحلية والخارجية الفاعلة في الأزمة السورية، الأمر الذي منحها القوة للقيام بدور محوري في النظام العربي في مناطق أخرى كاليمن ولبنان والعراق **(سليم، ٢٠١٣ : ٥٢).**

منح الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الدول الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة

العربية القدرة على ترتيب أوضاعها ومكانتها على المستوى الإقليمي، فقد هيأ هذا الاحتلال الفرصة لإيران للتمدد على الساحة العراقية والسورية، حتى أصبحت الطرف الخارجي الإقليمي الأبرز والأكثر نفوذاً في البلدين، وبدأت تنفيذ مخططاتها الرامية لإبقاء العراق دولة ضعيفة لا تمتلك قوة عسكرية فاعلة يمكن أن تهدد إيران في المستقبل، إلى جانب قيامها بتهيئة قيادات محلية وإعدادها للمستقبل على أن تكون تابعة لميليشيات شيعية مرتبطة بإيران ومدعومة من قبلها، فيما نجحت في الإبقاء على نظام الرئيس بشار الأسد الحليف الإستراتيجي الأهم، الأمر الذي جعلها تصبح القوة الإقليمية الأبرز في المنطقة العربية، واللاعب الجيوستراتيجي والإقليمي الذي من المتوقع استمرار بقاء دوره خلال الأعوام القادمة، وذلك استناداً للتطورات التي حدثت في المنطقة العربية بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أراضٍ شاسعة في العراق وسوريا، وعودة الاضطراب الداخلي في اليمن على يد الحركة الحوثية، واستمرار تأثير حزب الله اللبناني الحليف القوي لإيران في أزمة منصب رئيس الجمهورية في لبنان .

٢. **البعد الجغرافي** : إيران دولة مشرقية مجاورة للوطن العربي، لها حدود مع العراق وتركيا وباكستان وأفغانستان، وتركمانستان وأذربيجان، تصل مساحتها إلى (١.٦٤٨.٠٠٠) كم٢، ولها سواحل تطل على مصطحات مائية مهمة، إذ تبلغ سواحلها الشمالية على بحر قزوين ٦٤٤ كم، والجنوبية على شاطىء الخليج العربي وبحر عمان ١٩٥٠ كم، ويزيد عدد سكانها عن (٨٠.٨٤٠.٧١٣) مليون نسمة يتوزعون على ٣٢ محافظة، ويزدادون بمعدل يبلغ أقل من ١.٥% سنوياً، وبحسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣ بلغ الدخل الفردي ١٣.٣٠٠ دولار سنوياً تقريباً، ومتوسط أعوام الدراسة ٧.٢ أعوام، ومتوسط العمر المتوقع ٧٢ عاماً، ونسبة السكان ذوي التحصيل العلمي الثانوي في الفئة ٢٥ عاماً فما فوق هي ٣٩% بين الإناث و ٥٧% بين الذكور، وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية نتيجة ذلك (٠.٧٠٢)، **(تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣)** .

وحظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا، هذان الموقعان اللذان يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما في التصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ ان معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي **(Low,٢٠٠٦)** .

وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية، أو جوارها الشرقي والشمالي، رغم وجود بعض المصالح المشتركة مع روسيا، لكن ذلك لا يعني تطابق تلك المصالح **(تشوبين ، ٢٠٠٧ :١٨١)**.

وأصبحت إيران جراء الاحتلال الأمريكي للعراق مطوقة بوجود عسكري أمريكي معادٍ لها في أفغانستان من جهة الشرق والعراق من جهة الغرب، وتزداد خطورة ذلك الوجود من خلال انكشاف شواطئها البحرية، التي تمتد لمسافات شاسعة في الخليج العربي، على القواعد العسكرية الأمريكية في قطر والكويت ، فضلاً عن تواجد الأسطول الأمريكي في مياه الخليج بشكل دائم، الأمر الذي شكل تحدياً للسياسة الخارجية الإيرانية، ومؤشراً دفعها إلى التحول إلى سياسة أكثر اندفاعاً نحو البراجماتية، ولجهة المصالح القومية الإيرانية، إذ على الرغم من التشابه في الرغبات والمصالح الإيرانية - الأمريكية في القضاء على النظام العراقي السابق، فإن إيران لم تقدم دعماً لوجستياً أو مادياً للغزو الأمريكي، كما فعلت بعض الدول العربية، لإدراكها المخاطر الكبيرة التي يسببها وجود القوات المعادية بالقرب من حدودها على أمنها القومي الذي يعد خطاً أحمر غير مقبول تجاوزه من قبل مختلف الأطياف السياسية **(الغريري ، ٢٠١٢ : ١٧٢)** .

وقد دفع ذلك كله إيران لتطوير سياسة خارجية جديدة تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحها في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، وهي السياسة التي جعلتها طرفاً أساسياً في معادلات الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية، لذلك فهي قد وظفت البعد الجغرافي تجاه المنطقة العربية فقط، بعد ان وجدت أن امتداداتها الجغرافية لا تسمح لها الدخول بقوة في شؤون دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، وذلك بسبب تحالفاتها مع روسيا، إذ تعلم جيداً أن طموحاتها الإقليمية في تلك المنطقة ستصطدم بالمصالح الروسية التي تنظر إلى تلك المنطقة حديقة خلفية لها، وإيران لا تستطيع تطوير تطلعات دائمة في تركيا، وذلك لأن تركيا تشكل المشروع الإقليمي المعاكس لها في المنطقة العربية، في حين أنها تضع الخطط من أجل المحافظة على سلامة أراضيها من الأخطار التي تمتد إليها من أفغانستان وباكستان، وإن ما يشغله هذان البلدان من حيز جغرافياً، إنما يفتقر إلى موارد الطاقة الإستراتيجية، فضلاً عن كونهما يشكلان عازلاً بشرياً وعسكرياً ضخماً أمام تطلعاتها، أما

المناطق الرخـوة التي وجدت ضالتها فيها فهي التي تكون على طول وامتداد الخليج العربي، لذلك اعتمدت سياستها على تثبيت الحضور في منطقـة المشرق العربي (الخليج العربي وشرق المتوسـط) **(اللباد ، ٢٠٠٧: ٣٥).**

وقد وضع القادة الإيرانيون في مخيلتهم بأن الحضور الإيراني في منطقة الخليج العربي ينبع من الأهمية القصوى لهذه المنطقة في التنمية والأمن ومصالح إيران القومية، وأنها لا بد أن تكون على رأس نشاطات سياسة إيران الخارجية، فالخليج هو الطريق الأساس لارتباط إيران الجغرافي بالعالم الغربي، ولتصدير الطاقة وحفظ أمنها، واستيراد البضائع، ونقطة الاتصال بجنوب آسيا وشرقها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن حضور إيران الفعال في القضايا السياسية والأمنية الخليجية والعراق وبقية أجزاء العالم العربي يزيد من قدرة إيران في القضايا الإقليمية وفي علاقاتها مع القوى الكبرى **(برزكر ، ٢٠١١ : ٣٣) .**

لم يعد خافياً على أحد أن الحكومة الإيرانية لها اهتمامات جدية بالتسلل إلى الجهة الغربية من الخليج العربي وبسط نفوذها عليها عن طريق نشر اللغة والثقافة الفارسيتين، وصبغها بالصبغة الفارسية، كما يلاحظ أن النشاط الثقافي الإيراني في الخليج العربي كان يقوم وفق اتجاهين، هما :

١. الاتجاه العملي الذي يعتمد على جهود المواطنين الإيرانيين المقيمين في المنطقة، والتي تتعلق بتنفيذ الأجندة الإيرانية داخل الدول العربية المستهدفة .

٢. الاتجاه التنظيمي الذي يركز على جهود الحكومة الإيرانية التي قامت بها منذ فترات مبكرة نحو أداء أدوار فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية في البحرين، ثم الاتجاه إلى سواحل الإمارات العربية .

ويعود كل ذلك الاهتمام والتركيز الإيراني على الانتشار والتمدد الإقليمي في المنطقة العربية من منطلق تقوية وزيادة مساحة دور إيران ونفوذها لخدمة أهدافها التوسعية، ودفع المخاطر الأمنية عنها، إلى جانب أسباب أخرى، من أبرزها :

أ. حب الظهور عالمياً : بما يعكس إحساسها بأنها قوة ليست إقليمية فحسب بل عالمية، لذلك فهي تطرح نفسها في جميع القضايا المهمة المتعلقة بالمنطقة، كالقدرات النووية، ومضيق هرمز، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن .

ب. السيطرة الاقتصادية : بما يجعل من إيران قوة اقتصادية عالمية، عبر هذه المنطقة ذات الارتباط الاقتصادي الوثيق بالعالم وبشكل كبير من خلال النفط أو الممرات الإستراتيجية أو التجارة والاستيراد والتصدير، مقارنة بدول المنطقة الضعيفة .

ج. الوزن السياسي على الصعيد العالمي، وينبع ذلك من خلال الاشتباك المباشر مع دول المنطقة والتواجد الدائم فيها وفي قضاياها، بما يجعلها شريكاً أساسياً مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى والجلوس معها على طاولة المفاوضات كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا .

٣. **البعد الأيديولوجي** : لم تكن الثورة الإسلامية في إيران صانعة مصطلح الإسلام السياسي بصفته قوة سياسية كبيرة أو سبباً في ظهوره ، إذ إن حركة الإخوان المسلمين التي تأسست في بلاد العرب، والحركة الوهابية كانتا أقدم من الثورة الإيرانية بكثير في تبني هذا المفهوم ، ويمكن القياس على ذلك أن الحركات الإسلامية في: أفغانستان والجزائر ومصر والسودان وفلسطين قد تطورت بشكل لافت للنظر دون الثورة الإيرانية، إلا أن هذه الثورة كان لها تأثير كبير في المشاعر الشخصية، فحظيت بقدر من الاهتمام ولقيت شيئاً من حسن الاستقبال في أغلب دول العالم، بعد أن اجتذبت تعاطف مشاهير المثقفين والأدباء والسياسيين، لأنها ترمز قبل كل شيء إلى صراع كان يبدو بَنّاءً بين شعب يقوده رجل دين مسن ومسالم، وبين ملك أو إمبراطور طاغية، لكن توجهات هذه الثورة سرعان ما جعلت إيران الثورية تتحول إلى طرف مرعب ومنفِّر، لأنها بدت كأنها ترمز إلى العودة إلى روحية العصر الوسيط **(كوفيل ، ٢٠٠٨ : ٧٤)** .

وهنا استغل بعض مؤيدي الثورة الإيرانية المعاصرين فكرة التشيع التي أستمد منها الخميني قائد الثورة الإيرانية ومن بعده مرشد الثورة الحالي علي خامنئي، وسعى هؤلاء المؤيدين إلى نشر أفكارهما عن الحكومة الإسلامية، التي قالوا بأنها يمكن أن تكون جواباً على أسئلة عديدة قد تطرح أمام المفكر خاصة في الدول العربية إلى جانب الدول الإسلامية، وأن هذه الصورة الفكرية تقوم على مفاهيم: الإمامة، والعدالة، والإيمان، والوحدة ، فالإيمان يعني مجاهدة الأفكار المضادة لدى الأعداء والصراع ضد الطبقات في العالم الثالث، وإن العدالة ترتبط بالإيمان في الصراع الطبقي في مواجهة الإمبريالية والصهيونية في العالم الإسلامي، أما بالنسبة للإمامة فأمرها متروك للإمام

الغائب الذي ينوب عنه الفقيه مرجع التقليد الأعلم الحي الذي لا بد أن تنطبق عليه شرائط أهل العقد والحل في صدر الإسلام (**شتا ، ٢٠٠٩ : ١٦**) .

وتؤكد الرؤية الإيرانية ومن خلال الخطاب الديني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه اليوم، وهذا يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير هذه الثورة كواجب إلزامي انطلاقاً من تعدد مراحل الثورة ، وهي : اليقظة الإسلامية ، مرحلة انتصار الثورة ، مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، وانتهاءً بإقامة الحضارة الإسلامية الحديثة، وبهذا فإن الثورة تعيش الآن بمرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية (**عبد المؤمن ، ٢٠٠٦ : ٢٢**) .

ثم قامت الثورة الإيرانية ورجالها بتسويق نظرية ولاية الفقيه*، وذلك في أول مرحلة من مراحل تنفيذ سياستها في المنطقة العربية، وجاء الشروع في هذه المرحلة منذ قيام الثورة وإسقاط نظام الشاه عام ١٩٧٩، ويخطئ من يتصور أن الحكومات الإيرانية التي قامت بعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩ قد غيرت من إستراتيجيتها المتعلقة بهذا الجانب الفكري، فهذه النظرية التي تعني إدارة شؤون المسلمين وحكومة الناس، على أن يملك الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والخليفة الراشد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وفق ما يطلق عليه في إيران بولاية الفقيه العامة، على أن يتم الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ورفض الفصل بينهما، وقد احتاجت هذه النظرية في بلورة مشروع إيراني ينتهج بشكل أساسي أسلوب التحرك الثوري، وأصبح العراق في نظر السياسة الإيرانية يمثل رأس جسر تاريخي محتمل لتسهيل مرور إيران نحو المنطقة، بعد أن انعكست السياسة الإيرانية المعلنة بشكل

*** ولاية الفقيه : يقوم فحوى هذه النظرية التي وضعها الخميني ، بأن هذه الولاية تكون لازمة على أبناء الأمة الإسلامية ،عندما لا يمكن للإمام المعصوم ــ حسب وجهة النظر الشيعية ـ أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى، وحيث لابدّ للأمة من قائد ، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، فلابدّ وأن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر ، على أن يتم اختيار هذا الفرد منسجماً مع الفطرة أيضاً، الذي يفترض فيه أن يعمل على تطبيقها على النحو الأفضل والأشمل، والأعرف بواقع الأمة وظروفها، التي تؤثر في المهمة التي يتصدى لإنجازها ، كما أن درجة العصمة وإن لم تكن متوفرة في غير المعصوم عادة، لكن ملكة العدالة والتقوى تكون بمثابة الضمانة الطبيعية، التي تكفل أن يكون كل ما يصدر عنه يقع في الخط الصحيح، ووفق مصلحة الأمة ، لأن إحساسه المتنامي بالمسؤولية الشرعية لا يبقي له مجالاً للتراخي أو التفريط في أداء المهمة الموكولة إليه، وإن هذه العناصر المتوفرة في الولي الفقيه على النحو الذي يحفظ للأمة سلامة المسيرة، وتكاملها الطبيعي في ظل التربية الإلهية، كما أن ثمة نصوص كثيرة حول كون الأحق بالأمر هو الأعلم، أو فقل:هو ذلك الرجل الذي يكون في المستوى الأعلى من العلم والمعرفة بأحكام الله تعالى، كما أن من الطبيعي: أن يكون الأعلم، والأعرف بزمانه، والأقدر هو الأقرب والأجدر بتحقيق الأهداف الإلهية، فيما يرتبط بتطبيق أحكام الإسلام، وتنفيذ تعاليمه على صعيد الحكم، ومع وجود تلك الصفات بدرجات متفاوتة في عدة أشخاص، فلا بد وأن تراعي مصلحة الأمة، فتكون الولاية لمن يكون منهم أقدر على إدارة شؤونها، وحفظ مصالحها (العاملي ، ٢٠٠٢ : ٨٧).**

كامل وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شيطان أكبر وعدو جوهري، وأطلق الخميني - بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد - شعار تصدير الثورة ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسة ومجاله الحيوي، وبات الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الخميني وبعد وفاته عام ١٩٨٩، لكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر براجماتية وأقل ميلاً إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني، ولم يتبدل مضمون هذه السياسة ولم يجرؤ أي من حكـام إيران على مخالفة الخميني أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجـي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية، له سمة عالميـة ويتمركز نشاطه ويثبت فاعليته في المنطقة العربيـة **(مكي ، ٢٠١٢ : ٣٤٦)** .

حاولت إيران توظيف البعد الأيديولوجي في سياستها وعلاقاتها الخارجية، وذلك بهدف تعزيز مكانتها وحضورها الفاعل على المستوى الإقليمي وكسر العزلة الدولية المفروضة عليها، وإقامة علاقات متميزة خاصة مع روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق ، وبناء علاقات مع الدول العربية وتحسين صورة إيران، والتركيز على العلاقات الاقتصادية والثقافية وتعزيز دورها الفاعل في العراق .

ومن أجل ذلك اعتمدت شعار تصدير الثورة عبر التبشير بها من خلال سفاراتها المنتشرة في الدول العربية لتحقيق ذلك الشعار، لكن وفاة الخميني ساعدت على بروز مسارين متعارضين للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، هما :

- النظرية الثورية التقليدية ونادى بها العناصر الموالية فسمي أنصار هذا المسار بالمحافظين .
- المفهوم الدبلوماسي التقليدي القائم على تحسين العلاقة بين الدول، وسمي أنصاره بالإصلاحيين.

لكن الغلبة خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة كانت للمحافظين الذين سيطرت عليهم النظرة الثورية التي عملت على دعم الأحزاب والجماعات الشيعية في الدول العربية، فسيطر الفكر الأيديولوجي وتصدير الثورة على سياسة إيران وثقافتها رغم المعارضة الداخلية الواسعة، وتحدي هؤلاء المحافظين للأنظمة العربية والإسلامية وخلافهم معهم، إلى جانب تجاهل مصالح الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت معها في سجال سياسي وتحدي أمني كبير، الأمر الذي جعل من إيران دولة معزولة عن العالم إلى حد كبير، بعد أن أنهكتها سياسات الثوار، في الوقت الذي زاد عدد السكان وتناقصت موارد الدولة جراء تعدد اهتماماتها الداخلية والخارجية، فما كان منها إلا البحث عن مخرج لهذا الخانق الضيق الذي تعيشه، حيث وجدت ضالتها في بسط نفوذها على المنطقة العربية بعد البدء بمشرق هذه المنطقة، الأمر الذي

أدخلها في منافسة حقيقية مع قوى وأطراف دولية وإقليمية أخرى.

٤. **البعد الأمني** : تبنت إيران المحدد الأمني في سياستها الخارجية منذ عام١٩٧٩ حيث حمل رموز الثورة الإسلامية، الذين أسقطوا نظام حكم شاه إيران محمد رضا بهلوي، رؤية خاصة للتعامل مع ملف السياسة الخارجية وذلك استناداً إلى نزعة الاستقلالية التامة والخروج من كافة معالم التبعية لسياسات الدول الكبرى، بمعنى آخر ركزت السياسة الإيرانية على محور الأمن من خلال المفهوم الثوري في المرحلة الأولى من عمر الثورة (عهد الخميني) إلا أن الدور بات أكثر واقعية في سياسة إيران الخارجية لتكون أكثر توازناً في المراحل التي أعقبت وفاة الخميني، خاصة وأن المحدد الأمني دفع بإيران لفتح آفاق جديدة في علاقاتها الإقليمية والدولية، بعد أن أعلنت واشنطن استهدافها لإيران على ضوء ما يسمى(محور الشر) مما جعل القيادة الإيرانية تهتم بتأمين حدودها والاستعداد لأية مواجهات عسكرية محتملة أو أية تدخلات خارجية في شؤونها الداخلية **(مقداد، ٢٠١٣ : ٤٥٦)** .

ويتضح البعد الأمني في سياسة إيران الخارجية من خلال كل من المحددين الفرعيين الآتيين **(التكريتي، ٢٠١١ : ٤٣)** :

أ. محدد الجغرافيا السياسية لإيران: أعلنت الثورة الإيرانية منذ سيطرتها على مقاليد السلطة في إيران عن توجهاتها في تصدير الثورة إلى دول الجوار العربي، مما ولد حالة من التوتر وعدم الثقة المتبادلة مع معظم الدول العربية من جانب، وعدم استقرار منطقة الخليج العربي نتيجة الحروب وما ترتب عن ذلك من تزايد الدور الغربي في المنطقة من جانب آخر.

ب. محدد التركيب الاثني للدولة الإيرانية: تشترك إيران مع العديد من دول الجوار في تعدد القوميات المكونة للدولة كالقوميات (الفارسية العرب التركمان الأكراد البلوش)، وعلى المستوى المذهبي (الشيعة، السنة، المسيحية، اليهودية).

ويعد البعد الأمني من أبرز أولويات السياسة الإيرانية في علاقاتها الإقليمية والدولية، ويكمن ذلك في الشعور المستمر لدى القيادات الإيرانية في العمل الفاعل لجعل إيران ذات قوة إقليمية رئيسية خاصة في منطقة الخليج العربي، كونها تمتلك مقومات جيوسياسية ومصالح إستراتيجية تؤهلها لإظهار وزنها الدولي وأن تصبح ذات نفوذ مؤثر في تفاعلات الدول الإقليمية والدولية. وتؤكد مجريات الأحداث السياسية لدى إيران بأنها تدرك حدود الاهتمام برفع مستوى قدراتها

العسكرية وإظهار قوتها لتحقيق البعد الأمني المتلازم، وتوظف فكرة السيادة بعيداً عن الارتباطات التي تتعارض مع مصالحها القومية، إضافة إلى ذلك يتلازم مع التجاوز أو الانزلاق في سياسات تؤدي بها إلى خلق نزعة انعزالية وردود أفعال دولية تجعلها عرضة لتهديدات غير قادرة على مواجهتها **(مقداد، ٢٠١٣ : ٤٦٠)** .

بمعنى آخر تسعى السياسة الإيرانية وبشكل مكثف لبناء ترسانة عسكرية تجعل منها القوة الإقليمية الأكبر القادرة على مواجهة القوى الإقليمية في المنطقة كإسرائيل، بعد أن وجدت إيران أن البعد الأمني يتطلب فرض هيمنتها على المنطقة العربية وبشكل خاص منطقة الخليج العربي أو ما تطلق عليه إيران الخليج الفارسي لتهيئة الظروف الأنسب لفرض مصالحها الحيوية، ولو أنها قد لعبت هذا الدور برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه ، فأنها تلعبه الآن لكنه يستوجب مواجهة النفوذ والوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي في منطقة الخليج العربي، كونها تؤمن بضرورة أن يترك أمن الخليج للدول المتواجدة به أساساً بالاستناد إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة والتعاون الشامل فيما بينها والتي تضم إيران والسعودية والعراق والإمارات العربية وسلطنة عمان والبحرين وقطر **(المطيري ، ٢٠١١ : ٢٥)** .

وفرضت تطورات الأحداث التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ تحديات عدة للأمن القومي الإيراني، جراء تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، سواء في أفغانستان أو آسيا الوسطى والخليج العربي والعراق، وهذا شكل تحدياً أمام إيران، وبخاصة أن أهم مبررات هذا الوجود يكمن في قضية مخزونات الطاقة التي أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل **(كشك ، ٢٠١٢ : ١٧٤)** .

ثم برز عامل جديد زاد في تعقيدات البعد الأمني الذي يشهد توتراً شديداً بين العرب وإيران تمثل في أزمة البرنامج النووي الإيراني خاصة لدى دول الخليج العربي، هذه الأزمة التي ظهرت للعيان بعد تفشي أسرار النوايا الإيرانية في مشروعها النووي، وظهور صور مفاعل (نطنز) النووي، فبعد قلق الدول العربية في منطقة الخليج إزاء القوة الإيرانية التي تستخدم لإيجاد نفوذ لها في بلاد عربية ، سيمنح هذا العامل إيران قوة جديدة للعب دور مباشر في قضية الأمن في المنطقة، وقد تأسست على ضوء ذلك هواجس القلق العربي تجاه إيران وبرنامجها النووي بسبب عدم الثقة بين الطرفين، ومما عزز هذا القلق أن مصالح النظام العربي تعرضت لهزة قوية جراء الاحتلال

الأمريكي للعراق بعد أن استطاعت إيران أن توظفه بطريقة حولت العراق فيها من تحدٍ وعدو سابق إلى منطقة نفوذ أزعجت الولايات المتحدة الأمريكية والعرب في آن واحد **(الزويري ، ٢٠١٢ : ٦٩)**.

وبهذا فإن إيران استمدت أهميتها بشكل أساسي من مستجدات الملف الإيراني، وذلك في اتجاهين مرتبطين، الأول هو استمرار وتطور القدرات النووية الإيرانية بصورة جعلت إيران تقف على باب النادي النووي، والثاني هو عجز الأطراف الإقليمية والعالمية عن وقف ذلك البرنامج أو تعطيله، والاقتصار على محاولة ترشيد مسار ذلك البرنامج بوسائل مختلفة، عندئذ؛ أصبحت إيران قوة إقليمية عظمى، بعد أن استطاعت تنويع مصادر قوتها وتحالفاتها الإقليمية التي كانت كفيلة بتعويض فقدانها بعض مصادر الدور والنفوذ الإقليمي نتيجة فعل العقوبات الدولية، حتى باتت بعض الأزمات التي مثلت في المجمل خصماً للنفوذ الإقليمي الإيراني، كان لها في المقابل ايجابيات من بينها تأكيد محورية الدور الإقليمي، وتثبيت وضعيتها كطرف أساس وشريك أصيل في بعض الملفات والتطورات المهمة في المنطقة، ومنها الملف السوري **(راشد ، ٢٠١٤ : ٧٠)**.

قامت إيران خلال العقد الأخير بدعم ارتقائها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وقد اعتمدت في ذلك الارتقاء على تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية، التقليدية وغير التقليدية، ومنها: القدرات الصاروخية التي تحمل تسمية (شهاب) وهي قدرات ذات طابع هجومي، إضافة إلى عدم إخفائها نوايا تطوير قدراتها النووية كضامن رادع لبقاء هيمنة النظام الإيراني على المنطقة .

ويأتي في ذات الإطار التوجه الإيراني لزعزعة الاستقرار النسبي الذي تعيشه المنطقة العربية في بعض الأوقات، وذلك من خلال اعتمادها خطاباً واقعياً عملياً في الدول التي تتواجد فيها أقليات إيرانية، أو طائفة شيعية قوية كالعراق والبحرين والكويت ولبنان، فهي توظف لهذا الغرض نظرية ولاية الفقيه في تحريك هذا الواقع العملي بما يخدم أهدافها الحقيقية المرسومة وفق أجندة إيرانية قومية، فضلاً عن القدرات الإستخبارية التي يتمتع بها كل من فيلق القدس والحرس الثوري الأذرع الطويلة لجهاز الاستخبارات الإيراني، واستخدامها لأغراض التمدد إلى داخل الدول العربية.

٥. **البعد السياسي :** شهدت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد الذي استلم الحكم في ٣ آب ٢٠٠٥ لغاية ١٥ حزيران ٢٠١٣ ، تغيراً ملحوظاً من حيث هيكلية النظام السياسي وتوجهات قادته، فظهرت ما عرف بمؤسسة السياسة الخارجية التي قامت

بإحداث تغييرات في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، بعد أن جرى منح الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني دور الإشراف الواسع على السياسة الخارجية العامة، وهو الأمر الذي فُسّر بأنه مبادرة مقصودة لمنع الطاقم الراديكالي المصاحب للرئيس نجاد من إحداث تغييرات في السياسة الخارجية، لكن ذلك وما أعقبه من استبدال وجوه جديدة وشابة بعشرات الدبلوماسيين القدماء، وإنشاء مركز جديد للتخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية كان من الضرورات الملحة للظروف الإقليمية والدولية السائدة حينذاك، ومحاولة من التيار الأصولي الحاكم للوقوف أمام الضغوط الدولية، وخاصة الأمريكية تجاه المشروع النووي الإيراني، ثم أعاد النظام الإيراني صياغة سياسته الخارجية وفق مقتضيات المرحلة التي أسماها مرحلة الأمن القومي التي تبنى بموجبها الرئيس نجاد سياسة خارجية راديكالية على الصعيدين الإقليمي والدولي في محاولة لاستعادة الخطاب الثوري الراديكالي؛ لأجل خلق مكانة للجمهورية الإسلامية في ظل الظروف الإقليمية والدولية، التي جعلت إيران بهذا التشدد لاعباً رئيساً في المنطقة ، لكن هذه السياسة كانت محل انتقاد من الإيرانيين أنفسهم، الذين أحسوا بأنها سياسة عدائية ومغامرة تسببت في ضياع المصالح القومية لإيران وعرضت الأمن القومي للخطر **(نامي ، ٢٠١٢ : ٣٧١) .**

وانطلاقاً مما سبق ، ترى الدراسة أن إيران سعت إلى بناء تحالفات مع أطراف إقليمية تختلف معها في الأيديولوجيا الدينية، انطلاقاً من قناعة صانع القرار الإيراني بأن النتائج التي رتبها الاحتلال الأمريكي للعراق لا يمكن التصدي لها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب، وإنما أيضاً من خلال بناء تحالفات إقليمية مع الأطراف التي تواجه التحديات ذاتها، وبالفعل تمكنت إيران من تحقيق التقارب مع حركة حماس التي تختلف معها في الانحدار المذهبي، لكن وجه الالتقاء جاء من طبيعة النوايا التي يكنها الطرفان للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تصنف حماس بأنها حركة إرهابية، أما إيران فهي من دول محور الشر، الأمر الذي حتم تعاوناً ظرفياً بين الجانبين بلغ مداه باستضافة إيران مؤتمراً لدعم الانتفاضة الفلسطينية في نيسان ٢٠٠٦، وقدمت لحماس دعماً مالياً .

ثم دعا المرشد الإيراني علي خامنئي دول العالم الإسلامي إلى اعتبار فلسطين قضيتها الأولى، وإلى جانب تلك التحالفات خارج نطاق البعد الإيديولوجي، يأتي التأثير الإيراني على المستوى السياسي في نشاطات حزب الله اللبناني، الذي تعزز دوره بالنظر إلى نتائج المواجهات مع إسرائيل في عام ٢٠٠٦، إذ يعد هذا الحزب من أهم الدعائم الدفاعية لإيران، وأحد ابرز مرتكزاتها

في المنطقة العربية، انطلاقاً من الترابط الفكري الوثيق بين الحزب والنخبة الحاكمة في إيران (**كشك** ، ٢٠٠٦ : ١١٧) .

ويبرز الاتفاق الإيراني السوري المبرم في حزيران ٢٠٠٦، من بين التحالفات التي أقامتها إيران مع الأطراف الإقليمية حيث بلغ التعاون الاستراتيجي بينهما ذروته بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة التحديات، إذ اتفق الجانبان على الآتي (**كشك** ، ٢٠١٢ : ١٧٨) :

أ. اعتبار أي اعتداء على دولة هو اعتداء على الأخرى .

ب. التزام إيران بتقديم الدعم إلى سوريا حال تعرضت لأي اعتداء .

ج. زيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين .

د. تنشيط التعاون العسكري بين الجانبين، من خلال توجيه نظر إيران إلى سوريا على أنها عمق استراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي لها في المنطقة .

إن السياسة النشطة التي كانت متبعة من قبل الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد تجاه المنطقة العربية نجحت باستغلال المواقف والأحداث، إذ حافظت إيران على علاقاتها بسوريا وعملت على توطيدها، إلى جانب نفوذها في لبنان، وطرحت نفسها كرصيد داعم للمقاومة الفلسطينية، إضافة إلى ما تحقق لها من سيطرة شبه كاملة على الساحة العراقية، فيما غير الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني من السياسات الإيرانية منذ توليه السلطة في ٣ آب ٢٠١٣ متجهاً بها نحو الانفتاح على العالم ومحاولة الخروج من العزلة المفروضة على إيران، حتى أنه نجح في كسب ود الإدارة الأمريكية فقام بهندسة العلاقة معها من خلال إعادة الحياة إلى المفاوضات مع المجتمع الدولي الرافض للسياسة الإيرانية المتعلقة ببرنامجها النووي، وقد توصل إلى خلق حالة جديدة في هذا الملف الشائك، استطاع من خلالها الحصول على وعود بتخفيف العقوبات المفروضة على بلاده من قبل مجلس الأمن الدولي، بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، إلى جانب نجاح الرئيس روحاني في تحسين علاقات بلده مع الدول العربية الخليجية، إذ حملت زيارة أمير دولة الكويت إلى طهران في ١ حزيران ٢٠١٤ رسالة خليجية واضحة لإيران بضرورة إيجاد نظام إقليمي آمن ومستقر يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

لذلك فإن إيران قامت برسم سياسة إقليمية واعدة تجاه المنطقة العربية مستفيدة من المعطيات الآتية :

أ. **الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ :** يلاحظ أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، قد ساعد في تصاعد الدور الإقليمي الإيراني وذلك من خلال الدور الذي أخذت تؤديه كونها تتمتع بموقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في الوقت نفسه، بيد أنه، أي الموقع الجيوبوليتيكي الإيراني، جعلها أيضاً عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر والاستقرار. وعليه، تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالقوة. وهذا ما يمثل إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل. بالإضافة إلى أنها لا زالت دولة نامية تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أن هذا النفوذ الإقليمي جاء في أغلب الأوقات على حساب مشاريع التنمية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، بخاصة في ظل ظروف الحصار المفروض عليها، فضلاً عن تصاعد الاحتجاجات الداخلية المعارضة للسياسة الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، إذ استنفذ ذلك كثيراً من مواردها. وبالتالي كان لابد من أن يكون لها إستراتيجية متوائمة مع واقعها وقدراتها ووزنها الحقيقي **(البطنيجي ، ٢٠١٣) .**

ب. **غياب الدور العربي عن شغل فراغ القوة في المنطقة :** استفادت إيران من غياب الدور العربي الاستراتيجي في المنطقة، مما أهل إيران لاستغلال ذلك بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لتمد نفوذها من خلال المكون الطائفي في العراق. لتزداد مخاوف الدول العربية ذات التركيبة الشيعية من سكانها خاصة دول الخليج العربي. وبرزت بشكل واضح مساهمات إيرانية في مناطق من العالم العربي تتمثل في كل من دول الخليج العربي ولبنان وفلسطين والعراق واليمن، ولها مظاهر من النفوذ الإيراني في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، ازدهرت في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، بعد أن خلف هذا الاحتلال ممارسات طائفية كتمثيل الشيعة والأكراد كأطراف رئيسية في الهياكل والمؤسسات الحكومية، مما فتح المجال أمام إيران للتواصل مع القوى السياسية في العراق خاصة مع حركات المقاومة المسلحة، وتلك المنخرطة بالعملية السياسية، كما أسهم ذلك في توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية كحق التنقيب عن النفط والاستثمار في هذا المجال.

ج. **الاعتبارات الإستراتيجية الإيرانية :** ترتبط إيران بالعالم العربي بمجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية (السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية)، وهي بذات الوقت تعد من العوامل التي من المفترض أن تَضْعَف أمامها الأسباب المضادة لتطور العلاقات بين الجانبين في حال توفر نيات طيبة من إيران، إلا أن العلاقات العربية - الإيرانية توصف في الوقت الراهن بالتوتر والحذر بصورة عامة، بعد أن أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقات وتطبع مسارها بشيء من التوتر، وتُشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني، إذ إن تمسكها باحتلال الجزر الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية يشكل عقبة في سبيل التقارب العربي- الإيراني، بالإضافة إلى طموحاتها التي تسعى من خلالها لأداء دور إقليمي يقوم على تحقيق عدد من الأهداف، من أبرزها: أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية في المنطقة. وأن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق الهدف الأول، وأن تزاحم نفوذ الغرب في المنطقة ، وخصوصاً النفوذ الأمريكي **(العدوان، ٢٠١٣: ١٢)** .

د. **الامتدادات الطائفية الإيرانية في المنطقة العربية :** لم يغب عن صناع القرار في إيران أن سياساتهم الإقليمية تعد غير مقبولة عربياً على المستوى الشعبي، إذ يرفض هذا المستوى الشعبي بين أي دور إيراني وأي خارجي آخر، بل أن غالبية المجتمعات العربية تؤيد فرض عقوبات على إيران، لرغبتها بالاستحواذ على القوة النووية من أجل استخدامها في الردع الاستراتيجي، بما يمكنها التصرف بحرية في تعاملاتها مع جيرانها العرب في المشرق والخليج العربي، وقد سعت إيران إلى تنفيذ سياستها الإقليمية من خلال الاستفادة من امتداداتها الطائفية في المنطقة العربية، وذلك عبر تقديم نفسها بوصفها نموذجاً في المنطقة تستمد شرعيته من الدين، وتحديداً في الدول التي يتواجد فيها أبناء المذهب الشيعي، من الذين يتبعون نظرية ولاية الفقيه التي تتجسد في نظام الجمهورية بقيادة الخميني الفقيه، ومن بعده المرشد علي خامنئي **(الزهيري ، ٢٠١١ : ٣٧) .**

ثم أصبح الحذر العربي من إيران أكثر حدة في ظل تنامي التخندق الطائفي المذهبي، وسعي إيران الحثيث لتطوير قدراتها العسكرية والصاروخية والنووية الهجومية التي تعزز سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، وتشكل قلقاً مشروعاً وتحدياً مصيرياً للدول المجاورة في

الخليج العربي كما المجتمع الدولي **(عبد الله ، ٢٠١٠ : ١٣٤) .**

لقد أسهمت المعطيات التي توافرت لإيران بوضع سياسة خارجية تجاه المنطقة العربية في جعلتها في موقع الصدام مع قوى رئيسية أخرى تسعى للنفوذ في المنطقة العربية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من احتلال أفغانستان عام ٢٠٠٢، والعراق عام ٢٠٠٣، إلى جانب النجاح الأمريكي في إقامة قواعد عسكرية في القوقاز (أذربيجان وجورجيا وأرمينيا) وآسيا الوسطى (طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغستان وكازخستان)، الأمر الذي عقد العلاقات الإيرانية الإقليمية رغم أن الشيعة في كل من أفغانستان والعراق ولبنان ودول الخليج العربي، يرنون بأبصارهم إلى إيران باعتبارها حاميتهم الرئيسة ضد التهديدات المحلية والخارجية. وقد ظهر ذلك واضحاً بعد بروز أزمة البرنامج النووي الإيراني، وتنامي حدة النزاع الأمريكي الإيراني الذي أخذ طابع التهديدات المتبادلة حول التكنولوجيا النووية التي اندلعت بعد إعلان حركة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عام ٢٠٠٢، عن وجود نشاط عسكري محظور في بعض المنشآت النووية الإيرانية .

المطلب الثاني

المواقف الإيرانية من تطورات الأحداث في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة أحداثاً وتطورات عديدة جعلتها تتصدر الاهتمامات الدولية والإقليمية، وتبرز من بين تلك الاهتمامات مجموعة المواقف الإيرانية من تطورات الأحداث في المنطقة العربية، وذلك للأهمية القصوى التي تشكلها هذه المنطقة ضمن السياسات الإقليمية الإيرانية، وقد بنت إيران تلك المواقف وفقاً لمصالحها بدءاً من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ مروراً بتحولات الصراع العربي الإسرائيلي الذي أفضى عن حصول العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وتكرار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في فلسطين خلال الأعوام

٢٠٠٨- ٢٠١٢، وصولاً للمواقف الإيرانية من الثورات العربية، وقد تناولت الدراسة ذلك في الفصل الثاني المتعلق بالمتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في قضايا المنطقة العربية، ولم يبق إلا الحراك السياسي الشعبي المنقطع النظير الذي لم يكن مألوفاً في المشهد السياسي العربي من قبل، والذي بات يعرف بالربيع العربي، و تباينت حياله المواقف الإيرانية بحسب علاقاتها مع الأنظمة التي شهدت هذا الربيع العربي الذي هو مصطلح أطلق على الأحداث التي بدأت في تونس نهاية عام ٢٠١٠ على أثر اندلاع شرارة التظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لانعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم معلنة انطلاق ثورة الياسمين التي أطاحت بالنظام السياسي التونسي الذي كان يرأسه زين العابدين بن علـي في تونس.

ثم عبرت شرارة الثورة التونسية لتجتاح الشعب المصري الذي انطلق بعدها، فأسقط نظام حسني مبارك، وسرعان ما اندلعت الثورة الليبية التي أسقطت نظام العقيد معمر القذافي، بالتزامن مع انتفاضة الشعب اليمني التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح على التخلي عن منصبه ، وشهدت دول عربية أخرى حراكاً مماثلاً ما زالت تفاعلاته جارية ، كما قامت بعض الحركات الراديكالية في بعض الدول العربية بعمليات احتجاجية ذات أجندة خاصة مستغلة بذلك الوضع الاستثنائي الذي تمر به المنطقة العربية، فكان لكل ذلك تداعيات أثرت بشكل أو بآخر في البيئة الإقليمية برمتها **(شبلي ، ٢٠١٤ :٧٠) .**

ومنذ اندلاع هذه الثورات نهاية (٢٠١٠) برزت حالة من التنافس الجيوبوليتيكي بين القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية، وكانت إيران من ضمن الدول التي لديها مشاريع

واهتمامات إستراتيجية في المنطقة، أسوة ببقية القوى الإقليمية الأخرى التي لديها اهتمامات تجاه المنطقة العربية، حيث إن هذه الثورات قد فاجأت تلك القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، مثلما تفاجأ العالم أجمع، فدخلت هذه القوى الإقليمية في متاهة مؤقتة، حول الكيفية التي يجب التصرف بها أمام ما يجري من تحولات سريعة، ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط، وإنما الأهم أيضاً على الصعيد الجيوبوليتكي في الإقليم (**باكير،٢٠١٢ : ٨٩)** .

وسرعان ما بلورت إيران رؤيتها إزاء ما يجري ليتم البناء عليها ،لا سيما أن مشروعها تجاه المنطقة قائم، وقد جاءت هذه الرؤيا لتتلاءم مع التوجهات السياسية الخارجية الخاصة بها بما يخدم إستراتيجيتها الكبرى في الشرق الأوسط، التي من أبرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية التي أخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها، خاصة بعد احتلال العراق، لتعلن عن موت هذه الفكرة معللة ذلك بما ترى أنه فشل النظم الحاكمة التي تبنت الإيديولوجية القومية، سواء كان هذا الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق، أو أنها كانت مخططاً لها ومدفوعة من قوى معينة، وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل حتى الزعامة الإيرانية، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية، لا سيما بعد أن جرى تقديمها على أنها آخر قلاع مقاومة إسرائيل وأمريكا، ومما عزز من فرصة إيران في هذا الاتجاه غياب الزعامة العربية التي تمتلك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي تعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ انطلاق الفكرة القومية العربية قبل أكثر من قرن **(مكي ، ٢٠١٢ : ٣٥٢) .**

ثم ظهر الارتباك الواضح في طريقة تناول الأوراق الإيرانية في سياستها المعدة تجاه المنطقة العربية بعد التطورات الإقليمية التي جاءت مع تصاعد موجة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، التي بدأت بحالتي التغيير في كل من الجارين الشرقي والغربي لإيران، أفغانستان عام ٢٠٠٢ والعراق عام ٢٠٠٣، أعقبها تطورات الأحداث الناجمة عن ما يسمى بثورات الربيع العربي التي اجتاحت عدداً من الدول العربية مع مطلع عام ٢٠١١، مما فرض عليها التفكير بوضع سياسة جديدة للتعامل معها، وقد ظهر ذلك جلياً في الجوانب الآتية:

أ. بنيت السياسة الإيرانية الجديدة بعد اندلاع الثورات العربية للوهلة الأولى على تصور الإيرانيين- على الأخص القوى الحاكمة - وبالتحديد عقب سقوط نظام حكم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٤كانون الثاني٢٠١١، وامتداد الثورة إلى مصر، أن فجراً جديداً من الانتصارات للمشروع الإيراني في العالم العربي قد بدأ، ثم تحول هذا التصور إلى قناعة

بسقوط نظام حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ١١ شباط ٢٠١١، وامتداد رياح الثورة إلى مناطق متعددة في المنطقة العربية، شملت المغرب والجزائر وليبيا، وامتدت إلى البحرين واليمن، كما سمعت أصداء هذه الثورات في لبنان، وحصل حراكاً شعبياً في العراق والأردن، لكن هذا التصور الإيراني أخذ يتراجع لسببين، أولهما : إن رياح ثورات الربيع العربي وصلت إلى دول صديقة أو حليفة لإيران، وعلى الأخص سوريا، وهنا تحول ربيع الثورات العربية، من توفير فرص هائلة أمام تيار ومحور الممانعة على حساب محور الاعتدال العربي إلى تفجير تحديات داخل تيار الممانعة، وخلق حالة غير مسبوقة من سيولة التطورات والتفاعلات. وثانيهما: إن رياح ثورات الربيع العربي أخذت تمتد إلى الداخل الإيراني نفسه في شكل تجديد مطالب التيار الإصلاحي الذي حاول العودة إلى الشارع مجدداً **(إدريس ، ٢٠١٢ : ٧٨) .**

ب. خرجت السياسة الإيرانية من تجربة التظاهرات التي جرت في إيران ضد نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ مصحوبة بانتقادات حادة للمرشد والنظام ككل ومطالب بالإصلاح، بدروس بعد أن كادت موجة الثورات والانتفاضات الشعبية أن تنطلق منها، ومن أهم هذه الدروس: إن التعامل مع الاحتجاجات الشعبية - المرفوضة بالطبع من جانب السلطات - يجب أن يتم بحزم من بدايتها، وأن الضغوط الخارجية تلعب دوراً مهماً في تأجيج وتقوية الاحتجاجات والتحركات الثورية - بالدعم السياسي والتركيز الإعلامي - بالإضافة إلى أن القوى السياسية الداخلية الداعمة للاحتجاجات غالباً ما تكون ليبرالية التوجه وتحظى بعلاقات جيدة مع الدول الغربية الكبرى، كما انعكست تلك التجربة الإيرانية - الاحتجاجات الداخلية لعام ٢٠٠٩ - على المواقف الإيرانية التي توالت بعد أقل من عامين في عدة دول عربية، إذ عكست رؤية غير متجانسة تفتقد إلى معايير موحدة وتتعامل مع كل حالة بشكل منفصل، فإيران في الحراك الشعبي وتحركات المعارضة في البحرين تراها ثورة شعبية شاملة، وتنظر لثورة الشعب السوري ضد النظام الحاكم، مؤامرة مدعومة من الخارج، بينما وقفت على الحياد في المراحل الأولى للثورتين التونسية ثم المصرية، وبادرت إلى دعم الحراك الشعبي في اليمن **(راشد ، ٢٠١٤ : ٦٣) .**

ج. انطلقت الرؤية الإيرانية لمجمل التطورات التي جرت في المنطقة العربية خلال الثورات العربية وبعدها، من مبررات أكدها المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي تشير إلى التزام إيران بمحددين ، أولهما : العلاقة بين النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة وإيران ودورها

الإقليمي، فيما هو نظام صديق لإيران، أو عدو منحاز للمشروع الأمريكي الإسرائيلي، وثانيهما: مدى تأثير هذه الثورات في توازن القوى الإقليمي وفي خرائط التحالفات والصراعات **(إدريس ، ٢٠١٢ : ٧٩)** .

لقد كان من الطبيعي أن تظهر تداعيات الثورات العربية على محيطها الإقليمي، وذلك لأن التطورات السريعة التي تلاحقت في الدول التي حدثت فيها تلك الثورات قد أوجدت مناخاً أسهم في حصول تحالفات جديدة في المنطقة، مثلما أفرزت علاقات مركبة بين الدول العربية والإقليمية تجاه القضايا المهمة التي تتعلق بالحياة السياسية لشعوب المنطقة، وبقدر تعلق الأمر بإيران فإنها قامت بتحشيد الطائفة الشيعية المؤيدة لها في المنطقة حينما صورت الوضع في سوريا على أنه انتفاضة سنية تستهدف الطائفة العلوية، لذلك قامت بتعبئة الحركات والأحزاب الشيعية في لبنان والعراق لدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، تحت مبررات حماية الأماكن الشيعية المقدسة، كما دعمت الحركة الحوثية ضد الحركات السلفية في اليمن .

ويشير الموقف الإيراني من تطورات الأحداث في المنطقة العربية وخاصة ما يتعلق بما عرف بالربيع العربي، أن إيران لم تكن استثناءً في تفاجئها بما يحصل في المنطقة العربية، وتحديداً في الدول التي حدثت فيها الثورات، وإذ يرتبط عنصر المفاجأة بأبعاد عديدة تتعلق: بحدوث الثورات ذاتها؛ والقدرة السريعة على تغيير أنظمة سياسية حاكمة لها قدرات ذاتية وامتدادات سواء بين أوساط أجهزتها الأمنية أو لدى بعض المستفيدين المقربين من تلك الأنظمة؛ فضلاً عن قدرة الثورات بالاستمرار في الدول التي حدث فيها التغيير، أو تلك التي لم تكتمل فيها بعد، فنظرت إيران إلى أن ما شكله سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والإطاحة بنظام الرئيس المصري محمد حسني مبارك، ومقتل الرئيس الليبي معمر القذافي ونهاية نظامه، كلها كانت مفاجآت سارة لها، وذلك لطبيعة علاقاتها المعقدة والمتأزمة بشكل عام مع تلك الأنظمة ، فقد مرت العلاقات بين تونس وإيران بمرحلة معقدة بسبب سوء علاقات النظام التونسي مع التيار الإسلامي في تونس، ولا سيما أن قادة حركة النهضة لهم علاقات متينة مع إيران، فيما كانت العلاقات الإيرانية - المصرية مليئة بالشكوك والخصومة التي منعت البلدين من إعادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفير، وهذا يعود للتغيرات التي حدثت في المنطقة نهاية السبعينيات من القرن العشرين المتعلقة بمعاهدة كامب ديفيد، إذ دفعت إلى تغيير طبيعة التحالفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩نقلت إيران من معسكر الأصدقاء والحليف للولايات المتحدة وإسرائيل إلى معسكر الدول المعادية، أما ما يتعلق بالموقف الإيراني من

الثورة في ليبيا، فقد شكل اختفاء الإمام موسى الصدر عام ١٩٧٨خلال وجوده في ليبيا، أحد عوامل الأزمة بين إيران والنظام الليبي، لكن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين **(الزويري ، ٢٠١٢ : ٢).**

وفيما يخص الأزمة السورية والموقف الإيراني منها ، فإن وسائل الأعلام الإيرانية تفادت التعليق على الأحداث المتعلقة بهذه الأزمة مع اندلاع الثورة خلال شهر آذار من عام ٢٠١١، وحصرت تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات حتى نهاية آذار وبداية نيسان من ذلك العام، لكن تطور مستوى الاحتجاجات وحجمها في سوريا، وانتشار رقعتها وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام، اضطر إيران إلى أخذ الوضع السوري على محمل الجد، فجاء أول تعليق رسمي على الأحداث في سوريا من قبل سفير إيران في دمشق، اعتبر فيه وجود مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية خلال عام ٢٠٠٩، وأن المتظاهرين في سوريا هم عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة **(باكير ، ٢٠١٢ : ٩٧) .**

ولم تكتف إيران بذلك، فمنذ البداية أعلنت مساندتها للنظام السوري ودعمته بمختلف الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية، بحكم ما بينهما من روابط، حتى أنها دفعت حلفاءها في العراق كتائب أبو الفضل العباس وفي لبنان حزب الله للقتال إلى جانب قوات النظام السوري، لمعرفتها بأن سقوط هذا النظام يعني تراجع نفوذها في المشرق العربي، وتركها وحيدة في مواجهة الغرب بشأن ملفها النووي، بدون أوراق مساومة، وهذا يعني التأثير السلبي المباشر فـي مشروعها الإستراتيجي **(كيالي ، ٢٠١٣ : ١٣١) .**

ويلاحظ أن إيران سعت لاستغلال هذه التطورات عبر توظيفها في حالة التنافس القائمة بينها وبقية القوى الإقليمية الأخرى، إذ أصرت على التعامل مع الثورات العربية بشكل انتقائي، فقامت بوصف الثورة المصرية بأنها ثورة إسلامية، وأنها بداية لشرق أوسط إسلامي جديد، فيما قامت بعض القنوات الفضائية القريبة منها (العالم، المنار، المسار، الاتجاه، آفاق) والتي تتبع لجهات شيعية في العراق ولبنان، بربط منطلقات الثورة المصرية بثورة الخميني عام ١٩٧٩، وربط الثورتين المصرية والتونسية بحرب تموز ٢٠٠٦ بين حزب الله اللبناني وإسرائيل .

وبذلك خرجت إيران بتقييم لحالة الحراك الشعبي الذي أظهرته الثورات العربية، رغم الانتقائية الإيرانية في النظرة والتعامل، لكن تقييمها كان في مجمله إيجابياً بالنسبة لها، وذلك للأسباب الآتيـــة

(راشد ، ٢٠١٤ : ٦٤) :

أولا: حقق الحراك إنجازاً لم يكن متخيلاً وهو سقوط أنظمة شمولية كانت تكبت حرية شعوبها، والأهم لدى إيران أن تلك الأنظمة كانت تعادي إيران أو على الأقل تتجنب التقارب معها، بينما الأنظمة التي تولت السلطة أو أصبحت شريكاً أساسياً فيها يغلب عليها الطابع الإسلامي ولا تعادي إيران .

ثانيا: مثلت الثورات العربية تهديداً مباشراً لنظم ودول محافظة، خصوصاً الدول الخليجية، الأمر الذي رأت فيه إيران إضافة نوعية إلى رصيدها الإقليمي بذات القدر الذي يخصم من تلك النظم شعورها بافتقاد الأمان .

أسهمت حالة الحراك الشعبي العربي التي صاحبت الثورات العربية في ظهور محددات إضافية مهمة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، حيث تم توظيفها في عملية التنافس على النفوذ في المنطقة العربية مع القوى الإقليمية الأخرى وخاصة تركيا، إذ استفادت إيران كثيراً من ذلك الحراك الثوري، ليس على المدى القصير والمتوسط بل على المدى الطويل كذلك، إذ تمكنت من تحقيق الانتشار الفعلي في أكثر من ساحة عربية، الأمر الذي مكنها من أداء دورها في الساحة العربية، كما أن حالة التغيير التي حدثت في دول الثورات لم تأت بأنظمة سياسية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة، كما في تونس ومصر، أما سوريا فرغم حالة عدم الوضوح التي تكتنف المشهد السياسي، تبقى المراهنة الإيرانية قائمة، كونها ترى أن مسار الثورة يشير إلى أنها خاسرة، على الأقل لجهة بقاء النظام قوياً، لذلك تحاول تقليص الخسائر بالقدر الأكبر في سوريا، وإلى جانب ذلك كله، فإن إيران تمكنت من تعظيم مكاسبها في لبنان والعراق، لكن ذلك قد يفيد مرحلياً نظراً للحاجة إلى سد الفراغ الناجم عن تراجع دور القوى الدولية، رغم أن الساحتين اللبنانية والعراقية تبقيان غير مستقرتين.

لذلك فإن رغبات إيران أخذت بالتراجع، كونها لا تملك ضمانات تبقي على نفوذها القوي في العراق ولبنان، خاصة في ظل افتقاد إجماع شعبي يرحب بهذا الدور، كما أن سقوط نظام الرئيس المصري السابق محمد مرسي أعاد مصر إلى وضع مشابه إلى حد كبير لما كانت عليه قبل الثورة، إضافة دور السعودية في اليمن أصبح ضعيفاً مع وجود الحوثيين، كلها مآلات لها تأثير سلبي على دور إيران في المنطقة، وعليه، فإن إيران رغم ما تمتلكه من هامش مناورة، لكنه يصطدم بحضور فاعليين إقليميين ودوليين لهم توجهات مناهضة لها، لذلك قد يتعرض دورها في المنطقة للانحسار الجزئي .

المبحث الثاني

أدوات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

سعت القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية لاستخدام مجموعة من الأدوات لخدمة سياساتها تجاه المنطقة ومشاريعها الإستراتيجية التي تحتوي عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية واقتصادية وحتى طائفية وأيديولوجية، لذلك لم يكن بالإمكان اختصار مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية في مجرد تصدير الثورة أو ما تتهم به من محاولات في تشييع المنطقة. ومشروع إيران الإستراتيجي يشبه إلى حد كبير البناء الهرمي متعدد الطبقات، بحيث يرتكزهذا المشروع وبصورة أساسية على قاعدته التي يجري بناؤها في منطقة الخليج العربي، ثم تأتي الطبقة الثانية التي تتكون من دول المشرق العربي، أما الطبقة الثالثة من هذا البناء الإستراتيجي الهرمي فهي القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي، ويتوج ذلك كله الطبقة الأخيرة التي تقوم على قدرات إيران المستخلصة من التكنولوجيا النووية وما يتم تطويره لتشكل سقفاً تستظل به إيران في تحقيق مشروعها الإستراتيجي عوضاً عن السقف العالمي الذي تفتقر إليه **(اللباد، ٢٠٠٧: ٣٦)** .

وقد وضعت إيران مصلحتها القومية فوق كل الاعتبارات عندما بدأت بتنفيذ سياستها الخارجية الهادفة إلى تحقيق مشروعها تجاه المنطقة العربية، فقامت باستثمار مرتكزاتها الأيديولوجية وموقعها الاستراتيجي وقدراتها الاقتصادية القائمة على الوفرة المالية من عوائد تصدير النفط، وذلك من أجل الحفاظ على تلك المصالح ، وكانت تنظر إلى أنها بحاجة لعدد من الأدوات المؤثرة تكون هي في الوقت ذاته أهداف إستراتيجية يتم استخدامها عند الحاجة، الأمر الذي تطلب تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي عبر تأكيد سيطرتها على المعابر المائية القريبة من حيزها الجغرافي في منطقة الخليج العربي، وذلك من أجل التأثير على تلك المعابر التي تخدم المصالح الإستراتيجية للدول المطلة على الخليج العربي ولها أهمية كبيرة لمصالح الدول الغربية الكبرى، فضلا عن دورها في البعد الأمني تجاه المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة **(بشارة ، ٢٠١٢ : ١٠)** .

يتناول المبحث الثاني أدوات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الأدوات الإستراتيجية .

المطلب الثاني : الأدوات العقائدية .

المطلب الأول

الأدوات الإستراتيجية

تعد الأدوات الإستراتيجية من أبرز أدوات السياسة الإيرانية المتبعة تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال اعتمادها على الردع الذي هو مبدأ من مبادىء الاستراتيجية التي تمارس في العلاقات الدولية خلال المرحلة الراهنة، ويعود سبب استخدام الردع من قبل إيران إلى تنامي قدراتها العسكرية التي جاء بها التطور الكبير للتكنولوجيات الحديثة المتاحة لديها إذ مكنتها من التطلع الى احداث مستويات خاصة من الردع في مواجهة اطراف نووية بالدرجة الاساس، لذلك عمدت إيران انطلاقاً من إدراكها لما تمتلكه من مقومات جغرافية حيوية، إلى تفعيل خصائص موقعها الجيواستراتيجي، وتطوير دورها في المنطقة العربية بما يتفق مع هذه المقومات، ومن ثم حاولت تطوير علاقاتها مع معظم الدول الإقليمية، وأثبتت قدرة فعالة في مراوغة السياسات العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها، وقد أعتمدت إيران في تحركاتها الفعالة على سياستها التي بنتها بشكل متدرج وعلى مراحل، فهي وإن تعرضت لخسائر جسيمة في قدراتها العسكرية التقليدية أثناء الحرب العراقية الإيرانية بلغت حوالي ٥٠- ٦٠ %من إجمالي قواها، وأصبحت مصالح إيران الاستراتيجية معرضة للخطر، لكنها بدأت تبحث عن عوامل القوة، وهي تنظر إلى القوة على أنها:" القدرة على إجبار الطرف الآخر على أن يفعل ما لم يكن ليفعله في غياب هـذه القوة " **(الشلال ، ٢٠١٤).**

ثم أخذت إيران مثلها مثل بقية دول العالم تتعامل وفق هذه النظرة إلى القوة، فهي لم تكن بعيدة عن المجتمعات البشرية والدول التي سعت منذ القدم للبحث عن القوة، فالقوة هدف مشترك يلتقي عنده الجميع، بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقيمها، لكن مصطلح القوة يطلق دائماً على العمل العسكري الناجح الذي تقوم به دولة ما ضد دولة أخرى، وبموجبه آمنت أغلب دول العالم بأن جوهر القوة في العلاقات الدولية يقوم على ركيزتين أساسيتين، هما: إن القوة تتضمن الوسائل المؤدية إلى طريق الحرب لتحقيق هدف السياسة الخارجية عندما تعجز الوسائل السلمية عن تحقيقها **(ميكافيلي، ١٩٨١: ١٤٧).** وإن القوة تمثل على الدوام العلاقة المحورية في العلاقات الدولية، على أن يتم الإدراك بأنها ليست للتدمير فقط، وإنما هـي مزيج من القدرة على الإقناع والقدرة على الإكـراه **(ربيع ، ١٩٩٣ : ٨٠٩) .**

لذلك اعتمدت إيران على عدد من الأدوات الإستراتيجية ، التي سعت من خلالها إلى تطوير

قدراتها العسكرية والتقنية بهدف بناء سياستها الهادفة للتنافس مع القوى الإقليمية الأخرى من أجل فرض النفوذ على المنطقة العربية، وقد قامت هذه الأدوات على بناء القدرات الآتية :

١. منظومات الصواريخ الإستراتيجية

يعود أصل برنامج الصواريخ - الباليستية - الإيراني إلى منتصف الثمانينيات، أي خلال الحرب مع العراق، و يمكن القول بأن الاهتمام الإيراني بهذا البرنامج كان نتيجة أساسية لتطورات تلك الحرب وكرد فعل على قيام العراق في تلك الحقبة بتطوير صواريخ (سكود) كمياً، إذ أصبح متفوقاً في ما يمتلكه من أعداد تلك الصواريخ، ونوعياً في قدرته على زيادة مدياتها، مما دفع إيران بالتوجه إلى كوريا الشمالية للحصول على الصواريخ الباليستية **(الراوي ، ٢٠٠٦ : ١٦١)** .

وتنبع أهمية هذه المنظومة من كونها تمثل "إحدى أهم أدوات السياسة الإقليمية الإيرانية التي تقدم من خلالها الدعم التسليحي للمقاومة الإسلامية، ولاسيما حزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وذلك بغية حماية الشعبين اللبناني والفلسطيني، والتصدي للكيان الإسرائيلي"، وأوضح كبار القادة العسكريين في القوات المسلحة الإيرانية إن بعض هذه الصواريخ تصنع بصورة محلية داخل قطاع غزة بتدريب وإشراف الجمهورية الإسلامية في إيران. **(حديث اللواء محمد موسوي نائب قائد القوات الجوية الإيرانية لقناة العالم الفضائية يوم ٢٠١٤/١١/٢٢).**

إن هذه المنظومة تجعل إيران قادرة على تطوير ترسانتها من تلك الصواريخ التي تراها الإدارة الأمريكية قادرةً لنقل رؤوس نووية، حيث طورت صواريخ بالستية من نوعي (سكودB) و (سكودC)، وأطلقت عليها اسمي (شهاب١) و (شهاب٢) على التوالي، وأعلنت أن هذين النوعين من الصواريخ قادران على الوصول إلى القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان، وكذلك الموجودة في العراق، وقامت في عام ٢٠٠٤باختبار صاروخ بالستي عابر للقارات **.(McInnis, ٢٠٠٥:١٧٢)**

أعقب ذلك قيام إيران بتطوير أربعة أنظمة صاروخية بعيدة المدى من نوع (شهاب)، وهي تشتمل على **(رجب ، ٢٠١٠ : ٣٠١):**

أ. صاروخ (شهاب٣)، الذي يبلغ مداه ١٢٠٠ ميل، وأدخل الخدمة عام ٢٠٠٣، وتمكنت لغاية منتصف عام ٢٠٠٥ من إنتاج ١٥٠ صاروخاً منه .

ب. صاروخ (شهاب٤)، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي نودونغ، ويبلغ مداه ٢٠٠٠ كم، ويعمل بالوقود السائل الذي يعد استثماراً أقل مخاطرة من الوقود الصلب، وهو قادر على حمل رؤوس حربية تزن ما يراوح بين ٧٥٠ – ١٠٠٠ كغ .

ج. صاروخ (شهاب٥)، ويصل مداه ٥٥٠٠ كم، ويعمل بالوقود السائل .

د. صاروخ (شهاب٦)، ويصل مداه ١٠.٠٠٠كم، ويتضمن تكنولوجيا الصاروخ الروسي -ss) ٢٠).

ثم فكرت إيران باستغلال منظومات الصواريخ التي سبق أن شرعت في بنائها لتصبح جزءاً أساسياً ضمن طموحاتها في بناء قوة عسكرية متكاملة، تجعل من إيران قوة إقليمية قائدة في المنطقة، وتتجاوز قدرات القوى الإقليمية المنافسة لها على النفوذ في المنطقة، وإذ تقوم إيران بكل هذا وفق جدار من السرية العالية لحين نجاحها في وضع قدراتها الصاروخية موضع الاستخدام، وحينها تقوم بالإعلان عن حقيقة قدراتها، لذلك قامت إيران بتوطين تكنولوجيا صناعة الصواريخ ذات الوقود الجامد، وتصميم وصنع صاروخ سجيل بعيد المدى، وزيادة دقة الصواريخ متوسطة المدى مثل صاروخ فاتح، وتصميم وصنع أنواع صواريخ (كروز) مثل قادر ونصر وظفر **(حديث الجنرال أحمد وحيدي وزير الدفاع الإيراني السابق لقناة العالم الفضائية الإيرانية يوم ١٨ آب ٢٠١٣ في الساعة ١٣.٥٥ بتوقيت غرينتش) .**

يتداول المهتمون بالشأن الإقليمي عدداً من (السيناريوهات) المتعلقة باحتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، وذلك بعدما تجلى للناظرين في هذا الشأن التراجع النسبي في قدرات القيادة الأمريكية للعالم، وتنامي حالة الاضطراب الواسعة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يرجح إمكانية صعود قائد إقليمي في هذه المنطقة، ويتم أيضاً تداول صعود قوة إقليمية غير عربية لأداء هذا الدور، ومن خلال ذلك يتحدد الأمر في إحدى دول المنطقة الثلاث الفاعلة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وهي إيران، وتركيا، وإسرائيل، التي تمتلك كل منها مقومات القوة، رغم وجود بعض العناصر التي تحد من احتمال قيامها بمفردها بدور الدولة القائدة في المنطقة .

وتتميز إيران بأنها دولة عقائدية في دوافعها، رغم المنهج البراجماتي الذي أخذ يطغى على سلوكها، على الأقل في صياغة علاقاتها مع العالم الغربي، لذلك منح هذا التناقض الظاهري بين العقائد والذرائع، السياسة الإيرانية قدرة هائلة على التخفي والتكيف والمرونة، وهذا ما يضع كثيراً من السياسيين والباحثين في حيرة بينما يحاولون فهم أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية .

وبقدر تعلق الأمر بمقومات القوة العسكرية التي شرعت إيران في بنائها بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي يؤهلها للعب الأدوار الأولى في المنطقة، إذ تكمن قوة إيران العسكرية والإستراتيجية حالياً في صواريخ أرض أرض بعيدة المدى القادرة على إصابة أي هدف معاد ثابت أو متحرك في مدى بعيد نسبياً، وهو ما يعني القدرة على الوصول إلى أي هدف

تحدده إيران في دول الجوار وفي مياه الخليج العربي والمحيط الهندي القريبة وداخل إسرائيل وبعض الدول الأوروبية سواء أطلقت من الأراضي الإيرانية نفسها أو وصل بعضها إلى سوريا أو حزب الله في لبنان.

وعليه، فإن المتتبع للسياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية والعالم، يراها تسير بأسلوب استراتيجي غير متهور، ولديها نظرة عالمية، ترى مصالح البلاد، وتتعامل مع حسابات الربح والخسارة، لكن ذلك لا يعني أنها ثيوقراطية تتبنى جميع أنواع الأفكار التي يعتقدها كثيرون بأنها كريهة، لذا فإن إيران أصبحت دولة كبيرة وقوية ترى نفسها لاعباً مهماً على المسرح الإقليمي والدولي، وليس لديها تمنيات بالانتحار، لذلك لجأت إلى طاولة المفاوضات من أجل تجاوز العقوبات التي طالتها نتيجة إصرارها على توظيف أداتها الإستراتيجية الثانية إلا وهي قدرات البرنامج النووي.

٢.البرنامج النووي الإيراني

يعد البرنامج النووي الإيراني أحد الأدوات الإستراتيجية التي تقوم عليها السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية والعالم، لذلك جاء الإفصاح عن القدرات النووية الإيرانية من أجل دفع دول الخليج والمشرق العربي للتفكير الجدي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل تطوراً خطيراً في ميزان القوى بالمنطقة، كونه يشكل انتقاله مرعبة في السياسة الإقليمية الخليجية، خاصة في ظل إن تقارير المعلومات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تثير المخاوف والشكوك الكبيرة حول حقيقة النوايا الإيرانية لهذا البرنامج، إذ مهدت الطريق لمجلس الأمن الدولي لإصدار مجموعة من القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني خشية قيام إيران باستغلال ذلك البرنامج لأغراض عسكرية، الأمر الذي يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك هذا السلاح من قبل أطراف أخرى، مما يعرض المنطقة إلى أخطار كبيرة **(باديب ، ٢٠٠٥ : ٢٧) .**

وإلى جانب ذلك انطلقت التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية بحيث تستثمر موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماض إمبراطوري جرى اعتماده من قبل قوى دينية شيعية سياسية تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، بالاستناد إلى أيديولوجيتها التي تلتقي رابطتها الطائفية مع بعض دول الجوار سواء في أفغانستان أو العراق أو في بعض دول الخليج، أو حيثما وجدت بما يتلاءم مع مصالحها مثل علاقاتها مع

حزب الله اللبناني، أو باستغلال الدين الإسلامي بشكل هام حين تسنح الفرصة بذلك، كالعلاقة التي تربطها مع حركة حماس وبعض الفصائل الباكستانية، حتى أصبحت هذه السياسات وبدرجات متفاوتة علامة بارزة من علامات فكر وحسابات القوى السياسية الرئيسة ذات التأثير في المجتمع والدولة داخل إيران (**بشارة ، ٢٠١٢ : ١٠-١١**).

ويمكن القول: إن لدى إيران عدد من المبررات التي ترتبط بشكل أساسي في الأزمة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الدول الغربية بشأن برنامجها النووي المثير للجدل، إذ ان طبيعة هذا البرنامج النووي تتمثل في البعد الاستراتيجي للتفكير الإيراني في رؤيتها المستندة لبعض الخصائص الإقليمية، ولطبيعة النظام الدولي المرتبط بالعلاقـات الأمريكية - الإيرانية ؛ حتى إن إيران استطاعت تطوير حالة رفض يمكن تفسيرها مـن خلال سلوكها العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي، إذ تعد إيران نفسها محاطة بأطماع إقليمية من قبل العراق في زمن الرئيس السابق صدام حسين، وتركيا في عهد رجب طيب أردوغان عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء في تركيا ؛ لذا فإنها ترى لا بد من أن تتخـذ إجـراءات احترازية ، كالسعي لامتلاك سلاح نووي من أجل هذه الغاية. وهي عند اتخاذها لهذه الإجراءات فإنها تسعـى لدفع الإدارة الأمريكية للتوجه نحو خيارات جديدة تجاه إيران تكـون مرتبطة بطبيعة السياسـة الخارجية الأمريكية في المنطقة، فمنذ الثورة الإيرانية عـام ١٩٧٩ لم تقم الولايات المتحدة الأمريكيـة بإتباع سياسة خارجيـة محددة تجاه إيران، فرغم سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها إدارة الرئيس كلينتون و ثبت فشلها، فإن هذه السياسة استهدفـت العراق أكثر مما استهدفت إيران، وعليـه لابد مـن قيام الولايات المتحدة بمراعاة مكانة إيران ودورها الإقليمـي، وذلك بعَدّها قوة كبرى في منطقة الشـرق الأوسط (**شبلي ، ٢٠١٤ : ٨٣**) .

إن تصميـم إيران على امتلاك برنامـج نووي ينبـع مـن اعتقادها بارتباط هذا البرنامج بمفهـوم (العدالة) حسب وجهة نظرها، والذي يعد ركنا جوهرياً في الخطاب الإيراني، و تغذيـه التجربة التاريخيـة والفكرية للمذهب الشيعـي. فالنظام الدولـي عندها قائم على ازدواجية المعايير وسيـادة الظلم المقنن، وهذا يتجسـد في عـدم التعامل مع البرنامج النـووي الإسرائيلي بذات الصيغة التي يجري فيها التعامـل مع البرنامج النووي الإيراني وغيرها مـن المفاهيم التي جوهرها التمييـز ومنطق القـوة. لذلك فإن إيـران تدعي أنها تمارس حقها الطبيعي في الحصول على الطاقة النووية، وهذا تكريس عملي لمفهوم العدل الذي

يعتقد النظام الإسلامي في إيران بأنه المفهوم الجوهري لإقامة الحق وممارسة السلطة لا سيما على صعيد إدارة الشؤون العالمية. وقد كررت طهران مراراً أنها تضع شرط العدل والاحترام كمقدمة لأي حوار مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تكن لها العداء جراء الاختلافات السياسية الكبيرة بين الطرفين حيث يصبح موقف إيران وكأنه يجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة استكبار عالميـــة، حتى صار هذا الموقف يستند إلى رغبة إيرانية في أن يحترم العالم سيادتها ونظامها، وفـــي أن يحترم قرارها السياسي وموقعها الإقليمي .

لذلك جاء التلويح الإيراني باستخدام أدواتها الإستراتيجية في استهداف المصالح الدولية الحيوية المتواجدة في المنطقة العربية، ليزيد من مخاوف دول النظام الإقليمي العربي بصورة عامة والخليجي بصورة خاصة من القدرات الصاروخية الكبيرة، ومخرجات البرنامج النووي الإيراني الذي ظهرت حقيقته أواخر عام ٢٠٠٢ بعد اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي (آراك ونتانز) لتخصيب اليورانيوم، من أجل صنع الأسلحة النووية، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية التي وجهت اتهاماتها لإيران بانتهاك التزاماتها المفروضة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية الضمانات النووية، فقد استحوذ موقع نتانز على الاهتمام المركزي في هذه الحقيقة بعد أن اتضح بأن هذا الموقع يضم شبكة من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، فكان دليلاً على أن لدى إيران المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزي، وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المجتمع الدولي بما فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم يشير إلى أنها تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة في تطوير برنامجها النووي، سعيا إلى امتلاك السلاح النووي **(محمود، ٢٠٠٥ :٦٦).**

وتبرز معضلة آثار البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي الخليجي من عدة اعتبارات، كونه يهدد دول منطقة الخليج العربي التي هي بالنسبة لإيران كدائرة نفوذ، في ظل سياسة الدفاع الإيرانية التي تأثرت كثيراً بالمتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إذ أدت إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، الذي عمل على تفعيل سياسة العزل الأمريكية ضد إيران، الأمر الذي استوجب إدخال تغييرات متماثلة على سياسة الدفاع الإيرانية، إذ سعت إيران من خلالها إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية، والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه الخليج العربي **(دسوقي ، ٢٠٠٩ : ١٠٦)** .

لذا أخذت إيران تنظر إلى أدواتها الإستراتيجية وخاصة البرنامج النووي الإيراني ، في تلبية طموحات القادة الإيرانيين الذين لديهم كل هذه الاهتمامات إذ زادت من المحاذير والقلق في نظرة دول العالم تجاه التوجهات الإيرانية المستندة إلى هذا البرنامج، وقد رافق هذه النظرة خوف متزايد من احتمالات سعي إيران إلى استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، الأمر الذي أحدث أزمة كبيرة لم تقتصر على دول النظام الإقليمي الخليجي، وإنما شملت عدداً من دول العالم التي تتأثر بهذا البرنامج، إذ برزت في مواقفها اتجاهات تظهر الاختلاف في وجهات النظر من البرنامج النووي الإيراني، وما نجم عنه من ردة فعل أمريكية ودولية.

أما سبب قيام إيران بتوظيف كل هذه الأدوات الإستراتيجية في سياستها المتبعة تجاه المنطقة العربية والتي نافست بها القوى الإقليمية الأخرى فقد جاء نتيجة إخفاقات عديدة في طبيعة النظام العربي الذي أسهم بتبلور مشكلات اجتماعية عديدة، لا تكمن بوجود الطوائف الدينية وتمتعها بأدوار اجتماعية، وإنما تكمن في الطائفية السياسية التي تحاول أن تمنح تلك الطوائف قدرة على استغلال بعض المشتركات الدينية كمعاني للهويات المغلقة والمطلقة والمتميزة، ما يسبغ عليها وظائف ومصالح سياسية محددة، إزاء الطوائف الأخرى، على الرغم من أن أصحاب الفكر الطائفي هم في الأغلب من غير المتدينين، وقد يكونوا متهمين بالفساد، ولكونهم أصحاب مصالح أو أصحاب سلطة، مما يفسر تركيزهم على العامل الوطني أكثر من العامل الديني، وهذا كله حقق لإيران مبتغاها في استغلال هذه التربة الخصبة لأغراض تنفيذ مشروعها الإستراتيجي في المنطقة العربية، في ظل غياب عربي واضح.

المطلب الثاني

الأدوات العقائدية

ارتبط العرب والفرس بعلاقات تاريخية منذ القدم، تميزت بالتقارب حيناً والتنافر والعداء أحياناً أخرى، تطورت بعد ظهور الإسلام وتحولت علاقات الطرفين من الهجوم والدفاع والتعاون والعداء التي يحكمها المنافع المادية إلى علاقات بين شعبين تستحوذ عليها صفات يتخلى في سبيلها ومن أجلها الطرفين عن العصبية القومية والمنافع المادية، لتشتمل على كل مناحي الحياة وصولاً إلى الشهادة في سبيل الله والدين والمعتقد، كما نمت بينهما صلات قوية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وشكل مجيء الثورة الإسلامية الإيرانية أحرج وأصعب مراحل العلاقات بين إيران والدول العربية، جراء اعتماد إيران إيديولوجية دينية عابرة للحدود والقوميات تستهدف تغيير الأنظمة التي أسمتها بأنظمة الاستكبار في المنطقة بدافع إقامة أنظمة حكم إسلامية على غرار النظام الإيراني، والقضاء على الأنظمة المناوئة لها في المنطقة **(أحمد ، ٢٠٠٥ : ١٧٢) .**

وأصبحت إيران قبلة الشيعة في العالم الإسلامي ، وفرضت سياساتها كوصية على الطائفة الشيعية في العالم ، حتى أنها نجحت في استخدام ورقة الشيعة في كثير من الدول العربية بما فيها تلك الدول التي لا يوجد فيها تواجد شيعي، إذ جرى اتهام إيران بدعم بعض الحركات الإسلامية المتطرفة، ومن بين تلك الاتهامات التي وجهت لها من كل من مصر والجزائر وتونس . ويستطيع المتابع لطبيعة تركيبة النظام الإيراني وسياساته وحساباته المعقدة، والتوازنات الجيوبولتيكية التي توليها القيادة الإيرانية أهمية كبرى، بغض النظر عن التوجهات الأيديولوجية لصناع القرار في إيران، أن يدرك أن توجهات النظام الإيراني الجديد بقيادة الرئيس حسن روحاني لم ولن تختلف عن سلفه الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، لكنها قد تختلف في لهجة الخطاب ومستواه، وأسلوب متابعة أهداف سياستها وأدواتها**(باكير ، ٢٠١٤ : ٧٤) .**

وقد تكشفت المساعي الإيرانية في وضع سياستها تجاه المنطقة العربية خلال العقد الأخير من خلال أداء أدوار محددة بعد أن وجدت الظروف الموضوعية التي تمر بها المنطقة ملائمة، هذه الأدوار التي يمكن لإيران أن تلعبها إقليمياً وتتمثل بشكل أساس وفقاً لوجهة نظرها عبر ممارسة الدور القيادي في المجالين الإقليمي والإسلامي، كونها تطرح إمكانية نظامها السياسي ذي الطابع

الإسلامي أن يؤدي دوراً قيادياً ليس في محيطها الإقليمي فحسب، بل من خلال تبني قضية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أكثر من ذي قبل، على أن تنظر بجدية لمصالح دول المنطقة بعيدة المدى باتخاذ القرارات المدروسة بالتشاور مع الدول المعنية كافة، وعلى وجه الخصوص في القضايا التي تتعلق بضمان الأمن الجماعي، وإن ذلك يتطلب العمل بمبادىء الانفراج وبناء الثقة والمشاركة، والارتباط بعلاقات مع الدول الإقليمية بعلاقات تعاون مبنية على الشفافية والمصداقية والارتباط بترتيبات أمنية وعسكرية، على أن تكون إيران اللاعب المدافع والحليف المخلص ، وإن هذا هو ما تعلن عنه إيران في المبادىء المحورية التي تحرك سياستها الخارجية **(أبطحي، ٢٠٠٥ : ١٧٨):**

ثم وصلت الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي في دول العالم العربي، ودول آسيا الوسطى التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وهدفها الثاني الاستمرار في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام **(١٣ : ٢٠١٢, Smith)**، ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها الفترة الممتدة من نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لغاية الآن، لذلك، فإن الأيديولوجيا يمكن أن تكون لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية **. (Chubin, ٢٠١١: ٩٣١)**

بموجب ذلك وجدت إيران أن تعزيز مكانتها الإقليمية يفرض عليها اللجوء إلى أساليب أخرى تمكنها من تحقيق أهداف أمنها القومي الذي تعرض للتهديد نتيجة تفاعلات الأحداث الإقليمية مع مثيلاتها الدولية، التي تصاعد خلالها استخدام القوة أو التهديد بها ضدها أو ضد دول مجاورة أسهمت بها قوى إقليمية ودولية، أو لكون تلك القوة قد استخدمت على أراض مجاورة **(سلمان ، ٢٠١٠ : ١٤٠) .**

أن السياسة الإقليمية المتبعة من قبل نظام الحكم الإيراني الحالي تجاه المنطقة العربية تهدف إلى استثمار أعوام طويلة من الجهود في العمل السري والعلني سياسياً ودينياً ولوجستياً منذ بدء سياسة تصدير الثورة إلى المنطقة العربية، وذلك لإقامة نفوذ إيراني استراتيجي، قلبه إيران وذات المرجعية الدينية وفق نظرية ولاية الفقيه، ووسطه دول الخليج العربي والعراق، وأطرافه لبنان وسوريا من الغرب وباكستان ودول آسيا الوسطى الإسلامية، وذلك لإيجاد نفوذ إيراني على كامل بقاع العالم الإسلامي، وقد وظفت إيران لهذا الغرض أدوات سياستها الخارجية للسيطرة على الإقليم

العربي والتحرك بروح وفاعلية بالاعتماد على قوى الطائفة الشيعية، إذ واصلت إيران طوال العقود الماضية التواصل مع أبناء هذه الطائفة عبر التنظيمات السياسية والمرجعيات الدينية وتكوين قواعد مجتمعية لها في جميع دول المنطقة من أجل إيجاد محتوى جماهيري طائفي يحمي مصالحها ويساندها في مواقفها ومشاريعها، وحسب ما سيأتي لاحقاً .

لذلك أصبحت الرغبة في الحصول على القوة لدى صناع القرار الإيراني تمثل أمراً لا يمكن التخلي عنه، وسط هوس متصاعد للقوة من قبل حكومات الدول المحيطة التي تشكل معها محوراً مشتركاً ومهماً في الهيكل التصوري للقوة، والذي يبقى متبايناً باختلاف الثقافات والمكونات التاريخية وفق خصوصية كل أمة، فهذا ولَّد لدى الإيرانيين تصوراً بأن المنطقة تعيش حالة حرب دائمة وأنها تواجه تهديدات تمس وجودها العقائدي قبل تطلعاتها الإستراتيجية، ثم قامت إيران باستخدام عدد من الأدوات العقائدية التي اعتمدها المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية، وهي في الأصل أدوات نابعة من داخل الدول العربية، خاصة بعد ظهور تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ التي أفرزت عدداً من المشاريع الإقليمية والدولية الجديدة والمختلفة، وقد جرى توظيف الطوائف المذهبية في عدد من دول المنطقة، وذلك من أجل اختراقها، لذلك فأنها تعد تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي، ومن أبرزها:

أ. الطائفة الشيعية في منطقة الخليج العربي

يعد الشيعة في منطقة الخليج العربي جزءاً من النسيج الاجتماعي في الدول التي يقطنون فيها، فقد تعايشوا مع بقية أبناء المجتمعات وشاركوا في التطور المجتمعي في تلك الدول، ويشكل الشيعة نسبة ١٢% من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي حسب تقرير لجنة الحريات الدينية الأمريكية الصادر عام ٢٠١٤ (**George,٢٠١٤**).

ويظهر التباين في إطار هذه الطائفة من حيث المرجعية الدينية والتوجهات السياسية والأصول التاريخية ، فهناك من يتخذ من الحوزة الدينية في مدينة قم الإيرانية مرجعية دينية له، ومن أبرزهم الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية وبعض الشيعة من ذوي الأصول الآسيوية (الهند، باكستان، بنغلاديش) الذين قدموا إلى دول الخليج كعمالة وافدة، وهناك من يقلد المرجعية الدينية في مدينة النجف العراقية وأغلب هؤلاء من الشيعة العرب، وهناك من يتخذ موقفاً معادياً للسياسات الإيرانية ولا يؤمن بعضهم بولاية الفقيه ولا بعصمة الأئمة الاثنى عشر، ومنهم من يؤيد إيران في كافة توجهاتها السياسية ومشاريعها الإستراتيجية، وتهتم إيران بكافة الشيعة في دول الخليج العربي وتقدم الدعم لهم الذي يساعدهم على الاستقرار في هذه الدول والانخراط في الوظائف العامة ومجال

التجارة العامـة، كما تتبنى إيران نشر دعواتهم من خلال بناء المساجد والمراكز الدينية – الحسينيات- والمكتبات ودور النشر، حتى تعمل على توثيق ارتباطاتهم بإيران، مما يجعلهم ورقة رابحة فـي يدها، الأمـر الذي زاد من حدة القلق والهواجس لـدى دول الخليج العربي كون هؤلاء قد أصبحوا من الأدوات الفاعلة في المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربيـة **(الزهيري ، ٢٠١١: ٨٢) .**

ب. الطائفة الحوثية في اليمن*

لم يخرج اليمن عن التصورات التي وضعتها إيران لتحقيق انتشارها في منطقة الخليج العربي، لكن بإضافات ضرورية وجوهرية تتعلق بوضع الاحتمالات المتعلقة بالتبشير للمذهب الشيعي في هذا البلد وطريقة التعبد والولاء لمرجع معين، بعد أن مدت خيوطها تجاه الطائفة الزيدية وتحويل ولاءاتها المذهبية والإعتقادية، ووجدت في الحركة الحوثية الأداة والآلة للوصول إلى ذلك الهدف، فاتبعت إيران مجموعة من الإجراءات قبل قيام الحركة الحوثية بشكلها النهائي، فكان من أبرز تلك الإجراءات الآتي **(الزهيري ، ٢٠١١ : ٩٦):**

١. اعتماد مشروع تصدير الثورة منذ قيام ثورتها الإسلامية عبر التحرك الجاد لتجاوز حالة عدم التوافق بين المذهب الاثني عشري والمذهب الزيدي لأن ذلك لا يحقق لها أهدافها المرجوة ، فشرعت بتنفيذ مشروع التقارب بين المذهبين مستغلة العلاقات الجيدة مع اليمن التي باركت الثورة الإيرانية، رغم أن هذه العلاقات لم تدم طويلاً بسبب الحرب العراقية – الإيرانية ووقوف اليمن إلى جانب العراق، فكان أول تحرك في عام ١٩٨٢ على شكل آراء وأفكار فردية متأثرة بالثورة الإيرانية تم نشرها في صعدة .

٢. تشكيل جماعات بسيطة في صعدة وصنعاء تحت مسمى "جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وذلك عام ١٩٨٣ لتحقيق توجهاتها في اليمن، فقامت بعض عناصر هذه الجمعيات في

---

* **ينتمي الحوثيون إلى الطائفة الزيدية، نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والمذهب الزيدي هو من أقرب الفرق الشيعية إلى أهل السنة والجماعة ، وأكثرها اعتدالاً ، إذ لم يرفع المذهب الزيدي الأئمة الأثني عشر لمرتبة النبوة ، بل عدهم كسائر الناس ، لكنهم أفضل الناس بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يكفروا الصحابة ، كما أنهم لا يؤمنون بأن الإمام معين من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسم ، بل عرفه بالوصف ، وإن هذا الوصف ينطبق على الإمام علي بن أبي طالب فهو الإمام بعده(أبو زهرة ، ١٩٩٦ : ٤٢) .**
يحتوى المذهب الزيدي على أربع فرق، أهمها الهادوية، تشكل الأغلبية، وتكتفي الهادوية بتفضيل الإمام علي على باقي الصحابة دون القدح فيهم.والحوثيون ينتمون في الأصل إلى الهادوية، نسبة إلى الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم المعروف بالهادي (٢٤٥-٢٩٨هـ)، وهو من أحفاد الحسن بن علي.. ولد في المدينة ورحل إلى اليمن سنة (٢٨٠)هـ، استقر في صعدة بدأ حركته الإصلاحية بالقضاء على الفرقة والاختلاف، حتى استطاع أن يحكم معظم أنحاء اليمن وجزءاً من الحجاز،استمر حكم اليمن بيد أولاد الهادي وذريته، حتى قيام الثورة اليمنية عام (١٩٦٢م)، وهي أطول فترة حكم في التاريخ لآل البيت، حيث دام أحد عشر قرناً.

عام ١٩٨٤ بتنفيذ أعمال تفجير مجمع حدة السينمائي وسينما بلقيس في العاصمة صنعاء، ثم قامت بتجميد نشاط هذه الجمعيات بعد إلقاء القبض على بعض عناصرها .

٣. تشكيل أول نواة لاتحاد الشباب في مدينة صعدة عام ١٩٨٦، ثم تجميد نشاط الإتحاد بسبب القبض على أحد قياداته وبحوزته كمية كبيرة من المتفجرات.

٤. إنشاء معهد في صعدة وآخر في صنعاء لتدريس الأفكار المتعلقة بالثورة الإيرانية ، واستيعاب كثير من العناصر التي كانت تدرّس في هذين المعهدين في (حزب الحق – حزب اتحاد القوى الشعبية) اللذين تأسسا عام ١٩٩٠بعد إعلان الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن .

٥. دفع حزب الحق للمشاركة في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ الذي قدم أكثر من ٦٠ مرشحاً في مختلف المحافظات اليمنية إلا أنه لم يفز منهم سوى حسين بدر الدين الحوثي* وعبد الله الرزامي.

٦. الإيعاز إلى بدر الدين الحوثي وأولاده بالتوجه إلى إيران بعد اندلاع أعمال الشغب والتخريب في صعدة دعماً لانفصال شطري اليمن في الحرب التي قامت عام ١٩٩٤لهذا الغرض .

٧. دعم عودة النشاط الحوثي من جديد بعد عودة الحوثي وأولاده من إيران عام ١٩٩٥ تحت مسمى منتدى الشباب المؤمن والذي استمر حتى عام ١٩٩٧ عندما جرى تشكيل تنظيم الشباب المؤمن الذي استمر في نشاطه حتى قيام حركة التمرد عام ٢٠٠٤ .

ثم شغلت أحداث التمرد ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ في محافظة صعدة شمال اليمن الرأي العام الدولي، وترددت أنباء كثيرة عن وجود علاقة تربط إيران مع الحركة الحوثية التي قادت هذا التمرد، فالحوثيون هم بالأصل تيار ديني كان جميع أعضائه ينحدرون من المذهب الزيدي الذي ينسب للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم، لذلك سعت إيران للتحرك الفعلي والجاد نحوهم أسوة ببقية الشيعة في منطقة الخليج العربي لكن بإضافات ضرورية وجوهرية كانت تضيف كل تلك الاحتمالات المتعلقة بالتبشير للمذهب وطريقة التعبد والولاء لمرجع معين، بعد أن مدت خيوطها تجاه طائفة معينة وتحويل ولاءاتها المذهبية والإعتقادية، فكانت الزيدية هي المستهدفة، وأصبحت الحوثية هي الأداة والآلة للوصول إلى الهدف، فاتبعت إيران مجموعة من الإجراءات قبل قيام الحركة الحوثية بشكلها النهائي، وجاءت هذه الاجراءات

---

* حسين الحوثي هو مؤسس تنظيم الشباب المؤمن الذي قاد حركة التمرد للحركة الحوثية ، وعبد الله الرزامي هو الرجل الثاني في ذات التنظيم والقائد الميداني لحركة التمرد بعد مقتل الأول .

فـي سبيل التقريب بين الزيدية والاثنـي عشرية، وتشكيل الحركـة الحوثيــة، والشروع بنشاطاتها الدينيـة الثقافيـة فـي أوسـاط الـشباب، ومـن ثـم القيــام بـالتمرد العسكري، وذلـك بعد أن واجهــت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجـاه دول النظام الإقليمي العربـي حالة رفض وازدراء في أحيان كثيرة، بل محاولات تصدي ومواجهة في أغلب الأحيان، ويعـود سبب ذلك إلى عدد مـن الأسباب تعلـق بعضها بالعوامـل التاريخيـة التـي تتعلـق بنظـرة الاستعلاء التـي تحملهـا الـصفات القوميـة الإيرانية، وتعلق بعضها الآخر بالمذهب الشيعي الاثنى عشري الذي حملـت لـواءَه إيران بـصورة ملفتة في أعقاب سيطرة رجال الدين على نظـام الحكم فــي إيران منذ عـام ١٩٧٩ **(الحنيطي ، ٢٠١٣: ١٠١) .**

إن هذا الدور الذي لعبته إيران في دعم الحركة الحوثية في اليمن، قد أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج، وهذا ناتج من موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه، والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩١، إذ يمثل الخليج لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية **(شبلي ، ٢٠١٢ : ١٧٥).**

ج. الطائفة الشيعية في العراق

لم تكن العلاقات العراقية الإيرانية ودية منذ القدم، وذلك لما كان يحكمها من حالة صراع وعداء لعبت فيها عوامل التداخل الجغرافي والبشري دوراً كبيراً، لذلك سعت إيران وعبر مراحل تاريخية عديدة من أجل إيجاد تواجد لها في العراق رغبة في التأثير على الأوضاع الداخلية فيه، وذلك لوضع سياسة تتلاءم وتوجهاتها الإقليمية وسياساتها الدولية، إلى جانب مساعيها في الوصول إلى العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، بغية إقامة دولــة إسلاميــة مـن خلال تصدير ثورتها للـعراق **(المرسومي ، ٢٠٠٦ : ٢٦٦).**

ورغم ذلك فإن إيران لا يمكنها النظر إلى العتبات المقدسة في النجف وكربلاء إلا كمراكز التعليم الديني للثقافة الشيعية على مدى قرون مضت، ويبقى جنوب العراق يُعرف تاريخياً بأنه مهد

العالم الشيعي، كما أن معظم أفراد الطبقة الدينية والسياسية في إيران قد تلقوا تعليمهم في مدارس وحوزات هاتين المدرستين، ولا زال الإيرانيون يحجون إليهما باستمرار، لذلك ظلت الروابط الدينية قائمة بين شعبي العراق وإيران، إلا أن ذلك لم يمنع وجود فروقات ثقافية بين شعبي العراق وإيران **(العناني ، ٢٠٠٦ : ١٠٦)** .

وكان للحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ الأثر الكبير على هذه الروابط المذهبية بعد أن وقف العراق بجميع مكوناته المذهبية أمام الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية وخاض حرباً شرسة لأجل ذلك، لكن الخطأ التاريخي الذي ارتكبته القيادة العراقية عندما احتلت الكويت في آب ١٩٩٠، أفاد إيران كثيراً من خلال وقوفها المحايد من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ التي أُجبر فيها العراق على الانسحاب من الكويت، فيما وجدت إيران الفرصة سانحة أمامها للامساك بزمام الأمور في العراق وإعادة رسم التوازنات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ **(الزهيري، ٢٠١١ : ١٠٢)** .

لذلك عملت إيران جاهدة على تركيز إستراتيجية مشروعها تجاه المنطقة العربية على أن تجعل لها موطىء قدم في العراق، وتحقيق نفوذ لها في مرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي عندما أتاح لها الغزو الأمريكي للعراق هذه الفرصة من خلال إيصال التنظيمات الشيعية الموالية لإيران إلى الحكم في العراق، فعملت إيران جاهدة على بقاء هيمنة الزعماء الشيعة الموالين لها، واستمرار هذه الهيمنة على الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، وبهذا استطاعت اكتساب مزيد من نقاط القوة الإقليمية التي من الممكن توظيفها في أي صراع سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع غيرها، بما يؤمن لها عمقاً استراتيجياً مهماً يضمن مصالحها في العراق، وبالفعل جنت تلك الإستراتيجية الإيرانية ثمار فوز الائتلاف العراقي الموحد في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٥، وقد ضم هذا الائتلاف كلاً من الأحزاب الشيعية العراقية الآتية **(كاتزمان ، ٢٠٠٧ : ١٢٧) :**

- المجلس الإسلامي الأعلى الذي يضم بدوره أهم الأتباع الشيعة لإيران في العراق بزعامة محمد باقر الحكيم ومن بعده أخاه عبد العزيز، ومن وراءهما عمار الحكيم .
- حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي السابق.
- التيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر .
- حزب الفضيلة الإسلامية بزعامة المرجع الديني العراقي محمد اليعقوبي .

وبالفعل تمكنت إيران من تحقيق ما تصبو إليه من نفوذ واسع في العراق. انطلقت بعدها نحو أهداف سياستها في المنطقة العربية، فأصبحت تسعى إلى ترجمة هذا النفوذ إلى نتائج ملموسة تتعلق

أساساً فـي الدور الذي يتم تسخير هذا النفوذ فيه من اجل تحقيقه، ويمكن القـول إنّ الأهداف الإيرانية الأساسية فـي سياستها تجاه المنطقة تتمثّل بالآتـي (**باكير، ٢٠٠٨**):

١.تعزيز المنظومة الأمنية الوقائية للنظام الإيراني التي تتمثل بإنشاء خطوط دفاع متعدد خارج الدولة الإيرانية وتتجسد بدول وحركات موالية لها ويمكن استخدامها كوسائل ردع أو أوراق تفاوض إستراتيجية لأي صفقة ممكنة.

٢.تحقيق التمدد الإقليمي الجيوستراتيجي للنفوذ الإيراني الذي يمثّل "الهلال الشيعي" لبّه، والذي يعد ركيزة أساسية في الفكر السياسي والسياسة الخارجية الإيرانية وكما يعد هدفاً إيرانياً تاريخياً لا يتغير بتغير الأنظمة هناك، وإنما تتغير وتتبدّل الوسائل التي يتم تحقيقها به فقط.

٣.المساومة ليس على دورها في العراق أو نفوذها به، وإنما على العراق في سبيل ملفات أخرى دون أن يعني ذلك التنازل عنه، بمعنى استخدامه رهينة للتفاوض عليه واكتساب المغانم .

٤.منع عودة أو قيام عراق عربي قوي ومستقر ومستقل لأن ذلك يعدّ أكبر عدو للإستراتيجية وللنفوذ الإيراني في المنطقة.

وبالفعل حققت إيران نتائج ملموسة في سياستها المعدة لاختراق المجتمع العراقي، التي شرعت بها بشكل فعلي بعد استلام نوري المالكي مسؤولية رئاسة الحكومة العراقية عام ٢٠٠٦، عبر مواصلة جهود احتضان القوى السياسية الشيعية في العراق، بعد البدء بالتحريض على عسكرة هذه القوى، وإدارة مصالحها في العراق عبر إيجاد نفوذ سياسي واستخباري وعسكري، والضغط المباشر على القرار الأمريكي في العراق من خلال المطالب التي يطرحها أبناء الطائفة الشيعية من الذين يتبعون المراجع الدينية والسياسية، مما أمكنها إيجاد بعد ديمغرافي وامتداد جغرافي تغلفه القدرات المالية التي تتوافر للسكان في جنوب العراق (**الراشد ، ٢٠١٣ : ٣٤٠**) .

د. الطائفة الشيعية في سوريا

يأتي الاهتمام الإيراني بشيعة سوريا كجزء من سياستها تجاه المنطقة العربية وذلك من أجل استكمال طريق النفوذ الإيراني الذي يبدأ من العراق ليمتد ويلتقي مع التحالف الإيراني السوري الذي يمثل رأس الأولويات ضمن هذا المشروع، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا، التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الإطلالة باتت أحد

الأوراق المتميزة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية **(اللباد ، ٢٠٠٧ : ٤٠)** .

وتختلف العلاقات الإيرانية بالشيعة في سوريا عن علاقاتها بالشيعة في دول الخليج العربي والعراق، إذ تقوم العلاقات مع شيعة العراق من خلال بعض الأحزاب والهيئات السياسية، ومع شيعة دول الخليج العربي عبر الطوائف والمرجعيات الدينية، سواء كانوا أغلبية كما هو الحال في العراق والبحرين، أو أقلية كما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل فتور العلاقة بين إيران والأنظمة الحاكمة في تلك الدول عدا العراق، لذلك يغلب على علاقات إيران بشيعة الخليج العربي الطابع السري لكونها علاقة أيديولوجية في المقام الأول، فيما يغلب الطابع السياسي على العلاقة بين النظامين الإيراني والسوري نظراً للاختلاف الأيديولوجي بينهما، فالنظام الإيراني شيعي اثنى عشري متشدد، والنظام السوري بعثي علماني، رغم وجود الطابع الأيديولوجي الذي يظل حاضراً بقوة في هذه العلاقة إلا أنه لم يظهر بشكل واضح بحكم كون النظام في سوريا هو في الأصل علوي (نصيري[*])، وبالتالي فهما نظامان شيعيان، لكن غلبة الطابع السياسي على الأيديولوجي تبدو أشمل في العلاقة النفعية التي تلتقي فيها المصالح السياسية **(الزهيري ، ٢٠١١ : ٨٩)** .

هـ.الطائفة الشيعية في لبنان

تتجاوز الاستفادة الإيرانية من الطائفة الشيعية في لبنان ممثلة بحزب الله سقف السياسة لتتعداه إلى العلاقات الأيديولوجية التي مردها التحالف المرجعي الديني وإن كانت تحقق أهداف سياسية، فقد جاء ارتباط حزب الله مع إيران منذ تأسيس هذا الحزب في لبنان في أعقاب انقسام حركة أمل الشيعية في شباط ١٩٨٥، حيث تبنى خيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب اجتياحها الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢، كما اعتبر هذا الحزب الولي الفقيه في إيران مرجعاً دينياً وسياسياً له **(الدسوقي، ٢٠٠٦، ٩٤)**.

وأسهم النظام التعددي في لبنان في منح الطائفة الشيعية ممثلة بحزب الله مكانة خاصة تختلف عن وضع الشيعة في الدول العربية الأخرى، إذ يقر الدستور اللبناني العرف الدستوري الذي يحكم لبنان مشاركة الطوائف في النظام السياسي ومؤسسات الحكم، ويعد حزب الله أحد أهم مكونات

---

[*] **النصيرية : هي احدى فرق الشيعة ، تتلاقى مع الإسماعيلية في كثير من التوجهات، ويدعون الانتساب للاثني عشرية، ويعتقدون بأن آل البيت ورثوا المعرفة المطلقة ، وأن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لم يمت وأنه إلاه أو قريب من الآلهة ، ويشترك النصيرية مع الباطنية في أن للشريعة ظاهراً وباطناً، وبالتالي فهم من الفرق الغالية المنسوبة للشيعة ، ويتواجدون بسوريا (أبو زهرة ، ١٩٩٦: ٥٥) .**

النظام السياسي في لبنان إلى جانب حركة أمل الشيعية، وخاصة أنه يمتلك إمكانيات وقدرات عسكرية خاصة به وله علاقاته الخارجية المستقلة عن الحكومة اللبنانية، فضلاً عن تلقيه الدعم المادي الخارجي من إيران، من أجل استمرار سير الحزب على نهج الخميني في مجتمع تعددي طائفي هو المجتمع اللبناني (**حوات ، ٢٠٠٤ : ٢٣٠**) .

وتتجاوز العلاقة بين إيران وحزب الله الجانب العقائدي من خلال مرجعية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، والدعم المالي السنوي لتمتد إلى الجانب التسليحي، مع وجود هامش واسع لحزب الله في مواقفه السياسية. وبحكم الدعم الذي يتلقاه حزب الله والذي يوظفه في مواجهة إسرائيل في مسعى لتحرير ما تبقى من الأرض اللبنانية بالقرب من الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، كما مكنه ذلك الدعم من كسر نظرية الردع الإسرائيلية حيث تمثل ذلك في حرب تموز ٢٠٠٦ بعد صمود الحزب البارز ومقارعته للقوة الإسرائيلية التي حاولت تجاوز الحدود الجنوبية للبنان، والتي هي معقل حزب الله، تلك الحرب التي تعد أنها وقعت أصلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وتنفذها إسرائيل ضد حزب الله، إلا أن مقاومة حزب الله أعادت الثقة بإمكانية مقارعة إسرائيل من خلال مقاومة مسلحة غير نظامية، بالرغم من تعدد أشكال الدعم السياسي والمالي والتسليحي والبشري لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما وان ظاهرة صمود حزب الله قد اخترقت المجتمعات الإسلامية كافة، متخطيةً الحواجز المذهبية، وهذه كانت من أهم ما حققه حزب الله في الحرب، الأمر الذي يفسره تحفظ إسرائيل على مشاركة جنود من الدول الإسلامية في القوات الدولية " **يونيفيل** " العاملة في جنوب لبنان (**حسين، ٢٠٠٦، ١٠٥**).

ولم يعد خافياً أمام جميع الفرقاء اللبنانيين، أن النفوذ الإيراني وامتداداته العسكرية والأمنية في بلدهم عبر حزب الله، يتنافى بشكل مضطرد مع تراجع سلطة الدولة ، ولئن كانت الحكومة الحالية التي يرأسها تمام سلام والحكومة التي سبقتها التي رأسها نجيب ميقاتي قد تشكلتا بقوة السلاح وسطوة حزب الله، وذلك يعكس مستوى النفوذ الإيراني وقوته في لبنان ، فهذا الحزب يعد المثال والنموذج الذي تباهي به إيران ويدرجه المسؤولون في الحكومة الإيرانية على أنه المثال الناجح والذي يجب أن يحتذى في تطبيق سياستها الخارجية، الأمر الذي يدفع إيران لتقديم ما يقارب ٣٠ مليار دولار سنوياً لحزب الله منذ تأسيسه قبل ثلاثة عقود (**الأمين ، ٢٠١٣ : ٨٣**) .

تسعى إيران على الدوام لتطوير العلاقة مع حزب الله، فهي ترتبط تاريخياً وعقائدياً مع منطقة جبل عامل معقل الشيعة في لبنان، وكانت سوريا تمثل حلقة الوصل التي تربط لبنان بسلسلة نفوذها

الإقليمي، لذا كانت البراعة الإيرانية في نسج التحالفات، سواء مع أحزاب انطوت تحت مظلة الشيطان الأكبر- الولايات المتحدة الأمريكية - في العراق؛ أو مع أخرى تناصب واشنطن العداء العقائدي في لبنان، مما جعل جمعها للتناقضات الأيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية مضرباً للأمثال، ومثالاً على براجماتية سياسية قل نظيرها في المنطقة، وبهذا ينتقل المشروع الإستراتيجي الإيراني إلى أعلى مرحلة له في المشرق العربي، الذي باتت إيران تملك فيه تحالفات وامتدادات وأوراق قوة، ومن المشرق العربي ترتقي هذه الإستراتيجية إلى مرحلتها الأخيرة، وهي القدرات العسكرية سواء التقليدية أو غير التقليدية، وهذه المرحلة تحتاج إلى أدوات إستراتيجية من خلالها تفرض إيران دورها الإقليمي على القوى الإقليمية المتنافسة معها على النفوذ في المنطقة، مثلما تأخذ دورها في مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في تقاسم المصالح والنفوذ في كامل المنطقة بينهما .

رقم الجدول(١)

جدول تعداد الشيعة في منطقة الشرق الأوسط

CIA, The world Fact Book (٢٠١٤)

الدولة	عدد السكان	نسبة الشيعة	عدد الشيعة
إيران	٨٠.٨٤٠.٧١٣	%٩١.٩	٧٤.٣٨٥.٧٣٤
تركيا	٨٠.٦٩٤.٤٨٥	%٣٦.٠	٢٩.٦٩٥.٥٧٠
العراق	٣١.٨٥٨.٤٨١	%٦٦.٨	٢١.٢٨١.٤٦٥
سوريا	٢٢.٤٥٧.٣٣٦	%٢٣.٠	٥.١٦٥.١٨٧
السعودية	٢٦.٩٣٩.٥٣	%١٧.٥	٤.٧١٤.٤٧٧
اليمن	٢٥.٤٠٨.٢٨٨	%٨.٠	٢.٠٣٢.٦٦٣
لبنان	٤.١٣١.٥٨٣	%٤١.٠	١.٦٩٣.٩٤٩
البحرين	١.٢٨١.٣٣٢	%٧٥.٠	٩٦.٩٩٩
الإمارات	٥.٤٧٣.٩٦٢	%١٦.٠	٨٧٥.٨٣٦
الكويت	٢.٦٩٥.٣١٦	%٣٠.٠	٨٠٨.٥٥٥
قطر	٢.٠٤٢.٤٤٤	%١٠.٠	٢٠٤.٢٤٤

لاشك أن إيران تتمتع بثقل إقليمي كبير، كونها تمتلك مقومات القوة الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية والنووية، ولها تأثير سياسي في المنطقة العربية، وكل ذلك كان له الأثر الكبير في ارتباطاتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية، فضلاً عن إستراتيجيتها الساعية لأن تكون قوة مهيمنة الأمر الذي جعلها تصطدم بقوى إقليمية أخرى لها ذات التوجهات كتركيا وإسرائيل.

وقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى ازدياد حدة التنافس الإيراني- التركي على اعتبار أن خروج القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١ جعل تركيا وإيران يصبحا الفاعلين الأقوى على الساحة العراقية، إذ قامت إيران بفرض وجودها في العراق بعد أن استطاعت ملىء الفراغ الأمني الذي نشأ بعد الانسحاب الأمريكي، وأخذت تتحكم بمقدرات العراق عن طريق حلفاءها من القوى السياسية الشيعية. أما تركيا فقد ازدادت نشاطاتها من خلال العلاقات المتميزة التي حققتها بعد التقارب مع إقليم كردستان العراق، فضلاً عن عدم الحرج من دعمها للأقلية التركمانية وبعض القوى السياسية السنية.

وعلى الرغم من امتلاك إيران وتركيا قواسم مشتركة واضحة فكلاهما دولتان غير عربيتان تحيطان بالدول العربية من الشمال والشرق وتجمعهما مصالح مشتركة في وقف الطموحات الكردية ضمن حدودهما السياسية إلا أن هناك معوقات حالت دون تطوير هذه العلاقات، إذ تخوض الدولتان حالة من التنافس، لأن تركيا تعارض امتلاك إيران لقدرات نووية لأن ذلك سيحسم التنافس على النفوذ في المنطقة العربية لصالح إيران.

كما تشكل إسرائيل التحدي الأكبر أمام اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ تحاول إسرائيل تقويض القوة والنفوذ الإيرانيين، إذ يبرز دورها في معارضة التمدد الإقليمي الإيراني، فضلاً عن تنامي الخلاف الإيديولوجي الذي يتسم به النزاع الإيراني الإسرائيلي. إذ تنظر إسرائيل إلى امتلاك إيران السلاح النووي بأنه يمثل تهديداً حقيقياً للوجود الإسرائيلي، وتعد تبني إيران للتوجهات الأيديولوجية والدينية المتطرفة أكثر خطراً إزاء إسرائيل من أي نظام عربي أو إسلامي آخر، فإيران تنكر حق إسرائيل بالوجود ، وبالتالي فان إسرائيل تعتقد أن امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي سيقود إلى تبنيها سياسات عدائية ضدها، إضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى التسريع في سباق التسلح النووي في المنطقة.

الفصل الرابع

السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

مقدمة:

تمتد المنطلقات الفكرية للسياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط إلى الدائرة العربية، التي تشكل بالنسبة لتركيا ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية في أعقاب أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، إذ أعطت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١زخماً جديداً للسياسة التركية تجاه الدول العربية والشرق الأوسط ، فتحركت على ثلاثة محاور: الأمن الإقليمي والمجال الاقتصادي والمياه، وفي ضوء ما تتصف به العلاقات العربية - التركية بصورة عامة، من حذر وعدم رغبة في تصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى حد استخدام القوة أو التهديد بها، فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة، على الرغم من الخلاف الظاهر حالياً بين سوريا وتركيا، كما أنه من المستبعد في الظروف الراهنة أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة ثانية، إلى صراع مسلح.

وقد سعت السياسة التركية الموضوعة تجاه المنطقة العربية للاستفادة من الفرص، وتقليص القيود التي تعترضها من أجل تهيئة أفضل السبل للحكومة التركية التي كان يرأسها في السابق رجب طيب أردوغان، في ظل ما رسمه لها أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء الحالي من خارطة طريق للسياسة الخارجية التركية في كتابه الشهير **"العمق الاستراتيجي"** ، عن دور تركيا وموقعها في الساحة الدولية، وقد زاوج فيه بين النظرية والتطبيق، فتحولت آراؤه وأفكاره لتجعل من دور بلاده في الساحة الدولية إلى واقع يتجسد ويتشكل على الأرض، وليضيف إلى منظومة التغييرات الجوهرية، والتطورات الإيجابية في الجمهورية التركية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الله غول عام ٢٠٠٢، و رجب طيب أردوغان عام ٢٠٠٣ بعداً جديداً لدفع بلاده إلى مركز الأحداث في المنطقة.

يتناول الفصل الرابع السياسة التركية تجاه المنطقة العربية من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : محددات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية .

المبحث الثاني : أدوات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية .

المبحث الأول

محددات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

لا شك أن تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمي، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم تحولاً بارزاً وقوياً في إستراتيجيتها، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموماً، والناجمة عن تكرار عدوان الكيان الإسرائيلي على غزة في أواخر عام ٢٠٠٨، وأواخر عام ٢٠١٢، وخلال شهر آب ٢٠١٤، أو تلك التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام ٢٠١١ عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة الحكم الديكتاتورية، التي أحدثت سلسلة من التحولات على مستوى العالم ، في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة، أو كما يسميها بعض المراقبين بالتدخلات التركية الفجة بالشأن العربي، وتحديداً تجاه الأزمة السورية أو في شمال العراق .

وقد مَثّل الصعود التركي أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط المؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً ، والعراق وسوريا خصوصاً، بقواسم مشتركة، منها: عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم العوامل وأقواها، والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط، ويقطنون في أكثر من نصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم، بحيث أصبح دور تركيا في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة واضحاً جلياً لا يمكن تجاهله، نظراً إلى المقومات التي تمتلكها تركيا من موقع جيوستراتيجي وجيوسياسي، وطبيعة نظامها الديمقراطي، ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدولية، وبموجب هذا الدور تمكنت تركيا من تحقيق دور هام في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة.

يتناول المبحث الأول محددات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية .

المطلب الثاني : المواقف التركية من تطورات الأحداث في المنطقة العربية .

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

إن تداخل الأوضاع وتسارع الأحداث في المنطقة العربية، والتواجد العسكري الأمريكي في العراق ومنطقة الخليج العربي، والممارسات الإسرائيلية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وضعف الأدوار الموازية لكل من أوروبا وروسيا والصين نتيجة تباين المصالح والأهداف، بالإضافة إلى الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين الأطراف الفاعلة في القضايا الإستراتيجية للمنطقة، والتنافس الحاد الذي يدور حول الثروة والنفوذ، أسهم في بلورة البيئة الحاكمة للسياسة الإقليمية التركية تجاه المنطقة العربية، وقد تأثرت هذه السياسة بجملة من العوامل التي كان من أهمها :

أولا : العوامل المتعلقة بالجانب التركي

يمكن إيجاز الأسباب الدافعة للحيوية التركية إقليمياً والتي مكنتها من بلورة سياسة إقليمية تجاه المنطقة العربية إلى عوامل عدة من أبرزها :

أ . الرؤية الشاملة تجاه المجال الحيوي لتركيا

عانت تركيا في مرحلة الحرب الباردة من عزلة إقليمية ودولية كونها كانت جزءاً من السياسات الغربية، وتتبع سياسة خارجية جعلتها رهينة رؤية الغرب وإسرائيل للعالم، فحصدت علاقات سيئة مع جيرانها على الرغم من أنها كانت نظرياً تقع وسط العوالم المحيطة بها، لكنها لم تؤل يوماً أولوية لإقامة علاقات جيدة مع جوارها المباشر، وفضلت أن تبقى حبيسة الأيديولوجيا الكمالية التي رسمها مصطفى كمال أتاتورك وحلفاؤه، هذه الأيديولوجيا التي كانت تنظر إلى الدول الإسلامية على أنها عدو داهم لتركيا، وإلى العرب على أنهم قوم لا يوثق بهم، ولا يؤمن جانبهم، وبالمقابل فإن العلاقات الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل وحدها التي تضمن استمرار تركيا دولة علمانية وخارج تهديد وحدتها الإقليمية، وهذه النظرة كانت نتاج عقلية النخب العلمانية المتشددة التي لم تر العالم من حول تركيا يتغير ويوفر إمكانات وفرص جديدة، لتكون تركيا دولة قوية ولها دور كبير **(نور الدين ، ٢٠١٢)**.

وتنبع الرؤية الشاملة التي امتلكتها تركيا حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، من الدور الذي رسمه أحمد داود أوغلو الأستاذ الجامعي السابق ورئيس الوزراء الحالي في تشكل المنظور التركي تجاه القضايا المحلية والدولية وللدور الخارجي للدولة التركية، عاكساً الأسلوب الأكاديمي في صياغة

السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي، إذ أن تلك الحالـة من التـلازم بين النظريـة والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجيـة مدروسة ومتطورة؛ فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي استطاعت تركيا المزاوجة بين عدة ثنائيات، خلقت استقطاباً في الواقع العربي مثل: ماضيها وحاضرها، بالحديث عن الميـراث العثماني بشكل إيجابـي وربطـه بالدولـة التركية المعاصرة، وبين التاريخ والجغرافيا، من خـلال مد المجال الحيـوي التركـي إلـى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية، بالعمل على احترام الأمن والحرية معا، بين القوة الناعمة والخشنة، باستخدام السياسـي والثقافي والاقتصادي بمهـارة حتـى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً وحاضراً **(الشرقاوي ، ٢٠٠٩ : ٢٣) .**

ومن خلال هذا أعادت سياسة تعدد الأبعاد تركيا للمحيط العربي والإسلامي، مثلما منحت أهمية التواصل لتركيا مع جيرانها بمن فيهم من كان على خلاف تاريخي معها، وقد اتبعت الحكومة التركية سياسة تصفير المشكلات مع الجيران أي حفظها إلى درجة الصفر، فتحسنت علاقات تركيا بصورة كبيرة مع سوريا قبل اندلاع أزمتها الداخلية، ودخل الجانب التركي في علاقات استثمارية مع رؤوس أموال عربية، وخليجية أساساً لا سيما مع السعودية والإمارات، لكن كل هذه الأبعاد لم تكن بديلاً عن الخيار الأهم الذي وضعه نصب أعينهم قادة حزب العدالة والتنمية وهو الخيار الأوروبي **(نور الدين ، ٢٠٠٧ : ٩٩) .**

ثم توجهت نحو مجالها الحيوي ضمن محيطها الإقليمي في القارة الآسيوية، فسعت إلى توظيف رصيدها الهائل الذي وفره لها موقعها الجيوبولتيكي الفريد، وامتداداتها الحضارية في دول آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية، فلعبت دوراً أساسياً في مشاريع نقل الطاقة عبر تقديم نفسها كممر استراتيجي آمن لنقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا، إذ عمدت إلى إبداء استعدادها للتعاون مع الأوروبيين والأمريكيين في الإستراتيجية الغربية الرامية إلى تقليص الاعتماد الغربي على إمدادات الغاز الروسية، ودخلت في منافسة مع المشاريع المطروحة بشأن خطوط الأنابيب الناقلة للنفط من قزوين إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ومناطق أخرى تقع على شاطىء البحر الأسود، وهي بذلك قد أرسلت إشارات قوية إلى إيران التي أخذت تتبع سياسة اقتصادية ترمي إلى الانتقال من مرحلة امتلاك مصادر الطاقة كقوة سلبية تمنعها عن المستهلكين، إلى استخدام الطاقة كقوة إيجابية عبر توظيفها استراتيجياً بشكل فعال في دورة الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة من خلال توفير فرص تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا عبـــر تركيا **(عبد الفتاح ، ٢٠١٤ : ٦٧) .**

ب. استحضار العوامل التاريخية

تظل العوامل التاريخية هي الأكثر دافعية لتركيا من أجل تبني مواقف إيجابية على المستوى الإقليمي، إذ قام النظام السياسي التركي بتبني مواقف إيجابية من الدول الإسلامية، وتجاوز حالة العداء السابقة للعرب، ونجح في مشروع الثورة المعرفية، وتبني العلمانية أساساً للحكم، وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية، تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من الاستقلال عن الدول الأخرى **(هاربر ، ٢٠٠٧ : ١٩٤)** .

وانخرطت تركيا بشكل متزايد في قضايا المنطقة العربية من خلال استدعائها للعثمانية الجديدة في أوساط النخبة التركية والتوجهات الحكومية، وتفعيل دورها، وقد اكتسبت سياساتها المحلية كما سياساتها الخارجية، دفعاً كبيراً منذ أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الحاكم، الذي تشعبت اهتماماته من البوسنة إلى شبه جزيرة القرم، ومن قرة باغ إلى العراق، ليعيد تذكير الأتراك بالمجال الجيوسياسي العثماني وبالماضي الإمبراطوري بما يحمله من تعدد ثقافي وديني **(نوفل ، ٢٠١٠ : ٩٥)** .

ويأتي نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية في جعل النظام السياسي في تركيا أنموذجاً يلفت الانتباه، ليس لما ينص عليه نظرياً، وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه، وللمفاعيل التي يمكن أن ينتجها فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي **(باكير ، ٢٠١٠ : ٢٦)** .

وهذا يعني أن تركيا لم تكن في يوم من الأيام تفاضل بين خيارين، إما أن تكون مع الغرب وإسرائيل، وإما أن تكون مع العرب والمسلمين، ولكنها كانت دوماً مع مصالحها التي تفرض عليها السير في مفهوم العمق الاستراتيجي الذي وضعه أحمد داود أوغلو، وفيه وصف دول المنطقة بالبيوت الخشبية التي إذا اشتعلت النيران في أحدها، سوف تنتقل حتماً إلى الأخرى، مما يفرض عليها أن تهتم بالسلام والتقدم والاستقرار في دول الجوار الإقليمي المحيط بها من كل الجوانب، بقدر ما تهتم بالسلام والتقدم والحرية في تركيا، وهذا هو المضمون التركي نحو العالمين العربي والإسلامي وغيرهما من دول الجوار الإقليمي التركي **(إدريس ، ٢٠١٤ : ٦٧)** .

ج. بناء اقتصاد تركي قوي

تقوم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي على حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، الأمر الذي يتطلب تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية

التركية عبر التطور الاقتصادي كضمانـة أولى لعمل خارجي فعـال. وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيـرة، وأصبح فـي المرتبـة السابعة عشرة عالمياً، والسادسة فـي القارة الأوروبيـة **(البنك الدولي،٢٠١٤)**، وتعد الحكومـة التركيـة مـن أنجح الحكومـات فـي إدارة تـداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التـي إن حجمت مـن النجـاح الاقتصادي بالمقارنـة بمـا سبق، لكـن ظـل الاقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصـر قوته وقدراته **(الشرقاوي ، ٢٠٠٩: ٣٨)** .

وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، كانت العلاقات الاقتصادية التركية العربية، تقام بين تركيا وكل بلد عربي على حدة من منظور المصالح الأمنية للبلدين المعنيين، وفي ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب الأوروبيون منطلق كون تركيا عضواً ناشطاً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فضلاً عن علاقاتها المميزة مع إسرائيل ، لهذا فإن هذه العلاقات كانت معرضة لتجاذبات موجات التقدم والجمود والتراجع بما تمليه السياسات والوقائع الأمنية، وهي لا تخلو من التوترات مع هذه الدولـة العربيـة أو تلك، وفقاً للظـروف الدوليـة والإقليميـة والسياسات الحكومية بين الجانبين **(الحمش ، ٢٠١٢ : ٢٠٤)** .

ثم تبلورت ملامح جديدة للإستراتيجية التركية التي أتبعها حزب العدالـة والتنميـة ، فأحدثت ديناميـة متصاعدة في علاقات تركيا الخارجية، وفي سياساتها الاقتصادية، التـي كـان مـن نتائجهـا أن عملت تركيا على تصفية مشكلاتها مع الدول المجاورة لها، واتجهت نحو محيطها الجغرافي في الشرق مع إيـران والجنـوب مـع العـرب، مؤكـدة علـى أربعـة مبـادىء تمثـل الرؤيـة التركيـة لـسياستها الإقليمية،وتتلخص فيما يأتي **(عبد الفتاح ، ٢٠٠٩ : ٢٧٦)** :

١ .تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة .

٢. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع .

٣. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة .

٤. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية.

لذلك فإن تركيا بدأت تسير في طريق تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط، كونها ترى بأن هذا الطريق هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، ولأن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي، ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، لذلك لابد من أن تتعـاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها: المجال الاقتصادي، غير أن الإستراتيجية التركية الجديدة لا تهدف فقط إلى الوصول إلى تصفية المشاكل مع الجيران، بل

إلى تحقيق أقصى قدر مـن التعاون (**تشاندار، ٢٠٠٩**) .

ثم سارت تركيا في طريق بناء اقتصادي قوي عبر الانفتاح على دول الجوار الإقليمي ومنها الدول العربية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري التركي العربي في عام (٢٠١٤) ٤٥ ملياراً و٢٦٠ مليون دولار (**البنك الدولي،٢٠١٤**)، وتظهر الأهمية الاقتصادية في تركيا من خلال الجدول الإحصائي الذي يبين الوضع الاقتصادي لتركيا، التي لا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي تأثيرها على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدوليـة، وهذا الذي ساعد تركيا على لعب أدوارٍ إقليمية كبيره كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها .

جدول رقم (٢)

إجمالي الناتج المحلي التركي بالدولار الأمريكي من عام ٢٠١٤-٢٠١٠

معهد الإحصاء التركي

٢٠١٠	٧٣١.١٦٨.٠٥١.٩٠٣.١
٢٠١١	٧٧٤.٧٥٤.١٥٥.٢٨٣.٦
٢٠١٢	٧٨٨.٨٦٣.٣٠١.٦٧٠.٤
٢٠١٣	٨٢٢.١٣٥.١٨٣.١٦٠.٠
٢٠١٤	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠

كما لعبت تركيا دور المنقذ الاقتصادي لإيران في زمن الحظر الاقتصادي، على رغم من الخلافات في وجهات النظر بين تركيا وإيران حول بعض المواضيع في المنطقة، فضلاً عن حالة التنافس التي تشهدها العلاقات بينهما، إلا إنهما مجبران على التعاون في ما بينهما بحكم الجيرة وبحكم علاقتهم بدول الجوار المحيط بهم إذ يؤثرون ويتأثرون بما يجري بها من أحداث، إذ لا يوجد في الأفق ما يشير إلى أن خطط الانفتاح التركي - الإيراني ستصطدم بعراقيل في المرحلة المقبلة، لاسيما بعد خسارة تركيا لعلاقاتها مع كل من العراق وسوريا ومصر نظراً لدعمها الإخوان المسلمين، مما يعني أنه لم يبقَ لها إلا النافذة الإيرانية في الإقليم، ريثما تُنجز تسوية الأزمة السياسية السورية **(عباس،٢٠١٤).**

ثانياً : العوامل المتعلقة بالبيئة العربية

لا شك أن العوامل المتعلقة بالبيئة العربية تختلف عن مثيلتها التركية، فهذه البيئة لها خصوصية غير مشتركة بين الدول العربية، الأمر الذي يفسر صعوبة التشخيص الجمعي، ويدفع باللجوء إلى محددات البيئة العربية بشكل عام من أجل التعرف على العوامل التي أسهمت في تبلور الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية، أهمها:

أ . غياب الإستراتيجية العربية

تميز النظام السياسي العربي بالضعف الواضح، وغياب الإستراتيجية العربية التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام بعدّها محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية، فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية، من دون بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة إقليمية قوية عصرية متقدمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها، بل يشهد عدة انقسامات على المستوى الأفقي والرأسي، انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران (**مرسي،٢٠٠٧: ٦١**)، ومواقف عربية متباينة من الأحداث في سوريا، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية، إلى جانب الانقسامات المذهبية والطائفية السنية والشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم، هدفها تسييس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية، لذا فإن استمرار السياسة العربية بهذا الشكل الانفعالي دون رؤية إستراتيجية ودراسة ميدانية للأوضاع الراهنة جعلها تتحرك بطريقة غير مدروسة، وأصبحت فريسة سهلة للسياسات الإقليمية المتنافسة على النفوذ والطامحة لتقسيم هذه المنطقة ونهب ثرواتها. لاسيما بعد أن باتت أحداث المنطقة أكثر تعقيداً والتحديات أكثر شراسة، في ظل استمرار سياسة ردة الفعل، وغياب التخطيط الإستراتيجي القادر على خدمة المصالح العربية **(السعيد ، ٢٠١٤).**

ب. غياب الاستقرار السياسي في المنطقة العربية

تعرضت منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني منذ العقد الثامن من القرن العشرين، الأمر الذي جعل المنطقة مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الأجنبية، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها، والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي تجاه أوروبا والبحر المتوسط **(بركات، ٢٠١٢ :١١) .**

ومع استمرار حالة الاضطراب إلى السنوات القليلة الماضية في المنطقة العربية، أسهمت القوى الإقليمية في تأجيج حالة الصراع وزيادة وتيرة الأزمات في المنطقة عموماً، والأزمة السورية تحديداً، فلطالما راهنت تركيا على إمكانية إسقاط النظام السوري سريعاً كنظرائه في تونس ومصر وليبيا، غير أن مجريات الأحداث ودخول إيران كفاعل إقليمي مؤثر في دعم النظام السوري أدى إلى نتائج كانت تخشاها تركيا بعد توتر علاقاتها مع إيران، وتعاظم خسائرها على الصعد كافة بمرور الوقت جراء استمرار الوضع المتدهور في سوريا (**عبد الفتاح ، ٢٠١٤ : ٨٦**) .

إن بقاء المشكلات وتلاحق الأزمات في المنطقة العربية وظهور تداعياتها السلبية أسهم في غياب الاستقرار السياسي في هذه المنطقة، وذلك نتيجة لغياب النمط الواضح لأسس التعامل مع الملفات والمشكلات القائمة، كما كان يحدث في الماضي. عندما كانت المواقف متوقعة ويمكن من خلالها وضع المعالجات الدقيقة لموقع واتجاه حركة الدول ، أما في الأزمات الجديدة فقد تكسرت القوالب الجامدة التي كانت تتبعها بعض الدول في سياساتها لمواجهة تلك الأزمات بحيث عجزت عن تسويتها، ففيما يتعلق بالأزمة السورية، فإن هذا العجز عاد بدوره ليسمح لبعض الطاقات بإشعال حالة الصراع في العراق من جديد، ثم يمتد إلى لبنان، ليثير القلق لدى دول عربية أخرى مهمة كالأردن والسعودية وباقي دول الخليج العربي، الأمر الذي انعكس لاحقاً على مجمل قضايا المنطقة العربية، وأنماط إدارتها من قبل القوى الإقليمية والدولية (**مجيب ، ٢٠١٤ : ١٧**) .

ظهر جلياً أن تصاعد الدور الإقليمي التركي قد جاء نتيجة للنجاحات التي حققتها الحكومة التركية السابقة التي ترأسها رجب طيب أردوغان خلال الفترة آذار ٢٠٠٣ لغاية آب ٢٠١٤، بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه والانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر، إذ كانت تركيا دولة فعل وليست دولة رد فعل، وأن ذلك الاستقرار زاد من انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية. يقابل ذلك الاستقرار السياسي في تركيا حصول تطورات سياسية واقتصادية حدثت في المنطقة العربية أسهمت في حصول تغيير إيجابي في نظرة العرب إلى تركيا، إذ أوجد عدد من هذه التطورات الإحساس بوجود أزمة، جراء تراجع عملية السلام العربي الإسرائيلي، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات الداخلية العربية، والتي من أبرزها تنامي حدة النزاع بين القوى الفلسطينية واندلاع ثورات الربيع العربي وتدهور الموقف في سوريا.

إن العوامل المؤثرة في قيام السياسة التركية تجاه المنطقة العربية قد جاءت نتيجة طبيعة للأهمية الكبيرة التي توليها تركيا للعالم العربي، ذلك لما يشكله التاريخ المشترك الممتد عبر قرون مضت بين

الجانبين، وللدور الجيوستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة العربية، فضلاً عن كون تشكيلة الشعب التركي تضم غالبية مسلمة تصل نسبتهم إلى ما يقارب ٩٩%، وامتداد العلاقات التاريخية بين هذا الشعب وقرينه في الدول العربية لأكثر من ثمانية قرون، الأمر الذي يجعل توجيه النظر التركي إلى العالم العربي وبالعكس يعد أمراً طبيعياً، لما يحدثه دور كل منهما باتجاه الآخر، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢ بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، الذي بات الآن يشغل منصب رئيس الجمهورية التركية، وما يتوقع له من دور في رسم صورة تركيا الحديثة، وما يمكن أن تؤديه تجاه التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، ووجود شخصية أحمد داود أوغلو إلى جانب رجب طيب أردوغان

المطلب الثاني

المواقف التركية من تطورات الأحداث في المنطقة العربية

أفرزت البيئة الأمنية الإقليمية تغيرات حادة سمحت بظهور استراتيجيات إقليمية وسياسات أمنية خطيرة للنظام الإقليمي العربي، الأمر الذي فرض مهمة دراسة المستجدات والمتغيرات التي أفضت إلى حدوث مثل هذه التحولات وتحليل أسبابها من خلال منظور شامل ومتعدد الجوانب، وذلك بهدف التوصل إلى كيفية التعامل معها بشكل يضمن الحفاظ على الأمن القومي العربي، وتطلب ذلك بدوره تحديد المصادر الرئيسية التي تهدد الأمن القومي العربي والتي تتمثل في: إسرائيل؛ وأطماع دول الجوار الجغرافي؛ ومشكلة المياه؛ والوجود العسكري الأجنبي؛ وعدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على التكيف سياسياً واجتماعياً **(بيبرس ، ٢٠٠٧ : ١٦٠) .**

ومَثّل الصعود التركي أحد التهديدات المهمة للأمن القومي العربي كونه كان عاملاً من العوامل المؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، وبموجب هذا الصعود لعبت تركيا دوراً هاماً في حالة التوازن الإقليمي وذلك بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة، وإلى جانب ذلك كان لتركيا مواقف من تطورات الأحداث في المنطقة العربية، يمكن إجمالها بالآتي :

أ. **الموقف التركي من الثورات العربية**

عندما جاء انطلاق الثورات العربية لم تكن تركيا بعيدة عن التغيرات التي شهدها العالم العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠، إذ أن انطلاق تلك التغييرات سمح للرأي العام الدولي لاسيما الإعلام الغربي على تصويرها: (ثورة ديمقراطية) تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وأطلق عليها اسم (الربيع العربي)، وبأن هذه الثورات بصدد وضع حد لما يسمى (بالاستثناء العربي)، وأن الشرق الأوسط لا يناسب النمو الديمقراطي، وأن الربيع العربي يضاهي في معناه التاريخي انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩، لكن، في ظل مأزق إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي، الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا، ودول أخرى، وطول عمر الأزمة السورية والإيرانية، أصبح من الصعب تحقيق المطلبين الرئيسيين للربيع العربي المتمثلين في تنمية الديمقراطية وتحسين ظروف العيش، غير أنه في ظل قرب المنطقة العربية من حالة الفوضى الإقليمية، والعنف الخارج عن السيطرة والحروب التي تدق طبولها، فإن انتظار جهود الربيع

العربي قد تنتهي إلى طريق مسدود، ومن جانب آخر، قامت بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بتحويل الربيع العربي إلى مسرح للتجاذبات الدولية والإقليمية الجيوسياسية، ومهما تكن الخارطة الجديدة في الشرق الأوسط، فإن حصاد الربيع العربي لن يكون مثل بدايته الرومانسية **(أمين ، ٢٠١٢ : ٧٣)** .

وقد أشيع بين الناس بعد نجاح ثورات عدد من الشعوب العربية على حكامهم، أن هذه الثورات كانت من صنع المخابرات الغربية، وكان الهدف من ذلك هو التأثير السلبي في نفوس تلك الشعوب، وإشعارهم بمرارة العجز عن فعل أي شيء إيجابي في زمن التكتلات البشرية الكبيرة الذي تعيشه المنطقة والعالم، فقد أشاع أعداء الإسلام أن هذه الثورات العربية هي من إنتاج نظرية الفوضى الخلاقة التي كانت قد أطلقتها منذ سنوات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس **(النجار ، ٢٠١٣ : ٢٦٣)** .

وتجسد الموقف التركي من هذه الثورات من خلال محاولات تركيا في تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة، ويدفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبراً عن دبلوماسية القوة الناعمة، لكنها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات، عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة، ونظرت إلى أن عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار، إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدول المجاورة **(البرصان ، ٢٠١٢ : ٤٧٣)** .

لكن تركيا فشلت في تعاملها مع الأحداث في سوريا، غير أن فرصة نجاح استراتيجيتها تجاه الدول العربية ما زالت قائمة، لأن هذا الفشل لا يعني إلغاء كونها تعد من البدائل المتاحة للوطن العربي في حقبة ما بعد الثورات العربية التي تبلورت منذ كانون الأول ٢٠١٠وشملت معظم هذا الوطن، في أن تصبح تركيا شريكاً استراتيجياً للعرب، فالبدائل الإستراتيجية العالمية، والإقليمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد القطبية الثنائية محدودة، وأنه على المستوى الإقليمي تظهر تركيا كبديل استراتيجي مهم، بشرط التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي – تركي شامل حول المصالح المتبادلة، من دون تصادم مع القوى العالمية، لكن مزايا النموذج الإستراتيجي التركي وإيجابياته الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام ٢٠٠٢ للاقتداء به في بناء أنظمة سياسية جديدة في الدول العربية بعامة، وفي الدول العربية التي مرت بتحولات ثورية مثل: مصر وتونس بخاصة، قد لا يكون نموذجاً قابلاً للتطبيق، لأن معظم الشروط التي أدت إلى نجاحه ليست متوافرة في الدول العربية **(سليم ، ٢٠١٢ :٤٦٦)**.

وقد رأت تركيا فــي الثورات العربيـة وعلـى لسان أحمد داود أوغلو، " أنها بمثابة تدفق طبيعـي للتاريخ وأنها عفوية وضروريـة جاءت متأخـرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات، مـن القرن العشرين، وأن التغييرات التـي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجـة عن ضرورة اجتماعيـة، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقـوف أمام ريـاح التغيير، فمثلت هـذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثـورات، وشملت الآتـي **(عبد القادر ، ٢٠١٢ : ٥٨٨) :**

أولا: احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية .

ثانيا : الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلمياً .

ثالثا : رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنباً لتكرار حالة العراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم .

رابعا: تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

خامسا: رعاية المصالح التركية العليا، التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم .

سادسا : الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

سابعا: عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربيـة واقتصار الدور التركـي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة .

ثامنا: مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها .

ورغم ازدواجية الموقف التركي من الثورة في ليبيا، إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم القذافي، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي، لذلك غيرت من موقفها ووافقت على التدخل الغربي، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس، و مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لم تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي، وقد اضطرت تركيا لأول مرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب، وأن لكل خيار ثمنه، إذ يعني اختيار مساندة الحكومات حفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي، لكنه يفقد النظام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب، كذلك كان عليها الموازنـة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية، وقد اتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر، كما هو الحال عندما

تبنت منهجاً حذراً تجاه أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتداخل تلك الأحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب، والقضايا الطائفية من جانب آخر، وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بدايتها، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية **(سليم ، ٢٠١٢ : ٤٩٧)**.

وارتبط الموقف التركي من الثورة في مصر بعدد من الأمنيات التي تتعلق بإيمانها العميق بضرورة تطبيق نموذجها في بعض الدول العربية، لاسيما القوية منها، إلى أن وصل الأمر إلى الرغبة بحمل ذات الاسم الذي يحمله حزب العدالة والتنمية، وهذا ما حدث في مصر، إذ حمل حزب جماعة الإخوان المسلمين المسمى ذاته، وهذا ما يفسر الرغبة التركية الصريحة في تقديمها المساعدات لمصر في شتى المجالات على هامش زيارة الرئيس التركي السابق عبد الله غول إلى مصر في شهر آذار عام ٢٠١١ **(أبو الحسن ، ٢٠١٢ : ٤٧)** .

ثم ازدادت التطلعات التركية باتجاه الرغبة في أن تكون مصر حليفاً مهماً لها، فقد عرضت تركيا فكرة شراكة إستراتيجية مع مصر تقوم على تحالف ديمقراطي بين البلدين، وارتفع سقف التعاون بينهما عقب فوز محمد مرسي بمنصب الرئيس في الانتخابات التي جرت في شهر حزيران ٢٠١٢، لكن تركيا أبدت انزعاجها الواضح من التحولات السياسية التي حدث في مصر بعد التطورات الداخلية التي جرت يوم ٣٠ تموز ٢٠١٣، والتي تم بموجبها عزل الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه، وتعالى التراشق الإعلامي بينهما على نحو غير مسبوق، وذلك انطلاقاً من فرضية أن الدور الإقليمي الذي تمارسه تركيا من خلال سلوك زعيمها رجب طيب أردوغان قد استبدت به قناعة أن أفول تجربة الإسلام المعتدل في الحكم على مستوى العالم العربي إثر سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة للدور الإقليمي لتركيا ولطموحات أردوغان الشخصية، إذ قدمت تركيا نفسها للعالم كنموذج للإسلام الليبرالي المعتدل الذي يمنع صعود الإسلام الجهادي المتطرف، وأن حكم الإخوان في مصر هو حلقة في هذا المسلسل **(عبد الفتاح ، ٢٠١٣ : ٩٨)** .

لم تكن السياسة التركية المتبعة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية تأمل كل هذا التوتر مع محيطها الإقليمي بالتزامن مع التطورات والتحولات التي صاحبت ثورات الربيع العربي، فهي كانت تمني النفس بحكم الإخوان في مصر وليبيا وتونس، والتخلص من نظام بشار الأسد في سوريا، وسيطرة الإسلاميين على السلطة في اليمن، لكن الأمور سارت بالاتجاه المعاكس للرغبات التركية، والتي أفصحت عن تدهور العلاقات مع مصر، وانتهاء حالة التقارب التي كانت تسود

علاقاتها مع سوريا قبل الربيع العربي، فضلاً عن تعثر تسوية مشكلاتها مع إسرائيل بشأن أسطول الحرية، وقد تزامن مع كل هذه التطورات حصول اصطفاف إقليمي تقوده إيران مع كل من العراق وسوريا ضد التوجهات التركية، وتنامي المشاعر السلبية من الشعوب العربية ضد تركيا جراء حالة الغموض في موقفها من التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية، ووضعها شروطاً أمام انضمامها للتحالف الدولي الساعي لضرب هذا التنظيم .

٢. الموقف التركي من تطورات الأزمة السورية

شهدت العلاقات التركية - السورية تحسناً ملحوظاً بعد تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية التركي عام ٢٠٠٢، التي أفادت كثيراً من الاتفاقية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول عام ١٩٩٨ التي تعهدت فيها سوريا بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني، بعد أن وصلت التهديدات التركية لسوريا ذروتها وكادت أن تصل العلاقات بينهما إلى حالة الانفجار قبل توقيع الاتفاقية المذكورة بأيام (**رضوان ٢٠٠٦ : ٣٠٦**) .

واتسم الموروث التاريخي الكبير بين البلدين بالسلبية والتوتر على الدوام، لاسيما بسبب نظام القطبية الثنائية الذي كان يهيمن على العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، فتركيا كانت حليفة الغرب، وعضواً في حلف شمال أطلسي (الناتو)، بينما كانت سوريا على علاقة وطيدة مع الاتحاد السوفييتي السابق، وانتهاء هذه الحقبة جعل استمرار الطابع السلبي لعلاقات البلدين أمراً مصطنعاً ويستلزم البحث عن إعادة النظر في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تمنع الدولتين من إقامة علاقات إيجابية ومستقرة **(أوغلو، ٢٠١١ : ٦٢٤)**.

لكن تداعيات انطلاق الثورة في سوريا منذ مطلع عام٢٠١١ ما زالت جذوتها مشتعلة، أعادت العلاقات التركية - السورية إلى درجة من السوء لم تبلغها من قبل، وجعلت سوريا تعيش مخاضاً عسيراً، اشتد فيه الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين سلطة الحكم المرتكزة على قوة النظام العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيدة له، وتشير الدلائل على أرض الواقع إلى تحول الأزمة من صراع داخلي إلى حرب أهلية ترتبط بتأثيرات قوى خارجية وبعض أطراف المعارضة **(منصور ، ٢٠١٢ : ٤٥)** .

وبدا واضحاً أن الموقف التركي من الأزمة السورية كان ثابتاً في تبني الحقوق التي يطالب المنتفضون بها، وحاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفع القيادة السورية إلى الانفتاح، وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجه الأتراك كثيراً من النصائح إلى الرئيس بشار الأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل

والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت **(باكير ، ٢٠١٢ ، ١٠٣)** .

لكن تطورات الأحداث أثبتت خطأ النظام السوري بعدم الاستجابة في الوقت المناسب للتدخل التركي ومحاولته انتزاع إصلاحات حقيقية من نظام الأسد لتهدئة الثائرين من بينها البدء فوراً في إصلاحات ديمقراطية جذرية من بينها إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وشفافة، والتوقف عن قتل المواطنين، وسحب الدبابات من المدن السورية، وإعادة الجيش إلى ثكناته، وقد جاءت هذه النصائح التركية بموجب رسائل وجهها أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي السابق، أعقبها تصريح رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان الذي أوحى للنظام السوري بأنه يتوقع قيام سوريا بإصلاحات فورية ، الأمر الذي دعا أحمد داود أوغلو لعقد مؤتمر صحفي قال فيه: " هذه كلمتنا الأخيرة للسلطات السورية؛ أول ما نتوقعه هو أن تتوقف هذه العمليات على الفور وبلا شروط، وإذا لم تتوقف فلن يبقى ما نقوله بخصوص الخطوات التي ستتخذ "، لكن القيادة السورية تجاوزت طريق العودة عندما استخدمت الدبابات والمدفعية ضد المدنيين، مما أثار غضب الحكومات التي كانت تتعامل بهدوء مع قمع النظام لمواطنيه **(الرشيد ، ٢٠١٣ : ١٨٤-١٨٥)** .

إن سلوك نظام بشار الأسد تجاه الشعب السوري دفع الحكومة التركية إلى تخليها عن سياستها السابقة التي كانت تمتنع بموجبها عن الانضمام إلى العقوبات أو الأعمال التي تقررها الأسرة الدولية، بالتضامن مع موقف دول الخليج العربي الست التي أدانت سفك الدماء في سوريا، ولا شك أن تركيا كانت تسعى لأداء دور البديل الإستراتيجي المتاح أمام العرب ومنهم النظام في سوريا في حقبة ما بعد القطبية الثنائية، والمقصود بالبديل حسب وجهة النظر التركية يعني الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية، وله القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تحقق مصالح جميع الأطراف، وأن تركيا تعتقد بأن شروط هذا البديل الإستراتيجي الذي تهيأ لسوريا تتوافر فيها ،وهي الشروط ذاتها التي يمكن للعرب مجتمعين أن يحققوا الاستفادة منها، وهي **(سليم ، ٢٠١٢ : ٤٦٦):-**

أ. امتلاك تركيا للقدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الاستفادة منه لتحقيق أهداف الطرف الآخر سواء كان سوريا أو أي دولة عربية أخرى .

ب. توفر الرغبة لدى تركيا في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة من المصالح التي تجمعها مع العرب .

ج. الاشتراك التركي مع العرب في مجمل القيم والتوجهات السياسية التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها في العلاقات الدولية والإقليمية .

د. التوافق الوطني الموجود في تركيا حول مشروع مشاركتها لأي دولة عربية وعلى المدى الطويل، بحيث لا تكون المشاركة مرتبطة بحزب معين في السلطة، وإذا خرج منها سقطت المشاركة .

لذا لم تقبل تركيا أن تصبح وسيطاً في الأزمة السورية فحسب، بل عبرت عن قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، فكان تحركها ليس من أجل التهديد بالتدخل العسكري والتهديد بتسليح رجال المعارضة السورية وأفراد الشعب للدفاع عن أنفسهم في مواجهة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السورية، بل من أجل منع تدخل القوى الدولية في الغرب أو حلفائها، لأن تركيا تدرك جيداً مدى خطورة مثل هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا وعلى دول المنطقة جميعها **(الرشيد ، ٢٠١٣ : ١٨٦) .**

وفي ظل كل هذه الأجواء جاءت محددات الموقف التركي من الأزمة السورية مع بدء الاحتجاجات الشعبية في مدينة درعا الحدودية مع الأردن في منتصف آذار ٢٠١١، وتطور هذا الموقف تدريجياً تبعاً لعدد من المعطيات، من أهمها: الموقف التركي العام من التطورات التي شهدها العالم العربي، المتمثل في مساندتها جميع المواقف الشعبية المطالبة بالديمقراطية بمزيد من الحرية وحقوق الإنسان، مع الحرص على أن يكون الانتقال في السلطة سلمياً، لذلك تدرج الموقف التركي وفقاً للمراحل الآتية **(باكير ، ٢٠١٢ : ٦٢٣)** : -

أولا: مرحلة تقديم النصائح : حاولت الحكومة التركية خلال هذه المرحلة التي جاءت مع بدء الاحتجاجات الشعبية في آذار ٢٠١١، دفع النظام السوري إلى إجراء الإصلاحات من أجل تجاوز الوضع المتفجر، وأبدت القيادة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح في أسرع وقت، فأصدرت الخارجية التركية بياناً في ٢٥ /٢٠١١/٣ شدد على العلاقات الراسخة التي تربطها مع سوريا .

ثانيا: مرحلة تقييم الوضع السوري : شهدت هذه المرحلة التي تمتد خلال شهر نيسان عدة محطات كان من أبرزها اتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف أنحاء سوريا، وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين بشكل كبير، وصدور إدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إذ لجأ الجانب التركي في هذه المرحلة إلى إعادة تقييم الوضع بعد فشل محاولاته في دفع النظام السوري نحو إجراء إصلاحات حقيقية، وتوصلت الحكومة التركية إلى نتيجة مفادها أن نظام الرئيس بشار الأسد يسير في اتجاه مغاير للنصائح التركية، مما حدا بتغيير لهجة تركيا تجاه الأسد مع الاحتفاظ بالمضمون السابق لرغبتها بقدرة سوريا على تجاوز الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات، فأصدرت الخارجية

التركية تعليقاً يوم ٢٢/ ٤ / ٢٠١١على الأحداث التي جرت في ذلك اليوم التي سميت بأحداث الجمعة العظيمة، وطالبت تركيا في هذا التعليق الحكومة السورية بعدد من الخطوات، تبع ذلك الاتصال الذي أجراه رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد في يوم ٢٦ /٢٠١١/٤، أعرب فيه عن المخاوف التركية من استمرار الأحداث مطالباً بتقديم الإصلاحات، كما عقد مجلس الأمن القومي التركي جلسة له بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨ خلص فيها إلى عدد من التعليقات والتوصيات المتعلقة بالأزمة السورية .

ثالثا: مرحلة الضغط على الجانب السوري : شهدت هذه المرحلة تسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف التركية من عدم الأخذ بنصائحها في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية، وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان، فعمل الجانب التركي على تحذير النظام السوري من سياسة القتل التي ينتهجها ضد شعبه، وأن الاستمرار بهذه الأعمال يدفع المجتمع الدولي إلى تشديد ضغوطه على سوريا، ويتخذ مواقف حادة منها، وأن تركيا ستكون مضطرة إلى القيام بما يجب عليها من خلال النهوض بمسؤوليتها تجاه هذا الموقف .

ثم تجمعت لدى الجانب السوري والمتابعين للشأن العربي انتقادات لاذعة عن السياسة التركية وتطلعاتها الإقليمية، فجرى وصفها بأنها سياسة دفينة تسعى إلى إعادة إنتاج الإمبراطورية العثمانية من جديد، وهي لم تكن بحجم الإمكانات الحضارية والاقتصادية والسياسية بل كانت أشبه بنوع من الرهان على الدور الوظيفي لتركيا في الإستراتيجية الغربية وعضويتها في الحلف الأطلسي (الناتو)، وعليه فقد انهارت هذه السياسة الطموحة في الشرق الأوسط، وأن تركيا التي كانت قبل عامين من ذلك التاريخ تنهض بسرعة كبيرة في الداخل والخارج تبدو اليوم أمام أزمات داخلية كبيرة وعلاقات سلبية مع دول الجوار الجغرافي، سمتها السلبية والفتور والتوتر بدلاً من نظرية صفر المشكلات التي أطلقها أحمد داوود أوغلو، وفي العمق فإن تركيا تشعر بخيبة أمل كبيرة لما آلت إليه سياستها الخارجية ولاسيما تجاه الشرق الأوسط على وقع تطورات الأزمة السورية **(دلي ، ٢٠١٢ : ٤٦).**

وفي أثر تلك التطورات انتقل التقييم التركي الرسمي إلى مرحلة الاعتقاد بأن سقوط النظام السوري لا يشكل أي حساسية لدى تركيا، ولا مخاوف لديها من التعامل مع أي بديل عنه شرط أن يلتزم البديل بخطوات وضع سوريا في الطريق السليم لمنح الحريات للشعب السوري، وتطبيق

الديمقراطية، لكن أكثر ما يخيف تركيا هو انهيار النظام السوري بما يؤدي إلى الفوضى دون أن يكون هناك بديل، فتنتقل الفوضى إلى الدول التي لها ارتباطات مع سوريا **(باكير، ٢٠١٢ : ٦٣٨).**

ومع مضي الأشهر وتفاقم الأزمة السورية، وتحوُّل المسار من أزمة داخلية تتعلق بالإصلاح والحرية إلى أزمة في العلاقات الدولية بحكم الاصطفاف الذي جرى، سرعان ما تحول الإلحاح التركي على الإصلاح إلى ضغط سياسي ودبلوماسي على النظام السوري، ومن ثم توالت التهديدات التي بدأ يطلقها رجب طيب أردوغان عن الفرصة الأخيرة، وعدم السماح بتكرار ما جرى في حماة وصولاً إلى دعوته الرئيس السوري إلى التنحي عن السلطة، لكن تحولات الموقف التركي تظهر أن الأزمة السورية وبحكم تعقيداتها وتشابكها وتداخلها مع العديد من القضايا الإقليمية والمصالح الدولية، جعل من الدور التركي دوراً حذراً يحاول التوافق بين السعي إلى تغيير النظام في دمشق وتجنب التداعيات على بلاده، نظراً لأن التغيير الجاري يطال المنطقة بأكملها، وتركيا ليست استثناءً رغم تقدم تجربتها في الممارسة الديمقراطية على العديد من الدول العربية هذا من جهة، ومن جهة ثانية كشفت تطورات الأزمة السورية أن الدور التركي على الرغم من الحديث عن استقلالية السياسة الخارجية التركية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية دور مرتبط في وظيفته بالإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعليه؛ فإن الموقف التركي الذي أعطى في البداية صورة هائلة لقوة تركيا وقدرتها على التأثير في الأزمة السورية سرعان ما تحول إلى وسيلة إعلامية أضرت بمصداقية القيادة التركية إلى درجة أن القادة الأتراك أفصحوا عن نواياهم الحقيقية في إعادة المجد العثماني **(دلي ، ٢٠١٢ : ٨٨)** .

عكست تفاعلات القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، حالة التصارع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فقد وصلت تجاذبات هذين الطرفين ومنازعاتهما إلى الأزمة السورية، وذلك من خلال السماح لتلك القوى الإقليمية بحرية الحركة تجاه أطراف هذه الأزمة، وهو ما يمكن ملاحظته بشكل خاص في التدخلات العسكرية لكل من إيران وتركيا وبعض دول الخليج العربي في دعم هذا الطرف أو ذاك سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر أو عبر أدوات محلية، وهو الأمر الذي يبدو أكثر وضوحاً في ازدياد دور الجماعات المسلحة ذات الصبغة الطائفية المرتبطة بإيران.

ويقابل ذلك الدور للجماعات المدعومة من إيران تنامي تطورات المواقف التركية من الأزمة السورية، فالسياسة التركية لم تتوان في شجب العنف المفرط الذي استخدمه النظام السوري تجاه شعبه، في المراحل الأولى التي أعقبت اندلاع الاضطرابات في سوريا، إلى جانب تحرك تركيا ببطء حيال هذه الأزمة، التي أخذت تشغل أروقة السياسة داخل البيت التركي، وذلك لكونها تضع

في اعتباراتها التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها أمن تركيا القومي، جراء وجود عدد من الأكراد السوريين الذين قد يتم استخدامهم ضد تركيا في مؤازرة أبناء قوميتهم من الأتراك، الأمر الذي يثير مشكلات جديدة للنظام التركي لا قبل له على مواجهته في الظروف الراهنة، كونه يفتح ملفات تحاول جاهدة غلقها منذ سنوات طوال، فضلاً عن شعورها بالريبة من وقوع صدام مباشر بينها وبين إيران الداعم القوي للنظام الرئيس بشار الأسد .

لكن ذلك لم يمنع تركيا من الدخول في مخاطر هذه الأزمة التي قد تؤدي تداعياتها إلى انفلات الصراع في منطقة الشرق الأوسط، فظهرت التدخلات التركية في تقديم دعمها ضمن البعد الطائفي الديني بما يتيح لها كسر الحدود السياسية الجغرافية، عبر تسهيل عمل المنظمات ذات التوجهات الدينية العالمية مثل القاعدة وفروعها في المنطقة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، من الظهور في المشهد السياسي ذي الأبعاد المتداخلة في سوريا والعراق .

٣. الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية

انحصرت التوجهات التركية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بين خيارين لا ثالث لهما: إما المعسكر الغربي، وإما المعسكر الشيوعي، كما سعت تركيا لاستغلال أي فرصة من أجل إنجاح إستراتيجيتها في المنطقة العربية، وذلك خلال عهود الحكومات المتعاقبة السابقة لحكومة حزب العدالة والتنمية، فحاولت تركيا استغلال أي فرصة من أجل توظيفها لصالحها في علاقاتها مع العرب، لذلك؛ انحازت تركيا منذ منتصف القرن العشرين بفعل عوامل عديدة إلى المعسكر الغربي، واعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، وقد جاء السلوك التركي هذا كثمن مقابل حصولها على حق العضوية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٢، والمشاركة في المؤسسات الأوروبية، وهكذا على امتداد الحرب الباردة أصبحت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، فيما كان الدور التركي فاعلاً، لكن من زاوية سلبية ضد شعوب هذه المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية، وليس وقوف تركيا في الأمم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينيات من القرن الماضي سوى العنوان الأكثر فجاجة في هذا التوجه **(البربار، ٢٠٠٨ : ٢٣١).**

وعلى خلفية عدد من التحولات التي شهدها مجرى العلاقات الدولية خلال العقدين المنصرمين قامت تركيا باستغلال تلك التحولات واستطاعت توظيفها من أجل تحقيق تقارب مع تل أبيب، وقد عدت تلك التحولات من الفرص المساعدة في إنجاح إستراتيجيتها الإقليمية، وإظهار موقفها من القضية الفلسطينية، بعد أن وصلت علاقاتها السابقة مع إسرائيل إلى مرحلة التحالف

الإستراتيجي، الأمر الذي لَطّفَ من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الإقليم جراء التعاون مـع إسرائيل، وقد تزامن ذلك مع عدد من التحولات الدولية والإقليمية التي كان مـن أبـرزها **(اللباد ، ٢٠١٢ : ٧٠٥)** :

أ. انتهاء الحرب الباردة، وما نجم عنها من فقدان تركيا دورها التاريخي كمانع جغرافي مضاد للتمدد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط ، وخروجها من المنظومة الأمنية كخط مواجهة أمامي فـي الحرب الباردة .

ب. آثار حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ وما نجم عنها من تزعزع النظام العربي في الإقليم، ومن بعدها حصول تداعيات كبيرة في المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

ج. تصاعد المشكلة الكردية في تركيا وما تبعها من تدهور نسبي في صورة تركيا بالغرب ، وهو ما ظهر في امتناع الغرب عن توريد سلاح متطور إليها .

د. التقدم في بعض محطات عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين مثل: مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، ومعاهـدة السلام الأردنية - الإسرائيلية عــام ١٩٩٤، وتعثرها في محطات مهمة أخرى.

ثم شهد الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد وصـول حزب العدالة والتنميـة إلى سدة الحكم في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢، تبايناً واضحاً في طبيعتـه، فبعد أن أفصح عن بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية - الإسرائيلية، وما زالت تفاعلاتها تجـري حتى الآن، إذ سعى حزب العدالة والتنمية إلى إنجاح إستراتيجيتـه تجاه إسرائيل من خلال العمـل الجدي لإيجاد فرص مناسبة، لاسيما أن إسرائيل لم تُخفِ قلقها وخشيتها من وصـول حزب إسلامي للسلطة في تركيا بما يُغيّر علاقاتها المتميزة مع هذا البلد المهـم ، وهذا الأمر قد جرى تلمسه بعد أن شهـدت علاقات البلدين تآكلاً وتراجعاً تدريجياً، لكن مستمراً، ما لبث الموقف التركي أن تغير بعد مرور وقت قصير إذ تحـول الموقـف التركي في نوعيته وطبيعتـه منتقـلاً بالعلاقات مع إسرائيل من علاقـات تحالف كانت سائدة بين الدولتين فـي الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٣، إلى علاقات تناقض وصدام، أدركت إسرائيل فيها أن موقف تركيا يعتمـد أساساً على جملة من المعطيات، يأتي في مقدمتها: صـانع القرار فـي تركيا، لاسيما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي، فقد كانت إسرائيل مرتاحة لموقف تركيا منها ما دامت المؤسسة العسكرية التركية هي التي تتخذ هذه القرارات أو تؤثر تأثيراً حاسماً في متخذها، لأن إسرائيل خلقت علاقات قوية مع المؤسسة العسكرية التركية

طوال العقود الأخيرة، علاوة على الخشية الإسرائيلية من ظهور حالة تقليص دور المؤسسة العسكرية في صنع القرارات، وتولي الحكومة المنتخبة ديمقراطياً هذا الأمر، لأنها تدرك أن قطاعاً واسعاً من الرأي العام التركي، يمثل الأغلبية في صفوف الشعب التركي، يناصر الشعب الفلسطيني ويقف ضد البطش الإسرائيلي بالفلسطينيين **(محارب ، ٢٠١٢ : ٧٣٣)** .

وبهذا فقد أصبحت فرص نجاح السياسة التركية تجاه المنطقة العربية مرهونة بطبيعة الموقف التركي من القضية الفلسطينية، ومدى تأثرها بالمحيط والبيئة الإقليمية والدولية كسائر العلاقات الدولية، خاصة أن العلاقات التركية الإسرائيلية ليست تقليدية بين الجارين، وإنما هي علاقات تتسم بتعدد أوجه التشابه والاختلاف، إضافة لوجودهما في محيط إقليمي غير منسجم مع أيديولوجياتهما الدينية والسياسية، ويؤثر في علاقاتهما إيجاباً وسلباً، وفقاً لتطورات العلاقات التركية – العربية فيما يتعلق بالجانب التركي، وتأثر العلاقات التركية - الإسرائيلية بالمنظومة الإقليمية الغربية فيما يتعلق بهما معاً، وبالصورة التي تدفع باتجاه تعزيز العلاقات رغم الاختلافات والتحديات التي تواجه علاقاتهما **(خماش ، ٢٠١٠ : ٥٧)** .

تجد الدراسة من الضروري إجراء مناقشة استقصائية عن الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية عبر محاولة الإجابة عن السؤالين الآتيين :

١. ما حقيقة الموقف التركي من تكرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ؟
٢. ما هي مآلات العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الموقف التركي من تحولات الصراع العربي الإسرائيلي ؟

أشارت معطيات الواقع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أن العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ قد مثّل نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فقد جاء العدوان في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والإسرائيلي إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى، لذا فإن العدوان على غزة قد ولد قناعات بأن إسرائيل غير جادة في المفاوضات مع سوريا، وأن تلك المفاوضات قد أصبحت أمراً من الماضي، لذا فقد مثل العدوان نهاية الطموح التركي في القيام بدور المرجعية الإقليمية المقبولة من كل الأطراف في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان يظهر معارضته الشديدة للسلوك

الإسرائيلي في واقعة دافوس الشهيرة بداية عام ٢٠٠٩*، إذ أبلغ رسالة علنية مماثلة لإسرائيل مفادها: أن الدفء في العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد أصبح أيضاً من الماضي، لكنه من المستبعد في كل تفاصيل الأزمة التركية - الإسرائيلية أن تحصل القطيعة الكلية بين الطرفين .

أما ما يتعلق بمآلات العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد شهد سنوات تراجع العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال الفترة مطلع عام ٢٠٠٩ لغاية آذار ٢٠١٣، إذ تبلورت فرص عديدة كانت تصب في جانب نجاح علاقات الطرفين، وذلك نتيجة ازدهار التعاملات التجارية والعلاقات الاقتصادية بينهما التي أخذت منحى آخر حيث استمرت دون عائق، ورغم تراجع السياحة الإسرائيلية في تركيا، إلا أن التجارة سجلت نمواً مطرداً، كما شهد التعاون في المجال الأمني نشاطاً ملحوظاً، إذ لم تمنع الأزمة بين البلدين، من القيام تركيا بتقديم عرضها بالمساعدة في إطلاق سراح الجندي" شاليط "، فقد أبدى رئيس المخابرات التركية لنظيره الإسرائيلي تقديم العون، وذهب إلى حد الوساطة مع حماس، ما أعطى انطباعاً بان الحالة الشاذة في العلاقات التركية - الإسرائيلية وجدت طريقها نحو النهاية والتصالح. وما إن جرى الإعلان في إسرائيل وتركيا يوم٢٠١٣/٣/٢٢ عن عودة العلاقات بينهما، إذ قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتذاراً إلى نظيره التركي رجب طيب أردوغان، وذلك عن مقتل الأتراك التسعة في الهجوم الإسرائيلي على مجموعة السفن التي كانت تنقل مساعدات إلى قطاع غزة في آيار ٢٠١٠، حتى اتفق البلدان على إعادة تطبيع علاقاتهما، بما فيها إعادة السفراء، وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي .

ورغم كل ذلك فإن تركيا كانت دائماً ترى أن مصيراً مشتركاً يجمعها مع دول منطقة الشرق الأوسط العربية، لذا؛ فإنها عملت بكل ما أوتيت من جهد وتأثير على حل مشكلات المنطقة بعدّها مشكلاتها الخاصة، كما ثمنت تركيا دور الدول الفاعلة في المنطقة، وقدرتها على تقديم إسهامات جادة في المبادرات التي تتعهدها، ووضعت تركيا آمالاً في أن تتعاون دول المنطقة على حل مشكلاتها، بجهد مشترك وكأفراد في أسرة واحدة .

* واقعة دافوس عام (٢٠٠٩) : أصبح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عندما كان يشغل منصب رئاسة الوزراء ، أبرز المنتقدين للعملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية عام (٢٠٠٨)، عندما فاجأ كافة المراقبين بتصريحاته العنيفة التي أدلى بها في جلسة نقاش مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع دافوس بسويسرا. وقال أردوغان الغاضب موجها حديثه لبيريز : «أنتم (إسرائيل) تعرفون جيدا كيف تقتلون الناس... رفعك لصوتك (بالنسبة لي) يظهر لي سيكولوجية الشعور بالذنب».وقال أردوغان: «أنتم قتلتم الناس»، مضيفا «تقول الوصية السادسة (لا تقتل). وغادر أردوغان جلسة النقاش غاضبا، بعد مقاطعته من قبل مدير الجلسة واحتجاجه على منح بيريز مزيد من الوقت للتحدث، قائلاً » بالنسبة لي دافوس انتهى».

المبحث الثاني

أدوات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

استخدمت تركيا عدداً من الأدوات في سياستها المتبعة تجاه الدول العربية، إذ باتت تشكل فرصاً مناسبة في مراحل تنفيذ هذه السياسة، لذلك لعبت وزارة الخارجية التركية دوراً في صياغة سياسة براجماتية من أجل التغلب ولو جزئياً على القيود التي قد تعترضها، فسعت إلى تحويل تلك القيود إلى فرص من أجل إنجاح تلك السياسة، فانتقل الخطاب النظري للخارجية التركية الذي تبناه منظر الفكر السياسي التركي الجديد أحمد داود أوغلو، إلى الممارسة الفعلية سواء قبل ثورات الربيع العربي أو بعدها، إذ هنالك توقعات أكثر بمشاهدة نتائج واقعية، بعد أن أصبحت الرؤية الجديدة لتركيا تعد بدور مركزي لها في رقعة جغرافية واسعة من أفريقيا إلى آسيا، وهي الرقعة التي تشتمل تقريباً على التحديات الرئيسة للأمن العالمي كافة .

إن فكرة السياسة الخارجية المتكاملة التي طرحها أحمد داود أوغلو عندما تولى حقيبة الخارجية في الحكومة التركية للفترة أيار ٢٠٠٩ - آب ٢٠١٤، هي فكرة مقنعة بالنسبة لتحديد برامج السياسة الخارجية التركية، لكن إمكانية تنفيذها تعتمد على مدى تقبل الأطراف الأخرى التي تتوجه لها تلك السياسة سواء كانت تجاه الدول العربية أو للاستمرار في طريق الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، لاسيما أن المهمات التي باشرت بها وزارة الخارجية التركية هي مهمات شاقة تتعلق بقضايا لها من التأثير الكبير لعدد من المسائل على السياسة الداخلية مثل قضية قبرص وشمال العراق والوضع في سوريا وتطورات التغيير الثاني في نظام الحكم المصري، بحيث تطلبت كل تلك القضايا التحرك بدبلوماسية خارجية ناعمة تتناغم مع قنوات الاتصال مع الرأي العام التركي من أجل تعزيز صورة نفوذ تركيا الناعم في الذهنية الدولية، هذه الصورة التي كشفت عن الحاجة إلى تأسيس قاعدة صلبة حول الشراكة النموذجية التي دعا لها الرئيس باراك أوباما من أجل ضمان تعاون طويل الأمد عبر استغلال الفرص المتاحة للمصالح الإقليمية والدولية المتقاربة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يمكن تحقيقه عبر التحرك الجدي بين الطرفين تجاه الوضع في سوريا ومصر لغرض الوصول إلى وضع يريح فيه جميع الأطراف .

يتناول المبحث الثاني أدوات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : الأدوات الداخلية .

المطلب الثاني : الأدوات الإقليمية .

المطلب الثالث : الأدوات الدولية .

المطلب الأول

الأدوات الداخلية

طرأ على الوضع الداخلي في تركيا عدد من التطورات والتحولات، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وخلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وقد برزت مجموعة من القضايا التي لم يكن من الممكن طرحها للنقاش في تركيا من قبل فأضحت محل نقاش وجدل، وقد توصل قادة حزب العدالة والتنمية إلى تشخيص الوضع التركي عند تسلمهم الحكم عام ٢٠٠٢تشخيصاً موضوعياً سليماً وواقعياً كما هو موجود وليس كما يريدون رؤيته، أي بنظرة موضوعية مجردة غير أيديولوجية أو دينية أو عاطفية، وتوصلوا عبر هذه القراءة إلى عدة نقاط تخدم توجهات الإستراتيجية التركية القائمة على فكر حزب العدالة والتنمية، وكان من أبرز تلك النقاط **(باكير، ٢٠١٢ : ٦٢)**:

١. تعد المؤسسة العسكرية في تركيا اللاعب الأساسي والرئيس في البلاد، وبأنها حامية العلمانية المتطرفة المعادية للدين، وليس من الممكن مواجهتها .
٢. تحتمي الأحزاب القومية المتشددة والعلمانية خلف المؤسسة العسكرية، وتتربص لأي جهة تحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي .
٣. يعاني الاقتصاد الوطني من تدهور واضح ، و ظروف الواقع الاجتماعي تتجه إلى الفقر، ومزيد من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية .
٤. تدهور الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة .
٥. يتعلق عدم استقرار الوضع الداخلي في تركيا بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية .

وقد أسهم ذلك التشخيص في نجاح حزب العدالة والتنمية في بلورة سياسة داخلية تتجاوز فيها القيود التي كانت تواجه الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي، وبذات الوقت وجد العديد من الأوساط الإسلامية والعربية في تجربة حزب العدالة والتنمية خلاصاً من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية، والأحزاب الإسلامية في دول منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية، لما أظهره هذا الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبراجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح في الحكم، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للوزارة في تركيا ابتداءً من عام ٢٠٠٢، وانتصاراته الانتخابية المتلاحقة وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي، بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق

الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد منذ احتلال العراق عام٢٠٠٣ حتى بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨، وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية بعد عام ٢٠٠٢ ، إلا أن هذه العودة إنما جاءت لتخدم في الواقع قضايا تركيا ومصالحها الوطنية والجيوسياسية قبل أية اعتبارات أخرى **(اللباد ، ٢٠١٠ : ٢١٤).**

وشهدت العلاقات العربية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية تطورات إيجابية على مختلف المسارات، حيث شاركت تركيا في عدد من مؤتمرات القمة العربية، كما شاركت في معظم التفاعلات العربية، لا بوصفها شاهدة على أحداث المنطقة العربية فحسب، بل طرفاً رئيساً في بعض هذه الأحداث، وهنا استفادت تركيا من مجموعة الأدوات التي تخدم سياستها في هذه العلاقات :

١. الأدوات المتعلقة بالجانب التركي

برزت مجموعة من الأدوات المتعلقة بالجانب التركي و هي بمثابة تحديات سبق وأن واجهت السياسة التركية في المنطقة العربية، وكان من أبرزها:

أ. الدبلوماسية

حاولت تركيا تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة، لوجود امتدادات إقليمية مؤثرة لهذين المجالين داخل تركيا، فسعت حكومة العدالة والتنمية لتعزيز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا، وأعلنت تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك الفلسطينيين وإسرائيل، كما أسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل: سوريا والعراق أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي **(البرصان ، ٢٠١٢ : ٤٧٣)** .

وتناول أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" قيود المصلحة الوطنية التركية من خلال تناوله لموقف تركيا ونظرتها الجدية إلى علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وفق توجه يجري تقسيم النظام العالمي الجديد على الأسس والمراحل التي شهدها العالم ما بعد١١ أيلول ٢٠٠١ وهي: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، ومرحلة تأسيس نظام دولي جديد إذ تعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام **(نور الدين، ٢٠١٠ : ١٣٧).**

ومن جهة أخرى أخذت القيادة التركية تتحرك بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في دبلوماسيتها الناشطة في العالمين العربي والإسلامي، وهذا توجه جديد يبتعد عن السياسة السابقة المحافظة غير

التدخلية تجاه جيرانها الشرقيين والجنوبيين، وأظهر الرأي العام التركي اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق الأوسط، وأخذت قيادة حزب العدالة والتنمية تتصرف بشكل يشابه القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أخرى من العالم، أمثال الهند وجنوب أفريقيا وإندونيسيا والبرازيل، وفي هذا السياق جاء التعاون البرازيلي – التركي في مجلس الأمن الدولي في أيار ٢٠١٠ بخصوص أزمة البرنامج النووي الإيراني، وهذا يمثل توجهاً تركياً في عدم التبعية المطلقة للسياسات الغربية الدفاعية والسياسية، ولكن تركيا تفعل ذلك بصورة متوازنة وحذرة وضمن معادلات الوضع القائم في العلاقات الدولية، وظهر ذلك جلياً في السياسات المحافظة التركية تجاه تغيرات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن الاتجاه في علاقات تركيا بجوارها يتجه أكثر نحو سياسات أكثر وثوقاً ومبادرة وضمن توجهات المصلحة الوطنية **(سميرة ، ٢٠١٢ : ٧٧) .**

ب.الإصلاح السياسي

تبقى الأدوات التي تنبع من الداخل التركي هي الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسة تركية فعالة على المستوى الإقليمي، فقد قامت تركيا باتباع موقف ايجابي من الإسلام، لكنها تبنت العلمانية كأساس لنظام الحكم، وتجاوزت حالة العداء التاريخي للدول الأوروبية، وحصلت على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وسارت في طريق الديمقراطية عبر تهيئة السبل الكفيلة بإيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبنت نظام التعددية الحزبية، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية، ونجحت في مشروع الثورة المعرفية، وتمتعت تركيا بموجب ذلك بدرجة معينة من الاستقلال الوطني **(هاربر ، ٢٠٠٧ : ١٩٤) .**

وتنطلق السياسة التركية تجاه المنطقة العربية من رؤية أن يكون للتحول المحلي الأولوية لا سيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد مكن الإصلاح الداخلي من إبراز دور تركيا على أنها مروّج للسلام في المناطق المجاورة، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية، وكانت السياسات الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل المحلية، وعادة ما كان يوافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارج والبحث عن خارجيين يمثلون الأسباب الحقيقية وراء المشاكل الأمنية، وقد يكون لهذه المشاكل مسببات خارجية في بعض الأحيان، إلا أن النخب السياسية كانت غالباً ما تبالغ في الحديث عنها واستغلالها لإحكام سيطرة تلك النخب على السلطة، أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حداً لما سمي عزلة الدول المجاورة لتركيا، إذ يعد أحد أهم عناصر رؤيته هو جعل الانحيازات والصور السلبية المسبقة، لاسيما عن الشرق الأوسط، شيئاً من الماضي، وهو التحول الذي سهّل على تركيا

تحرير سياستها الخارجية كلياً من قيود العوامل المحلية **(آراس، ٢٠١٢ : ١٦)** .

لذلك تجهز حزب العدالة والتنمية قبل نزوله إلى الواقع، بتبني مطالب اجتماعية لتدبير الشأن العام، وذلك للبرهنة فيما بعد على كفاءة الحزب في تطبيق ما يدعيه من أفكار وبدائل، بدلاً من الاكتفاء بالتنظير واعتماد الطرق والوسائل والخطاب نفسها، لذلك فإن نجاح الحزب داخل تركيا، وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطيها سابقاً، أسهم في تسليط الضوء على فكره في الشرق الأوسط **(باكير، ٢٠١٢ : ٦٤)** .

ج. النزعة العثمانية الجديدة

استفادت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، من بعض الأدوات المعتمدة من قبل قادة حزب العدالة والتنمية الذين لديهم نزعة عثمانية جديدة، ويسعون لتزعم العالم الإسلامي كبديل عن الإخفاق والفشل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو كمبدأ عام في إطار تعزيز الحضور التركي في المنطقة العربية، وهو ما يثير حفيظة فئات واسعة من العرب وفي الاتجاهات السياسية كافة **(نور الدين ، ٢٠١٢ : ٢١)** .

لذلك لم تكن علاقة تركيا بالمنطقة العربية، علاقة رتيبة بين طرفين متكافئين، إذ كان هناك ثمة بعد إشكالي في تلك العلاقة، يُظهر التمايز والاختلاف، مثلما يبرز التداخل بينهما في مراحل تاريخية سابقة والذي تحول من مجرد ارتباط وتعارف إلى وشائج عميقة، وبات التأثير العربي الإسلامي ظاهراً في الهوية التركية، مثلما تجلى التأثير التركي واضحاً في ثقافات المنطقة العربية وهويتها وبناها **(Kansu,٢٠١٠: ٩٨)**.

لذلك تحدث أحمد داود أوغلو في كانون الثاني ٢٠١٢ عن إحياء سني، وتكتل سني عربي محتمل ضد الإحياء الشيعي الذي تقوده إيران بعد تعاظم قوتها بفضل برنامجها النووي، وزاد على ذلك بالقول: "إن ما يحدث في عدد من الدول العربية هو ربيع إقليمي أو ربما إسلامي وليس ربيعاً عربياً، وإن ما يجري في المنطقة يضع أسس المائة عام المقبلة، وإن تركيا لا تريد لهذه الموجة أن تنتهي إلى خيبة أمل، وأن تغرق الدول في صراعات في ما بينها" **(نور الدين ، ٢٠١٢)**.

وعليه؛ أصبحت المنطقة العربية بالنسبة للأتراك فرصة وتهديد في ذات الوقت، فهي مصدر تهديد للاستقرار الداخلي في تركيا وتكوينها الاجتماعي، لاسيما من جهة تداعيات المسألة الكردية، وتزايد تأثير الراديكالية الدينية، والطبيعة المتوترة للعلاقات الإقليمية، وتدخل الدول الكبرى، إلى جانب المطالب الجغرافية والتاريخية لعدد من الدول والتكوينات الإثنية، وهي فرصة من حيث كون المنطقة العربية ترتبط بالمخيلة السياسية والدينية والذاكرة الثقافية والتاريخية، وتشكل حيزاً

اقتصادياً مهماً للتبادل التجـاري والاستثمار ومشروعات التكامل الإقليمي والمكانـة والنفوذ **(محفوظ ، ٢٠١٢ : ٣١١)** .

د. الأدوات الاقتصادية

جهزت تركيا أدوات سياستها الاقتصادية الخارجية ضمن إطار إستراتيجيتها العامة الجديدة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢، من خلال مسارات مرنة تتعلق بالتعامل مع غير العرب، إذ يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها، وبالتالي خدمة أهدافها الإستراتيجية الأخرى، لكن المسار المتعلق بالتعامل مع الدول العربية يعد كأحد أبرز الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، ذلك لأنها تدفع بعدم ظهور مشكلات إقليمية إلى الواجهة، مما يسهم في تحقيق سياستها في الأمد القصير، وربما المتوسط، إذ أن المضي بخطوات جادة في ترسيخ العلاقات الاقتصادية العربية التركية، يعد أمراً ممكناً عند إقامتها على الأسس الصحيحة، ويسهل تنفيذها عند توفر الإرادة السياسية للدول العربية وتركيا من أجل الدفع بهذه العلاقات خطوات إلى الأمام لما فيه مصلحة كل الأطراف، شرعت تركيا بالتوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع الدول العربية، عبر خلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد يقوم بين دول المنطقة، وبإرادة هذه الدول **(الحمش ، ٢٠١٢ : ٢٠٦ – ٢٠٧)**.

وعلى الرغم من توفر جوانب القوة الجيوسياسية في الاقتصاد التركي إذ منحته خصائص جيدة يمكن حصرها في: ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي؛ وتطور القطاع الصناعي وارتفاع مساهمته في الناتج القومي؛ وتوفر الإمكانيات الزراعية؛ وتنامي عوائد قطاع السياحة، إلا أن نقاط الضعف في الاقتصاد التركي نابعة من مشكلات عديدة، من أبرزها: أزمة الطاقة؛ وعدم استقرار سوق العمل؛ وانفتاح الاقتصاد التركي وتبعيته للخارج؛ وقصور القطاع العام وغموض دوره في الحياة الاقتصادية؛ وارتفاع الإنفاق العسكري؛ وتفاقم مشكلة سداد الديون الخارجية، وتنامي ظاهرة التضخم؛ وبروز ظاهرة العجز في الميزان التجاري للاقتصاد التركي **(العتابي ، ٢٠١٢ : ١١٠ – ١١٩)** .

لذلك جاءت مساعي تركيا لرسم سياستها الاقتصادية الخارجية ، في إطار إستراتيجيتها الجديدة، عبر إيجاد مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها، خدمة أهدافها الإستراتيجية الأخرى فيما بعد ، فقد سعت تركيا للتوجه نحو إقامة شراكات جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما مع الدول العربية من أجل خلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد، يقوم بين دول المنطقة وبإرادتها **(الحمش ، ٢٠١٢ : ٢٠٧)** .

لقد سعى قادة حزب العدالة والتنمية لاستخدام الأدوات كافة، التي وجدوا من المناسب توظيفها في خدمة السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، ففي مجال الأدوات التي تتعلق بالجانب التركي عمل هؤلاء القادة الأتراك على بلورة مقاربات جديدة تقوم على مجموعة من السياسات الداخلية الرصينة والخارجية الواعدة والاقتصادية المنفتحة، التي تخدم المنطلقات الفكرية التي ينتهجها هذا الحزب ووضع الأفكار التي جاء بها أحمد داود أوغلو موضع التنفيذ،لاسيما بعد ارتفاع شأنه منذ قيام حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى برئاسة عبد الله غول عام ٢٠٠٢، ومن ثم حكومة أردوغان عام ٢٠٠٣، بحيث أصبحت أفكار أوغلو برنامجاً عاماً للحكومة التركية طيلة الأعوام المنصرمة، فكانت نظرية صفر المشكلات هي المفتاح الرئيسي لكل المعضلات السابقة التي كانت تقف بوجه العلاقات التركية العربية، لكن أردوغان أفشل هذه النظرية بعد عدة سنوات من حكمه، وتحديداً خلال الأيام الأولى لاندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي حيث الموقف التركي المتشدد من النظام السوري ورموزه، والشروع بدعم المعارضة السورية .

أما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد وجدت تركيا، أن معاناة اقتصادها من مشكلات جمة جاءت نتيجة الضعف الواضح في عوامل قوة المرتكزات الاقتصادية، التي انعكست على طبيعة القرار السياسي وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة، لذلك نظرت السياسة التركية بعد عام ٢٠٠٢، بجدية إلى المنطقة العربية .

٢. الأدوات المتعلقة بالجانب العربي

أ. ارتفاع وتيرة النفوذ التركي وتغلغها في المنطقة العربية، واستغلال حالة الانقسام العربي التي تعد من أبرز الأدوات التي تم توظيفها من قبل تركيا في سياستها تجاه المنطقة العربي، وقد أفرز هذا الانقسام العربي عن تمزق جيو ثقافي ناتج عن طغيان الدولة القطرية التي زلزلت العالم العربي على وجه الخصوص، عندما جرى التقليل من شأن التلاحم القومي بين الدول العربية والدفع باتجاه إيجاد هوية ثقافية خاصة بكل دولة عربية عبر توفير مصادر تاريخية تعتمد عليها في صياغة مشروعاتها، وقد مهد ذلك إلى تقسيم المنطقة إلى وحدات أصغر حجماً وصياغة تعريفات جديدة، كما أوجدت الاختلافات المذهبية والقبلية عناصر من شأنها الدفع نحو التمزق الجيو ثقافي نحو تقسيمات وتقاطعات أصغر وأصغر(**أوغلو، ٢٠١٢ : ٣٦٤).**

ب. نظر بعض العرب إلى الخيارات الجديدة في السياسة الخارجية التركية على أنها تتقارب مع الموقف العربي الشعبي مع العديد من القضايا الأساسية، ومن ذلك القضية الفلسطينية، حيث يحتضن النظام العربي الرسمي السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس ونهجه في اعتماد

المفاوضات السلمية خياراً وحيداً للتسوية، وهذا يتناقـض مع الموقف التركي الذي كان مدافعاً عنيداً عن الشعب الفلسطيني في غزة، وحاضناً لحركـة حـــماس **(نور الدين ، ٢٠١٢ : ٢٢).**

ج. وضعت ما سمي بثورات الربيع العربي تركيا في اختبار صعب بين دعم النظم السياسية العربية التي كان عدم التدخل في شؤونها الداخلية يمثل إحدى المقاربات الأساسية لتحسين العلاقات معها من جهة، والشعوب العربية التي أبدت رغبة قوية في إرساء الديمقراطية، وإنهاء الحقبة الاستبدادية من جهة أخرى، لا سيما أن الشعب التركي قد تعاطف معها، بل وخرج في مظاهرات حاشدة لتأييدها، واستطاعت تركيا أن تحسم موقفها مبكراً إزاء الثورة المصرية بطلب رحيل مبارك استجابة لتطلعات الشعب المصري، فيما بدا أن الموقف التركي كان أكثر تردداً حيال سوريا، وكشفت تركيا عن تخوفها من أي تحرك عسكري من المجتمع الدولي إزاء سوريا على غرار الموقف من الأزمة الليبية، فيما رفضت تركيا أي تدخل خارجي في شؤون البحرين، تأكيداً للحفاظ على وحدة البحرين واستقلالها، لا سيما أن تركيا كانت أول دولـة غير عربية تدين التصريحات الإيرانية فـي شأن البحرين **(عبد القادر ، ٢٠١٢ : ٦٠٨) .**

أفرزت الاتجاهات الحديثة في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية عن حصول تغيرات واضحة في مدركات قادة حزب العدالة والتنمية بعد توليهم السلطة في تركيا، حيال أهمية العلاقات مع الدول العربية، في ظل قناعات راسخة لدى هؤلاء بضرورة تطوير العلاقات التركية العربية وفق مقاربات جديدة تستفيد من طبيعة التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات التي تغطيها هذه الدراسة، من حيث تنامي الخلافات العربية، وازدياد النفوذ الإيراني بعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، الأمر الذي برزت معه فرص عديدة كانت بمثابة أدوات تخدم السياسة التركية تجاه المنطقة العربية .

ومن خلال كل ذلك أخذت هذه الأدوات تحدد مسارات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، وقد برزت تلك الأدوات في اتجاهات عديدة شملت النواحي الداخلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي دفع تركيا إلى التخلي عملياً عن شعارات أو مقولات الاعتدال وتصفير المشكلات لصالح الزعامة الإقليمية دولة المركز، مما دفعها لاعتماد أدوات جديدة في السياسة الإقليمية تجاه المنطقة العربية.

المطلب الثاني

الأدوات الإقليمية

وجدت تركيا أنه ليس من قبيل المصادفة أن تصبح المنطقة العربية مركزاً لحالة الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات التي تمر بمنطقة الشرق الأوسط، فمنذ عقود طويلة والمنطقة بمفهومها التقليدي، أو بمفهومها "الكبير" الذي يمتد ليشملها إلى جانب إيران والعالم العربي وما حولهما من الدول الإسلامية المنفصلة عن الإتحاد السوفييتي السابق، إلى جانب باكستان وأفغانستان، هي بؤرة الصراع في العالم، وأن هذه المنطقة هي عامل أساسي في استراتيجيات الدول الكبرى وفي الصراع بينها، وكذلك تظل المنطقة الوحيدة التي لازال بها الأنموذج الفريد للاستعمار الاستيطاني، متمثلا في الكيان الإسرائيلي الذي زرعه الاستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معاد له، وعلى أرض المنطقة تم خوض معظم الحروب الكبرى خلال أكثر من ستين عاماً، بداية من حرب فلسطين ١٩٤٨، ثم العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، والحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧، وحرب تشرين١٩٧٣، والاحتلال السوفييتي لأفغانستان ١٩٧٩–١٩٨٩، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، والعدوان الإسرائيلي على لبنان ١٩٨٢، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان المستمر منذ عام ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣- ٢٠١١، والحرب الإسرائيلية اللبنانية ٢٠٠٦، **(منصور ، ٢٠٠٧ : ٢٨)**، والعدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة خلال الأعوام ٢٠٠٨ ،٢٠١٢، ٢٠١٤.

وأسهمت مصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية في اندلاع أغلب تلك الحروب والغزوات التي شهدتها المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن الأمر يختلف في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، التي تبوأ فيها حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وذلك لأن أخطاء السياسة الأمريكية قد أسفرت عن عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بما يتعلق بأزمة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي أسهم في تبديل محاور النزاع في المنطقة، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية ربما أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية **(رفعت ، ٢٠٠٧ : ١٣)** .

لذا تداخلت مجموعة المعطيات الإقليمية التي تتعلق بالجانب التركي، وأخرى تتعلق بدول المنطقة العربية لتشكل أدوات تستخدمها السياسة التركية في المنطقة العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، والتي كان من أهمها :

تظافرت مجموعة من العوامل الداخلية لتخلق أدوات إقليمية تخدم توجهات السياسة التركية في المنطقة العربية، لعل من أهمها :

١. امتداد التنوع القومي

يتداخل التنوع القومي في تركيا مع عدد من الدول الإقليمية المحيطة بها، فهي تشترك مع الدولتين العربيتين المجاورتين لها سوريا والعراق في انتشار الأكراد على طول الحدود المشتركة بينهما، إذ تبلغ نسبتهم في المجتمع التركي ٢٠-٣٠ %، إلى جانب تواجد أقلية تركمانية في العراق، وأقلية عربية في تركيا تقدر نسبتها ٢% من مجموع السكان، فضلاً عن تواجد أقليات قومية مشتركة مع عدد من الدول الآسيوية والأوروبية الأخرى، كما موضح في الجدول رقم (٢) **(باكير، ٢٠١٠: ٢٣).**

وقد مثل هذا التنوع القومي أحد الأسباب الرئيسية في قيام تركيا بالتدخل في شؤون الدول المجاورة، الأمر الذي دفعها لتضمين سياستها الخارجية بنوداً خاصة لطبيعة العلاقة مع الدول التي تتميز بوجود هذا الامتداد القومي، حتى باتت لا تتردد في الدخول في أزمات حادة مع تلك الدول في عدد من القضايا السياسية والاجتماعية المتعلقة بهذه القوميات، فضلاً عن قيامها بتوظيف هذه الأقليات كأدوات لخدمة سياستها الإقليمية خاصة تجاه المنطقة العربية .

ويعد التنوع القومي أحد سمات المجتمع التركي الأمر الذي يفسح المجال واسعاً لتنامي أزمة الصراع القومي في تركيا، هذا الصراع الذي أصبح من أبرز الأزمات المجتمعية التي تهدد الأمن القومي التركي، وذلك لوجود هذه الارتباطات العرقية التي تجمع عدد من الأقليات القومية التركية مع دول الجوار الجغرافي، إذ أن أعمال العنف والتمرد التي يشهدها جنوب شرق تركيا من خلال النشاطات الواسعة التي ينفذها حزب العمال الكردي الذي يقود الحركة الانفصالية للأكراد، التي وصلت إلى حد التصادم المسلح مع الحكومة التركية بسبب سياسة التذويب والتتريك التي قضت على الآلاف منهم منذ إقامة النظام الجمهوري التركي عام ١٩٢٣ ولغاية الآن، كما يلاحظ نشاط الأرمن الذين حملوا السلاح في مواجهة التطرف التركي في طبيعة التعامل مع هذه الأقلية القومية،

التي شن عناصرها أعمال العنف والرفض للسياسة التركية في الخارج، بينما اعتمد الأكراد على بناء قواعدهم وخلاياهم وسط الشعب الكردي في قراه وجباله ومدنه بالأساس **(الشقاقي، ٢٠٠٨ : ٤٢).**

جدول رقم (٣)

الأقليات القومية في تركيا

(باكير ، ٢٠١٠ : ٢٣)

ت	الأقليات القومية	نسبة الأقليات في المجتمع التركي
١	الأكراد	٢٠-٣٠%
٢	الزازيون (وهم فرع من الأكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم وهي فرع من اللغة الكردية).	٢-٣%
٣	العرب	٢%
٤	الشركس	٠.٥%
٥	الجورجيون	٠.٥%
٦	أقليات أخرى (أرمن، يونان، آشوريون، آراميون، كلدان، بوسنيون، ألبان، شيشان، بلغار، لازيون، القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية ، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية)	-

٢. استغلال عامل الوفرة المائية

تعد تركيا من أهم دول المنبع بالنسبة إلى الموارد المائية العربية، فمن أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق، كما يمثل نهر الفرات مصدراً أساسياً للمياه في سوريا. وقد قامت تركيا بتنفيذ عدد من الإنشاءات على النهرين ضمن مشروعها الطموح المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، الأمر الذي أصبح يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي في العراق وسوريا بسبب ما نجم عن تنفيذ ذلك المشروع من تراجع ملحوظ في كميات المياه الواردة عبر النهرين، فضلاً عن التدني المتزايد في نوعيتها، وقد مثل ذلك مخالفة صريحة للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع جملة من الضوابط لتحقيق الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه **(حرج ، ٢٠١٢ : ٣٧٩)** .

وقد قامت تركيا باستغلال عامل المياه في تنفيذ سياستها الإقليمية تجاه المنطقة العربية ولاسيما

مع سوريا والعراق، وذلك من خلال رفضها تحديد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات مؤكدة على التخصص القطاعي في مجالات الإنتاج، فهي تقترح القيام بتوزيع الإنتاج وفق ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول حوضي نهري دجلة والفرات عن طريق الري المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائية كونها تضع تحت يدها منابع النهرين، وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير **(عائب ، ٢٠٠٩ : ٨٤).**

المطلب الثالث

الأدوات الدولية

ليس غريباً أن تكون الأدوات الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات الدول الإقليمية في المنطقة العربية ومواقفها وتوجهاتها، إذ أن نمط التدخل والتأثير الدولي غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى، ومثال ذلك التأثير الواضح للتدخل الدولي في العراق ومن بعدها سوريا، فضلاً عن المحاولات الأمريكية الساعية لتجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكذلك محاولات التأثير السلبي على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي.

وقد برز دور الأدوات الدولية في التأثير على قيام سياسة تركية إقليمية في المنطقة العربية بعد أن راجت أطروحات عديدة عقب انتهاء الحرب الباردة حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا، لاسيما من المنظور الغربي، وذلك عطفاً على انتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة سد المنافذ التي وفرت لتركيا دوراً مهماً طيلة الحرب الباردة ، لكن التاريخ أثبت لاحقاً عدم صحة هذه الأطروحات، ليس فقط بسبب تغير (ديناميات) البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا، وإنما أيضاً بسبب إدراك الأتراك لطبيعة هذا التغيير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم ورفعت الطلب عليهم مجدداً **(العناني ، ٢٠١٠ : ١٤٩)**، إلا أن تركيا أحست بأنها تمتلك أدوات دولية تسهم في تنفيذ إستراتيجيتها الشاملة، بما فيها الشق المتعلق بسياستها تجاه المنطقة العربية، وتخدم دورها الحيوي الذي بدأت تخطه في ظل تعقد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ، وقد برزت تلك الأدوات في المجالات الآتية :

١. عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)

أدركت تركيا أهمية حلف شمال الأطلسي لها، وذلك بعد أن تعمقت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، إذ مثلت المكانة الجيوسياسية التركية مصدر قوة لها تجسدت بشكل واضح بعد أن حجزت مقعدها عام ١٩٥٢، في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي سبق أن انشىء في عام ١٩٤٩، وقد مثل هذا المقعد تغييراً لا يستهان به لتركيا في ظل المجابهة الإستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، فكانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الحلف الجنوبي – الشرقي، بعد أن أسهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة

الأوروبية، مقابل ضمان أمنها القومـي بانضوائها تحـت لواء الحلف الأطلسـي (الناتو) **(كرامر ، ٢٠١١ : ٣٤٣)** .

وقد منحت حرب الخليج الثانية التي اندلعت عام١٩٩١، زخماً جديداً لسياسة تركيا في المنطقة العربية وذلك من خلال استغلال قوات حلف شمال الأطلسي لقاعدة انجرليك التابعة للحلف على الأراضي التركية، في تنفيذ عدد من المهمات العسكرية تجاه العراق خلال تلك الحرب، وما بعدها، إذ غطت حاجة الحلف إلى فرض حظر الطيران في شمال العراق، الأمر الذي مكنها من الحصول على مكافئة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ آب ١٩٩١برفع آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، ومنحتها مساعدات عسكرية إضافية، فضلاً عن التعهد الأمريكي بدعم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية **(دسوقي ، ٢٠٠٨ : ٧٦)** .

غير أن السياسات التركية والأمريكية تجاه المنطقة العربية تتباين فيما بينها خارج دائرة الأهداف العامة المشتركة، ويتجلى التباين بأوضح صورة في موقفي الطرفين من النظام العراقي، والتعامل مع الوضع في شمال العراق، سواء في عهد نظام الرئيس السابق صدام حسين أو بعده تجاه عملية إعادة البناء السياسية لعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، وهو التباين ذاته على صعيد علاقات الطرفين مع إيران، فقد تصرفت أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين سعت إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران، وإلى استخدام الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية إلى الطاقة، وهذا يتعارض مع الجهود الأمريكية المتواصلة الرامية إلى عزل إيران عن الساحة الدولية **(كرامر، ٢٠١١ :٣٨٤)** .

٢. العلاقات التركية الأوروبية

تمتد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى أكثر من أربعين عاماً، وتعد هذه العلاقات انعكاساً للعلاقات التركية – الأوروبية ذات البعد والعمق التاريخيين، التي أنتجت أبعاداً مركبة ومعقدة يدور معظمها حول وضع تركيا في القارة الأوروبية، وبكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وقد احتاجت تركيا إلى جهود لخلق حالة من التوازن، واحتاجت إلى تجاوز المقاربات التقليدية لسياستها الخارجية بما يتناسب مع متغيرات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورهاناته **(العزاوي ، ٢٠١٢ : ٧٧١)** .

وقد سبق أن حصلت تركيا على حق المشاركة في السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٦٣، بصفة انتساب وصولاً إلى الحصول على العضوية الكاملة في زمن لاحق، وذلك بعد أن تم قبولها

في مجلس أوروبا في عام ١٩٤٩، وقد عانت تركيا كثيراً من عدم حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بسبب المبررات الآتية (**النعيمي ، ٢٠١٢ : ٢٠٧**) :

أ. تركيا لم تصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي بالشكل الذي يجعلها تنسجم أو تتجانس في اقتصادياتها مع الدول الأوروبية .

ب. بالإضافة إلى أنها تعاني من عجز في ميزانها التجاري .

ج. من المشكلات مع اليونان التي حصلت على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية في ٢٨ أيار١٩٧٩، ومنها قضية قبرص وجزر بحر أيجة، لذلك ترفض اليونان قبول تركيا بشكل متكامل، وتهدد باستعمال حق الفيتو ضد الطلب التركي، فضلاً عن الشكوك التي تراود دول السوق بأن تصبح تركيا باباً لتسرب الاتجاه الإسلامي إلى أوروبا .

ومنها طرح حزب العدالة والتنمية مفهوماً جديداً لتوصيف نفسه، وتأصيل سياساته في الحكم باسم الديمقراطية المحافظة، التي يدور الحديث عنها في كل مناسبة وعلى مستويات قيادية، والتي تُظهر هذا الحزب بأنه يؤمن بمبادىء الديمقراطية العالمية من دون التضحية بالقيم المحافظة، كما أن طرح رجب طيب أردوغان يتضمن تشديداً على مبدأ المحافظة الذي لا يعني اتباع منطلقات دينية لتسيير أمور الحكم (**العزاوي ، ٢٠١٢ : ٧٩٣**) .

٣. عضوية تركيا في منظمة التعاون الإسلامي

تعد تركيا إحدى الدول الإسلامية المهمة إذ يشكل المسلمون فيها الغالبية العظمى من مجموع السكان،وقد أخذت الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم هذه الحقيقة بنظر الاعتبار في سياستها ازاء العالم الإسلامي وقضاياه المهمة على الرغم من تبني الجمعية الوطنية التركية للعلمانية في ٣ آذار ١٩٢٤وتأكيد دستور عام ١٩٦١، على أن تركيا دولة علمانية، وبعد تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٥ أيلول ١٩٦٩، في أعقاب حرق المسجد الأقصى، إذ تم تغيير اسمها إلى منظمة التعاون الإسلامي اعتباراً من ٢٨ حزيران ٢٠١١، وقد شاركت تركيا في جميع اجتماعاتها، رغم تأخر حصولها على العضوية الكاملة بسبب دستورها العلماني لغاية عام ١٩٧٦ ، (**خليل ،٢٠٠٧ ، ٢٠٤**).

إن مشاركة تركيا في فعاليات منظمة التعاون الإسلامي ونشاطاتها تنسجم ومصالحها الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق قدرٍ معين من هذه المصالح عبر العلاقات والروابط التي تنشأ مع الدول الإسلامية، لذلك قامت بترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في كانون الثاني

٢٠٠٤، أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي وهو أحد علماء تركيا البارزين، الأمر الذي سَهّل محورية البعد الإسلامي في مشروعها تجاه المنطقة العربية **(دسوقي،٢٠٠٨ : ٩٢)** .

على الرغم أن الأدوات الدولية المستخدمة من قبل واضعي السياسة التركية تجاه المنطقة العربية قد منحت تركيا فرصاً عديدة تمكنها من أداء أدوار إقليمية مؤثرة، إلا أن هذه الأدوات قد تصبح قيوداً على السياسة التركية كونها تبقى هذه الأدوات الدولية المستخدمة من قبل واضعي السياسة التركية تجاه المنطقة العربية رهينة للمتغيرات الداخلية والخارجية بالنسبة لتركيا ودول المنطقة العربية، إلا أن الاحتمالات المستقبلية هي التي تحدد شكل وطبيعة العلاقات التركية مع كافة الأطراف التي تدخل ضمن بنود هذه القيود، سواء كانت تتعلق بعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي لأنها لن تقف طويلاً في قائمة الانتظار أمام البوابة الأوروبية،فهي ستبقى ساعية إلى الانضمام، لأنه خيارها الإستراتيجي الأول والوجه الأساسي لسياسة تركيا الخارجية لفترة طويلة قادمة، لذلك وضعت تركيا خيارات أخرى لها تعطيها هامشاً من المرونة والمراوغة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل كسر هذا التوجه الأحادي، فعملت على توفير البدائل الممكنة لتحقيق أهدافها، فهناك خيار التوجه نحو المنطقة العربية التي تتوافر فيها مجموعة من الدوائر التي تقع ضمن اهتمام المدرك الاستراتيجي التركي، فضلاً عن خيار التوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى، الأمر الذي يمنح تركيا أبعاداً متعددة من أجل السير في اتجاهات عدة، فإذا ما ظهر ضعف في أحدها، تعمل مع الاتجاه الآخر فيما تقوم بترميم حالة الضعف بعد فترة من الزمن .

تعدّ تركيا القوة الإقليمية ذات التفاعلات الواسعة في المنطقة العربية، كامتداد حضاري وديني، كما أن السلوك التركي غير العسكري أفسح المجال لتركيا أن تتقدم دون منافسة أو معارضة قوية من إيران وإسرائيل، إذ أن الأدوات الدبلوماسية و الاقتصادية التي تعتمد عليها تركيا تتيح له المجال للتحرك الجاد تجاه دول المنطقة، وتستخدم تركيا الاقتصاد لتوليد قوة ناعمة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالأنموذج الاقتصادي الاستثنائي الذي تتبعته - لا سيما في عهد حزب العدالة والتنمية – والاستفادة من هذا العنصر في زيادة نفوذها الدبلوماسي بالمنطقة بما ينسجم وسياستها الخارجية الحديثة، فيما تسخر إيران قدراتها الاقتصادية في نشر أدبيات الثورة (ثقافيا ومذهبيا وسياسيا واجتماعيا)على الصعيد الإقليمي، في ضمان الحصول على تأييد من بعض الدول في المنطقة.

ويبدو التنافس التركي الإيراني على العديد من الملفات في المنطقة العربية أصبح سمة أساسية لعلاقات الجانبين مع توسع الدور التركي في قضايا عديدة قبل غيرها، مثل الوساطة بين سوريا وإسرائيل قبل اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ ، إذ فرضت نفسها حينذاك كلاعبا محوريا في أحد

أكثر ملفات المنطقة تعقيداً وارتباكاً، وكذلك قيامها بتوقيع المعاهدات الإستراتيجية مع بعض دول الجوار، مقابل اختلاف في الدور الإيراني في الملف الفلسطيني .فإنهما تتفقان في مساعيهما لاحتواء الآثار الإقليمية للمتغيرات السياسية في الدول العربية واحتوائها .

وقد واجهت تركيا تحدياً كبيراً في مواجهة أحداث المنطقة، ولم تستطع الحفاظ على المبادئ الإستراتيجية الحاكمة لدبلوماسيتها، ولم تستطع الحفاظ على حيادها، لاسيما في الحالتين المصرية والسورية بعد اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي .

وتتجلى آليات التنافس التركي الإسرائيلي في الرغبة الداخلية لحزب العدالة والتنمية في استثمار المشاعر الإسلامية للشارع التركي والمعادية لإسرائيل، وهذا يعني أن تركيا بمنظورها البراغماتي، تعمل على تعزيز دورها في المنطقة العربية على حساب إسرائيل من خلال توظيف الأوضاع العربية لصالحها ، لكنها لن تتردد في التراجع عن موقفها الحالي من إسرائيل إذا تنامت العلاقات العربية الإيرانية ايجابياً ،كما قد تصطدم تركيا مع إسرائيل في حال ازدياد الدعم التركي للقضايا العربية في مواجهة الكيان الإسرائيلي.

الفصل الخامس

السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية

مقدمة:

يحفل مسار الصراع العربي الإسرائيلي بمفاصل تاريخية حاسمة، ممتدة منذ ما قبل إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام ١٩٤٨، حتى اليوم، ضمن سياق منهجية إستراتيجية إسرائيلية قائمة على العنصرية والتوسعية ومساعي بسط السيطرة والنفوذ على المنطقة، جغرافياً واقتصادياً، ونووياً.

وقد ارتبط المشروع الصهيوني في فلسطين بالمتغيرات الدولية التي أفرزت ظهور الاستراتيجيات الكونية للإمبراطوريات والدول الاستعمارية، وما رافق ذلك من وجود مصالح متناقضة، أنتجت تشكل الأحلاف العسكرية واندلاع الحروب التي قدر لبعضها أن يترك بصماته لفترة من الزمن؛ إذ حملت المتغيرات الدولية هذا المشروع إلى فلسطين بعد انقضاء الحرب العالمية الأولى، لاسيما بعد تبلور الإستراتيجية البريطانية لاستغلال اليهود في خدمة سياسة شرق السويس .

وبسبب الطبيعة الإسرائيلية كأداة متقدمة للامبريالية العالمية وزعيمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت تشن الحروب ضد العرب نيابة عنها، وتضع الاستراتيجيات لمواجهتهم بما يبعد المتغيرات الدولية عنها، وذلك لأنها يمكن أن تكون بمثابة عائق، يحد إلى درجة كبيرة جداً من حرية حركة إسرائيل ومناورتها السياسية، ويساعد في تقليص الخيارات الأساسية المتاحة لها، علماً أن السياسة الإسرائيلية تتميز بقوة الثوابت وقلة الخيارات، الأمر الذي يبرز الاتجاهات اليمينية المتطرفة في السياسة الإسرائيلية، ويدفعها دوماً لوضع إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، التي غالباً ما كانت تواجه محدداتها عبر تنفيذ مخططاتها العدوانية المتكررة.

يتناول الفصل الخامس السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربيـة من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : محددات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية .

المبحث الثاني : أدوات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية .

المبحث الأول

محددات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية

أفرزت البيئة الأمنية الدولية تغيرات حادة سمحت بظهور استراتيجيات وسياسات أمنية خطيرة للنظام الإقليمي العربي، الأمر الذي فرض مهمة دراسة المستجدات والمتغيرات التي أفضت إلى حدوث مثل هذه التحولات وتحليل أسبابها من خلال منظور شامل ومتعدد الجوانب، وذلك بهدف التوصل إلى كيفية التعامل معها بشكل يضمن الحفاظ على الأمن القومي العربي، وتطلب ذلك بدوره تحديد المصادر الرئيسة التي تهدد الأمن القومي العربي و تتمثل في: إسرائيل؛ وأطماع دول الجوار الجغرافي؛ ومشكلة المياه؛ والوجود العسكري الأجنبي؛ وعدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على التكيف سياسياً واجتماعياً.

وقد أدركت القيادات السياسية العربية منذ وقت مبكر أن المصدر الرئيس للخطر على بيئة الأمن القومي العربي يتمثل في الكيان الإسرائيلي الذي حقق بوجوده هدف الصهيونية العالمية في إنشاء كيانٍ في المنطقة العربية منذ عام ١٩٤٨، إذ خلق هذا الوجود عدداً من المشكلات الخطيرة للدول العربية، التي تفرعت عنها تهديدات أخذت تواجه الأمة العربية، فزادت من القضايا الفرعية التي شكلت معاناة حقيقة لأطراف عربية عديدة، كانت نابعة من طبيعة الكيان الإسرائيلي ووظيفته ورغبته في بسط نفوذ السيطرة والتحكم، ومن حقيقة ما سمي بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي تتصل بشكل مباشر بموضوع الأمن القومي العربي .

ورغم الضعف الجيواستراتيجي الذي تعاني منه إسرائيل جراء عدد من المعطيات المرافقة لإنشاء كيانها الاستيطاني عقب الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في محدودية العامل الديمغرافي وصغر حجم المساحة الجغرافية، التي كانت تمنعها من أن تكون أداة ذات فاعلية على النطاق الدولي والإقليمي، لكن الجهود الإسرائيلية المدعومة من قبل عدد من القوى الدولية نجحت في وضع سياسة إسرائيلية كانت لها تهديدات كبيرة وآثار خطيرة على المنطقة العربية .

يتناول المبحث الثاني محددات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية .

المطلب الثاني: أهداف السياسة الإسرائيلية .

المطلب الثالث: أولويات السياسة الإسرائيلية.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية

تحكم مفاعيل داخلية وخارجية متباينة محددات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية؛ إزاء ما تمضيّ في استلاله "استراتيجياً" لبسط نفوذ السيطرة والتوسع في محيطها المجاور. وتتمثل في الجوانب الآتية:

١. عوامل القوة في السياسة الإسرائيلية

لعبت مجموعة من العوامل دوراً في إكساب السياسة الإسرائيلية القوة الكافية التي مكنتها، حتى الآن على الأقل، من تنفيذ مشروعها الصهيوني في فلسطين المحتلة وإقامة كيانها المحتل على الجزء الأكبر من مساحتها. وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

أ.الضعف العربي الواضح : تعود قوة المشروع الإسرائيلي إلى عدم قدرة العرب وضعفهم في تقرير مصيرهم، وليس بسبب القوة العسكرية الإسرائيلية، وظهر أثر السيطرة الأجنبية على البلاد العربية بعد أن سعت الدول الغربية للتأثير في هذه الدول من خلال أزمات ونكبات كثيرة، عمدت لوضع العراقيل والعقبات أمامها للحيلولة دون تقدمها وتحقيق وحدتها، ما جعلها تحديات سياسية حادّة أمام غالبية الدول العربية، بدءاً بالتحدي الاستعماري "التقليدي"، عبر " فرض دولة أو دول قوية هيمنتها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية أو جميعها معا سيطرتها على دولة أو دول أقل قوة منها" **(الهزايمة، ٢٠٠٧ : ٢١١)**، أم من خلال التغلغل، بأشكال مختلفة، وبوساطة مشاريع خطط متعددة، في المشهد الإقليمي العربي.

لذلك فقد وضعت الدول الكبرى المنطقة العربية ضمن اهتماماتها بعد أن أدى الواقع السيئ الذي تعيشه الدول العربية إلى تكالب القوى الدولية والإقليمية على فرض نفوذها في المنطقة التي تتمتع بمزايا نموذجية من وجهة نظر المصالح الإستراتيجية لتلك القوى، فضلا عن ظروف التجزئة والنزاعات الداخلية التي سهلت للدول الأجنبية من توسيع استغلالها في أقطار الوطن العربي، وإعمال "الغزو" الثقافي المفاهيمي الغربي بين أوساطها، والتي أسهمت المنجزات العلمية والتقنية الأوروبية في تيسير نشرها **(مكطوف ، ٢٠١١ : ٧١)**، مما أحدث خللاً في المنظومة القيمية الفكرية العربية، لاسيما بين صفوف الشباب العربي.

وتصب في هذا السياق؛ الخطوات الاستعمارية الأولى التي قامت بها كل من البرتغال وإسبانيا، والنشاطات المنفردة والمشتركة لكل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لإحكام السيطرة على الوطن العربي وتقاسم موارده وثرواته وأراضيه فيما بينها، في ظل ضعف الدولة العثمانية وتردي الأوضاع في الأقطار العربية، فعمدت للتوسع السياسي في تلك الأقطار بعد ما سبقه تغلغل اقتصادي واسع في البعض منها.

ثم أحاطت تحديات جديدة بدول النظام الإقليمي العربي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، إذ لعبت دوراً واضحاً في إعادة قراءة الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول هذا النظام والدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تتلاءم مع سياسات القطب المهيمن وتتيح له التحكم بالمفاتيح المركزية للمنطقة، وفي أعادة رسم السياسات الداخلية والخارجية لدول النظام الإقليمي العربي وبما يخدم تحقيق مصالح إسرائيل بعدّها الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بما لا يتعارض مع مصالحها، وفي هذا الشأن تعرض الواقع السياسي العربي لعدد من التحديات السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي، كان من أبرزها التحديات الآتية **(السعدون، ٢٠١١ : ١٢٦) :**

١. تسويق مفهوم (الشرق أوسطية) الذي سبق أن طرحه شمعون بيريز كإطار عام لتحالف إقليمي على المستويين السياسي والاقتصادي لدول المنطقة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي ودفع الثوابت القومية إلى التهميش والإهمال .
٢. زيادة تواجد القوات الأجنبية في أجزاء هامة من الوطن العربي بدعوى حمايتها، والتعاون والتنسيق المباشر البيني مع الدول العربية المتواجدة على أرضها، وتبادل المعلومات معها.
٣. تشتيت الجهد العربي في معارك جانبية وهامشية وإضعاف جبهة المواجهة مع العدو الإسرائيلي بعد أضعاف الموقف العربي داخلياً وخارجياً.
٤. انعدام التنسيق العربي في أدق الظروف التي تمر بها الأمة العربية وتعرض التضامن العربي للشلل التام.
٥. منح الولايات المتحدة أمريكية موقعاً متميزاً في مقدرات الأمة العربية، والسماح لها بالتدخل في كافة الأزمات التي تكون الدول العربية أحد أطرافها .
٦. بروز ظاهرة العداء والتنكر للعروبة ولفكرة القومية العربية بين مختلف فئات الشعب العربي لاسيما في العراق وسوريا ودول الخليج العربي، وتطويق وعزل القوى الوطنية والقومية

وإبعادها عن لعب دور مؤثر في أحداث المنطقة كونها ترفض الوجود الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية على المنطقة.

٧. الإبقاء على التفوق الإسرائيلي على المستوى العسكري والعمل على تهميش دور القوات المسلحة العربية من ناحية التسليح والتجهيز والتدريب .

٨. العمل على استقرار الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وبما يضمن استمرار تدفق النفط إليها من خلال تعزيز أمن الأنظمة واستقرارها.

ب. الدعم الغربي: حظي الكيان الإسرائيلي، مبكراً، بدعم الدول الغربية تأييدها، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً وعسكرياً مما أدى إلى اختلال موازين القوى بين العرب وإسرائيل لصالح إسرائيل (**إيفرون،١٩٩٥: ٤٤**)، على حساب المصالح والحقوق العربية الفلسطينية المشروعة. وقد تجسد ذلك في الجوانب الآتيه:

أولا **:** طالما كان الكونغرس الأمريكي داعماً بقوة للسياسات الإسرائيلية، ودافعاً الإدارات الأمريكية المتعاقبة للالتزام بتقديم دعم غير مشروط لإسرائيل، فعلى سبيل المثال: طالب ٨٩ %من أعضاء الكونغرس في نهاية عام ٢٠٠١، من مجلس الشيوخ الأمريكي بحق إسرائيل في الرد على ما أسموه الإرهاب الفلسطيني (**Allin, ٢٠٠٣: ١٣٠**) .

وكثيراً ما يوصف الكونغرس الأمريكي بأنه نسخة مكبرة من الكنيست الإسرائيلي، لأن معظم أعضائه يؤيدون إسرائيل تأييداً عميقاً وثابتاً، وكان الخط الرسمي للكونغرس هو دفع إدارتي بوش الأولى والثانية باتجاه منح إسرائيل الحرية ذاتها التي طالبت بها الولايات المتحدة الأمريكية في شنها حرباً عالمية على الإرهاب، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية، والموافقة على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ضد ما يدعون أنه عنف وإرهاب فلسطيني (**شيباني ، ٢٠١٠: ٤٨ – ٥٠**) .

أما في عهد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فإن الكونغرس الأمريكي يرفض حتى التفكير في فرض عقوبات على إسرائيل جراء استمرار بناء المستوطنات في القدس الشرقية، رغم تداول الصحافة الأمريكية بعض التعليقات حول قيام المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية بإجراء مناقشات داخلية سرية بشأن فرض عقوبات محتملة ضد إسرائيل (**صالحة ، ٢٠١٤**) .

ثانيا : تمثلت القاعدة العامة بشأن مواقف الدعم الأوروبي لإسرائيل بأن الدول الأوروبية منقسمة في ما بينها بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ تدعم ألمانيا وهولندا والدنمارك والمملكة المتحدة، تقليدياً إسرائيل، وتتمثل الاستثناءات على هذه القاعدة العامة بإعلانات الاتحاد الأوروبي، التي تعكس دائماً الحد الأدنى من المواقف المشتركة للحكومات الأوروبية، فيما تبقى السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء المحرك الرئيس للتعامل مع هذا الصراع **(Altunisik, ٢٠٠٨: ١١٧).**

لذلك قامت ألمانيا بتقديم الدعم المالـي إلى إسرائيل منـذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين تحت بند ما يسمى التعويضات التي تقـدر بقيمـة ٢٥٠مليار دولار، وما زالت ألمانيا داعماً قوياً لإسرائيل على مستويات عدة، ربما لكسـب تأييد اللوبي الإسرائيلي والمؤسسات المالية الصهيونية المنتشرة في العالـم، لاسيما بعد زيادة تأثير ألمانيا على الساحة الدولية، إذ تعتمد إسرائيل في بناء أسطولها البحـري على صناعة السفن الألمانية، فحصلت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على ثلاث غواصـات دولفيـن ألمانية قادرة على إطلاق صواريخ عابرة للقارات وتحمل رؤوساً نووية **(اغبارية ، ٢٠١٢ : ١٦٢)** .

ج.السياسة الخارجية الإسرائيلية: تشتمل السياسة الخارجية بالمفهوم الإسرائيلي، على الأساليب التي تنبع من مجتمع قومي معين، يمكن أن تحدد أو أن يكون لها تأثير على كيفية مشاركة ذلك المجتمع في إدارة العلاقات الدولية، وينظر إلى الدبلوماسية بعدّها إحدى أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، فهي فن الممكن، والمقدرة من خلال المفاوضات والمساومات،على تحقيق الأهداف القومية لشعب ما من خلال الإقناع **(Klieman, ٢٠٠٥: ٨٠)** .

ورغم المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الإسرائيلية في بعض النواحي، بعد نجاحها في عقد معاهدات سلام مع بعض الدول العربية، إلا أنها لا تزال من حيث الجوهر بدون تغيير، وهي انعكاس لمجموع الأهداف الثابتة والمتغيرة لإسرائيل، وتجسيد لنظرتها إلى المنطقة، والدول المحيطة بالعالم العربي والعالم بأسره، وهي كذلك أداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية. وإذا كانت السياسة الخارجية بشكل عام تنبع من أيديولوجية النظام السياسي، فإن الإيديولوجية الصهيونية على الرغم من الدور الذي تلعبه في رسم ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية، ليست العامل الوحيد أو الحاسم في تكوين تلك السياسة وتوجيهها، فهنالك، عوامل عدة تؤثر في هذا المجال من بينها: التحالفات الإستراتيجية

مع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية النابع من طبيعتها ووظيفتها ودورها في المنطقة، وبريطانيا، وتركيا، وإثيوبيا وغيرها، وكذلك هناك مصالح إسرائيل الخاصة، التي تسعى من خلالها التخلص من العزلة، وتخفيف آثار المقاطعة العربية، والسعي الدائم لإيجاد أسواق جديدة لصادرات إسرائيل المدنية والعسكرية، وتحتل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والاتصال بيهود العالم مكانة لاسيما في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتبقى قضية الأمن بمظاهرها المختلفة، الحجر الأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية وشغلها الشاغل على الدوام **(الموعد،٢٠١١: ١٤)**.

د. **الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي :** تستند السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية إلى مخطط استراتيجي وفق "تكييف" تكتيكي ملائم لها بحسب المرحلة المصاحبة، بهدف تنفيذ مشروعهم بإقامة "دولتهم" الممتدة بحسب مزاعمهم من "النيل إلى الفرات"، ضمن سياق سيطرتهم على أرض فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، وتمثل ذلك في "وثيقة بلتيمور لعام ١٩٤٢[*] التي كشفت عن الهدف الإسرائيلي حيال الأرض الفلسطينية

(انظر الخارطة الصهيونية في كتاب ٩ : Gilbert, ١٩٩٣).

وقد عمدت إسرائيل إلى توظيف المتغيرات الإقليمية والدولية لصالحها، في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الأمريكي الأوحد، وتغلغل مفاهيم العولمة الجديدة، وما تلا ذلك من أحداث شجعتها على طرح مشروعها حول "الشرق الأوسط الجديد" الذي تبتغي منه تحقيق الدور المتفوق في المنطقة، اعتماداً على قدراتها العسكرية وتحالفاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا، مما يعني منحها صفة العبور المميز في المنطقة، وبدون المنافسة من أي طرف فيها،

---

[*] وثيقة بلتيمور ١٩٤٢ : أدرك اليهود تغير الموازين الدولية.. فنقلوا مركز ثقلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعقدوا مؤتمرهم الصهيوني في نيويورك بتاريخ ٩ أيار ١٩٤٢ وهو المؤتمر الذي صار يعرف باسم مؤتمر بلتيمور. أهم قرارات هذا المؤتمر الذي لعب فيه بن غوريون دورا حاسما:

١. تهجير اليهود إلى فلسطين لتحقيق الأكثرية.
٢. رفض الكتاب الأبيض والدعوة إلى تحقيق مقاصد وعد بلفور وصك الانتداب بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين.
٣. إنشاء جيش يهودي، تعترف به الدولة.
٤. الإسراع في إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين، وحددوا حدودها كما يلي:

(تمتد حدود الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها من ميناء صيدا شمالا إلى العريش جنوبا على ساحل البحر الأبيض، إلى ميناء العقبة وخليجها على البحر الأحمر. وليس نهر الأردن حدا للدولة اليهودية بل هو عمودها الفقري، فهي تمتد إلى ما وراءه بحيث تضم المقاطعة المعروفة بشرق الأردن، وحتى الجبال المشرفة على باديتي الشام والحجاز. إن المناطق المتاخمة لهذه الحدود، يجب أن تدخل في أي حال من الأحوال في دائرة نفوذ الدولة اليهودية بعد إنشائها وتثبيت دعائمها بحيث تبسط نفوذها اقتصاديا وسياسيا على بيداء الشام حتى نهر الفرات شمالا وشرقا، وحتى أطراف سيناء وجبل السويس جنوبا. فهذه المناطق هي المجال الحيوي الذي لابد منه للدولة اليهودية المقبلة) (الطحان ،٢٠٠٦ : ١٢٢).

ولهذا السبب قامت إسرائيل ضمن المفاوضات متعددة الأطراف (التي انطلقت في إطار مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١) بتقديم مجموعة من المطالب، وأهمها إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والدخول في مشروعات تعاون على أساس ثنائي أو ثلاثي، وإقامة المشروعات ذات البعد الإقليمي **(أغوان، ٢٠١١).**

وإلى جانب تلك العوامل؛ توفر للسياسة الإسرائيلية جملة معطيات أفادتها في ممارسة دور مؤثر في مقدرات المنطقة العربية، مستفيدة في ذلك من حالة التدهور والانهيار في المشهد الإقليمي العربي والخلافات البينية الحادة، التي اشتدت وتيرتها غداة حراك التغيير العربي، في نهاية ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، وسط تحولات في الهوية السياسية، لم تتبين معالمها بعدّ تبعاً لديناميات التغيير المتفاعلة في المنطقة، ولكنها فرخّت صراعات بين الهويات الثلاث المحلية/ الوطنية، والقومية/ العربية، والدينية/ الإسلامية، تزامناً مع نزعات طائفية مذهبية دينية ونزعات أولية، استبدلت الولاء للقبيلة، أو الدين، أو العرق، بالأمة وعاءً حاضناً.

٢. عوامل الضعف في السياسة الإسرائيلية

تركز السياسة الإسرائيلية على مواصفات بنيوية تعتمد العنصرية والعنف في ممارساتها تجاه الطرف الآخر، ما دفعها إلى الاعتماد على تحالفاتها الغربية في ضخ أقانيم الدعم والتأييد، في مختلف المجالات، لكيانها المحتل بهدف الحفاظ على أمنه وديمومة بقائه، عدا بسط السيطرة والاستيلاء على ثروات الشعب الفلسطيني الخاضع لسيطرتها الذي رفض مشروعها وما زال يقاومه. وقد برزت عناصر الضعف في الإستراتيجية الإسرائيلية، من أهمها :

أ. **العوامل الجغرافية** : تلعب هذه العوامل دوراً بارزاً ووثيقاً في رسم سياسة الدولة وصياغتها، كما تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية ، ولكون إسرائيل من الدول ذات المساحة الصغيرة التي لا يتوافر فيها العمق الاستراتيجي الذي يشكل واحداً من أهم أبعاد الأمن القومي، فقد سعت وقبل إعلان الدولة لزيادة مساحة الأرض التي ترغب بإنشاء الدولة عليها، وذلك بإتباع مختلف الأساليب سواء كانت العسكرية أو السياسية ، بغية حماية أمنها وسيادتها القومية، إذ أن اتساع رقعة الدولة الجغرافية يجعلها أكثر قوة وأشد باساً، لذا فإن ضآلة مساحة إسرائيل الجغرافية جعلها تفقد الكثير من الموارد الطبيعية، مع إحاطتها بمجموعة من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية إلا في حدود ضئيلة، الأمر الذي رتب تحملها أعباء أمنية دفعتها للدفاع عن حدود كيانها، وقد شهد التاريخ الحديث عدم تواني إسرائيل عن

القيام بشن الهجمات العسكرية على أي دولة عربية تتوافر حولها الشكوك بامتلاكها أسلحة قادرة على إيذاء إسرائيل أو توفر مستلزمات حصولها على قدرات عسكرية قادرة على التأثير على الأمن القومي الإسرائيلي (**الخيال** ، ٢٠١٢:٢٢) .

ب. **العامل الديمغرافي** : إن ترسخ فكرة الهجرة إلى أرض الميعاد من قبل اليهود صارت أحد أسمى الأهداف لدى الحركة الصهيونية، فهي تحتل الأولوية المطلقة بين الأهداف الإسرائيلية؛ كون معاني هذه الهجرة تنطلق من مساعٍ لتغيير مكان إقامة يهود العالم من الشتات إلى صهيون (Asher,١٩٨٥:١١) ، وعلى هذا الأساس فإن الوجود اليهودي في فلسطين الذي ازداد نتيجة الهجرة والاستيطان كان بهدف بناء دولة مستقلة، فهو لم يسع لمد نفوذ دولة معينة إلى الأرض المحتلة مثلما حدث من قبل الاستعمار الفرنسي عند احتلاله للجزائر أو الإيطالي عند احتلاله لليبيا ، فكان الاستعمار الصهيوني يسعى للارتباط المخططات الاستعمارية جميعها ليكون أداة لها في المنطقة العربية. وقد شكلت القاعدة البشرية أساس الهجرة و التوسع في فلسطين لقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ * وهذا ما عبر عنه بن غوريون في معرض تحديد الهجرة بقوله " **إن إسرائيل لا يمكن أن تضمن أمنها بدون هجرة" (احمد ، ١٩٨٦ :١٠٣)** .

في حين أضفت الصهيونية البعد الديني الأيديولوجي على عنصري الهجرة والاستيطان لإكسابه الشرعية القانونية فيما بعد، من حيث الإيمان بنقاء الدم اليهودي الذي أسهم في تبوئهم منزلة سامية وفي تميزهم وتفردهم عن الآخرين ، فينبثق في **"مكامن الحق " " لشعب الله المختار"** الواجب المقدس الذي لابد من تأديته في **" أرض الميعاد"** المقدسة ، من "الفكرة الاسترجاعية" حق تاريخ في وجوب السيطرة اليهودية الأبدية على "أرض إسرائيل" في توسيعها إلى ما وراء الحدود الراهنة، وفي إنكار الحقوق الفلسطينية العربية الأساسية، ويعتقد البعض مثل الكاتب الإسرائيلي إسرائيل شاحاك، أنه على الرغم من أن السياسة الخارجية الإسرائيلية يصوغها ويمارسها يهود علمانيون ، فإنها تبدو مشتقه، في جانب منها، من الماضي اليهودي ومن الدين **(شاحاك،٢٠٠٢:٤٥)**.

ولتحقيق غاية **"** الهجرة **"** فإن إسرائيل تعلق آمالاً كبيرة عليها يعدّها المصدر الرئيسي لزيادة عدد السكان مع السعي لصهر العنصر العربي في المجتمع الإسرائيلي، وتحقيقاً لذلك قامت بإصدار قانون العودة عام ١٩٥٠ الذي ينص على ضمان حق الهجرة لكل مواطن يهودي إلى إسرائيل، ومنح القانون وزير الداخلية صلاحية منع أي مهاجر من دخول إسرائيل، إذا تأكد له

بصورة قطعية أن هذا المهاجر يعمل ضد مصلحة الشعب اليهودي،كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٥٢ قانون الجنسية الذي منح بموجبه المهاجر اليهودي الجنسية اليهودية **(رزق،٢٠٠٨)** .

وفي المقابل قامت إسرائيل بعمليات تهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه وفرضت سياسة الأمر الواقع في الأراضي المحتلة، كما قامت بمنع أعداد كبيرة من الفلسطينيين من العودة إلى الضفة الغربية بعد لجوئهم إلى الأردن جراء الانتفاضة الفلسطينية، إضافة إلى ذلك فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً كبيرة على الشعب الفلسطيني من أجل تضييق الخناق عليه وإجباره على الهجرة من خلال التعذيب والسجن و تدمير بناه الاقتصادية **(أبو ستة،١٩٩٧: ١٠٠)**.

وبناء على بعض الإحصائيات السكانية، فإن أبرز ما يهدد إسرائيل يكمن في الازدياد المضطرد لعدد الفلسطينيين مقابل تراجع أعداد اليهود بسبب قلة المهاجرين، إذ تشير التوقعات بأن عدد اليهود سيشكل في حلول عام ٢٠٢٠ ما نسبته ٤٢%.

جدول رقم (٤)

نسبة السكان العام الذي يشمل اليهود والعرب والأجانب

(عوض، ٢٠١١: ٤١٨).

إسرائيل	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٢٠	ملاحظات
اليهود	٤.٩مليون (٧٣%من إسرائيل يشكلون٥٠.٥% من أراضي فلسطين المحتلة)	٦.٤مليون(٦٨%في إسرائيل و٤٢%في فلسطين التاريخية)	
العرب	١.٣مليون يشمل عرب القدس	٢.١مليون يشمل عرب القدس	لا يشمل عرب الجولان المحتل
العمال الأجانب	نصف مليون	٩٠٠ألف	غير يهود

ومنذ عقود وإسرائيل تعكف على إيجاد الحلول لمحاولة التغلب على التفوق الفلسطيني في عدد السكان، للدرجة التي جعلتها تصنف التهديد السكاني كأحد التهديدات الرئيسة أمام إسرائيل خلال السنوات القادمة، إذ كل التوقعات الديمغرافية تشير إلى أن اليهود سيصبحون أقلية، نظراً لارتفاع معدلات الولادة لدى الفلسطينيين، وتراجع حركة هجرة اليهود لإسرائيل .

ج. **العامل النفسي** : يعاني السياسيون الإسرائيليون من تدني نفسية الإنسان الإسرائيلي لذلك حاول هؤلاء الساسة مراعاة إتباع بعض الصيغ المستندة عن الأفكار الصهيونية المتعلقة بالعظمة والشعور بالتفوق، والخوف و عدم الثقة بالآخرين نتيجة ما تعرض له اليهود من اضطهاد وإبادة سبق أن لحقت بهم في أوروبا، مما ولد لدى الإنسان اليهودي الشعور بعقدة الاضطهاد الجماعي، وزرع في نفسه بأن إسرائيل واليهود في معسكر، والعالم بأسره في معسكر الخصم، مما أعطى المواطن اليهودي ميلا نحو إتباع سياسة الحقد و العنف لإشباع غريزته العدوانية، وخير دليل في هذا الجانب قول مناحيم بيغن: **" بالدم و العرق سوف ينشأ جيل متكبر و كريم و قوي ... أنا أحارب إذن أنا موجود " (بعباع ، ١٩٨٥ : ١٠) .**

وعليه، كان تدخل الدولة لإتباع سياسة داخلية مكملة لسياستها الخارجية من أجل إحداث التأثير المتبادل بينهما جراء حالة التفكك والضعف التي لابد من القضاء عليها والوصول إلى حالة دائمة من التعبئة والاستعداد المستمر للحرب، فكان لزاماً على الدولة توجيه المجتمع وعدم ترك الحريات الفردية ضمن هوامش محددة، فتبنت الدولة مجموعة من الأهداف في هذا الجانب من أهمها ما يلي **(طايل ، ٢٠١٢:٢٠١):**

١. استقبال المهاجرين الجدد وتوطينهم وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع.
٢. العمل على إيجاد أرضية ثقافية مشتركة بين مواطني الدولة.
٣. تقريب الفوارق العرقية والطائفية وإحداث التماسك الاجتماعي بين اليهود.
٤. الحفاظ على فكرة النقاء العنصري لشعب إسرائيل.
٥. تحسين مستوى الأداء الاقتصادي ومحاولة تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي.
٦. الحفاظ على استمرار شعور المواطنين بالخطر.

إن توجه الدولة في إسرائيل نحو معالجة حالة الضعف في هذه العوامل يرتبط بالقيم والأفكار السائدة في المجتمع، كون هذه العوامل معنية بإحداث تغيير العنصر البشري، الذي يمثل صفات مجتمعات عديدة جاء منها أغلب المستوطنين، وذلك من أجل إحداث النقلة النوعية المراد إيجادها بغية خلق تأثير واضح في السياسة الخارجية الإسرائيلية، كونها تتأثر بالأيديولوجية الصهيونية والقيم الدينية إذ يساهمان في توجيه سياسة إسرائيل الخارجية تجاه العرب، وقد ظهر ذلك واضحاً في ظل بعض الحكومات اليسارية، غير أنها كانت أكثر وضوحاً في فترات حكم اليمين الإسرائيلي، إذ تم وضع المفاهيم الدينية والأيديولوجية الصهيونية لخدمة أهداف إسرائيل الخارجية، مما زاد من التصورات المرتبطة بصانعي القرار السياسي الإسرائيلي ووصفهم بالتعصب مع الاعتماد على

الرؤيا الصهيونية كأساس لرؤيا إسرائيل في مجال السياسة الخارجية.

ومن أجل تجاوز هذه العوامل، سبق لإسرائيل أن قامت باحتلال أراضٍ عربية في الضفة الغربية وسيناء وقطاع غزة ومرتفعات الجولان كما نفذت ضربة جوية ساحقة ضد المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١بعد أن توفرت لديها معلومات عن وجود قدرات عسكرية غير تقليدية لدى العراق، كما قامت باجتياح لبنان عام ١٩٨٢بحجة القضاء على المقاومة الفلسطينية التي كانت تشكل تهديداً لأمن إسرائيل بفعل الحدود المفتوحة التي تساعد على شن العمليات الفدائية ضد إسرائيل، كما أن احتلالها لهضبة الجولان كانت له أبعاد إستراتيجية في المنطقة كون هذه الهضبة تشرف على الأردن وسوريا ولبنان، كما شنت حربها الضروس ضد لبنان في تموز ٢٠٠٦، فيما تكررت حروبها العدوانية ضد قطاع غزة في الأعوام٢٠٠٨ - ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

المطلب الثاني

أهداف السياسة الإسرائيلية

لم تختلف ثوابت السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية منذ أن قام المشروع الصهيوني على يد النشطاء اليهود في الحركة الصهيونية في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، الذين نجحوا في تحقيق ارتباط عضوي بين المشروع الصهيوني والحركات الاستعمارية الغربية تجاه المنطقة العربية، وذلك بزعامة ثيودور هرتزل اليهودي النمساوي، إذ كان ما قام به هؤلاء النشطاء يمثل تطبيق لنداء وجهه نابليون بونابرت بدوافع استعمارية، في بداية ذلك القرن، وحينها قام المشروع الصهيوني ضعيفاً لكنه حاول وما زال عبر السياسة الإسرائيلية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة إبراز قوته على حساب ضعف الأطراف المخالفة له (**أغبارية ، ٢٠١٢ : ١٣٩**) .

وأصبحت منطلقات السياسة الإسرائيلية كانعكاس لظروف قيام الكيان الإسرائيلي، هذا الكيان الذي أنشيء وفق طريقة تختلف عن طرق تشكل أغلب دول العالم، إذ قامت الحركة الصهيونية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتصميم كيان الدولة الإسرائيلية وشكلها لشعب بلا أرض، فقد جرى التأكيد على أن أغلب مجتمعات العالم وشعوبها تعادي اليهود، وعلى وجه الخصوص المجتمعات الأوروبية لذلك جاءت فكرة الخلاص عبر إنشاء وطن قومي لليهود بعد إيجاد أرض تجمعهم من الشتات (**فهمي ، ٢٠١١ : ٢٤٩**) .

ثم منحت إسرائيل أولوية الأمن الوطني، والدفاع عن وجودها الفعلي عبر التخطيط لسياسة الأمن الذي تركز في يد مجموعة من المنظمات الإسرائيلية قبل قيام الدولة (الهاشومير، الهاجاناه ، شتيرن، البالماخ) وهؤلاء هم الذين قاموا برسم إستراتيجية العمل من مرحلة تحديد الأهداف، والمتمثلة في السيطرة على أرض فلسطين والمراكز الإستراتيجية، فيها وضرب حركات الثورة العربية وتأمين الهجرة اليهودية غير المشروعة، وربطت إسرائيل بين قضية الأمن الإسرائيلي والقوة العربية، وحرصت على ضرورة بقائها متفوقة في قوتها على الدول العربية والإسلامية مجتمعة، لذلك ترفض إسرائيل امتلاك أي من هذه الدول التكنولوجيا النووية، وهو الأمر الذي ترتب عليه قيامها بضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ، ورفضها للمشروع النووي الإيراني، كونها قد بنت قوتها العسكرية على أساس أنها مهددة من قبل جميع الدول العربية والإسلامية ، لذلك سعت في ممارساتها ، إلى التصرف مع كل دولة عربية وإسلامية بشكل منفرد، في حالة الحرب والسلم (**نوفل ، ٢٠٠٧ : ٩**) .

وبوجه عام قامت السياسة الإسرائيلية من أجل تحقيق أهدافها التي تتلخص في الآتي **(سعيد ، ٢٠١٢ : ٤٤ – ٤٥) :-**

١. الارتقاء بالجماعات اليهودية في مختلف بقاع العالم، وتنمية كفاءاتها الفردية والجماعية لشغل المراكز الحساسة والأعمال الهامة في مختلف الدول، بما يتيح لإسرائيل الاستفادة منهم بما يخدم توجهاتها في القضايا الكبرى والسياسات الدولية .

٢. إقامة دولة يهودية في المنطقة العربية تكون بمثابة نقطة تجمع وانطلاقة لمناطق أخرى تحقق الأهداف الإسرائيلية التي وضعتها الحركة الصهيونية .

٣. اختيار منطقة المشرق العربي بصفة عامة، وفلسطين بصفة خاصة، لتكون وطنا لدولة إسرائيل على أساس أهميتها الإستراتيجية الدولية وطبيعة الشعوب التي تعيش فيها من حيث التخلف الاجتماعي والثقافي نتيجة السيطرة الاستعمارية بعد أن فرضت وجودها قرونا طويلة.

٤. الاعتماد على المعونات المادية والمعنوية والسياسية الخارجية من مختلف الهيئات والمؤسسات اليهودية العالمية أو من الحكومات التي تؤثر عليها هذه المؤسسات .

٥. الاعتماد على الناحية الدعائية والإعلامية لكسب عطف ومؤازرة العالم الخارجي لتلبية مطالب الدولة الإسرائيلية والوقوف بجانبها ضد أعدائها ومساعدتها على تنفيذ مآربها التوسعية .

٦. الاعتماد على إحدى الدول العظمى لدعمها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً بلا قيود لتنفيذ أهدافها الإستراتيجية الكبرى .

٧. السعي لخلق أجيال من الشعب اليهودي المتطور والعمل على رفع المستوى العلمي والثقافي والمعنوي لأفراد هذا الشعب مع تنمية العقائد الدينية والقومية ووحدة الهدف لدى الجميع وتهيئته لتحقيق سياسة المؤسسات الصهيونية العالمية في شتى المجالات .

ثم عمل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على التعامل مع الدول العربية بشكل انفرادي عبر تجزئة المنطقة العربية، ورغم أن هذا المفهوم قديم ربطه بمبدأ شد الأطراف يبدو منطقيا إلا أن التصور والإدراك الإسرائيلي لمفهوم التجزئة، وكيفية استخدامه، يأتي لتحقيق نوع من الفرقة للمنطقة العربية، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اقترحت على القادة الإسرائيليين تقديم تنازلات في سبيل السلام، والتجميد الجزئي لبناء المستوطنات في الضفة الغربية

والقدس الشرقية المحتلة، مما دفع برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ضمن خطاب ألقاه في جامعة "بار إيلان"، معقل اليهود المتدينين "الحريديم"، عام ٢٠٠٩، إلى تأييد فكرة "حل الدولتين"، شريطة أن تكون منزوعة السلاح والسيادة، مقابل الاعتراف الفلسطيني "بيهودية الدولة" **(جرجس ، ٢٠١٤ : ١٧١)**، والتي ما لبث أن تراجع عنها خلال حملته الانتخابية التي خاض فيها انتخابات "الكنيست" الإسرائيلي العشرين، التي جرت في ١٧ من شهر آذار (مارس) ٢٠١٥، وفاز حزب الليكود، بزعامته، بـ٣٠ مقعداً مقابل ٢٤ مقعداً لمنافسه "المعسكر الصهيوني"، حزب العمل سابقاً.

لم تكن موافقة نتنياهو على فكرة الدولة الفلسطينية المشروطة بشروط تعجيزية تستند إلى شطط فكري، أو فراغ أيديولوجي، فثمة توجه دولي عام شاع وانتشر في ظل استمرار تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، مؤداه فكرة حل الدولتين، لكن سياسة الكيان الإسرائيلي تؤمن بأن تطورات الأوضاع أصبحت ذات طبيعة مزدوجة، لا تقبل التفاعل، أو أنها علاقات متناقضة، لذلك لم يغب عن بال الإسرائيليين حل الدولة الواحدة على أنه نقيض لحل الدولتين، وبما أن هذا الحل قد حظي بإجماع دولي كأساس لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وعليه جاء تملق القادة الإسرائيليين للمجتمع الدولي بادعاء قبولهم به، وهم يؤمنون باستحالة حصول إجماع فلسطيني بشأن شروطهم، الأمر الذي يرجح المعطيات الواقعية التي تشير إلى أن حل الدولتين بات بعيد المنال ووصل إلى نقطة اللاعودة، وذلك بعد الانتشار السريع للمستعمرات اليهودية في الضفة الغربية التي تؤوي أعداداً كبيرة من المستعمرين اليهود، وهو الأمر الذي يحقق الوظيفة الأساسية للسياسة الإسرائيلية المحددة منذ سنوات طويلة .

وتحددت وظائف السياسة الإسرائيلية كأداة نظامية لتحقيق الأهداف المطورة عن تلك الأهداف التي سبق أن وضعتها الحركة الصهيونية و تتلخص في الآتي : -

١.يهودية الدولة : تسيطر على الإسرائيليين فكرة ضرورة إلزام الفلسطينيين بقبول فكرة يهودية الدولة، وهو الأمر الذي يؤكد عليه قادة الكيان الإسرائيلي، وتتناقله وسائل الإعلام اليهودية، مستندين بذلك على اتفاقات أوسلو التي تضمنت اعتراف القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل. ولكن الفلسطينيين لم يعترفوا بحق اليهود في إقامة سيادة على قسم من أراضي هذه الدولـة، وأن اعترافهم كان تجاه واقع سياسي توجد فيه الدولة. لذلك فإنهم يطالبون بالإعلان عن الاعتراف بدولة يهوديـة، وهذا معناه الاعتـراف في أن لليهـود حقاً في السيادة داخل ما يعرف بدولة إسرائيل، وهو اعتراف بأن التطور التاريخي قد حول العرب من أغلبية في الأراضي الفلسطينية إلى أقلية فيها،

مثلما يمثل المصادقـة على أن أغلبية الفلسطينيين الذين عاشوا في أراضيهم قد تحولوا إلى لاجئين، والتأكيـد على أن مكانة الفلسطينيين من المواطنين اليهود إنما تجعلهم كأجانب في بلادهم. لذلك فإن إعطاء مثل هذا الاعتراف هو اعتراف بهزيمة تاريخية وقبـول الحكم بالظلم الذين هم ضحيتـه **(كوهين، ٢٠١٤) .**

٢.تبني سياسة التوسع : يمثل التوسع اتجاه ثابت في السياسة الإسرائيلية الموجهة لاختراق بيئة الأمن القومي العربي، ولم تحكم هذه الوظيفة إلا المتغيرات الدولية من جهة والقدرة الإسرائيلية على الاستيعاب من جهة أخرى، فالنشاطات الإسرائيلية لم تقف عند الحدود التي رسمها مشروع التقسيم، وإنما تعدتها لتستولي على أجزاء أخرى من الأراضي العربية، ويأتي استخدام الحجج التوراتية ليمثل أبعاداً جديدة من شكل الدولة اليهودية، وذلك عبر تسمية هذه المرحلة بمرحلة الصهيونية العسكرية، ففي الوقت الذي تنفق فيه إسرائيل ٣٠% من صافي ناتجها القومي، على الآلة العسكرية، فإن معدل مثل هذا الإنفاق لدى دول حلف شمال الأطلسي لا يتعدى ٤ %، وفي ذات وقت بات الهدف المعلن لهذه العسكرية الضاربة، ليس الدفاع عن إسرائيل، بل تفتيـت الدول العربية جميعها استناداً لتصريحات القادة الإسرائيليين، وطبقاً لمشروعهم التوسعي المستند إلى نصوص توراتية لتبرير أمرين في آن واحد، هما: التوسع المستمر في الحدود، والأساليب المتبعة فـي القتـل والإرهاب **(غارودي ، ٢٠١٠ : ١٥٣) .**

ويرتبط بالتوسع عدم وجود حدود رسمية للدولة الإسرائيلية، فالقيادة الإسرائيلية ترفض الإفصاح عن تلك الحدود التي تستقر عليها الدولة لتضل قضية الحدود من أكثر الجوانب غموضاً في السياسة الإسرائيلية، والتعبيـرات التي يطلقها الفكـر الإسرائيلي على مفهـوم الحدود الآمنـة وإن بدت متباينـة حينا ومتطابقة حينا آخر تؤكـد هذا الاتجاه التوسعـي، وإذا كانت إسرائيل قد تراجعت عن سيناء، وأعلنت انسحابها الأحادي الجانب من أجزاء من الأراضي المحتلة في الجنوب اللبناني، عام ٢٠٠٠، فإنها ما تزال تصر على احتلال الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان، ومظاهر ذلك عديدة منها **(زهرة، ٢٠١١ : ١٦٢) :-**

١. قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس وعدّها عاصمة للدولة وكذلك قرار ضم الجولان .
٢. إطلاق الأسماء العبرية على المناطق المختلفة في الأراضي المحتلة
٣. المفهوم الخاص الذي تطرحه الحكومة الإسرائيلية للتسوية السلمية في إطار اتفاقيات السلام الموقعة مع عدد من الدول العربية .

٣.الاستيطان : يعد الاستيطان " جزءاً من مهمات الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين وتوطين المهاجرين اليهود من شتى بقاع العالم "، وتثبيت الحدود الآمنة وتأمين العمق الإستراتيجي والسيطرة على الموارد المائية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتأمين مستودعات الأسلحة والعتاد، وإعداد القوات العسكرية النظامية **(رفائيل،٢٠٠٠: ١٤٦)**، في المناطق العربية، وقد أصبح من أخطر العقبات التي تعرقل سير العملية السلمية، ذلك لأن تاريخ الاستيطان في هذه المناطق إنما يعبـرعن تاريخ الوجود الصهيوني في فلسطين. حيث يُعتبر الاستيطان أداة مزدوجة الهدف لتحقيق المشروع الصهيوني من حيث استيلائه على الأراضي العربية والتخلص من أهلها وأصحابها الشرعيين، وكذلك تحويل المستوطنات إلى ثكنات عسكرية وقلاع محصنة، والمستوطنين إلى جيش مسلح للدفاع عنها. لذلك اتفقت الحكومات الإسرائيلية جميعها على الرغم من اختلاف توجهاتها السياسية على عدّ الاستيطان ركيزة الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لتهويد الأراضي المحتلة، وفرض الأمر الواقع على الدول العربية والفلسطينيين يصعب تغييره، وهو خطوة نحو تحقيق الغاية القومية العليا المتمثلة في إقامة إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهـر **(كاخيا ، ٢٠١٤) .**

ومن أجل ذلك، حرصت إسرائيل على تحويل يهود العالم إلى كنز استراتيجي للمشروع الصهيوني، وعلى تعزيز مركزيتها في حياة ما يسمى يهود الشتات، وذلك من أجل توظيف هؤلاء في سياستها تجاه المنطقة العربية، التي كان الاستيطان أحد أهم وظائف تلك الإستراتيجية، فالاستيطان هو صفة ملازمة لطبيعة استعمارها للأراضي العربية في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية، وهو تعبير عن الضم الفعلي لتلك الأراضي؛ لأنه قد تم في المناطق التي لا تنوي إسرائيل التنازل عنها تحت أي ظرف حتى وإن كان في إطار إبرام معاهدة سلام مع الدول العربية .

قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، بإحداث تغييرات جذرية في طبيعة الأراضي المحتلة وخلق واقع سياسي جديد، وحقائق (ديموغرافية) مغايرة على المدى القريب يتم من خلالها إحداث خلل بين عدد المواطنين العرب وبين المستوطنين اليهود بطرد العرب وجلب المهاجرين الجدد، وعلى المدى البعيد يتم إخلاء الأراضي المحتلة من السكان العرب .

وإذ تشير تقييمات مختلفة للسياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية بأنها قد حققت نجاحات متعددة منذ إقامة دولة اليهود على أرض فلسطين، إذ وصلت قمة دالتها التصاعدية في حرب حزيران ١٩٦٧، إلا أن مؤشرات التقهقر الاستراتيجي لهذه السياسة قد ظهـرت بعد دخولها طريقاً

ذي اتجـاه واحد، واتسعت قاعدة معارضيها وتركزت عند فئتين هامتين بين اليهود: فئة عاشت مع المشروع الإسرائيلي سنوات طويلـة ورأت فـي إسرائيـل وضعاً طبيعياً في حـدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ واستيقظت لتراه مشروعا فاشلا، لكنه يزدهر على جراح الآخرين، وفئة الشباب التي عرفت في المشروع الإسرائيلي من خلال تقديم أفرادها قرابين على مائدة الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وشن حروب غير ضرورية، لكن تكالب قوى الاستعمار العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام ورأس المال، وضعف الجانبين العربي والإسلامي، صنع صورة وهمية أن المشروع الإسرائيلي ناجح وأنه يملك قدرات ذاتية لتحقيق ما يصبو إليه **(اغبارية ، ٢٠١٢ : ١٣٩ - ١٤٣)** .

وقد استطاعت إسرائيل، ومن أجل الانطلاق لخدمـة سياستها في المنطقة العربيـة، واختـراق بيئة الأمن القومي العربي، استغلال علاقات كيانها المتميزة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من مد شبكـة علاقاتها الدولية باتجاه دول أخـرى كبـرى كفرنسا وألمانيا والاتحاد السوفييتي السابق، كما استطاع الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي التوجه نحو منابع الإستراتيجية الغربية، واتجاهات علومها الحديثة التي أمدت إسرائيل بكثير من الخبرات المتطورة، وقد كان للجانب العسكري المجال الأرحب في توجه ذلك الفكر نحـو الغرب، وعلى الرغم من ثبات التوجهات الإسرائيلية نحو عدد من الأطراف الدولية التي نجحـت إسرائيل في إقامة العلاقة معها، إلا أن تلك العلاقات كانت تقوم على عوامل مشتركة عديـدة أخرى، قد سعت إسرائيل لتوظيف كثير من المعطيات الدولية لأغراض بناء قوتها العسكريـة والمحافظة على وجودها وأمنها، عبر العمل على تقويض فرص الدول العربية في المواجهة معها، إذ ركزت على نواح عديدة بما يساعدها للتغلب على الضعف الجيوسياسي في صراعها مـع العرب ذلك بالحصول على قدرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية كانت تأتيها من الخـارج، فكانت مساعي إسرائيل تتجه نحو إحداث التغيير في بيئة الأمن القومي العربي بتحسين قوة أمنها العسكرية مع الاستئثار بالعامل الأمريكي بفضل طبيعة الصلة بينهما لردع العرب **(شبلي ، ٢٠١٣ : ١٣٧)** .

كما عملت إسرائيل على استغلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية في تحريضها لشن الحرب ضد العراق وتدميره في عام ٢٠٠٣م، وذلك استنادا لاتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، التي تتضمن عدداً من الأهداف الإستراتيجية التي يمكـن أن يجنيها الطرفان من هذه الاتفاقية و يمكن إجمالها بالآتـي **(الدليمي ، ٢٠١٠: ١٠٧- ١١٤):-**

أ. تعزيز دور إسرائيل كقاعدة عسكرية أمريكية.

ب. ضمان الأمن الإسرائيلي عبر تأكيد العلاقة العضوية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي تنظر إلى إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها من الناحية العسكرية لاستمرار استقرار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

ج. ربط المنطقة العربية بالتوجهات الكونية للإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

هـ. تأكيد أهمية الدور الأمريكي في بيئة الأمن القومي العربي .

و. شمول المنطقة العربية بنظام الاستقطاب الدولي.

ثم أصبحت التهديدات الإسرائيلية الإستراتيجية تعتمد على الدعم الأمريكي العسكري المقدم لها وذلك بهدف ضمان تفوقها الاستراتيجي على الدول العربية كافة، استناداً إلى دراسة الأستاذين الجامعيين جون ميرشايمر و ستيفن وولت، والتي اتهما على إثرها بمعاداة السامية وأثارت ردود فعل غاضبة في أوساط اللوبي الصهيوني، كانت المعونات الأمريكية لإسرائيل هي الأكبر على الإطلاق عبر التاريخ الأمريكي منذ الحرب العالمية الأولى، إذ بلغت أكثر من مئة وأربعين مليار دولار حتى عام ٢٠٠٤ (والت ، ٢٠٠٧) .

فيما تتلقى "إسرائيل" ثلاثة مليارات دولار سنوياً، يخصص ١.٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية والباقي كمساعدات اقتصادية، إلا أن تسوية جرت بين نتنياهو، إبان حكمه قبل عشر سنوات، والكونغرس الأمريكي، نجح بموجبها في تقليص المساعدات غير العسكرية لتنتهي بحلول عام ٢٠٠٨، ولتصبح بكاملها عسكرية الطابع. وفي الوقت الذي تحصل فيه دول أخرى على مساعداتها من قبل الحكومة الأمريكية على أربعة أقساط، تتسلم تل أبيب مخصصاتها بالكامل بداية كل سنة مالية. وفيما يفرض على بقية الدول إنفاقها بالكامل في الولايات المتحدة، يسمح للكيان الصهيوني باستخدام حوالي ٢٥% منها لدعم الصناعات العسكرية دون أن يخضع لأي نوع من المحاسبة على كيفية إنفاق المعونة. ويخصص من هذه المساعدات العسكرية الأمريكية ٢.٤ مليار دولار لشراء أسلحة أمريكية، فيما يرصد ربعها لاقتناء تجهيزات عسكرية من شركات أمريكية، وتم تخصيص أكثر من أربعين مليون دولار لمساعدة الكيان الصهيوني على استيعاب المهاجرين الجدد (**منور ، ٢٠٠٧**) .

وقد سبق أن مولت الولايات المتحدة الأمريكية برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات الصواريخ ومشروع طائرة "لافي" الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار أمريكي، علما أن الدعم الأمريكي يأتي

للطبيعة الخاصة في علاقات الطرفين ويرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد أحداث الصراع العربي الإسرائيلي فتزداد قيمة المعونات عند تفاقم توتر الأوضاع بالنسبة لإسرائيل أو عند تصعيد اعتداءاتها على الدول العربية، ويأتي إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ عن زيادة معوناتها العسكرية بقيمة ثلاثين مليار دولار وعلى مدى السنوات العشر القادمة أي بزيادة مقدارها ٢٥% عن المعونة المخصصة أساسا إذ يعد هذا الدعم دليلا على ما تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية من جهود لدعم إسرائيل وإحداث تفوقها النوعي على حساب الدول العربية (المشاقبة ، ٢٠١٢ : ٢٣٢).

ويلاحظ أيضاً أن الدعم الأمريكي لم يتوقف حتى أثناء الأزمة المالية العالمية، وتبين تفاصيل التأثر الإسرائيلي بتلك الأزمة منذ عام ٢٠٠٨ بأنه كان بقدر صغير نسبياً ومؤقتاً، إذ لم تبلغ خسائر إسرائيل منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية سوى خمسة مليارات دولار، وسرعان ما بدأت مفاعيل تلك الأزمة تتضاءل تدريجياً على الصعيد الاقتصادي الإسرائيلي (عبد الكريم ، ٢٠١٢ : ١٩٤) .

تمثل السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية تهديداً حقيقياً لبيئة الأمن القومي العربي، وذلك لأن المشكلات جميعها التي تواجهها الأمة العربية وهي مشكلات ثانوية إذا ما قورنت بمشكلة هذا الوجود الذي تنبع منه تلك المشكلات أساسا، فالوجود الإسرائيلي يعني :

أولا : استمرار التمزق العربي لأن الوجود الإسرائيلي يحول دون ظهور الإرادة السياسية العربية الواحدة، ومنع التقارب بين الدول العربية، فبسبب هذا الوجود انقسم الوطن العربي إلى مشرق ومغرب تفصل بينهما إسرائيل، إضافة إلى قيام إسرائيل باستغلال بعض الأقليات القومية والدينية .

ثانيا : استمرار السيطرة على الأراضي العربية من خلال رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، وقمع ثورته بشتى الوسائل والأساليب .

ثالثا: الإخلال ببيئة الأمن القومي العربي من خلال مساهمة الوجود الإسرائيلي في جعل المنطقة العربية أحد محاور الصراع بين القوى الكبرى، طالما أن أي من تلك القوى لا يستطيع فرض السيطرة المطلقة على هذه المنطقة، ودليل على ذلك الظروف التي تمر بها المنطقة في ظل التجاذب الأمريكي – الروسي بشأن عدد من الأزمات الإقليمية، و يأتي في مقدمتها الوضع السوري المتدهور، فضلا عن التأثيرات المحتملة لأزمة البرنامج النووي الإيراني على المنطقة العربية بصورة عامة، وعلى دول الخليج العربي بصورة خاصة.

المطلب الثالث

أولويات السياسة الإسرائيلية

رغم التنوع الظاهري في تشكيل القيادات الإسرائيلية ضمن تيارات يمينية ويسارية، فإنها في جلها تتفق على أولويات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، مع حرصها على التشبث بالأهداف القومية والأمنية والسياسية، وربط قادة الكيان الإسرائيلي بين طبيعة الواقع الداخلي الذي مر به هذا الكيان خلال السنوات الخمسة الأولى من الألفية الجديدة ، وبين المتغيرات الدولية التي تشهدها العلاقات الدولية، ونظر هؤلاء القادة إلى ضرورة ترصين الوضع الداخلي عبر بناء متين يتعدى الجانب السياسي ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتم من خلالها وضع إستراتيجية شاملة قادرة على التصدي للدول العربية، لذلك فقد ولد مشروع (إسرائيل ٢٠٢٠) الذي وضع من جانب المؤسسة السياسية والتخطيطية الإسرائيلية التي قالت أن المستقبل التخطيطي واضح لأن الأبعاد الصغيرة لإسرائيل والقيود التي تعمل في داخلها، تحتم التخطيط بقدر وثيق للغاية، وتحدده بأنماط مألوفة ضمن سيناريو الأعمال الذي يوصل الاتجاهات القائمة في المرافق الاقتصادية وفي المجتمع ، والبدائل المعيارية التي تحمل لواء القيم، في كل من مجالات الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وذلك من خلال تحليل مجال حيز الإمكانات، وفي النهاية تم بلورة بدائل مشتركة تخدم هذا المشروع **(مازور ، ٢٠٠٤ : ١٠) .**

وقد تضمنت تلك البدائل الجوانب الآتية :-

أولا : بديل سوق الأعمال: يفترض هذا البديل استمرار الاتجاهات القائمة، من خلال عدم السماح بتدخل التخطيط المركزي في مجرى العمل المتوقع لقوى السوق، والبواعث الأخرى العاملة في المجتمع الإسرائيلي .

ثانيا: البدائل الاقتصادية: تسعى إلى استنفاذ قدرة المرافق الاقتصادية الإسرائيلية على النمو، على امتداد كل فترة التخطيط، وإلى ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي، وتم تطوير هذه البدائل على النحو الآتي**(أبوستة، ٢٠٠٤: ١٤):-**

١. البديل الاقتصادي – الصناعي الذي يسعى إلى إحراز أهدافه عن طريق التركيز على الصناعات المعتمدة على العلوم المتطورة.

٢. البديل الاقتصادي – الخدماتي الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه عن طريق التركيز على الخدمات الإنتاجية والأبحاث والتطوير .

٣. البديل الاجتماعي الذي يضع على رأس اهتماماته قيمة (جودة الحياة للمجتمع) التي تعني التفضيل الواضح لقيم المساواة بين فئات السكان المختلفة .

٤. البديل الطبيعي – البيئي وهو مبني حول قيمة التطوير الدائم والتخطيط القيمي للبيئة الطبيعية.

وقد تولدت لدى قادة الكيان الإسرائيلي قناعات جديدة أفضت إلى رأي مفاده بأن عملية السلام لم تحسم بعد، على الرغم من كل أعمال العنف والحروب التي مارسها هذا الكيان، الذي لم يحقق حتى الآن لا سلاما ولا أمنا، وقد تمخض عدم حسم الصراع العربي الإسرائيلي بإقرار الفكر الإسرائيلي إلى العديد من أشكال الصراع والعنف في المنطقة؛ والحرص على تفوق إسرائيل، عسكريا على سائر دولها؛ هو الذي يتكفل بتسوية سياسية ومواجهة الأعداء، وقد دفعت تلك الرؤية الإسرائيلية الجديدة صناع القرار السياسي الإسرائيلي إلى اتخاذ قرار الشروع بتطوير الإستراتيجية الإسرائيلية بحيث تكون نابعة من التطورات التي طرأت على النظام العالمي، والمتغيرات الإستراتيجية في البيئة الإقليمية،التي زادت من الدوافع الداعية إلى تطوير الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، وقد تمثل ذلك التطوير في العوامل الآتية **(بن عبد العزيز ، ٢٠١٢ : ٢٩٨): -**

١. اعتماد سياسة جديدة، لتعزيز المكانة الإسرائيلية، من منطلق كونها قوة إقليمية فاعلة في مجالها الحيوي.

٢. السعي إلى دور إقليمي، في النظام الأمني لمنطقة الشرق الأوسط؛ لحماية مصالح إسرائيل ومصالح حلفائها.

٣. الطموح إلى أن تصبح إسرائيل دولة كبرى في المنطقة، من خلال التحول من المجال الجيوسياسي إلى المجال الجيواقتصادي .

٤. ضمان التزام أمريكي بتحقيق أمن إسرائيل .

٥. استغلال ظروف السلام، لتوسيع دائرة التعاون الإستراتيجي مع القوى الدولية، ومع دول أوروبا الشرقية، والدول الآسيوية المهمة .

وبقدر تعلق الأمر بتحديد تأثير المفهوم الإسرائيلي للأمن القومي على بيئة الأمن القومي العربي، إذ أنه من الضروري الإشارة إلى عدة جوانب قامت عليها مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي والتي كان من أبرزها :-

أ. التفوق العسكري : بقيت إسرائيل رهينة الفكرة القائلة بأنها دولة صغيرة تحيط بها مجموعة من

الدول العربية الرافضة لها، والتي تسعى إلى إزالتها من الوجود، وإنها تدعو هذه الدول إلى الاعتراف بها وإقامة سلام معها، لكن جاراتها تصر على موقفها، الأمر الذي تطلب أن تكون متفوقة عسكريا على الدول العربية. ونظرت إسرائيل إلى أن تفوقها العسكري أصبح بديلا عن الاعتراف بها، إذ تمتلك إسرائيل ترسانة عسكرية، نووية وأسلحة حاملة للقنابل النووية (صواريخ، طائرات،غواصات) وتمتلك تفوقاً نوعياً وكمياً على سائر الدول العربية مجتمعة، لذلك ينبغي أن تكون قدراتها العسكرية هي العنصر الرادع الذي تختفي معه فكرة الحرب لدى العرب، وهذا يتطلب أن يصبح جيشها القوة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط **(درويش،٢٠١٣: ١٠٤)**.

وبهذا أصبح للتفوق العسكري الإسرائيلي عددُ من الأهداف من بينها: إيجاد حالة الأمن داخل المجتمع الإسرائيلي؛ ومنع العرب من الإقدام على الحرب؛ وفرض السلام على العرب وفق الشروط الإسرائيلية **(زهرة ، ٢٠١١ : ١٧٤)**.

ب. التحوطات الأمنية : سبق أن قامت القيادات الإسرائيلية بإضافة عنصر جديد لمفهوم الأمن يقوم على فكرة الحدود الآمنة، التي يتم بموجبها احتفاظ إسرائيل بالأراضي التي تحتلها و لا تدخل ضمن نطاق ما تطلق عليه دولة إسرائيل الكبرى، وذلك لأن هذه الأراضي تمثل ضماناً، مطلقاً يمنع مهاجمة العرب لإسرائيل من جديد، لكن إسرائيل لم تكتف بفكرة الحدود الآمنة، فتفتق الفكر الاستراتيجي لدى أرييل شارون بضرورة إقامة الجدار العازل والفصل الأحادي الجانب الذي يستهدف من ورائه ابتلاع الأراضي الفلسطينية تحت مسميات مختلفة، أما القيمة العسكرية للجدار فهي وإن كانت محدودة التأثير، إلا أن الجدار حقق للإسرائيليين إعادة انتشار قواتهم العسكرية، وأن جميع الأراضي الفلسطينية التي خلفه ، أصبحت أماكن جديدة للقوات الإسرائيلية، وبات الشعب الفلسطيني وفقاً لذلك محاصراً داخل أراضيه **(مسلم ، ٢٠٠٤ : ٤٠)**.

ج. المساندة الدولية : نشأت إسرائيل بمساندة الدول الكبرى، وحظيت منذ السنوات الأولى لقيامها بضمان هذه الدول لأمنها، على الرغم من أن الكيان الإسرائيلي لم يبرم معاهدة دفاع مع أي من الدول الكبرى قبل عام ١٩٨١، إلا أن تلك الدول التزمت بصورة فعلية بالأمن الإسرائيلي والتأكيد على استمرار وجودها، ويشير إلى ذلك تطور العلاقات الإسرائيلية مع كل من :

أولا: فرنسا : بلغت العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية من المتانة أكثر مما يمكن أن تقدمه أية معاهدة دفاع، إذ أن فرنسا كانت من أوائل البلدان التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وذلك في ١١ أيار ١٩٤٩. ثم ساهمت فرنسا في تدعيم الكيان الإسرائيلي مساهمة فعّالة من

خلال المشاركة في جهودها الدفاعية. وتطورت العلاقات الثنائية بين الطرفين في الوقت الراهن بسرعة على المستويات الثقافية والعلمية والاقتصادية السياحية، فيما يتسع نطاقها في المجال السياسي. وأصبحت فرنسا وإسرائيل تقيمان حوارا وثيقا بشأن المسائل الدولية ذات المصلحة المشتركة. وأنشئ حوار إستراتيجي سنوي بينهما في عام ٢٠٠٩ بين الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية ونظيره الإسرائيلي مما يدل على حيوية تلك العلاقات.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية : ظلت العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية متميزة، خاصة بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقنين علاقاتها بإسرائيل من خلال توقيع اتفاقات التعاون الإستراتيجي بين الطرفين عام ١٩٨١، ومع ذلك يلاحظ بروز بعض الخلافات بين الطرفين بين الحين والآخر لا يصل إلى مستويات متقدمة، خاصة بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما منصبه في البيت الأبيض، وقد بدت هذه الخلافات واضحة للعيان خلال زيارة بنيامين نتنياهو إلى واشنطن نهاية آذار ٢٠١٠، إذ بدا الرئيس أوباما غاضباً من التوقيت السيئ لإعلان إسرائيل بناء مستوطنات جديدة خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن لإسرائيل في مطلع آذار ٢٠١٠، فضلاً عن رفض نتنياهو لمطالب أوباوما المتضمنة العديد من المعايير المتعلقة بتمديد تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وقف البناء في القدس الشرقية، وتخفيف الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع السعي للتركيز في المفاوضات غير المباشرة على القضايا الجوهرية مثل الأمن والوضع النهائي لمسائل الأراضي **(جرجس ، ٢٠١٤ : ١٧٥).**

ويلاحظ أن زيارة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي للولايات المتحدة الأمريكية مطلع آذار ٢٠١٥ فجّرت أو كادت أن تنفجر "أزمة دبلوماسية معلنة وسياسية مبطنة" بين تل أبيب وواشنطن مثلما أثارت جدلا واسعا لدى الوسط السياسي والحزبي في الجانبين، إذ يعد قيام نتنياهو بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية أمراً طبيعياً لاسيما في ظل ارتباط الجانبين بعلاقة تحالفيه إستراتيجية. لكن أن يزورها ونصف دوائر القرار فيها "ممتعض" وغير راغب في تلك الزيارة في ضوء ما شابها من توتر ملحوظ في موقف الطرفين حيال أهدافها ومراميها وتوقيتها، فذلك أمر آخر .

وعلى الرغم من كل ذلك فإن إسرائيل تعلن أنها لا تعول في تأمين وجودها على الضمانات الدولية، إلا أنه لا يمكنها الاستمرار بدون تلك الضمانات، كما أنها لا تستطيع أن تصل إلى أهدافها بعيداً عن تأييد ولو دولة كبرى واحدة **(زهرة ، ٢٠١١ : ١٧٦)** .

وما إن ظهرت نتائج انتخابات الكنيست التاسع عشر التي جرت في كانون الثاني ٢٠١٣ التي مثلت مرحلة انقطاع قسرية، لها مدلولاتها بمسار سياسي، كادت تقود لديكتاتورية من نوع جديد داخل إسرائيل، بعدما هيمنت التوجهات اليمينية على المجتمع بشكل غير مسبوق ، إذ أراد بنيامين نتنياهو أن يكون الملك غير المتوج على عرش إسرائيل، من خلال تحطيم الدورات الزمنية لمن سبقوه في رئاسة الحكومة، لإزاحة خصومه ومنافسيه السياسيين عن المشهد السياسي، لكي يكون هو الحاكم والبديل في آن واحد **(سالم ، ٢٠١٣ : ١٢٠)** .

وقد جاء فوز اليمين الإسرائيلي في تلك الانتخابات ليمنح الركائز الفكرية المؤسسة للعقل الصهيوني قوة مضافة، لاسيما جانبه المتشدد، الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو الذي عمل على نقل الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي من الأسس التنظيرية إلى الواقع العملي، إذ مثلت الانتخابات اختبارا فعليا لمدى تأثير التطورات الإقليمية الجارية - لاسيما تلك المتعلقة بالصعود الإسلامي في دول الربيع العربي - في اتجاهات الرأي العام والنخب السياسية في إسرائيل وكيفية ترتيب الأولويات لكليهما، والتي أظهرها استطلاع للرأي العام قبل الانتخابات بأيام قليلة نشرته صحيفة هآرتس جاء فيه: إن ٤٧% من المستطلعين يرون القضية الاقتصادية والاجتماعية لها الأولوية على سائر القضايا الأخرى؛ بينما يرى ١٨% أن الأكثر أهمية هي المفاوضات مع الفلسطينيين، وحدد ١٢% من المستطلعة آراءهم قانون التجنيد الجديد؛ وقال١٠% إن البرنامج النووي الإيراني هو القضية الأكثر أهمية **(عكاشة، ٢٠١٣ : ٢٤)** .

وقد أفرزت مخرجات العملية الانتخابية العديد من المدلولات المميزة للمشهد السياسي الإسرائيلي، والتي تركت تداعياتها على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وقدرته على إدارة السياسة الإسرائيلية وتوجهيها مستقبلا ، أبرزها**(سالم ، ٢٠١٣ : ١٢٢)**:-

١. تراجع اهتمامات الإسرائيليين بالقضايا الأمنية، بما فيها التهديد النووي الإيراني المزعوم .
٢. تحييد تأثير آلة الحرب الإسرائيلية في الصراع السياسي، إذ إن الحملة الجوية على قطاع غزة عام ٢٠١٢ وقبلها والضربات الجوية للسودان وسوريا ، فشلت في حشد التأييد والدعم الشعبي لحكومة نتنياهو .
٣. صعود القضايا الاجتماعية والاقتصادية في الأولويات الإسرائيلية، الأمر الذي عزز من قوة معسكري الوسط واليسار، أبرز المدافعين عن تلك القضايا، من خلال إعادة ترتيب الأولويات الوطنية داخل إسرائيل، لكي تشغل تلك القضايا المرتبة الأولى متقدمة على الأمن والاستيطان .

٤. اتهامات الفساد المالي والسياسي التي وجهت ضربة غير متوقعة للشريك القوي في حكومة نتنياهو عبر اتهام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بخيانة الأمانة في قضية تعيين سفير في بيلاروسيا قدم له معلومات بشأن تحقيقات للشرطة ، مما أجبر ليبرمان على الاستقالة من منصب وزير الخارجية ، والعودة إلى المنصب بعد تبرئته .

٥. إعادة إنتاج النخبة السياسية، فالأحزاب الثلاثة الحاصلة على أكبر عدد مقاعد بعد كتلة نتنياهو تتمتع بقيادات شابة، وخطاب سياسي جديد، وقادة هذه الأحزاب بمثابة نماذج للسياسيين الجدد، مما يبرز رغبة المجتمع في التغيير الجاد، بخلاف المعتاد، دفع الإسرائيليون بسياسيين جدد ليسوا ذوي خلفية عسكرية، وهو ما يعد تغييرا في هيكل السياسة الإسرائيلية .

تبقى قضية لها مساس ببيئة الأمن القومي العربي، تتعلق بالأمن المائي في إسرائيل، إذ من المعروف أن إسرائيل تستهلك حاليا كامل الموارد المائية المتاحة لها، وأنها تشهد عجزا مائيا يصل إلى حوالي ٥٠٠-٧٠٠ مليون م٣ في السنة حتى مع استثمارها لكامل المياه العربية التي تطالها يدها، وإن هذا العجز مرشح للازدياد الكبير لاسيما إذا ما تم التوصل إلى تسوية سلمية تقضي بعودة الأراضي العربية المحتلة، ومن هذا المنطلق تقدمت إسرائيل بعدة مقترحات إلى البنك الدولي في كانون الأول ١٩٩٠ لتلبية احتياجات المنطقة من المياه تحت عنوان الخطط الإقليمية الدولية يتم تنفيذها بالتعاون الإقليمي، منها برامج لتوليد الطاقة وأخرى لتطوير المصادر المائية وقد لخصت منظمة الإسكوا *عام ١٩٩٣ هذه المشاريع على النحو الآتي **(الدروبي ، الموقع الإلكتروني : http://www.watersexpert.se/Deroby.htm) :**

أ. جر مياه نهر النيل عبر سيناء إلى قطاع غزة والنقب كبديل لتزويد الضفة الغربية والغور الغربي من مياه نهر الأردن .

ب. جر مياه نهر اليرموك إلى الغور الغربي في وادي الأردن .

ج. جر مياه نهر الليطاني لتوفير المياه للضفة الغربية وقطاع غزة بطريق مباشرة أو عبر الناقل القطري الإسرائيلي واستغلال مياه الفيضان أثناء فصل الشتاء في إجراءات التغذية الصناعية للطبقة المائية في الساحل الإسرائيلي .

د. استغلال جزء من مياه الليطاني أثناء فصول الجفاف لأجل توليد الطاقة الكهربائية فقط

* **الإسكوا** : وهي **لجنة** االأمم المتحدة **الاقتصادية والاجتماعية** لغرب آسيا (يونيسكو أو إسكوا) تأسست عام ١٩٧٣. وقد أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بقرار ١٨١٨ (LV) كبديل لمكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت (يونيسوب). وقد تبدل الاسم عام ١٩٨٥ إلى الإسكوا .

مقابل تزويد لبنان بالطاقة ،على أن تخزن المياه الواردة في بحيرة كينيريت في إسرائيل .

٥.   تحلية مياه البحر أو نقل المياه من خارج المنطقة عن طريق البحر بالمشاركة مع الأردن.

ومن هذه المشاريع يتبين: أن لدى إسرائيل طموحات ليس فقط في الاستفادة من مياه الليطاني، بل أيضا من مياه النيل ، وهذه المشاريع المعروفة باللغة العبرية باسم مشاريع (اليشع كالي) قد حسبت لها الكلف الاقتصادية بالكامل ، وجاءت مكملة لفرضية الدفاع الشرعي عن النفس كحجة قانونية مقدمة من طرف إسرائيل لتبرير سلوكها العدواني ضد جيرانها العرب ، غير أن هذه الحجة تطرح عدة إشكالات من وجهة نظر الشرعية الدولية المعبر عنها في ميثاق الأمم المتحدة، ومبادىء القانون الدولي ذات الصلة، والتي تحصر فرضية الدفاع الشرعي عن النفس في حدود ضيقة، وتخضعها لشروط صارمة أهمها الرد الضروري والمتناسب من طرف الدولة على العدوان المسلح الذي تكون ضحية له، وهذا التبرير هو الذي دفع إسرائيل لشن حربها على لبنان عام ٢٠٠٦ تحت ستار ومحاججة قانونية لفرضية الدفاع الشرعي عن

النفس الذي من خلاله قامت تهديدات الإستراتيجية الإسرائيلية لبيئة الأمن القومي العرب **(الهزاط،٢٠٠٧: ١٨٠).**

لقد استغلت السياسة الإسرائيلية كل العوامل السابقة من أجل تعميق شعور الإحباط وعقدة النقص لدى محيطها العربي والفلسطيني من خلال فرض سيطرتها العسكرية الساحقة والمتمتعة بالحصانة الأمريكية، وهي في الوقت ذاته تصر على تفادي التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتجنب الالتزام بترسيم الحدود النهائية لكيانها في المدى المنظور، فضلا عن تأييدها لاتجاه تقسيم المنطقة بين محوري الاعتدال والتطرف بما يدفع الصراع إلى خلفية المشهد، ويحيله إلى المرتبة الثانية في أولويات دول المنطقة وفي الاصطفافات الإستراتيجية على ساحتها، إلا أن إسرائيل أصبحت تواجه تحديات خطيرة من جراء التحولات (الدراماتيكية) التي شهدتها المنطقة، في أعقاب ما سمي بثورات الربيع العربي وصعود التيار الإسلامي في دول هذا الربيع .

المبحث الثاني

أدوات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية

ظهر جلياً أن بيئة الأمن القومي العربي تتأثر بعوامل عدة نابعة من غياب الإستراتيجية الأمنية العربية الموحدة من ناحية، وتنامي القوى السياسية لدول المنطقة العربية بسرعة من ناحية أخرى، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها من ناحية ثالثة، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تقسيم التوجهات الأمنية في العمق العربي الكبير إلى وحدات إقليمية أصغر، مما ساعد على توفير المناخ المناسب للأطراف الإقليمية في الجوار الجغرافي الآسيوي كإيران وتركيا وإسرائيل لوضع استراتيجيات إقليمية كان لها تأثير مباشر في المنطقة العربية .

لذلك عملت إسرائيل على وضع إستراتيجيتها التي شهدت تطورات كبيرة جاءت نتيجة التغيير في طبيعة سير عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، وما أثر عليها من تحولات سياسية واجتماعية داخلية في كل بلد من البلدان ذات العلاقة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أوصل المهتمين بقضية الصراع العربي الإسرائيلي إلى خلاصة مفادها أن أجواء التفاؤل والأمل التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط قبل عقدين من الزمن إبان انطلاق مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، تراجعت بصورة مريعة لتحل محلها مشاعر الإحباط واليأس التي تغطي أرجاء الشرق الأوسط حاليا .

ثم بدت أمام القادة الإسرائيليين حقيقة جرى وصفها بالمؤلمة، ومفادها: أن علاقات إسرائيل مع العالم العربي، ومكانتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وصلت إلى مستوى "مهين" وغير مسبوق، جاء الجزء الأكبر منها بفعل تأثيرات ما سمي بثورات الربيع العرب ، الأمر الذي طرح تساؤلا، أخذ يؤرق صناع القرار الإسرائيلي يتمحور: حول مدى اعتماد إسرائيل على العلاقات السياسية والتنسيقات الأمنية مع بعض الدول العربية في ضوء ما وصفته بتطورات مقلقة تشهدها الساحة الإقليمية.

يتناول المبحث الثاني أدوات السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأدوات السياسية.

المطلب الثاني : الأدوات العسكرية

المطلب الأول
الأدوات السياسية

مر الصراع العربي الإسرائيلي بمراحل تاريخية عديدة تغيرت فيها أدوات السياسة الإسرائيلية نتيجة التباين في خطوط التحولات التي شهدتها مراحل هذا الصراع، فوضعت هذه التحولات الباحثين أمام صورة تنامي ظاهرة التردد والتراجع في المفاهيم والمضامين، إذ تختلف الظروف الراهنة في المنطقة العربية منذ مطلع القرن الحادي العشرين، عما كانت عليه قبله، فالعالم العربي منشغل اليوم في وضع معالجات للأزمة السورية التي أفرزت عن تنامي حالة التعاطي مع العنف المفرط، وبروز تنظيمات جهادية جديدة لم تكن مألوفة في المنطقة العربية أوصلت الحال إلى إعلان ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية (داعش) .

وقبل كل هذا وذاك فقد سبق لإسرائيل أن قامت بوضع سياسة جديدة تجاه بيئة الأمن القومي العربي، وذلك منذ انتهاء الحرب الباردة، هذه السياسة التي جاءت في ظل تغيرات جوهرية في الموقف الإسرائيلي بعد بروز معطيات جديدة، نتيجة التحولات في طبيعة العلاقات الدولية، فعمدت إسرائيل على تكريس تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة المهيمنة على العالم بعدّها الدعامة الرئيسية لأمنها والسند الرئيسي لكل ما تتسم به سياستها من عدوانية تجاه الدول العربية، كما سعت إلى نسج شبكة من التحالفات أو التفاهمات مع دول الجوار الجغرافي غير العربية ، فوقعت اتفاقا مع تركيا في ٢٣ شباط ١٩٩٦، ووطدت علاقاتها مع إثيوبيا، وفي الوقت نفسه لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية للتواجد على أطراف العالم العربي، وتمكنت من توطيد وجودها في شمال العراق بعد عام ١٩٩١، ثم في كل العراق بعد الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣ م **(جاد ، ٢٠٠٧ : ٢٢)** .

وتشير معلومات صحفية كشفتها مجلة "نيويوركر" الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ٦ آذار ٢٠٠٧ أن عملاء " إسرائيليين" من بينهم ضباط من الموساد "الإسرائيلي" يقومون بتدريب مليشيات كردية في العراق. والحال أن مجلة "نيويوركر" نفسها هي أول من كشفت قضية التعذيب في سجن أبو غريب في العراق، وهي بالتالي أول من تناولت موضوع التواجد "الإسرائيلي" في العراق، حين ربطت قضية تصفيات العلماء العراقيين بالمخطط "الإسرائيلي" القديم الساعي إلى القضاء على من أسمتهم "بشبكة العلماء العراقيين" الذين ساهموا بشكل كبير في ترقية المنظومة

العسكرية والتربوية والصحية العراقية، على الرغم من سنوات الحظر الذي مارسته الإدارة الأمريكية في زمن جورج بوش الأب.

وتعاملت إسرائيل مع التحولات السياسية التي حدثت في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي بجدية تامة، و كان من أهمها: اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في أعقاب أحداث ١١ أيلول٢٠٠١؛ وطرح القادة العرب في قمة بيروت عام ٢٠٠٢مبادرة السلام العربية ؛ وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية " خطة خريطة الطريق "؛ ورؤية بوش لحل الدولتين التي كان من المفترض أن تؤدي إلى دولة فلسطينية في نهاية ٢٠٠٥؛ وشن إسرائيل الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، غير أن الأوضاع بعد ذلك عكست استمرار العبث التفاوضي والتراشق بالتفسيرات والخطط التفصيلية، للاتفاق الأصلي في أوسلو ولملاحقه المتتالي ، إذ لم تعد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ومنذ انتهاء الحرب على لبنان في عام ٢٠٠٦، تمتلك برامج سياسية معلنة، في ضوء الإعلان عن تجميد خطة الانطواء أو إعادة التجميع* حتى إشعار آخر، فقد توصلت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن المسار الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود **(شلحت ، ٢٠٠٧ : ٤٧)** .

ثم جاءت مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي كان دور السياسة الخارجية الإسرائيلية فيها ينصب نحو تحقيق أهداف جديدة بعد التغييرات البارزة في معطيات هذا الصراع جراء حدوث تبدل واضح في الموقف العربي واتجاهه نحو تحقيق السلام ، وهنا مارست السياسة الخارجية الإسرائيلية دورها المطلوب من خلال قادتها على اللاعبين البارزين والمؤثرين في عملية التسوية من أجل خلق فرص جديدة للسلام ، فجاء إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن عقد مؤتمر أنابولس في خريف ٢٠٠٧ للتباحث حول سبل تسوية القضية الفلسطينية، وتطبيق رؤيته المتعلقة بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل، الأمر الذي لم ترفضه الحكومة الإسرائيلية على عدّ المؤتمر المذكور يمكن أن يكون لقاء لتقديم الدعم الاقتصادي والأمني للسلطة الفلسطينية التي انفرد فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن باقي المنظمات والحركات الفلسطينية القائمة في الساحة السياسية الفلسطينية، بعد تقلص دور حركة حماس التي لم تعد تمارس الحكم على أثر

---

* **خطة الإنطواء أو ما تسمى بإعادة التجميع : وهي الخطة التي كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أيهود أولمرت) ينوي تنفيذها في الضفة الغربية ، إستكمالا لما بدأه سلفه (أرييل شارون) رئيس الوزراء الأسبق عند تنفيذه خطة فك الإرتباط والإنفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية صيف عام (٢٠٠٥م) ، ومن المعروف أن (أولمرت) الذي فاز حزبه "كاديما" في إنتخابات الكنيست لعام (٢٠٠٦م) بـ (٢٩) مقعدا من أصل (١٢٠) بالكنيست، كان قد أنتخب لرئاسة الحكومة الإسرائيلية على أساس برنامجه السياسي الذي يشتمل على إقتراح "خطة التجميع" التي تستهدف إنسحابات أحادية الجانب من الضفة الغربية ، يرافقها ضم كتل إستيطانية كبيرة في هذه المنطقة (وليد ، ٢٠٠٦ : ٣٣) .**

انقلابها المثير ضد حركة فتح وانفرادها بالسيطرة على قطاع غزة، إضافة إلى أن إسرائيل كانت تدعو لترك التفاصيل الجوهرية للمسار الثنائي لحين نضوج الظروف بحسب الرؤية الإسرائيلية **(جاد ، ٢٠٠٨: ١٠٤) .**

ثم حدث التغير الكبير في السياسة الإسرائيلية بعد أن طورت إسرائيل محاولات التجزئة والتفتيت التي مارستها ضد دول النظام الإقليمي العربي، وذلك عبر استغلالها لعدد من التغيرات التي تبلورت على شكل توجهات إستراتيجية تقوم على تفكيك الدول العربية المركزية في المشرق وعلى الأخص العراق والسودان في المرحلة الأولى، ثم تلتها مراحل أخرى لتشمل مصر وسوريا ولبنان ودول أخرى.

وقد تضمنت السياسة الإسرائيلية التخطيط الاستراتيجي وانتهاج التكتيكات الملائمة، التي نجح الزعماء الإسرائيليون في استعمالها، وكانت لديهم القدرة على خلق الاتصالات والاستفادة من التناقض بين الدول العربية من أجل تنفيذ مخططاتهم الرامية إلى السيطرة على الأرض، والتحكم بالفلسطينيين والعرب وخيراتهم، حتى يتنازل العرب والمسلمون عن حقوقهم في فلسطين، مؤكدين على هدفهم الذي يصبون السيطرة عليه وهو أرض فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر **(Gilbert, ٢٠١٣: ٩).**

وحرصت إسرائيل على وضع سياستها بعيدة المدى تجاه بيئة الأمن القومي العربي لضمان الأمن الإسرائيلي، وانطلاقا من مبدأ احتلال الأراضي العربية وضمها، الأمر الذي يعد الهدف الأساسي والرئيسي للسياسة الإسرائيلية لتطويق واختراق الأمن القومي العربي، وعد المنطقة مجالا حيويا لها، فقامت بعمل دراسة متعمقة حول تلك السياسة وأبعادها والأهداف التي ترمي إليها، وقد تطلب تحقيق تلك الأهداف الاعتماد على عدد من الأدوات السياسية، التي ما إن بدأت بالفعل بها حتى جنت ثمارها في ظل غياب تنسيق عربي ملائم **(النداوي ، ٢٠١٣ : ٦٧)** ، وكان من أبرز تلك الأدوات :-

١. **الأدوات الدبلوماسية** : استخدمت إسرائيل مجموعة من الخطوات التي تدخل في نطاق النشاطات الدبلوماسية من أجل خدمة سياستها التي انتهجتها تجاه بيئة الأمن القومي العربي، و كان من أبرزها:-

أ. **الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية** : عملت إسرائيل على تحقيق مثل ذلك الارتباط لأنه سيدفع العرب لإقامة علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت سياسة المبادرة والسرعة في إنجاز الهدف للتقليل من كشف ضآلة مواردها البشرية

والاقتصادية أمام عدوها، ومن خلال ذلك اعتمدت إسرائيل سياسة خارجية مبنية على أسس ترتقي فيها الجوانب العسكرية والتعبوية وتلعب القوة الجوية دوراً رئيساً في هذا المجال، وذلك لعدم حاجة هذه القوات إلى أعداد كبيرة من الأفراد **(Teihami, ٢٠١١:٤١٢)**.

ب. **استغلال الظروف الدولية** : كانت الظروف الدولية مواتية لإسرائيل من أجل تأكيد مكانتها حيث شهدت العلاقات الدولية بروز حالة الخلاف الفكري والعقائدي والسياسي الذي كانت تقوده زعيمتا المعسكرين الغربي والشرقي وتمثلت في الحرب الباردة بكل عنفوانها، كما برزت فكرة القومية العربية الممزوجة بالتوجه الماركسي في محاولة لإحلالها محل التوجه الإسلامي، هنا كان النشاط السياسي الخارجي الإسرائيلي يتجه نحو الساحة الدولية والإقليمية لدرء التهديدات الخارجية، إذ نجح في أغلبها جراء انشغال العرب في الصراعات البينية كالحالة بين العراق والكويت، إذ أفضت إلى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والحروب الستة في اليمن، وثورات الربيع العربي، ثم برز نشاط السياسة الخارجية الإسرائيلية واضحاً، والمدعوم من الصهيونية، إذ نجحت في اختراق المجتمع الأمريكي من قاعدته إلى قمته، ساعدها في ذلك ازدياد سيطرة اليهود على المؤسسات المالية ومجالات الاقتصاد ووسائل النشر والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تدخلت بفعالية كبيرة للحصول على أكبر عدد من المؤيدين في الكونغرس الأمريكي، ومراكز صنع القرار السياسي، فكان اللوبي الصهيوني واحداً من جماعات المصالح المعترف بها رسميا في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تمكن من إنشاء اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة " إيباك " **(طايل ، ٢٠١٢ : ١٦٥)** .

ج. **المناورة بعمليات التسوية السلمية** : استطاعت إسرائيل استخدام ورقة التسوية السلمية بشكل سليم ، فقد قدم الجانب الإسرائيلي ما عرف عنه ببادرة حسن النية؛ عندما وافق على إطلاق سراح أعداد من الأسرى الموجودين في سجونها قبل توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وهو ما يعد تنازلا شكلياً، لكنه لا يقارن بما أقدم عليه الجانب الفلسطيني من تنازل خطير يمس الأسس التي بنيت عليها المفاوضات، وله تبعاته على مسار المفاوضات ومستقبلها، فقد تنازل الطرف الفلسطيني عن شرطه في وقف الاستيطان. وقد ترافق إطلاق هذه المفاوضات مع حدوث انقلاب عسكري في مصر، وتصاعد

موجة ارتدادية تستهدف إنهاء "الربيع العربي"، وضرب "الإسلام السياسي"، وتقوية ما يسمى بـ"محور الاعتدال" المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما إسرائيلياً، فيبدو أن القرار الإسرائيلي في أفضل حالاتها، حيث إن الاستيطان يمضي دون أية عراقيل، وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية بنسبة ٢.١٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ **(التقرير الاستراتيجي رقم ٥٩ ، ٢٠١٣) .**

٢. **الأدوات الاقتصادية**: يعد الاقتصاد والسياسة قطاعين متلازمين في الإستراتيجية الإسرائيلية، وإن الحديث عن أي منهما، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وذلك لأن القرار السياسي في إسرائيل يرتبط بالاقتصاد في علاقة تختلف عن المفهوم التقليدي السائد في كثير من دول العالم، التي يكون فيها القرار السياسي هو الأساس، وبقية القطاعات في خدمته، في حين يتساوى القرار السياسي في إسرائيل مع الدور المركزي الذي يحتله الاقتصاد، وذلك بالاستناد إلى التعريف الذي يقول: إن السياسة اقتصاد مكثف **(السهيلي، موقع الجزيرة نت في ٢ / ٣ / ٢٠١٠) .**

وقد لاحت لإسرائيل القدرة لتطوير الإمكانات العلمية والاقتصادية ضمن إستراتيجيتها الشاملة وذلك من خلال الآتي :-

أ. الاعتماد على الاحتياطي اليهودي الإستراتيجي الذي يتواجد في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والذي يقدر بحوالي ٣.٥ مليون يهودي، إذ استطاعت إسرائيل تحقيق الاستفادة منه في مرحلة الحرب الباردة قبل عام ١٩٩١، ثم نجحت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من استغلال المهاجرين السوفييت بعد انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الإتحاد السوفيتي السابق في بنيته العلمية والتكنولوجية الرائدة، فتم إنشاء فرع من الأكاديمية الروسية للعلوم في إسرائيل**(News week,٢٠١١:١٢) .**

ب. الاتجاه نحو البدائل الاقتصادية في سياق رفع الأهداف الاقتصادية، والصمود في وجه الضرورات القسرية التي تمليها أهداف اجتماعية وبيئية معينة، والأخذ في الاعتبار للطاقة الكامنة والمقتضيات الإكراهية المجالية والاستيطانية، وكنقطة انطلاق لهذه البدائل؛ استخدمت إسرائيل سلسلة من البرامج الاقتصادية الطويلة المدى، والتي يختلف بعضها عن بعض في اتجاهات التخصص لسياسة التطوير، مع اختلاف السيناريوهات في توجه إسرائيل

للأسواق الدولية، بحيث جرى تشخيص الاتجاهات الرئيسة ذات الطاقة الكامنة للتطوير الاقتصادي، وهي **(أبو ستة ، ٢٠٠٤ : ٣٤)** :

أولا :برنامج الاتجاه الصناعي مع التركيز على الصناعة الغنية بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة، ويهدف هذا الاتجاه إلى وضع إسرائيل في مصاف الدول الثمانية الأولى في العالم حسب معايير اعتمدها المخطط، ما يعني أنها أرقى من هذه الرتبة في بعض النشاطات وأدنى منها في نشاطات أخرى. ويحاول المخطط ردم بعض الهوات التي تعيق وصول إسرائيل إلى هذه الرتبة، وهي رقعة إسرائيل الصغيرة والكثافة السكانية المحصورة جغرافيا.

ثانيا :برنامج اتجاه الخدمات المالية وقطاع الأعمال، وتتوقع إسرائيل أن يصل ناتجها القومي العام إلى ٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٧,٠٠٠ دولار للفرد في السنة أو ٣٧,٠٠٠

دولار للفرد اليهودي في السنة، أي بزيادة أكثر من ضعف الناتج القومي الحالي، والناتج الحالي هو أكبر من نظيره في مصر رغم أن عدد السكان عشرة أضعاف عدد سكان إسرائيل.

ثالثا: برنامج اتجاه الخدمات التجارية، والطعام والاستضافة مع تركيز على السياحة .

ج. السعي لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك عبر الشروع في الخطة الإسرائيلية التي وضعها وزير المالية يئر لبيد في حكومة بنيامين نتنياهو من أجل حماية الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة مالية واقتصادية : فقد تناولت ورقة الموقف التي صدرت في أيلول ٢٠١٣، عن مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة ، التقليصات في ميزانية الحكومة واحتمالات نجاح الخطة الاقتصادية في منع أزمة اقتصادية مالية في إسرائيل، وقالت الورقة إن نجاح الخطة أمر يتعلق بعدة متغيرات، منها داخلية وخارجية، لا سيما في ظل استمرار الأزمة المالية العالمية وتنامي عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، وخلصت ورقة الموقف بالقول: " إنه صحيح أن هناك أزمة عجز مالي، وهناك تراجع ما في الصادرات الإسرائيلية، وتراجع في معدلات مداخيلها، لكن لم نر أن ذلك بدأ ينعكس في أزمة بطالة، أو انخفاض المشاركة في أسواق العمل، أو تراجع في معدلات الدخل أو الاستهلاك، أو هبوط حاد في معدلات جباية الضرائب، أو انهيار في الصادرات الإسرائيلية والإنتاج. لذا فأنه من المبكر الحديث عن أزمة اقتصادية عميقة تعصف بالاقتصاد الإسرائيلي، إذ أن التوصيف الأكثر مناسبة للفترة الراهنة إنها فترة بينية وحالة انتظار" .

د. خلق منافسة بين القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي، إذ أسهم قطاع الزراعة بنحو ٣% من الناتج، أما قطاع الصناعة فقد أسهم بنحو ١٩%، وقطاع الخدمات ٧٨% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإسرائيلي المتولد في السنوات الخمسة الأخيرة المؤشرة في الجدول والمقدرة بالدولار الأمريكي .

جدول رقم (٥)

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي بالدولار الامريكي من عام ٢٠١٤-٢٠١٠

(البنك الدولي ، ٢٠١٤)

٢٠١٠	٢٣٢,٩٠٧,٩٩٦,٧٩٠.٦
٢٠١١	٢٥٨,٤١٧,٥٥١,٧٠٤.٩
٢٠١٢	٢٥٧,٢٠٦,٣٥٩,٠٨٦.١
٢٠١٣	٢٥٧,٥٥٠,٥٩٩,٩٤٣.٢
٢٠١٤	٢٨٦.٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠

وكذلك هي الحال بالنسبة لاستحواذ القطاعات المذكورة على قوة العمل الإسرائيلية، حيث تشير المجموعات الإحصائية الإسرائيلية إلى أن ٣% من قوة العمل الإسرائيلية تعمل في قطاع الزراعة، و٧٨% في قطاع الخدمات الذي يضم كل القطاعات الأخرى دون الزراعة والصناعة، في حين استحوذ قطاع الصناعة الإسرائيلي على ١٩% من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة **(السهيلي، موقع الجزيرة نت في ٢ /٣/ ٢٠١٠)** .

وإلى جانب تلك الأدوات اتبعت إسرائيل مبدأ الضربات الإستباقيه من أجل تنفيذ سياستها القائمة على عدد من المرتكزات الإستراتيجية، فبالرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف التي أعلنتها أثناء العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦، وهي استعادة الجنديين الأسيرين ووقف صواريخ حزب الله اللبناني وإسقاطه، ثم سعت إسرائيل للتضييق على حركة المقاومة الإسلامية حماس، من خلال عدوانها على غزة نهاية عامي ٢٠٠٨- ٢٠١٢، وعام ٢٠١٤ ، كما قامت إسرائيل بمحاولة القضاء على هذين الفصيلين من خلال محاولة إشغالهما بالفتن الداخلية، وإحداث الفوضى في أبرز الدول الداعمة لهما، فما يجري في سوريا من أعمال عنف، وإدخال السلاح والمقاتلين من بقاع الأرض جميعها، ما هو إلا محاولة من

إسرائيل ومؤيديها لتدمير سوريا التي كانت ولا تزال داعمة لحركات المقاومة في المنطقة، فسوريا اليوم تدفع ثمن وقوفها إلى جانب حزب الله وحركة حماس، وصمودها في وجه مشاريع ومخططات خارجية تقودها بعض الدول الإقليمية التي تعمل على نشر الفوضى من خلال ما شاع تسميته بالربيع العربي والذي يراه كثيرون بأنه مشروع جديد لتقسيم المنطقة عبر استخدام بعض القوى المحلية الفاعلة كحركة الأخوان المسلمين، وبعض المجموعات الإسلامية المتطرفة التي تتخذ من الإسلام واجهة لنشاطاتها كتنظيم القاعدة **(وكالة جهينة نيوز، الموقع الإلكتروني: http://www.jpnews-sy.com/ar/news.php.id).**

لقد بات العالم منشغلاً الآن في محاولات احتواء تأثير التحولات العربية على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عامة، وعلى مسار التسوية الفلسطيني الإسرائيلي خاصة، ويبدو هذا واضحا لدى الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتحرك الغرب ضمن محددين: ضمان مصالحه الإستراتيجية الكبرى، وحماية أمن إسرائيل، التي هي بالأساس من ضمن المصالح المشار إليها، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في دفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للجلوس على طاولة المفاوضات مرة جديدة بعد أن توقفت الجولات التفاوضية السابقة بين الجانبين عام ٢٠١٠، بسبب استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية خاصة في القدس، الأمر الذي دفع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة أواخر أيلول ٢٠١٣، لمطالبة الأسرة الدولية بأن تبقى يقظة، وهي تراقب الوضع من أجل إدانة ووقف أية أفعال على الأرض، تقود إلى تقويض المسار التفاوضي، ويقصد مواصلة عمليات الاستيطان في الأرض الفلسطينية، لاسيما في القدس، كما طالب عباس باتفاق سلام شامل ودائم مع إسرائيل، رافضا الدخول في ترتيبات انتقالية.

فيما قامت إسرائيل بتعديل أولويات سياستها تجاه بيئة الأمن القومي العربي مع وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم، الأمر الذي جعلتها تبذل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى، جهودا كبيرة للحفاظ على اتفاقيتي كامب ديفيد، ووادي عربة، واستمرار العملية السياسية في فلسطين .

المطلب الثاني
الأدوات العسكرية

تعد مسألة ضمان أمن إسرائيل واستمرار وجودها في المنطقة العربية أهم وظيفة انشغل بها الفكر الإسرائيلي الاستراتيجي، إذ تداخلت الاعتبارات الأمنية مع ضرورات العمل الإستراتيجية لتجعل التوجهات الأمنية في المقام الأول في الإستراتيجية الإسرائيلية التي تعتمد على عقيدة عسكرية قتالية قادرة على تحقيق الأمن في إسرائيل وتلبية متطلباته، وذلك من أجل ضمان بقاء كيانها في كل الظروف المكانية والزمانية وعلى اختلاف جميع المتغيرات **(فهمي ، ٢٠١١ : ٢٥٠)** .

وبموجب ذلك فإن الروح العسكرية المتصاعدة هي التي تغلب على أركان المجتمع الإسرائيلي كافة وتمتد في تأثيراتها على الأفراد، وهي التي تحكم تصرفات المؤسسات السياسية القابضة على السلطة أو خارجها ، فأضحى المجتمع الإسرائيلي بأسره يعيش روحاً مفعمة بمفاهيم الجندية وتحول إلى صيغة مشابهة للمعسكرات الحربية، وفق تخطيط عسكري يتم في إطار هذه النزعة العسكرية المتصاعدة، وعلى الرغم من أن هذه النزعة قد كلفت البشرية الشيء الكثير في مستوى تكاليفها المادية مفتوحة الحدود، وكذلك في التسبب بإزهاق أرواح الملايين من البشر الذين كانوا ضحية هذه الميول العسكرية **(شبلي ، ٢٠١٣ : ٣٥)** .

وقد طغت على السياسة الإسرائيلية إرادة القوة، بحيث برزت في عدد من المظاهر المعبرة عن الرغبة في التحكم في المنطقة العربية، وذلك بالاعتماد على قدراتها العسكرية التي فاقت قدرات دول المواجهة العربية، وقد برز ذلك في المظاهر الآتية :-

١. تصلب المواقف الإسرائيلية إزاء المشاريع السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والذي عبرت عنه مدخلات الوضع المحلي في إسرائيل، التي تتمثل بالآتي **(بركات ،٢٠٠٤ : ١٧):**

أ. استغلال البيئة الإسرائيلية الناقمة على الطرف العربي، لتصبح من عوامل الضغط المانعة لإنجاز أي تسوية سياسية بين طرفي الصراع .

ب. قيام القيادات الإسرائيلية الحاكمة بالتحريض على إسقاط اتفاقيات السلام السابقة في أوسلو وما ترتب عليها من وقائع .

ج. توجيه جل الأعمال المدنية التي يناط أداؤها للنظام السياسي الإسرائيلي لخدمة العمل

العسكري، وهذا أدى إلى تزايد الدور المحوري الكبير للقيادات العسكرية في إشرافها على الحياة المدنية، إلى جانب أن القيادات السياسية الحاكمة حالياً هي من قوى اليمين المتطرفة المناهضة للتسوية السياسية، والمؤيدة لمشاريع الاستيطان والتوسع الإسرائيلي، والداعمة للحلول العسكرية ، وعلى رأسها رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان.

٢. قيام إسرائيل بتنفيذ عدد من الاعتداءات المتكررة في عمق الأراضي العربية، إذ قامت إسرائيل بالاعتداء على مدينة الكرامة عام ١٩٦٨، وقصفت العمق المصري في عام ١٩٦٩، وأسقطت طائرة ليبية فوق سيناء عام ١٩٧٣، واغتالت ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية في بيروت، وخطفت طائرة لبنانية أثناء تحليقها في الأجواء اللبناني ، ونفذت عملية غزو للجنوب اللبناني، واحتلال مرتفعات شبعا عام ١٩٨١، وضربت المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، أعقبها اجتياح بيروت عام ١٩٨٢، والاعتداء على لبنان في عام ٢٠٠٦ وعلى غزة خلال الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ – ٢٠١٤ وغيرها .

٣. سعي إسرائيل لخلق واقع جديد في الأراضي المحتلة، فقد قامت ببناء عدد كبير من المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحاولت تهيئة الظروف لخلق قيادة فلسطينية توقع معاهدة سلام معها، وذلك بالتقليل من تدخل الحاكم العسكري في الحياة اليومية للمواطنين والتقرب إلى بعض التجار الذين ارتبطت مصالحهم بالوجود الإسرائيلي (**الجعفري** ، ٢٠١١ : ٤) .

وقد أثرت كل تلك المظاهر في طبيعة السياسة القومية التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فعمدت إلى رسم سياستها تجاه بيئة الأمن القومي العربي من أجل تحقيق الأهداف الآتية **(سعيد ، ٢٠١٢ : ٥٠ – ٥١) :-**

أ. **تحقيق التفوق النوعي** : سعت إسرائيل للتغلب على التفوق العربي في الجانب الديموغرافي عبر تحسين قدرات الفرد الإسرائيلي عن طريق زيادة قدراته الإنتاجية، ورفع نوعية الهجرة من العناصر اليهودية المتميزة في العالم، وتنشئة المواطن تنشئة علمية وعملية وروحية متميزة مع وضع برامج تدريب متواصلة تسهم في تحقيق التفوق النوعي على الخصوم .

ب. **بناء المستعمرات الدفاعية** : طبقت إسرائيل سياسة الاستيطان الدفاعي لمجموعات من الشعب لزيادة القدرة الدفاعية وخلق الرابطة بين الفرد والأرض في المستعمرات الجماعية

التي تأخذ شكل مناطق دفاعية على أرض فلسطين وخصوصا عند الحدود بين الأراضي المحتلة والدول العربية .

ج. **إنشاء جيش قوي** : قامت إسرائيل بتجهيز جيشها ليساير التقدم العلمي بما يمكن من الاعتماد عليه في الدفاع عن كيانها، وتنفيذ مخططاتها التوسعية لتحقيق الأهداف القومية العليا مع الاعتماد على القوة الحربية الإسرائيلية وقدرة الشعب القتالية وإمكانات الأصدقاء الآخرين في الدفاع عن كيان الدولة ضد أي اعتداء خارجي، والقيام بأعمال تعرضية مفاجئة ضد العرب لإرهابهم وإجبارهم على قبول الأمر الواقع منفذين بذلك سياسة الردع والحرب الوقائية ، وجعل العمليات تبدأ من خطوط خارج أرض إسرائيل اعتناقا لنظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة.

د. **الاعتماد على دولة كبرى** : استغلت إسرائيل التأثير الصهيوني في الدول الرأسمالية، بعد أن اعتمدت على إحدى الدول الصناعية الكبرى في دعم جيشها بالسلاح والعتاد، ومؤازرتها سياسيا واقتصاديا ، فضلا عن الدفاع لصالح وجهة نظرها في المحافل الدولية .

هـ. **تلقي الدعم والمعونات :** اعتمدت إسرائيل على التبرعات والمعونات الاقتصادية الخارجية من المؤسسات الصهيونية العالمية والدول الكبرى لموازنة اقتصاديات الحرب التي تخوضها إسرائيل منذ إنشائها، حيث يدفع المكلفون بالضرائب الأميركية لإسرائيل كل يوم ٨ مليون دولار. وخلال الأربعين عاماً الماضية قام المكلفون بالضرائب الأميركية بضخ حوالي ٢٠٠ ألف دولار لكل عائلة إسرائيلية تتألف وسطياً من خمسة أفراد.

و. **النهوض بالمستوى الاقتصادي :** عملت إسرائيل على زيادة القدرة الإنتاجية في شتى المجالات الاقتصادية من أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي والفني للوصول إلى مستوى الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي .

ز. **مواكبة التطور العلمي** : سايرت إسرائيل ركب الحضارة المتطور عبر الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم عن طريق تهجير الخبرات الفنية المتخصصة لتكوين قاعدة تكنولوجية متطورة .

ح. **الانفتاح على الدول النامية:** انفتحت إسرائيل على الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المجالين السياسي والاقتصادي، من أجل استغلال الموارد الطبيعية في تلك الدول،

وفتح أسواقها لتصريف البضائع الإسرائيلية، والحصول على تأييدها السياسي في المحافل الدولية.

شهد التخطيط الإسرائيلي البعيد المدى منذ مطلع القرن الحادي والعشريـن، التفكير الجـدي بأن (الدولة) لم تعد خالية أو ضئيلة السكان، فالأمر قد أصبح على العكس من خلال الاكتظاظ ونفاذ موارد الأرض ، وبروز مسارات مركزية أخذت تفاقم من هاتين المشكلتين، وتضع تحديات أمام صناع القرار الذين سارعوا باللجوء نحو الحلول العسكرية من أجل الضغط على المواطنين الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة، لأن إسرائيل تتوقع استمرار تزايد عدد السكان بسبب التكاثر الطبيعي والهجرة اليهودية إلى إسرائيل من الشتات، و حصول إجماع داخلي على استمرار مفعول قانون العودة .

وبسبب قيود السرية لم تعرض إسرائيل تفاصيل السياسة العسكرية والأمنية التي تعتمدها ضمن جهودها الرامية للتعامل مع الدول العربية، لكن ذلك لم يلغ الدور المهم المناط بالمؤسسة العسكرية في تنفيذ السياسة الإسرائيليـة تجاه بيئـة الأمن القومي العربـي، حتى باتت العسكرية تعد من أبرز سمات النظام السياسـي الإسرائيلي، من أهمها :

- الإعداد للحرب في أي وقت كأداة رئيسة للسياسة الخارجية، وينظر إلـى الخدمـة العسكرية كشرف للمواطن والمجتمع، إذ تمجد الشجاعة الشخصيـة وروح المغامرة.
- تعزيز الروح القتالية والنزعة للاحتراف العسكري، وشيوع الأحاسيس والمثل العسكرية بين الناس والميل نحو اعتبار الكفاءة والفعالية العسكرية كمصلحـة عليا للدولة .
- تعزيز الروح الحربية أو سياسة الاستعداد العسكري العدواني .
- نشر الروح العسكرية في المجتمع، والمذهب المحبذ للتسلط العسكري .
- اعتمـاد نظـام أو مـذهب يمجد الحـرب، ويعطـي الأولويـة فـي المجتمـع وفـي الدولـة للقوات المسلحة ومـن ثـم فهو يعلـي مـن قيمـه أو يرفـع مـن شـأن طبقـة المؤسسة العسكرية داخلياً وخارجياً.

ومن خلال هذه الروح سيطرت المؤسسة العسكرية على أنشطة النظام السياسي الإسرائيلي كافة ، هذه السيطرة النابعة من العقيدة العسكرية التي يشير الواقع الذي تعيشه إسرائيل بأنها خلاصة للأبحاث العلمية والخبرات العملية التي ترى فيها الدولة بأنها كفيلـة بتحقيق أمنها القومي وفرض سياستها ورفاهية شعبها، وقد انبثقت العقيدة العسكرية الإسرائيلية الإستراتيجية ، وفق مبادئ أساسية ترتكز على :-

أولا: خيار الحرب أو الاستعداد الدائم لها

ويتحدد هذا المبدأ بوجود إدراك عميق يؤثر في الجذور الذهنية لدى أبناء المجتمع جراء الطبيعة العدوانية التي دفعهم إليها السياسيون من حجم ما ارتكبوه بحق الشعب الفلسطيني عبر مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي، إذ ساهم في ازدياد حجم الكراهية العربية، وعدم التسليم بقبول التعايش السلمي بين الشعبين أو الرضوخ الفلسطيني لسلطة الإسرائيليين، فضلا عن توافر قناعات أمنية تقوم على أن بناء الدولة لا يمكن أن يتم إلا في ظل اليقظة الدائمة والتسلح وتوفير مستلزمات القوة العسكرية **(بشارة، ٢٠٠٥ : ١٠٠)** .

ثانيا: القضاء على التفوق العددي والاقتصادي والجغرافي العربي

إن تفوق العرب على إسرائيل في مجالات الاقتصاد والجغرافيا والعدد، يدفعها للتفكير الجدي والسعي لإحداث تفوق إسرائيلي مؤقت يتمثل في استنفار القدرات البشرية الممكنة ضمن قوات الاحتياط في مراحل زمنية محددة أثناء الحروب والاستعداد للطوارئ، وهنا نشأت في إسرائيل مفاهيم عسكرية متعددة تقوم على مبدأ الشعب تحت السلاح، وذلك بالاعتماد على **(محمد ، ٢٠١١:٣٠٥)** :-

(١)تدريب الأفراد من عمر مبكر على مبادئ العسكرية الأولى خلال مراحل تعليمهم.
(٢)إعداد الشباب من قبل التنظيمات شبه العسكرية قبل الانخراط في سلك الجندية.
(٣)شمول الأعمار المتقدمة بمراحل الإعداد العسكري للفرد، و بما يجعل منه شخصية عسكرية مبنية على الطاعة، وعدم التردد في استخدام العنف؛ لتحقيق الأهداف والمثل العليا للنظام التي تقوم على عدم الرحمة.

ثالثا: تجنب الحرب طويلة الأمد

إن إسرائيل غير مستعدة لخوض حرب طويلة الأمد، لذا فهي تقوم بمفاجأة الخصم قبل أن يبدأ هو بشن هجومه على أراضيها ضيقة العمق الإستراتيجي، وهذا الأمر يتطلب منها إعطاء الأهمية القصوى للاستخبارات وجمع المعلومات والاعتماد على الإنذار المبكر لغرض وضع تقدير الموقف المسبق لنوايا الخصوم، لذا فقد قامت عقيدتها العسكرية على تنفيذ ضربات استباقية سريعة ، بعد استدعاء جيش الاحتياط المجند لفترة غير طويلة (بشارة ، ٢٠٠٥:١٠٠).

واستنادا لهذه المبادىء فقد شددت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية على وظيفة المؤسسة العسكرية التي يمكنها أن تلبي متطلبات الإستراتيجية الإسرائيلية العليا ، وتنجز الضرورات الأمنية، وهذه الحقيقة لا يمكن لأي قائد إسرائيلي تجاوزها حسب تعبير بنيامين نتنياهو

الذي قال : " إن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن إسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور، وإن القوة العسكرية هي ضرورة إستراتيجية بيد إسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش مع إسرائيل بعيداًعن التفكير في مواجهتها عسكرياً " **(نتنياهو ، ٢٠٠٧ : ٤١٧)** .

لذا منحت إسرائيل المؤسسة العسكرية الأولوية من أجل الشروع في تنفيذ إستراتيجيتها العسكرية التي جرى وضعها من أجل تحقيق الإستراتيجية الإسرائيلية العليا التي تبحث في : " الكيفية التي تتحقق بها الأهداف العليا للدولة، وهي بذلك تصبح وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة، وقد تكون الوسيلة المستخدمة وصولا إلى الأهداف العسكرية وغير العسكرية، وفقا لما تقتضيه الحالة، أو في ضوء الظروف التي تمر بها الدولة، سلما كانت أم حربا " (فهمي ، ٢٠١١ : ٣٢) .

وعليه ؛ فقد قامت العقيدة العسكرية الإسرائيلية على عدد من العناصر، يمكن إجمالها بالآتي **(سعيد ، ٢٠١٢ : ٦٠): -**

أ. الاعتماد على جيش قوي مسلح بأحدث الأسلحة المتطورة .

ب. الاستعداد القتالي الدائم عن طريق توفير المعلومات الدقيقة والمستمرة عن أوضاع العدو التقليدي - الدول العربية – والعمل على سبقه عند بدء المعركة .

ج. التوسع الإقليمي عن طريق العمليات العسكرية لضمان سلامة الدولة والقتال خارج الحدود الإقليمية ، وهو ما يطلق عليه العمل من خطوط آمنة .

د. القيام بأعمال الردع الجريء السريع ضد العدو بغرض إرهابه وخفض معنوياته وحرمانه من التفكير في مهاجمة إسرائيل قبل أن يعيد حساباته .

هـ. إعداد الشعب كله للحرب، ووضع نظام دقيق للتعبئة العامة السريعة، حتى يمكن مقابلة تهديدات الطرف الآخر وضربه في الوقت والزمان المناسبين.

و. تقليل فترة التعبئة العامة أو القتال الفعلي بغرض عدم إرهاق ميزانية الدولة أو اقتصادها.

ز. الاعتماد على الأعمال القتالية سريعة الحركة ذات المرونة العالية لارباك القيادات المعادية والحصول على نصر عسكري سريع يكون قاعدة للتفاوض مع الخصم بما يحقق أهداف إسرائيل التوسعية.

إن انبثاق هذه العقيدة العسكرية الإسرائيلية قد زاد من العوامل المؤثرة على دور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية ، وذلك لأن الأيديولوجية الإسرائيلية المستمدة من مبادىء الحركة الصهيونية كانت تعتمد دائما على القوة العسكرية لتحقيق أهدافها ، كما أن ظروف إسرائيل التي

ولدت فيها والقائمة على الحرب، وفقدان حالة الأمن التي باتت عسيرة المنال ، الأمر الذي أوجد الارتباط الوثيق بين الجيش والسياسة في إسرائيل، وإن ما تعده إسرائيل تحقيقا للنصر في حروبها المتكررة ضد العرب قد زاد من الإعجاب بالقيادة العسكرية التي أضحى النظر إليها يتمثل في الصورة التي رسمها هؤلاء العسكريون، والمبنية على المصلحة القومية والحريصة عليها، في ظل عدّ المشكلة الأمنية هي المشكلة الرئيسة التي تجابه إسرائيل وما يرتبط بها في مجالات الحياة المدنية التي لم تعد قادرة على أداء أدوارها، للمساهمة في بناء الدولة دون الاعتماد على المؤسسة العسكرية التي ازداد تدخلها في الحياة السياسية جراء تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية، وذلك بفعل انقسام المجتمع، وتعدد الفئات المكونة له، الناتجة عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين، كما إن التداخل الحاصل بين العسكريين والمجتمع ناتج عن وجود هؤلاء العسكريين داخل هذا المجتمع ، والتأثير فيه بفعل وجودهم مع ذويهم وطبقات المجتمع المختلفة ، مما يساهم في انتقال القيم والأفكار العسكرية إلى الحياة المدنية والمجتمع، ثم يأتي دور المجندين الاحتياط وهم أفراد المجتمع المنذورون للسلاح باستمرار، مما يزيد في إسهام دور العسكريين بشكل عام، وكذلك دور العسكريين المسرحين من الجيش بعد الانتقال إلى الحياة المدنية بشكل خاص **(شبلي، ٢٠١٣ : ٣٨)** .

إن المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية من الوجهة السياسية باتت تكمن في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية العليا القائمة على التوسع، وفرض الأمر الواقع على بيئة الأمن القومي العربي، وهذا ويتطلب منها : -

- هزيمة الدول العربية المجاورة عسكرياً وتأكيد نظرية اليد الطولى لبث اليأس في نفوس شعوب هذه الدول وقبولها بالأمر الواقع، ثم الرضوخ للسلام الإسرائيلي في المنطقة .
- إقناع دول العالم والمحافل الدولية بتفوق إسرائيل العسكري في منطقة الشرق الأوسط وقدرتها على حفظ التوازن، وكبح جماع العرب لصالح الامبريالية العالمية ، وشل قدراتهم لمنعهم من إعادة مجد الأمة العربية القديم .
- تهيئة المناخ الملائم لتوسيع شقة الخلاف بين الدول العربية ، وإضعاف تعاونها مما يهدر قواها العسكرية ومن ثم وزنها السياسي بين التكتلات السياسية العالمية .
- تنمية القدرة الحربية للمحافظة على الأمن الإسرائيلي الداخلي والخارجي وضمان استقرار الدولة لتنفيذ أهدافها القومية التوسعية .

- ضمان الاستقرار الداخلي لإسرائيل بما يحقق الازدهار التجاري والصناعي والنمو الاقتصادي .

- إرساء دعائم قاعدة صناعية قوية لصناعاتها الحربية ، بما يضمن توفير كثير من المعدات أثناء العمليات الحربية .

وفي ظل التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية، تعد إسرائيل مقارنة بإيران وتركيا بأنها الأكثر تطوراً علمياً والأكثر عمقاً في علاقاتها مع القوى الغربية، وربما الأكثر تطوراً في نظامها السياسي، غير أنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من ارتباط إسرائيل بمعاهدات إستراتيجية مع تركيا، إلا أن أي نهوض لأية قوة إقليمية في المنطقة بما فيها تركيا يعده الإسرائيليون عائقاً أمام تطوير مشروعهم العسكري، كما تنظر إسرائيل للدور التركي الناهض مع التيار الإسلامي، بأنه ترويج لدورها الإقليمي تجاه دول المنطقة حيث تعده مشروعاً متمماً لدورها وتوجهاتها الإستراتيجية.

فيما تعد إيران المنافس الأقوى والأخطر على أمن إسرائيل، وذلك من خلال الدعم الإيراني لجماعات المقاومة في لبنان وفلسطين، مثلما يشكل موقفها المساند والداعم للحركات الإسلامية السياسية، تهديداً أمنياً لإسرائيل، وذلك بحكم امتداد علاقات إيران مع بعض تلك الحركات، خاصة الجهاد الإسلامي وحماس، إلى جانب أن امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل خطراً وجودياً ضد إسرائيل، في حال دخل الطرفان في مواجهة عسكرية .

الفصل السادس

الخاتمة

بناء على ماتقدّم خلصت الدراسة إلى أن التنافس ما بين القوى الإقليمية الثلاث إيران وتركيا وإسرائيل قد ظهر إلى العلن بشكل واضح أبان الاحتلال الأمريكي للعراق منذ العام ٢٠٠٣، فكان العراق ساحة للتنافس بين هذه القوى الإقليمية الثلاث، بيد أن سقوط العديد من الأنظمة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠، جعل من هذا التنافس يمتد إلى خارج العراق، وظهرت محاولات متعددة من هذه القوى لمد تأثيرها إلى هذه الدول التي لم تزل تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في تلك الدول، وقد أدى هذا الاضطراب إلى تصاعد حالة الغليان على وجه لم تشهده المنطقة منذ عقود خلت، بالتزامن مع زيادة العلاقات الإقليمية، عامة وتداخلها مع الشأن الدولي، لاسيما أثاره صعود الفاعل الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، أو ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي اخذ يفرض وجوده في مقدرات الواقع الفعلي في المنطقة، نتيجة ما أوجده من تحديات متصاعدة في الطرف الشمالي الشرقي للمنطقة العربية، الأمر الذي أنتج تحولاً استراتيجياً دفع المنطقة إلى حالة حراك في طبيعة العلاقات البينية بين دول المنطقة، وأوجد تدهوراً خطيراً في بيئة الأمن الإقليمي الذي بدأ يمتد ليشكل تهديداً حقيقياً للأمن الدولي، و برزت علاقات جديدة لها أنماط تعاونية في بعض الأوجه وتصارعيه في أوجه أخرى، بحيث أصبح تواجد القوى الدولية مرغوباً به من قبل شعوب المنطقة وحكوماتها ، بل بات ضرورة ملحة فرضها الواقع الأمني الجديد بعد إعلان قيام دولة الخلافة الإسلامية في٣٠ حزيران ٢٠١٤، في الأراضي التي دخلتها قوات تنظيم ما يعرف بدولة العراق والشام الإسلامية (داعش) في محافظة نينوى العراقية في ١٠ حزيران ٢٠١٤، ناهيك عن المحافظات السورية التي سبق أن سيطرت عليها .

وفي خضم هذه الأجواء يظهر تنافس واضح بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية، هذه المنطقة التي تحتل موقعاً جيواستراتيجياً مهماً، بين مناطق العالم كافة، إذ يمثل مشرق هذه المنطقة مطمعاً دول العالم كافة، فهو كإقليم متعدد الدول، لكنه مركز احتكاك ثلاث حضارات، هي: العربية والفارسية والتركية، ولجميعها امتدادات تاريخية إسلامية، كما يعد نقطة فاصلة في منطقة انقسمت سياسياً بين ولاءات وصراعات دولية، وكانت لموارده وثرواته المكتنزة والظاهرة مثار اهتمام السياسات الإستراتيجية لعديد من القوى الدولية والإقليمية. فهو يساعد على إبراز عوامل القرار في توجهات وسياسات التنافس الإقليمي والدولي، أو سياسات التعاون والتوازن أو

الصراع والتناحر داخله وخارجه، وتتركز فيه بؤر الاهتمام وخطط الهيمنة والاستحواذ عليه، وكذلك عدّ ما يجري فيه وحوله جزءاً من الأمن القومي ومدار النفوذ والصراع الاستراتيجي، الأمر الذي شكل شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات، إقليمياً ودولياً. وإذ تطرح مثل هذه الظواهر والحالات أسئلة عن الأدوار والخطط التي يتطلب من كل الأطراف العمل عليها، بدءاً من المشرق العربي وسياسات دوله ودورها الاستراتيجي وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ومن ثم الصراعات بكل أشكالها حوله وحول دوره، وما يحيط به من بيئات يجري العمل مشتركاً من أجل أن تكون آمنة وعادلة ومنتجة .

ويأتي تلاقي كل هذه المعطيات مع البيئة الإقليمية والدولية التي تتسم بدورها بعدة خصائص رئيسية ليقود إلى بلورة اتجاهين متضادين، الأول: يعمل على بلورة محاور سياسية تخدم أهدفاً بعينها، والثاني: بلورة تحركات منفردة وجماعية تعمل على عدم الوقوع في شرك تلك المحاور.

لذلك ظهر واضحاً أن القوى الإقليمية (إيران وتركيا وإسرائيل) ، قد دخلت في حالة تنافس على النفوذ في المنطقة العربية من خلال الأدوار التي أخذت تؤديها والتي يمكن إيجازها بالآتي :

أ. الدور الإيراني : ركزت إيران على تغلغها في المنطقة العربية وتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها في كثير من الملفات العربية ، وباتت تستخدم ذلك كأوراق للمساومات الدولية التي تتعلق بالمصالح الإيرانية ، ففي العراق تتخوف إيران من تحول الحملة التي يشنها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية لتغيير ميزان القوى السياسية داخل العراق لغير مصلحة القوى الشيعية المتحالفة معها، وبما يؤدي لتحجيم النفوذ الإيراني داخل العراق، فيما لم تخف إيران شكوكها من حقيقة النوايا الغربية بشأن الدوافع الحقيقية وراء استمرار الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية داخل الأراضي السورية ، فإيران تتخوف من تطور الموقف الأمريكي وحلفائه لشن عمل عسكري ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد ، مما يعني حرمان إيران لعديد من الأوراق الإقليمية والتي في مقدمتها خط الإمداد والعمق الاستراتيجي لحزب الله اللبناني. أما في اليمن فقد وسعت إيران هجومها الكبير الرامي لخفض القيمة الإستراتيجية للاعبين المنافسين في المنطقة العربية وتحديداً السعودية ، وذلك في مسعى لتطويقها عبر البحرين والعراق وأخيراً اليمن عبر الحوثيين .

ويبدو التنافس التركي الإيراني على العديد من الملفات في المنطقة العربية أصبح سمة أساسية لعلاقات الجانبين، كما تشكل إسرائيل التحدي الأكبر أمام اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ

تحاول إسرائيل تقويض القوة والنفوذ الإيرانيين، إذ يبرز دورها في معارضة التمدد الإقليمي الإيراني.

ب. الدور التركي : أثار موقف تركيا الغامض من أنشطة التنظيمات التكفيرية وبالأخص منها تنظيم الدولة الإسلامية ، مخاوف الدول العربية المجاورة لتركيا التي سبق أن أبدت تفاؤلها تجاه المبادىء التي تحكم توجهات تركيا الجديدة القائمة على إتباع سياسة حسن الجوار وتصفير المشكلات ، بما يجعلها عنصر توازن إقليمي في مواجهة التطرف الإيراني ، لكن ذلك لم يحدث جراء فقدان هذه النظرة لأهم مكوناتها الأساسية نتيجة مواقف تركيا المؤيدة لجماعة الأخوان المسلمين التي تماشت مع التطلعات التركية الهادفة لتبوء دور إقليمي متميز، والذي تطور إلى عدم تمكن تركيا من الحفاظ على حيادها تجاه تطورات الأحداث في مصر، حيث لم يستطع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يخف تطلعاته الإقليمية تجاه المنطقة العربية بقوله أنها كانت سابقاً جزءاً من الدولة العثمانية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد استطاعت تركيا استغلال عنصر المياه في تعزيز الدور الذي يمكن ان يؤديه هذا العنصر وسط المنظومة الإقليمية التي ترتبط بها ، إلى جانب موقعها الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب، وارتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى إقليمية متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية . فتركيا تتطلع للعب دور إقليمي فاعل عن طريق استخدام عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وخصوصاً عنصر المياه في تدعيم دورها الإقليمي فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي ستؤمن لها مواجهة مشكلاتها الاقتصادية. حيث كانت المياه من أبرز الملفات العالقة التي تستخدمها تركيا كأداة في محاولات هيمنتها على العراق وسوريا خاصة في المراحل التي تكون فيها مصالحها متناقضة مع أي من البلدين ، وقد سعت تركيا لتوظيف ملف المياه تجاه العراق بعد حصول عدد من التحولات المحلية في كل من تركيا والعراق والتي تمثلت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، واستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام (٢٠٠٢)، وحصول التغيير الكبير في سياسات الحكومة التركية المشكلة من قبل هذا الحزب، خاصة تجاه هذه الملفات العالقة بين البلدين ، ودور تركيا في العراق عن طريق هذه القضية الرئيسية التي تربط البلدين والتي تستخدمها تركيا في بعض الأحيان كأوراق ضغط على العراق .

ج.الدور الإسرائيلي : وجدت إسرائيل أن الوقت قد حان لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بما

يحقق أهدافها ومراميها في تهديد الأمن القومي العربي ، باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لهذا التهديد ، فاستغلت تطورات الأحداث في المنطقة العربية من أجل تشتيت القوى العربية عبر خلق تهديدات أخرى لا تقل خطورة عن تهديداتها وذلك عبر ترك المجال للجماعات التكفيرية في استنزاف ما تبقى من الموارد العربية سواء الاقتصادية أو العسكرية وحتى البشرية ، فبعد تحييد الجيش العراقي في توازن القوى الإقليمية، أخذت إسرائيل تمارس بعض النشاطات التخريبية تجاه دول المنطقة العربية ، والتي من أبرزها :

أولا : دعم استمرار الحرب الأهلية في سوريا من أجل الإجهاض على ما تبقى من البنى الإرتكازيه في سوريا والقضاء على جيشها الوطني، بما يضمن أمن إسرائيل لعدة عقود قادمة.

ثانيا : تقديم خدمات لوجستية وعسكرية لجبهة النصرة والتنظيمات الأخرى .

ثالثا: إثارة المخاوف بين العرب وإيران تحت غطاء الملف النووي الإيراني ، فيما تنظر إسرائيل للسياسة الإقليمية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بارتياح لأنها تثير التنافس المذهبي الذي يشغل الطوق الإسلامي السني المحيط بإسرائيل ويضعفه .

رابعا: التخطيط بجدية نحو تراجع أهمية الصراع العربي الإسرائيلي والعمل من أجل تجاوز كونه محدد للعلاقات الإقليمية، وتحويل الأنظار في المنطقة نحو الصراع الإقليمي الجديد بين العرب وإيران ، فتصبح إيران هي العدو الأول للعرب في المنطقة بدلاً من إسرائيل التي يجب أن تتحول إلى صديق .

وفي ضوء ما سبق ممكن التوصل إلى ثلاثة احتمالات حول صعود القوى الإقليمية الثلاث في المنطقة. تتمثل في الأتي:

الاحتمال الأول: تنامي الدور الإيراني في النظام الإقليمي العربي .

تسعى إيران لتكريس نفوذها السياسي في المنطقة ما يشكل مصدر قلق للدول ولاسيما دول الخليج العربي فيما تشكل الأزمتان السورية والعراقية الممتدتين منذ أعوام مدخلا بالنسبة إلى إيران لتأكيد (الدور المركز) في المنطقة مقابل الدور التركي ، كما قد يشكل صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا سيما في الساحتين العراقية والسورية مدخلا إضافيا لتوسيع النفوذ تحت عنوان ضرورة القضاء على هذا التنظيم بالتساوق مع التحالف الدولي الذي تشكل لهذا الغرض.

وفي حال جرى التوقيع توقيع على الاتفاق النووي بين إيران و الدول الغربية، سيكون مصدر قلق لدى بعض الدول العربية - دول الخليج العربي خاصة- لان مثل هذا الاتفاق سيعزز موقف إيران نتيجة رفع العقوبات عليها .

في المقابل هنالك محددات للدور الإيراني ، ومنها التنافس الإيراني السعودي على الهيمنة في الخليج العربي، واحتدام الصراع بين الدولتين حول قضايا إستراتيجية منها مسألة البحرين فيما يخص محاولات إيران الدائمة للعب على وتر المذهبي ومزاعم الأحقية التاريخية بها، وحماية الأقليات السنية في إيران، والشيعة في السعودية، وتصادم المصالح الثنائية في العراق وسوريا ولبنان .

في حين يبذل الكيان الإسرائيلي مساعي مضادة لانجاز الاتفاق النووي الإيراني .

كما لا تسمح وتركيا لهذا النفوذ الإيراني بالتوسع .

الاحتمال الثاني: تنامي الدور تركيا في المنطقة .

تسعى تركيا لتوسيع نفوذها وتكريس دورها المركزي في المنطقة متسلحة بقوتها الاقتصادية، وعضويتها في حلف شمال أطلسي(الناتو)، وقدرة حزب العدالة والتنمية على انتهاج سياسة جديدة تؤهلها للانتقال إلى مرحلة متقدمة في سياستها الخارجية .

في المقابل هناك محددات تتمثل في التوجس السعودي المصري من إعادة إحياء العثمانية الجديدة في المنطقة من أي نفوذ تركي تحت هذا العنوان كما تأتي أيضا المساعي الإيرانية لصد أي تنامي في النفوذ التركي في المنطقة .

الاحتمال الثالث: تنامي الدور الإسرائيلي في المنطقة .

لما تمتلكه قوة نووية، وقوة عسكرية، واقتصادية ما يؤهلها للعب دور في المنطقة.

ولكن إسرائيل رغم توقيعها معاهدات السلام مع مصر والأردن إلا انه يظل كيان غريبا في المنطقة ولم يستطع حتى الآن اكتساب القبول من شعوب المنطقة. التي ترفض أي شكل من أشكال التطبيع معه.

بالإضافة إلى مصر التي ترفض ان تقبل غلبة إسرائيل لأنها ستشكل خطرا على أمنها القومي.

كما ان إيران تركيا اللتان تطمحان إلى لعب هذا الدور لايمكن الاعتراف بالسلام الإسرائيلي.

في ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى ترجيح الاحتمال الأول على المديين (القريب والمتوسط)على الأقل لاسيما إذا تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتم اتخاذ خطوات فعلية لنفاذه .

الاستنتاجات

تردي واقع النظام الإقليمي العربي وضعفه، سمح للقوى الإقليمية التدخل، واختراق الأماكن الواهنة التي تعددت بشكل ملفت للنظر، إذ أصبحت قضايا هذا النظام نفسه وأولوياته مرهونة بحكم هذا التدخل ودوافعه، وظهر في كثير من الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية عدم قدرة الأنظمة العربية في الرد على التهديدات وصد الاختراقات الخارجية، على الرغم من ما كان يحدث كرد فعل عكسي يتمثل في الحد أدنى من الاستيعاب لهذه التهديدات وتعديل أداء النظام، وإن كان ببطء، وهو ما يمكن رصده بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، الذي أسهم في إحداث خلل في معادلة التوازن الإقليمي نتيجة خروج العراق من تلك المعادلة، الأمر الذي سمح بتبلور سياسات جديدة للقوى الإقليمية لاسيما إيران وتركيا وإسرائيل، اللواتي تنافست على النفوذ في المنطقة العربية.

تصاعد النفوذ الإيراني إقليمياً على أسس مذهبية ومصلحية، في ظل حدوث فراغ قيادي في النظام العربي، بحيث وظفت العلاقات السابقة المتمثلة باحتضانها للقوى العراقية الشيعية، فلم يكن أمام النظام العربي ما يعمله بقدر ما ظهرت أطرافاً عربية مساندة لهذا النفوذ تمثلت في التسهيلات التي تبديها سوريا ولبنان ممثلة بحزب الله، إلى جانب دعم إيران للحركة الحوثية في اليمن، ومساندتها المستمرة لأطراف المعارضة الشيعية في البحرين مما يزيد في حدة العنف الذي ظهر واضحاً في البحرين في أعقاب اندلاع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا.

إن فرص نجاح السياسة التركية تجاه المنطقة العربية قد جاءت بعد تفكير براجماتي يقلب الخيارات في ضوء قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي، كما واجهت تلك السياسة قيوداً محددة تتعلق بطبيعة الدوافع المحركة لها، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي.

استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومواصلة ممارسته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني على غرار ما يحدث من انتهاكات استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، مصحوباً بالممارسات العدوانية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، من حيث القتل

والتنكيل والاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، ومساعي تهويد القدس المحتلة، وفرض الحصار المحكم على قطاع غزة وشن الحروب المتكررة ضده، أسوّة بما حدث عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ وفي تشرين الثاني ٢٠١٢، ومن ثم في حزيران ٢٠١٤، مع تنامي إستراتيجيتها التي تعمل على تعميق شعور الإحباط وعقدة النقص لدى محيطها العربي والفلسطيني من خلال سيطرتها العسكرية الساحقة والجانحة والمتمتعة بالحصانة الأمريكية، وإصرارها على تفادي التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

وقد تمكنت إسرائيل من الدخول على المنطقة كقوة إقليمية تتمتع بالنفوذ والتأثير والندية وتطرح قدرتها على الردع النووي تجاه التحديات القائمة من جراء تصاعد دور إيران الإقليمي والنووي، فضلاً عما يسببه لها التقارب الإيراني مع كل من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية من إزعاج جراء صمود هذين الطرفين أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية ، بل ونجاحهما في إيصال سلاحهما إلى عمق الكتلة السكانية الإسرائيلية.

اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي وما خلفته من تداعيات لا زالت أزماتها متصاعدة في الدول التي حدثت فيها واستطاعت إسقاط أنظمة حكمها، أو تلك التي دخلت في حروب مشتعلة، تتقاذفها المصالح الدولية والإقليمية وبشكل سافر، والميل الأمريكي نحو استمرار الفوضى القائمة في هذه الدول وتشجيع التناقضات الطائفية والعرقية والسياسية التي تقود إلى المزيد من التفتيت والإضعاف للدول العربية، وذلك بعد حالة الضياع والتخبط إزاء أحداث الربيع العربي التي تخطت قدرتها على توقعها، وعدم رسم خطة للتعاطي معها.

تنامي دور الفاعلين من غير الدول في الشأن السياسي العربي، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في الحياة السياسية لشعوب المنطقة العربية، بعد تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول في السياسات الداخلية والإقليمية والدولية، وهذا التحول جاء كأحد ملامح تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين من غير الدول، إذ استثمر أولئك الفاعلون معطيات العولمة، خاصة وسائل الاتصال في دعم انتشار أفكار عبر الحدود، فالحركات الثورية العربية ما كان لها أن تكتسب النفاذية الإقليمية إلا مع وجود فواعل عابرة للقومية، مثل شبكات الاتصال الاجتماعي ووسائل الإعلام والفضائيات التي لعبت دوراً في نقل الخبرات، وعميق المحاكاة المجتمعية ، فجاء انتقال عدد من هؤلاء الفاعلين من مربع الشارع إلى السلطة.

صعود البعد الإثني – العرقي - السياسي ومكوناته في المنطقة العربية ، بحيث أصبح وكأنه جزء لا يتجزأ من المشاهد السياسية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا والعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، إذ يشير الواقع الاجتماعي أن مكون بنيوي قد أخذ يمارس دوره في تركيبة المنطقة كلها، بعد أن شكلت أزمات بناء الدولة والأمة في الدول العربية أحد العوامل التكوينية لصعود الاثنيات السياسية ومكوناتها قبل وبعد الثورات العربية، ومن ثم كان هذا البعد حاضراً حتى في ظل سياسات الاندماج القسري في دولة ما بعد الاستقلال التسلطية ، أيا كان شكلها ، جمهورياً، ملكياً، أميرياً، مشيخياً.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

الكتب

- إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٣). **مصر تراجع نفسها** ، القاهرة ، دار المستقبل العربي.
- أبطحي، محمد علي (٢٠٠٥). **إيران والعلاقات الدولية: التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج**، في: السويدي، جمال سند (تقديم): **الخليج: تحديات المستقبل**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- أبو زهرة، الإمام محمد(١٩٩٦). **تاريخ المذاهب الإسلامية**، القاهرة، دار الفكر العربي.
- أبو ستة، سلمان ،تقديم(٢٠٠٤): **" إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع "**، المجلد الثالث، الخطة الشاملة لإسرائيل تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- أبو ستة، سلمان، تقديم (٢٠٠٥): **" إسرائيل ٢٠٢٠ إسرائيل في مسار الدول المتقدمة "**، المجلد الخامس، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- أحمد ، صلاح زكي (١٩٨٦) **نظرية الأمن العسكري**، بيروت، دار الوسام.
- إدريس، محمد السعيد(٢٠٠١). **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- آراس، بولنت(٢٠١٢). السياسة الخارجية التركية: نظرة من الداخل، في: آراس، بولنت وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- اغبارية، مسعود(٢٠١٢). المشروع الصهيوني: عوامل ضعف وقوة، في: بركات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الأمين، علي(٢٠١٣). تجليات المشروع الإيراني في لبنان جثث الدول لا تبني جبال المجد، في: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية**، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع .

- أوغلو، أحمد داود (٢٠١١). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢ .
- باكير، علي حسين(٢٠١٠). تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية النموذج إقليمي والارتقاء العالمي، في: عبد العاطي، محمد (تحرير)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،** بيروت، الدار العربية ناشرون.
- البربار، عقيل محمد عقيل(تحرير) (٢٠٠٨). **العلاقات العربية - التركية،** طرابلس، دار الكتب.
- البرصان، أحمد(٢٠١٢). **المشروعان التركي والأوروبي،** في: بركات، نظام (تحرير). مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بركات ، نظام محمود (٢٠٠٤). **قيام دولة إسرائيل، في: الحمد، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية،** عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- بشارة، عزمي(٢٠٠٥): **" من يهودية الدولة الى شارون"،** القاهرة، دار الشروق للنشر .
- بشارة، عزمي(٢٠١٢): **العرب وإيران : ملاحظات عامة،** في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير): العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- بعباع، خالد (١٩٨٥) **النظام الإسرائيلي العقائدي الجديد - نزعة العنف،** تونس، جامعة الدول العربية.
- بن عبد العزيز، خالد بن سلطان (٢٠١٢): **" مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات "،** بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع .
- تشوبين، شاهرام (٢٠٠٧). **طموحات إيران النووية،** بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- تشوين، شي يان (٢٠١٢). **الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية،** بغداد، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- التقرير الإستراتيجي رقم ٥٩ (٢٠١٣). **" الجهود الأمريكية لإحياء عملية التسوية السلمية واحتمالات نجاحها "،** بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
- التكريتي، أنس(٢٠١١). **الأمن العربي والإسلامي: ايران نقطة البحث،** لندن، مركز قرطبة.

- جرجس، فواز(٢٠١٤). **أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الجعفري، وليد(٢٠١١): **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض المحتلة**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- جلو، بيرش بيربر(٢٠٠٢). **اضطرابات في الشرق الأوسط**، ترجمة فخري لبيب، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١.
- الجمال، مصطفى مجدي(٢٠٠٤). **تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١ .
- حرج، ناجي علي(٢٠١٢). المياه في العلاقات العربية - التركية، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- الحريري، جاسم يونس(٢٠١٢). **قراءة في الإستراتيجية الإسرائيلية في تفتيت الوطن العربي**، عمان، دار البشير .
- حطيط، أمين محمد(**٢٠١٢**). انهيار الردع الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحمد، جواد(١٩٩٧). تقديم في: ميرفي، إيما وآخرون، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمد، جواد(٢٠١٢). **اتجاهات التحول في الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الثورات العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمد، جواد(٢٠١٢). تقديم في: بركات، نظام(تحرير). **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمش، منير(٢٠١٢). وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- خليل، إبراهيم وآخرون(٢٠٠٧). **تركيا المعاصرة**، الموصل، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل .

- خماش، رنا عبد العزيز(٢٠١٠). **العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الخيال، مالك(٢٠١٢). **مفهوم السياسية الخارجية**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.
- دسوقي، عيسى السيد (٢٠٠٩). **" التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة "**، القاهرة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع .
- الدغشي، أحمد محمد (٢٠٠٩). **الحوثيون الظاهرة الحوثية دراسة منهجية**، صنعاء، دار الكتب اليمنية.
- الدليمي، خالد زياد (٢٠١٠). " الاتفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل"، في حامد الربيع، عبدالله وآخرون(اعداد): **" علاقات إسرائيل الدولية "**، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
- الراشد، محمد(٢٠١٣). إيران الدولة والشيعة الطائفة رؤية إستراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني، في: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية**، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع .
- الراوي، رياض(٢٠٠٦). **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق، الأوائل للنشر .
- رجب، إيمان أحمد (٢٠١٠). **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الرشدان، عبد الفتاح(٢٠١١). **تصورات الدول الإسلامية (تركيا،إيران،باكستان)**: (مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي)،عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١.
- الرشيد، تركي فيصل(٢٠١٣). **ما بعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .
- رضوان، وليد(٢٠٠٦). **العلاقات العربية التركية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- زهرة، عطا محمد صالح(٢٠١١). **في الأمن القومي العربي**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس .

- الزهيري، أبو بكر مرشد فازع (٢٠١١): **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي**، صنعاء، مكتبة مركز الصادق، ط٢ .
- الزويري، محجوب(٢٠١٢). إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ، في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير)، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- السعدون، حميد حمد(٢٠١١): **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي**، عمان، دار الطليعة العربية للنشر .
- سعيد، عدلي حسن(٢٠١٢). **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- سليم، محمد السيد(٢٠١٢). الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي، في: نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- سميرة، صبري(٢٠١٢). السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية، في: آراس، بولنت وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- شاحاك، ميزفينسكي(٢٠٠٤). **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة ناصر عفيفي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،ط١ .
- شبلي، سعد شاكر(٢٠١٤). **التحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي**، عمان، دار زهران للنشر .
- شبلي، سعد شاكر(٢٠١٤). **السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني**، عمان، دار زهران للنشر .
- شبلي، سعد شاكر ومحمد حسين المومني(٢٠١٣): **المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي** ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شتا، إبراهيم الدسوقي(٢٠٠٩). **الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية**، بيروت، مطبعة دار الكتب .

- شحاته، رضا أحمد(٢٠٠٧). **إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام**، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- شربل، غسان(٢٠٠٩). **صدام مر من هنا**، بيروت، رياض الريس للنشر والتوزيع.
- الشرقاوي، باكينام (٢٠٠٩). **الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا؟ وكيف؟**، القاهرة، منتدى الراصد .
- طايل، فوزي محمود(٢٠١٢) **النظام السياسي في إسرائيل**، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- الطحان، مصطفى(٢٠٠٦). **القدس والتحدي الحضاري**، الكويت، اتحاد المنظمات الطلابية.
- عائب، حبيب(٢٠٠٩). **المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب .
- العبادي، بسام(١٩٩٩) **الهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٩٨٠ -١٩٩٠**،عمان، دار البشير.
- عبد القادر، محمد(٢٠١٢). تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في: نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- عبد القادر، أشرف عبد العزيز(٢٠١٢). **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية (٢٠٠١ - ٢٠١١)**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- عبد الكريم، إبراهيم(٢٠١٢). التجربة العملية للمشروع الصهيوني، تقديم، في: بركات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- العتابي، عبد الزهرة شلش(٢٠١٢). **توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- عثمان، ناظم يونس(٢٠١٢): **الأكراد على طرفي الحدود العربية - التركية التداعيات السياسية والاجتماعية**، في: نور الدين، محمد (تقديم): **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- العزاوي، وصال نجيب(٢٠١٢). تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل،** الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- علوي، مصطفى(٢٠١٢). **المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير،** في: بركات، نظام (تحرير)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- العناني، خليل(٢٠١٠). مع الولايات المتحدة الأميركية . مصالح إستراتيجية متبادلة، في: عبد العاطي، محمد (تحرير)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،** بيروت، الدار العربية ناشرون .
- عوض، سمير(٢٠١١). **المحددات من وجهة نظر فلسطينية:**(مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١.
- العيدروس، محمد حسن (١٩٨٥). **العلاقات العربية - الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١**، الكويت، دار السلاسل للنشر .
- غارودي، روجيه (٢٠١٠). **قضية إسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية،** بيروت، ترجمة نزيه الشوفي، دار المنارة .
- الغريري، موسى(٢٠١٢). العلاقات العربية الإيرانية (السورية الإيرانية نموذجاً)، في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير)، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة،** بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- فهمي، عبد القادر محمد (٢٠١١): **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- فوكوياما، فرنسيس(٢٠٠٦). **أصل المحافظين الجدد،** الرباط، ترجمة: أنور المرتجي، مطبوعات كراسي .
- فيبر، ماكس(٢٠١١). **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع،** القاهرة، المركز القومي للترجمة .

- كاتزمان، كينيث (٢٠٠٧). **النفوذ الإيراني في العراق**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- كرامر، هاينتس(٢٠١١). **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: فاضل جتكر .
- كشك، أشرف محمد عبد الحميد(٢٠١٢). **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣ دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوفيل، تييري (٢٠٠٨). **إيران الثورة الخفية**، بيروت، دار الفارابي .
- اللباد، مصطفى(٢٠١٢). تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مازور، آدام (٢٠٠٤). تمهيد، في: أبو ستة، سلمان (تقديم)، **إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** ، المجلد الثالث، الخطة الشاملة لإسرائيل تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- محارب، محمود (٢٠١٢). إسرائيل وتركيا والدول العربية الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محفوض، عقيل سعيد(٢٠١٢). **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية - التغيير**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- محمد، معين أحمد(٢٠١١): **الصهيونية النازية**، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر .
- المرسومي، نوري(٢٠٠٦). **الانهيار بداية وليس نهاية**، القاهرة، الدار الدولية للنشر.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز(٢٠٠٩). **أثر الأدوار الإقليمية غير العربية على التوجهات العربية تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي العربي** ، طرابلس، منتديات المركز الأكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية.
- مسعد، نيفين وأحمد يوسف أحمد(تحرير)(٢٠٠٨). **حال الأمة العربية (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) ثنائية التفتيت والاختراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- المشاقبة، أمين وسعد شاكر (٢٠١٢). **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان، دار الحامد للنشر.

- المطيري، إيمان لافي(٢٠١١).**التطلعات الإيرانية في الخليج العربي،** الكويت، آفاق للنشر والتوزيع.
- مقلد،إسماعيل صبري (١٩٩٣). **موسوعة العلوم السياسية،** الكويت، جامعة الكويت .
- مكطوف، عبد الزهرة (٢٠١١): **الفكر السياسي في المشرق العربي** ، بغداد، دار الشؤون الثقافية .
- مكي، لقاء(٢٠١٢). التعريف بالمشروع الإيراني، مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، في: بركات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها،** عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- منصور، نور(٢٠٠٧). **المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط** ، القاهرة، مركز الدراسات الاشتراكية .
- المنوفي,كمال(١٩٨٧).**أصول النظم السياسية المقارنة،** الكويت، الربيعان للنشر،ط١ .
- مورغانثو، هانز(١٩٦٥). **السياسة بين الأمم، ج٢،** القاهرة ، ترجمة: خير حمادي، الدار القومية للطباعة والنشر .
- الموسوي، صباح (٢٠١٤). مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، في: النفيسي، عبد الله فهد (تقديم)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية،** عمان، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر.
- الموعد، حمد(٢٠١١). **إسرائيل والمتغيرات الدولية،** دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر.
- ميكافيلي، نيكولو(١٩٨١). **الأمير،** بيروت، تعريب: خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة .
- مين، ليو تشونغ (٢٠١٢). **الربيع العربي يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية،** شنغهاي، مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة الدراسات الأجنبية.
- نامي، سعد(٢٠١٢). أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو إعاقته، في: بركات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها،** عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- نتنياهو، بنيامين(٢٠٠٧): **مكان تحت الشمس،** عمان، ترجمة: محمد عودة الدويري، دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية .
- النجار، زغلول راغب محمد(٢٠١٣): **ماذا بعد ربيع الثورات العربية،** القاهرة، دار نهضة مصر للنشر .
- النداوي، مهند(٢٠١٣): **إسرائيل في حوض النيل دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية،** القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع .
- النعيمي، أحمد نوري (٢٠١١). **تركيا وحلف شمال الأطلسي،** عمان، المطبعة الوطنية.
- النعيمي، أحمد نوري(٢٠١٢). **العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون،** عمان، دار زهران للنشر والتوزيع .
- نور الدين، محمد (٢٠١٢). **الدور التركي تجاه المحيط العربي،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- نور الدين، محمد (تقديم) (٢٠١٢). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل،** الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- نوفل، أحمد سعيد(٢٠٠٧). **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي،** بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- نوفل، ميشال (٢٠١٠). **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية،** بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- هاربر، متين (٢٠٠٧). التحديث والتحول السياسي: التجربة التركية، في: **التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي،** أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- الهزايمة، محمد(٢٠٠٧): **الفكر السياسي العربي المعاصر، دراسة في الجانب التنظيمي ،** عمان، دار الحامد للنشر .
- هلال، علي الدين(١٩٨٤) **آثار الغزو الإسرائيلي للبنان،** القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية.
- هلال، علي الدين وجميل مطر(١٩٨٣). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٣ .

- هويدي، فهمي(٢٠١١). **العرب وإيران: وهم الصراع وهم الوفاق،** القاهرة، دار الشروق .

الدوريات

- إبراهيميان، أروند(٢٠١٤). تاريخ إيران، الكويت، **عالم المعرفة،** العدد (٤٠٩)، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- أبو الحسن، خالد محمد(٢٠١٢). تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية، عمان، **سلسلة دراسات،** العدد (٦٠)، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- أبو رمان، محمد(٢٠٠٧). جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (١٦٩)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- أبو طالب، حسن(٢٠٠٧). الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (١٦٨)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- أحمد ، مبارك .(٢٠٠٥). جولة خاتمي العربية ،نحو تفعيل العلاقات الإيرانية العربية ، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (١٥٩)، يناير ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- أحمد، جعفر كرار(٢٠١٤). تقييم منتدى التعاون العربي - الصيني في عشرة أعوام، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد(١٩٦)، أبريل،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- إدريس، محمد السعيد(٢٠١٢). اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (١٨٨)، أبريل، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- إدريس، محمد السعيد(٢٠١٤). خريطة معقدة: الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد(١٩٦)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- إدريس،محمد السعيد(٢٠١٤). الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٩٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- الأزعر، محمد خالد (٢٠٠٧). واقع القضية الفلسطينية وآفاقها .. منظور إستراتيجي، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، عدد فصل الربيع **(١٢٩)**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- إسرائيل بلا حدود (١٩٧٨) : **" مجلة الموقف العربي "** ، العدد (١٤) ، يونيو ، دار الموقف العربي .
- افتتاحية مجلة السياسة الدولية (٢٠٠٧). كيف نوقف الفوضى في العالم العربي؟، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٦٩)، المجلد(٤٢)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- إيفيرون، يائير(١٩٩٥)الرؤية الإستراتيجية للأمن والمقاربة الإستراتيجية،بيروت، **مجلة شؤون الأوسط**، آب، العدد(٤٣).
- أيوب، مدحت(٢٠١٤). النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٩٦)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- باديب، سعيد(٢٠٠٥). العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء حول الخليج** ، العدد (١٧) نوفمبر .
- باكير، علي حسين(٢٠١٤). معوقات التغيير: السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٩٦)، أبريل (٢٠١٤)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- باكير،علي حسين(٢٠١٢). استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد الصيف (٦٠)، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- برزكر، كيهان(٢٠١١). مكانة الإقليمية في سياسة إيران الخارجية، **فصلية العرب وإيران**، بيروت، العدد (٢٦)، شتاء، مركز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط .
- بكر، علي(٢٠١٤). العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٨)، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- بني ملحم، غازي صالح وفايز عبد المجيد الصمادي(٢٠٠٩). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، **مجلة المنارة**، المجلد الخامس عشر، العدد (٣)، جامعة آل البيت.
- بيبرس، سامية (٢٠٠٧).الأمن القومي العربي بين المواثيق المرجعية والخبرة التاريخية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٣٢)، عدد فصل الشتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- جاد، عماد(٢٠٠٧). إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة ، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، عدد الشتاء **(١٣٢)**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- جاد، عماد(٢٠٠٨). إسرائيل ولقاء أنابوليس،القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٧١)، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- حسين، عدنان السيد(٢٠٠٦). مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٦)، أكتوبر،مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- حمودة، عمرو كمال(٢٠٠٦). النفط في السياسة الخارجية الأمريكية،القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**،العدد(١٦٤)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- حوات ، محمد علي(٢٠٠٤) . العلاقات الإيرانية في المنظورين الإعلامي والإستراتيجي، صنعاء، **مجلة أبحاث جامعية**، العدد (٢)، دار الروافد .
- خربوش، محمد صفي الدين(٢٠١٤). التحدي الإسلامي للهوية الوطنية.. وإحباط التغيير العربي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٨)،أكتوبر، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- خلاف، هاني(٢٠١٣). العالم العربي: تحديات جديدة .. واستجابات منقوصة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٦)، شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- دحمان، غازي(٢٠١٣). متغيرات السياسة الدولية في شرق أوسط جديد، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٦)، شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- درويش،عيسى(٢٠١٣) التحديات الإقليمية وسبل مواجهتها، **مجلة الفكر السياسي**، العدد(٤٨).

- الدسوقي، أبو بكر(٢٠٠٦). حزب الله .. النشأة والدور والمستقبل، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٦)، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- دلي، خورشيد (٢٠١٢). انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوسط، بيروت، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد (١٣٠)، تشرين الأول، تجمع العلماء المسلمين في لبنان .
- دياب ، أحمد(٢٠١٤). المواقف العربية والإقليمية من أزمة العراق بعد صعود داعش، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٩)، خريف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- دياب، أحمد(٢٠٠٦). السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، **مجلة السياسة الدولية**،العدد(١٦٣)، يناير،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- دياب، أحمد(٢٠١٣). مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.. الفرص والمخاطر، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٦)، شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- دياب، أحمد(٢٠١٤). السياسة الإقليمية الخليجية والخيارات الصعبة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٨)، صيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- راشد ، سامح (٢٠١٤). تطورات السياسة الإيرانية على إيقاع الربيع العربي، القاهرة، **دورية شؤون عربية**، العدد (١٥٧)، ربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- راشد، سامح(٢٠٠٨) . الخليج في البيئة الإقليمية .. التوجهات والسياسات، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٧١)، يناير، المجلد ٤٣()، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- راشد، سامح(٢٠١٣). تحت رئاسة روحاني : إيران بين الانضغاط والانكشاف، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٥)، خريف (٢٠١٣)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت، سعيد(٢٠٠٧). نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة، القاهرة، **شؤون عربية**، العدد (١٢٩)، ربيع (٢٠٠٧)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت، سعيد(٢٠١٣). الثورات العربية: محاولات الإفشال وعوامل الإحباط، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٦)، شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- رفعت، سعيد(٢٠١٤). الأوضاع في المنطقة وما تفرضه من تناقضات في المواقف والمفاهيم، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٩)، خريف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

- رفعت، سعيد(٢٠١٤). التجاذبات الإقليمية والدولية التي تفرضها ظروف المرحلة على المنطقة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٨)، صيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- رفعت، سعيد(٢٠١٤). قضايا المنطقة وعلاقاتها المركبة بالولايات المتحدة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٧)، ربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- سالم، صلاح(٢٠١٢). رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٤٢)، صيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- سالم، علاء(٢٠١٣). تراجع اليمين: قراءة في انتخابات الكنيست التاسع عشر، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٢)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- سلمان، ظافر ناظم وأنيس محمد حسن(٢٠١٠). التسلح العسكري الإيراني في التسعينيات: دراسة في أثر المتغيرات الإقليمية والدولية، بغداد، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد (٧٧)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية .
- سليم، محمد السيد(٢٠١٣). الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**،العدد (١٩٢)، ابريل،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- سليم، محمد السيد(٢٠١٣). ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٢)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- الشقاقي، خليل(٢٠٠٨). أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (٩٤)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- شلحت، أنطوان (٢٠٠٧). الحرب على لبنان وتداعياتها السياسية ، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، ربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- عارف ، نصر محمد(٢٠١٣) . أفكار متقابلة : تصادم الشرعيات بين التقليدية والحركية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد (١٩٢)، إبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- عبد السلام، محمد(٢٠١١). القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٨٣)، يناير، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عبد الفتاح، بشير(٢٠٠٩).السياسة الخارجية التركية .. منطلقات وآفاق جديدة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**،العدد(١٧٧)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عبد الفتاح، بشير(٢٠١٣). التطورات المصرية الداخلية وتأثيراتها على العلاقات المصرية التركية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٥)، خريف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- عبد الفتاح، بشير(٢٠١٤) . السياسة التركية في محيط إقليمي متغير، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٧)، ربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- عبد الفتاح، بشير(٢٠١٤) . السياسة الخارجية الإيرانية في زمن التحولات الإقليمية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٨)، صيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- عبد الفتاح، بشير(٢٠١٤). الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة داعش، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٩)، خريف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- عبد الفتاح، نبيل(٢٠١٣). انتفاضة الاثنيات: أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية -ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٣)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- عبد الله ، عبد الخالق(٢٠١٠). رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، **دورية شؤون عربية**، العدد (١٤٢)، الصيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- عبد المجيد، وحيد(٢٠١٤).الشرق الأوسط .. بين التفكك والتفتت، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**،العدد(١٩٨)،أكتوبر،مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عبد المؤمن، محمد السعيد(٢٠٠٦). من يدافع عنا وله الجنة، **مختارات إيرانية**، العدد
- عتريسي، طلال(٢٠١٤) . دولة داعش وفشل استعادة الإسلام السني، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٩)، خريف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- عجور، محمود معاذ(٢٠١١) . الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٨٥)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- عزم، أحمد جميل(٢٠١٣). جدلية الأممي والوطني: هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف هوية القضية الفلسطينية؟، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٢)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- العقيدة الإستراتيجية الحربية الإسرائيلية (٢٠١٢):**مجلة العسكرية الصهيونية** القاهرة، المجلد الثاني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .
- عكاشة، سعيد(٢٠٠٧). هل تنظم إسرائيل للناتو، **مختارات إسرائيلية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١٣)، العدد (١٤٥)، كانون الثاني.
- علي، خالد حنفي(٢٠١٣). ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، القاهرة، **اتجاهات نظرية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٢)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- العناني، خليل(٢٠٠٧). هل الدولة العربية على وشك السقوط، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٢٩**)**، ربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- العناني، خليل(٢٠٠٦). النفوذ الإيراني في العراق، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٥)، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- العناني، خليل(٢٠١٣). سقوط حكم الاخوان ومستقبل الإسلام السياسي،القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٤) ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عوني، مالك(٢٠١٣). القضية الكاشفة: فلسطين وسؤال الأولويات الإقليمية في اليوم التالي للثورات، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٢)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- غانم ، أماني(٢٠١٣) . أنماط التأثيرات العابرة للقومية للفواعل الدينية من غير الدول، القاهرة، **ملحق اتجاهات نظرية - مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٢)، إبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- فتحي، ممدوح أنيس(٢٠٠٧) . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٣٠) ، أكتوبر، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- قنديل، أحمد(٢٠١٤). التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدى القطب الأمريكي، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٨)،أكتوبر،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- قنديل، رياض(٢٠٠٧). الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٨) ، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- كاتب، أحمد(٢٠١٣). القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادية إقليمية في الشرق الأوسط، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٩٨)، أكتوبر،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- كاخيا، إبرهيم إسماعيل(٢٠١٤). سياسة الاستيطان الإسرائيلي وتهويد فلسطين، بيروت، **مجلة الدفاع العربي**، تموز، دار الصياد للطباعة والنشر.
- كشك، محمد أشرف(٢٠٠٦). التحالفات الإقليمية لإيران: السياسة تتجاوز الأيديولوجيا، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٥)، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- كيالي، ماجد(٢٠١٣). التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٦)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- كيالي، ماجد(٢٠١٤). تعثر السياسة الأمريكية نتيجة التطورات في المنطقة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٢٩)، خريف ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- كيوان، مأمون(٢٠٠٦). المواقف العربية والإسلامية، فى ملف العدوان على لبنان، بيروت، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (١٢٣)، صيف، مركز الدراسات الإستراتيجية .
- اللباد ، مصطفى (٢٠٠٧). قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٢٩) ربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- مجيب، مي(٢٠١٤). الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٧)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- محمد، خديجة عرفة(٢٠٠٦). الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٤)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- محمد، عبد العليم(٢٠١٣) . القدرة الذاتية: رهان تأسيس علاقة جديدة بين الفلسطينيين والنظام الدولي، القاهرة، **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية - ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٢)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- محمود، أحمد إبراهيم(٢٠٠٥). الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، **دورية مختارات إيرانية**، العدد (٦٢)، أيلول، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
- مدهون ، ميمون(٢٠١٤). التكيف الحرج : ركائز إستراتيجية الصعود السلمي للصين، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٧)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- مرتضى، إحسان (٢٠٠٤). الأولويات الإستراتيجية في سياسة اليمين الإسرائيلي ، بيروت، **مجلة الجيش** ، العدد (٢٢٩)، المديرية العامة لإدارة الجيش اللبناني .
- مرسي، مصطفى عبد العزيز(٢٠٠٧). المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٢٩)، ربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز(٢٠١٤). المواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية وتأثيرها على التفاعلات الإقليمية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٥٧)، ربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- مسعد، نيفين (٢٠٠٨).العلاقات العربية - الإيرانية منذ احتلال العراق، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد (١٩)، عدد(٧٤)
- مسلم، طلعت(٢٠٠٤). تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، عمان، **التقرير الاستراتيجي**، العدد (٢٩)، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- مطاوع، محمد(٢٠١٤).الغرب وقضايا الشرق الأوسط ، القاهرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(٤٤٦).
- مظلوم، جمال(٢٠٠٦). التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٦٤)، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- مقداد، محمد أحمد(٢٠١٣). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية والعلاقات العربية - الإيرانية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية**، مجلد(٤٠)، العدد (٢).
- النصراوي، صلاح(٢٠١١). حكومة جديدة ومهام ثقيلة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٦٥)، إبريل(٢٠٠٦)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- نعيرات، رائد(٢٠١٤) . المتغيرات العربية والإقليمية في الصراع العربي الإسرائيلي، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (٦٦)، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- نوار، إبراهيم(٢٠٠٨). الخيار النووي الإيراني .. رؤية تحليلية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٧١) يناير، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- نور الدين ، محمد(٢٠٠٧) . الدور التركي في الشرق الأوسط : الهواجس والضوابط، القاهرة، **شؤون عربية**، العدد (١٢٩)، ربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- الهباس،خالد بن نايف (٢٠١٢). النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد(١٧٩) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الهزاط ، محمد (٢٠٠٧) . الحرب الإسرائيلية على لبنان وتقويض منظور القانون الدولي لمشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، عدد (١٣٢)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- هلال، علي الدين(٢٠١٣). النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٨)، أكتوبر، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- يونس، محمد عبد الله (٢٠١٣). استباق التهديدات: العقيدة العسكرية الإسرائيلية عقب الثورات العربية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٩٣)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

الندوات والمؤتمرات

- بشارة، عزمي (مداخلة) . **ندوة خيارات الصراع العربي الإسرائيلي** ، المقامة في الدوحة بتاريخ ٢ / ٣ / ٢٠٠٩ ، مركز الجزيرة للدراسات .

- بعلبكي ، رمزي وآخرون (٢٠١٣) . **اللّغة والهويّة في الوطن العربي: إشكاليّاتٍ تاريخيّةٍ وثقافيّةٍ وسياسيّةٍ** ، الدوحة ، بحوث مؤتمر اللغة والهوية في الوطن العربي الذي أقامه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- حرب ، أسامة الغزالي (١٩٨٧). **النظام العربي تحت التهديد** ، عمان ، ورقة قدمت في
- المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (١٥-١٧ أيلول) ، الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية .

الدراسات الجامعية

- الحنيطي، راشد أحمد (٢٠١٣) . **مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن أنموذجاً) (١٩٩٤ – ٢٠١٣)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط .
- دندان ، عبد القادر (٢٠٠٨). **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرارية والتغيير ١٩٩١-٢٠٠٦** ، الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق .
- شيباني، إيناس (٢٠١٠). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب وجورج بوش الابن : دراسة تحليلية مقارنة**، الجزائر- باتنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر .

الصحف والقنوات الفضائية

- أغوان ، علي بكر . خيوط العلاقة ما بين التخطيط الاستراتيجي والقرار الاستراتيجي (إسرائيل إنموذجا)، **جريدة دنيا الوطن** في (٧ / ١ / ٢٠١١).
- بيكر، اندرياس ، وابتسام فوزي. من المسؤول عن تمويل داعش ، **جريدة القدس العربي**، في (٢٢ / ٦ / ٢٠١٤).
- جريدة الحياة الدولية في (١١ حزيران ٢٠١٤)، بيروت ، ما هو تنظيم "داعش"؟ مسيرته منذ الإنشقاق عن "القاعدة" وحتى إعلان "دولة الخلافة" .

- الجندي ، عمار. الناتو يقر «مبادرة اسطنبول للتعاون» لتعزيز شراكته الأمنيـة مع دول الخليج والبحر المتوسط ، الرياض، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية**، العـدد (٩٣٤٥) في (٢٩ حزيران ٢٠٠٤) .
- الخطاب ، فارس . الأمن القومي العربي بعد الربيع العربي ، **منتدى الجزيرة نت** ، في (١٧ /١٢ / ٢٠١٣) .
- السعيد ، نجاة . غياب التخطيط الاستراتيجي السياسي في العالم العربي، **جريدة العرب اللندنية**، العدد(٩٥٩٩) في (٢٠١٤/٦/٢٤) .
- السهلي ، نبيل . في ذكرى النكبة.. ماذا عن آفاق الصراع الديموغرافي؟ ، **جريدة العربي الجديد** في (٢٠١٤/٥/١٦).
- الشلال، علي محمد. الإستراتيجية الوقائية جزء من الإستراتيجية الردعية، **جريدة الحقيقة العراقية،** في (٢٠١٤/١٢/١٧).
- صالحة، رائد . للمرة الأولى... موقف غامض للبيت الأبيض بشأن عقوبات أمريكية محتملة ضد إسرائيل ، **جريدة القدس العربي** في (٧ / ١٢ / ٢٠١٤) .
- عاشور، سامح. داعش والقاعدة وجهان لعملة واحدة ، خبراء: الخلافات بين داعش والقاعدة طبيعية نابعة من الفكر التكفيري، **جريدة الدستور المصرية**، فـي (١٩ يوليو ٢٠١٤) .
- العاني ، مصطفى . هل توجد لتنظيم » الدولة الإسلامية في العراق والشام» إستراتيجية واضحة للسيطرة على شمال المشرق العربي؟، **جريدة الشرق الأوسط السعودية** ، العدد (١٢٩٩٨) ، في (٣٠ يونيو ٢٠١٤) .
- عباس، ثائر . العلاقات الإيرانيـة التركيـة التنـافس في ظـل التعـاون، **جريـدة الشرق الأوسط السعودية ، العدد** (١٢٨٣٩) في (٢٠١٤/١/٢٢) .
- العزوني، أسعد. داعش صنيعة أمريكية بريطانية إسرائيلية لتقسيم الشرق الأوسط ، **وكالة الصحافة- المستقلة** في (٢٢ / ٩ / ٢٠١٤) .
- العصيمي ، عذبي . ما حقيقة تنظيم داعش ، الكويـت ، **صحيفة الدستور الكويتيـة** فـي (١٦ / ٨ / ٢٠١٤) .
- عفيفي، جميل . القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد ، **جريدة الإهرام الدولية** في (٢٢ /٢٠١١/٩) .

- العلمي ، فواز . تركيا بين العولمة العربية والعلمانية الأوروبية، جدة، **صحيفة الوطن أون لاين** في (٢٠١٣/١١/١٢) .
- الغمري، شريف . رغم الضجة المصاحبة للتنظيم . قرب انهيار داعش في العراق ، القاهرة، **جريدة الأهرام المصرية،** في (٣١ يوليو ٢٠١٤) .
- الفضيلات، محمد . فاتورة حرب الأردن على داعش يسددها الأخرين، لندن، **جريدة العربي الجديد** في (٢ / ١٠ / ٢٠١٤).
- كوهين، هيلل. الاعتراف بيهودية الدولة هو اعتراف بالهزيمة التاريخية وقبول الفلسطينيين الحكم بالظلم الذين هم ضحيته، **جريدة معاريف الإسرائيلية** في (٢٠١٤/٢/٢١) .
- محمود ، خالد وليد . الثورات العربية وجريات الصراع العربي الإسرائيلي، القدس، **جريدة القدس الفلسطينية** ، في (٢٤ / ٤ / ٢٠١٣) .
- المعايطة، صالح لافي. مرتكزات نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، **جريدة الرأي الأردنية** في (٢٠١٠/١/٢٩) تشاندار ، جنكي . المنهج التركي إزاء إيران ، **جريدة المستقبل اللبنانية،** العدد (٣٤٤٠) في (٢ تشرين الأول ٢٠٠٩)، ص (١) .
- موسوي ، محمد . حديث اللواء نائب قائد القوات الجوية الإيرانية لقناة العالم الفضائية يوم (٢٠١٤/١١/٢٢).
- نور الدين ، محمد . أوغلو يدعو للتغيير في لبنان ويهدد إيران، **جريدة السفير اللبنانية** ،العدد (٢٠٥٤) في (٩ كانون الثاني ٢٠١٢).
- الهباس، خالد بن نايف . النظام الاقليمي العربي والقوى المجاورة، **جريدة الحياة** ، العدد (١٧٦٣٤) ، في (١٦/ ٧ / ٢٠١١) .
- وحيدي، أحمد . **حديث وزير الدفاع الإيراني السابق** ، قناة العالم الفضائية الإيرانية، (١٨ آب ٢٠١٣) ، الساعة ١٣.٥٥ بتوقيت غرينتش.
- ياسين ، السيد . تحولات الصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ، **جريدة الأهرام المصرية،** العدد (٤٤٠٦٩) ، في (٣ أغسطس ٢٠٠٧) .

المواقع الإلكترونية

- باكير، علي حسين (٢٠٠٨). النفوذ الإيراني في العراق: طبيعته و دوره و أهدافه، سلسلة الراصد الإلكترونية الشهرية ، الموقع الإلكتروني :

http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=٤٦٣٢

- البطنيجي، عياد (٢٠١٣) . **السياسة الخارجية الإيرانية دراسة مقارنة** ، موقع ملتقى الخطباء الإلكتروني:

http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=٩٨٣٨

- **تقرير التنمية البشرية** (٢٠١٣) . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الموقع الإلكتروني :

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr١٣.shtml

- الدروبي ، عبد الله (د . ت) : " **المياه في الإستراتيجية الإسرائيلية وآليات ووسائل تحقيقها** " ، الموقع الإلكتروني **:** http://www.watersexpert.se/Deroby.htm.
- السهيلي ، نبيل (٢٠١٠): " **الاقتصاد الإسرائيلي وأزمته البنوية** " ، موقع الجزيرة نت في ٢ آذار :
- http://www.aljazeera.net/opinions/pages/٩b٢٩٣c٣f-d٦٩c-٤٦٦١-٨b٣٨-٢cedcdf١dd٦c
- الرماني ، زيد محمد . التطلعات الصهيونية ، منتدى الالوكة في ٢٠١٣/٥/٩، الموقع الالكتروني:

http://www.alukah.net/web/rommany/٠/٢١٥٤٨/#ixzz٣GFJs٣wOt

- الموسوي ، كاظم . التنافس الإقليمي والبحث عن أدوار، الرياض ، **جريدة اليوم السعودية الإلكترونية** في (٧ / ٢ / ٢٠١٤) ، الموقع الإلكتروني :

http://www.alyaum.com/News/art/١١٩٨٩٣.html .

- وايت ، جيفري وسي تي سي سنتيل . حزب الله يخوض حرباً في سوريا: القوات والعمليات والآثار والتداعيات ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في كانون الثاني ٢٠١٤ ، الموقع الإلكتروني :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/hizb-allah-at-war-in-syria-forces-operations-effects-and-implications.

- وكالة معا الاخبارية: **" ورقة موقف تطوير الإقتصاد الإسرائيلي متعلق بتحسين ظروف عمل العرب "** ، حيفا ، مركز مدى الكرمل للدراسات الإجتماعيّة التطبيقيّة، الموقع الإلكتروني في ٣ أيلول ٢٠١٣ :

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=٦٢٦٥٧٨

- وكالة جهينة نيوز: **" انتصار المقاومة في ٢٠٠٦ شكل تحولا كبيرا في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي "** ، الموقع الإلكتروني في ١٥ آب ٢٠١٣ .

http://www.jpnews-sy.com/ar/news.php?id=٦١٤٥١

المصادر والمراجع الأجنبية

Books

- Ball, Hedley(1977).**The Anarchical Society: A study of order in world politics** ,Columia University press, New York.
- Burton, J. (1990). **Conflict: Resolution and Prevention**. St Martin's Press.
- Cantori, Louis J and Steven L. Spiegel (1970). **The international politics of regions**, Prentice-Hall.
- Chubin, Shahram (2011). **The Persian Gulf: Security, Politics and Order, in the Global Century:** Globalization and National Security, eds. Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, Washington, D.C: NDU Press.

- George, Ropert and others (2014). **Annual Report of the U.S Comission on Internation Religious Freedom**, Washington. http://issuu.com/travisuscirf/docs/uscirf_2014_annual_report_pdf.
- Gertz, Bill (2011). **The China Threat, How Peoples Republic of China Targets America**, Washington, Regnery Pupblishing Inc.
- Gilbert, Martin (2013). The Rutledge Atlas of the Arab- Israeli Conflict، London، Rutledge Publishing.
- Gulden,Ayman. (2012). **Regional Aspirations and limits of power – Turkish – Iranian – Relations in the New Middle East**,Centere for Hellenic studies and research Canada , University of crete ,Vol 20.
- Henry, G.M.(2006). **Quand chine's essoufflera, atterrissage doucer ou crash.**
- Hersh, Seymour (2007). **A Strategic Shift, the New Yorker**.
- Hinnebrsch, Raymond (2007).**The American Lnvasion of Iraq.** Causes and Consequencas.www.sam.gov.tr.
  http://www.newyorker.com/magazine/2007/03/05/the-redirection
- Hutten, Bjorn (2001).**Comparing Regionalisms Implications for Global Development** :, Nova Scotia: Fern wood Publishing.
- Indyk Martin S ,Kennth Glieberthal, MichaelE. O Hanlon,(2012).**Bending History:Barack Obamas Foreign Policy.Washington**,D.C:Brookings Institution Press.
- Jentleson,Bruc,.(2000).**American Foreign Policy the Dyamics**, 2nd edition, New York :North and Company.
- Kansu, Aykut (2010). **Politics in Post-Revolutionary Turkey, 1908-1913, Boston, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia.**

- Klieman, Aaron S. (2005). **Israel and the World after 40 year، Pergman- Brasseys International Defense Publishers**، New York.
- Low, Robert and Claire Spencer (2006). **Iran: its Neighbors and the Regional Crisis. Middle East program Report**, Royal Institute of International Affairs, Chatham House.
- Maghoor,Ray,(1982)**.Major Debats in Internaional Relations** ,Westview,USA.
- Morgenthau, H. (1948). **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**. Knopf.
- Morgenthau, Hans J. (1968**). Politics among Nations**, New York, Alfred A. Knoph.
- Nay,Joseph(2004).**SoftPower,The Means To Success in Would Polilics.**
- Rubin, Lawrence ,(2010).**Atypology of Soft Powars in Middle East Politics**,The Dubai Initiative , Working Papers NO5 .
- Singer, David. J (1961). **The Level of Analysis Problems in International Relations In**, Klaus Vnorr and Sidney Verba, (eds), The International System, Princeton, Princeton Unive Press.
- Waltz, Kennth.N,(1999).**Structural Realism Aftar The Cold War**. ,Fourth Edition the Mcgraw-Hill companies,Inc , New Yourk .

Journals and Reports

- Albright, David (2002).**The Iraqi Maze Searching For a way out**, the Non proliferation Review full, winter.
- Allin, Dana H. and Steven Simon (2003). The Moral Psychology of US Support for Israel، **Survival**، vol. 45، no. 3.

- Alpher, Yossi (2010). **Israel's Troubled Relationship with Turkey and Iran: The "Periphery" Dimension,** Oslo, Norwegian Peace Building Center.
- Altunisik, Meliha Benil (2008). EU Foreign Policy and the Israeli-Palestinian Conflict: How Much of an Actor، **European Security**، vol.17، no. 1.
- Cantori, Louis J and Steven L. Spiegel (1970). **The international politics of regions**, Prentice-Hall.
- Dannreuther,Roland(2009)**Middle East and The Russia**, Towards New Cold war,Feb,18.
- David, D. Kirkpatrick and Michael R. Gordon(2013). How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut, **The New York Times** 18 August.
- Even, Shmuel(2009). Israel's Strategy of Unilateral Withdrawal, **Strategic Assessment**, Volume 12, No.1, June, Tel Aviv University the institute for national security studies.
- Hashemi, Nader(2012). The Mosque and the State after the Arab Spring, Institute for Social Policy and Understanding and the British Council, Policy Brief December.
- Henry, G.M.(2006). **Quand chine's essoufflera**, atterrissage douser our crash.
- Hersh, Seymour(2007). A Strategic Shift**,** the **New York.**
- Hinnebrsch, Raymond (2007).**The American Invasion of Iraq. Causes and C**onsequencas.www.sam.gov.tr.
- http://www.newyorker.com/magazine/2007/03/05/the-redirection

- Kansu, Aykut (2010). **Politics in Post-Revolutionary Turkey, 1908-1913,** Boston, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia.
- Mufaul,Micheal(2002)The Liberty Doctrine,In PloicyReview,April,may,p.p:3-24.
- Rubin, Lawrence ,(2010).**Atypology of Soft Powars in Middle East Politics,**The Dubai Initiative , Working Papers NO5 News week, August, 2011.
- Sean, kane (2011) The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq by the United States Institute of Peace, June 276
- Smith R. Jeffery (2012). **Gates Warns of Iranian Arms Drive**, The Washington Post, March 28.
- Tabarcia, Niculae (2009).**Power Relations between Realism and Neo-Realism in Hans Morgenthau's and Kenneth Waltz**'s visions , Strategic Impact, No4,April.
- Teihami, sllibley. Israel Foreign Policy Static Strategy in Hanging World. **Middle East journal**. Volume. 44, no3, summer 2011.
- Zakaria, Fareed. In the Middle East Protests, A Seismic Shift, The Washington Post, Feb. 24, 2011.